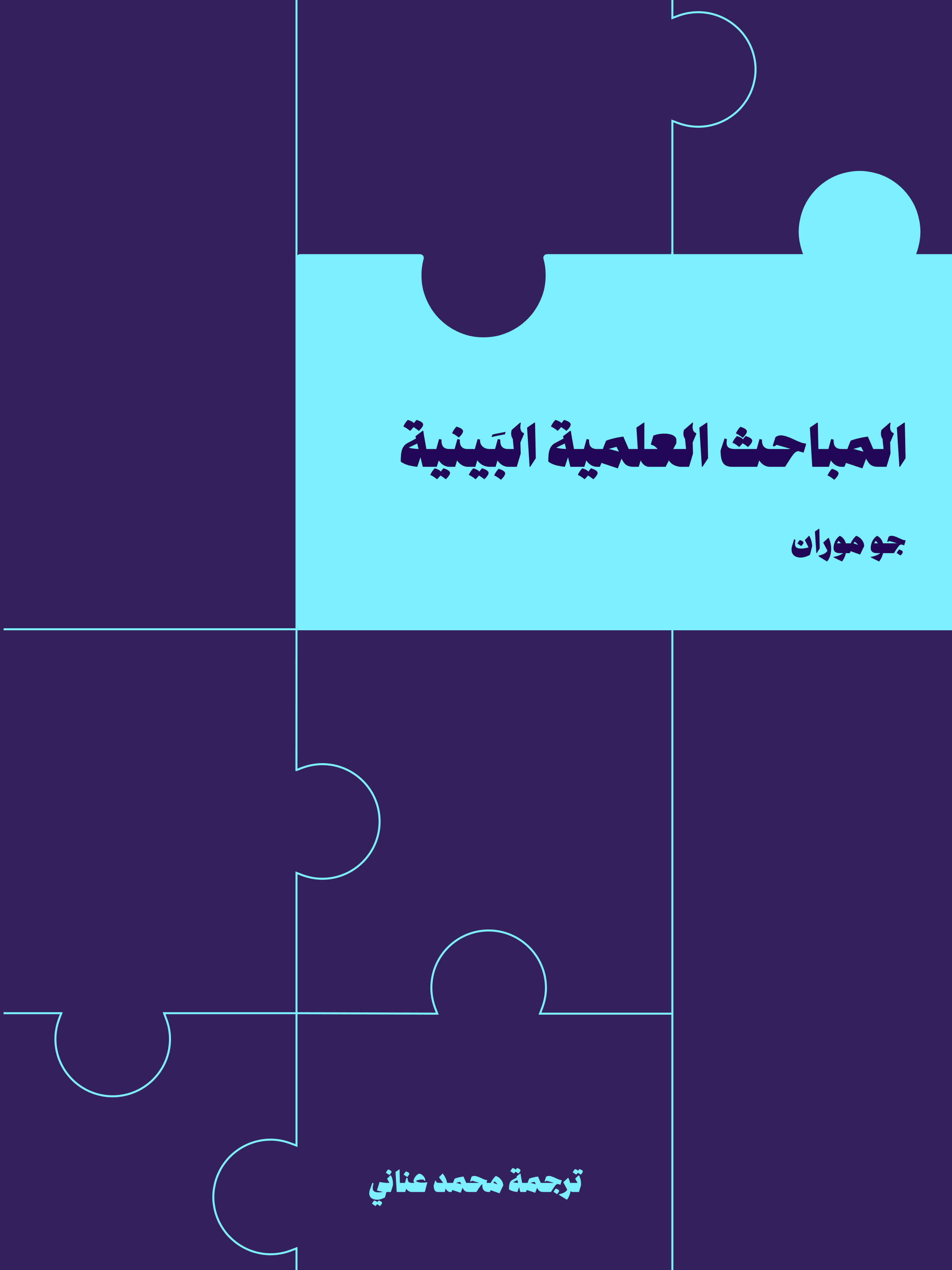


المباحث العلمية البَينية
جو موران
ترجمة محمد عناني


MOHAMED KHATAB

المباحث العلمية البَينية

تأليف
جو موران

ترجمة
محمد عناني



المباحث العلمية البَينية

Interdisciplinarity

جو موران

Joe Moran



الناشر مؤسسة هنداوي
المشهرة برقم ١٠٥٨٥٩٧٠ بتاريخ ٢٦ / ١ / ٢٠١٧

يورك هاوس، شييت ستريت، وندسور، SL4 1DD، المملكة المتحدة
تليفون: ١٧٥٣ ٨٣٢٥٢٢ (٠) ٤٤ +
البريد الإلكتروني: hindawi@hindawi.org
الموقع الإلكتروني: https://www.hindawi.org

إنَّ مؤسسة هنداوي غير مسئولة عن آراء المؤلف وأفكاره، وإنما يعبِّر الكتاب عن آراء مؤلفه.

تصميم الغلاف: ولاء الشاهد

الترقيم الدولي: ٩ ٣٤٥١ ٥٢٧٣ ١ ٩٧٨

صدر أصل هذا الكتاب باللغة الإنجليزية عام ٢٠٠١.
صدرت هذه الترجمة عام ٢٠٢٣.
صدرت هذه النسخة عن مؤسسة هنداوي عام ٢٠٢٣.

المحتويات

تقديم

على نحوِ ما أذكر في كتابي «فن الترجمة» — وما فَتِئتُ أُردِّد ذلك في كُتُبي التالية عن الترجمة — يُعد المُترجِم مُؤلِّفًا من الناحية اللغوية، ومن ثَمَّ من الناحية الفكرية؛ فالترجمة في جوهرها إعادةُ صَوغٍ لفكرِ مُؤلِّفٍ مُعين بألفاظِ لغةٍ أخرى، وهو ما يعني أن المترجم يَستوعب هذا الفكرَ حتى يُصبح جزءًا من جهاز تفكيره، وذلك في صورٍ تتفاوَت من مُترجِمٍ إلى آخر، فإذا أعاد صياغة هذا الفكر بلُغةٍ أخرى، وجدْنا أنه يَتوسَّل بما سمَّيتُه جهازَ تفكيره، فيُصبح مُرتبطًا بهذا الجهاز. وليس الجهاز لغويًّا فقط، بل هو فكريٌّ ولغوي؛ فما اللغة إلَّا التجسيد للفكر، وهو تجسيدٌ محكوم بمفهوم المُترجِم للنص المَصدَر، ومن الطبيعي أن يتفاوت المفهوم وفقًا لخبرة المُترجِم فكريًّا ولغويًّا. وهكذا فحين يبدأ المُترجِم كتابةَ نصِّه المُترجَم، فإنه يُصبح ثمرةً لما كتبه المؤلِّف الأصلي إلى جانبِ مفهوم المُترجِم الذي يَكتسي لغتَه الخاصة؛ ومن ثَم يَتلوَّن إلى حدٍّ ما بفكره الخاص، بحيث يُصبح النص الجديد مزيجًا من النصِّ المَصدَر والكساءِ الفكري واللغوي للمُترجِم، بمعنى أن النص المُترجَم يُفصِح عن عملِ كاتبَين؛ الكاتب الأول (أي صاحب النص المَصدَر)، والكاتب الثاني (أي المُترجِم).

وإذا كان المُترجِم يكتسِب أبعادَ المُؤلِّف بوضوحٍ في ترجمة النصوص الأدبية، فهو يكتسب بعضَ تلك الأبعاد حين يُترجِم النصوصَ العلمية، مهما اجتهد في ابتعاده عن فكره الخاص ولُغته الخاصة. وتتفاوت تلك الأبعاد بتفاوُت حظِّ المُترجِم من لغة العصر وفكره؛ فلكل عصرٍ لغتُه الشائعة، ولكل مجالٍ علمي لُغتُه الخاصة؛ ولذلك تتفاوت أيضًا أساليبُ المُترجِم ما بين عصرٍ وعصر، مِثلما تتفاوَت بين ترجمة النصوص الأدبية والعلمية.

وليس أدل على ذلك من مقارنةِ أسلوب الكاتب حين يُؤلِّف نصًّا أصليًّا، بأسلوبه حين يُترجِم نصًّا لمُؤلِّفٍ أجنبي؛ فالأسلوبان يتلاقَيان على الورق مِثلما يتلاقيان في الفكر.

فلكُلِّ مُؤلِّف، سواءٌ كان مُترجِمًا أو أديبًا، طرائقُ أسلوبيةٌ يعرفها القارئ حَدْسًا، ويعرفها الدارس بالفحص والتمحيص؛ ولذلك تَقترن بعض النصوص الأدبية بأسماء مُترجِميها مِثلما تقترن بأسماء الأدباء الذين كتبوها، ولقد تَوسَّعتُ في عرْض هذا القول في كُتبي عن الترجمة والمُقدِّمات التي كتبتُها لترجماتي الأدبية. وهكذا فقد يجِد الكاتب أنه يقول قولًا مُستمَدًّا من ترجمةٍ مُعيَّنة، وهو يَتصوَّر أنه قولٌ أصيل ابتدعَه كاتبُ النص المَصدَر. فإذا شاع هذا القول في النصوص المكتوبة أصبح ينتمي إلى اللغة الهدف (أيْ لغة الترجمة) مِثلما ينتمي إلى لغة الكاتب التي يُبدِعها ويراها قائمةً في جهاز تفكيره. وكثيرًا ما تَتسرَّب بعض هذه الأقوال إلى اللغة الدارجة فتحلُّ محلَّ تعابيرَ فُصحى قديمة، مثل تعبير «على جثتي over my dead body» الذي دخل إلى العامية المصرية، بحيث حلَّ حلولًا كاملًا محلَّ التعبير الكلاسيكي «الموت دونه» (الوارد في شِعر أبي فراس الحمداني)؛ وذلك لأن السامع يجد فيه معنًى مختلفًا لا ينقله التعبير الكلاسيكي الأصلي، وقد يُعدِّل هذا التعبير بقوله «ولو متُّ دونه»، لكنه يجد أن العبارة الأجنبية أفصح وأصلح! وقد ينقل المُترجِم تعبيرًا أجنبيًّا ويُشِيعه، وبعد زمنٍ يتغير معناه، مثل «لِمَن تُدَقُّ الأجراس» for whom the bell tolls؛ فالأصل معناه أن الهلاك قريبٌ من سامعه (It tolls for thee)، حسبما ورد في شِعر الشاعر «جون دَنْ»، ولكننا نجد التعبيرَ الآن في الصحف بمعنى «آنَ أوانُ الجد» (المستعار من خُطبة الحجَّاج حين وَلِي العراق):

آنَ أوانُ الجدِّ فَاشْتَدِّي زِيَمْ قد لَفَّها الليلُ بسوَّاق حُطَمْ
ليسَ براعي إِبلٍ ولا غَنَمْ ولا بجزَّارٍ على ظهر وَضَمْ

فانظر كيف أدَّت ترجمةُ الصورة الشعرية إلى تعبيرٍ عربي يختلف معناه، ويَحلُّ محلَّ التعبير القديم (زِيَم اسم الفرس، وحُطَم أي شديد البأس، ووَضَم هي «القُرْمة» الخشبية التي يَقطع الجزَّار عليها اللَّحم)، وأعتقد أن من يُقارِن ترجماتي بما كتبتُه من شِعر أو مسرح أو رواية سوف يكتشف أن العلاقة بين الترجمة والتأليف أوضح من أن تحتاج إلى الإسهاب.

محمد عناني
القاهرة، ٢٠٢١م

كلمةٌ للمترجم

هذا كتاب عن مناهج البحث العلمي الحديثة، وكيف نشأتْ وكيف تطورت واستقلَّت، ثم اشتبك بعضها في بعض، فنشأ ما يُسمى بالمنهج البَيني، أو البَيْنيَّة، التي تَعني الجمع بين التخصصات. وإذا كانت الموضوعات التي يركِّز عليها المؤلف أقرب إلى العلوم الإنسانية، وهو يسميها «الإنسانيات» (بدلًا من هذه الصيغة الفرنسية الأصل)، فهو يصول ويجول في جميع المباحث العلمية، حتى الطبيعية (الفيزيقية) منها، وإذا كان يجعل مدخله دراسة اللغة الإنجليزية وآدابها، التي يشير إليها بكلمة English وحدها؛ فذلك لأن الكفاح الذي خاضه دارسو اللغة الإنجليزية وآدابها في سبيل جعْلها موضوع بحث أكاديمي، أي معتمَد في الجامعات البريطانية (ثم الأمريكية)، يمثِّل الصراع في سبيل تمكين المباحث العلمية في الإنسانيات عمومًا من الاستقلال أولًا، ثم الاشتباك في دراسات بَيْنيَّة على امتداد القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين.

وإذا استبدلتَ «اللغة العربية وآدابها» بما يقوله في ذلك الموضوع وجدتَ انطباقًا شِبه كامل على ما حدث ويحدث لدينا في الحياة الجامعية العربية؛ فلقد تلاطمت الأفكار في القرن العشرين في وطننا العربي حول جدوى دراسة الأدب ومناهجه، ومدى قبول المناهج البينية الحديثة في دراسته، وحول إمكان التزاوج أو الترابط بين الدراسات الثقافية الحديثة النشأة، والبحوثِ العلمية المنتمية (رسميًّا) إلى مجالات أخرى؛ اجتماعية ونفسية واقتصادية وسياسية وفلسفية، إلى الحد الذي يستطيع القارئ معه أن يدرك أن حديث المؤلف عن هذا التلاطم والتضارب مقصود به دراسة أيَّة لغة قومية وآدابها، لا اللغة الإنجليزية وآدابها وحدها.

ولقد خصَصتُ بالذِّكر اللغةَ العربية وآدابها لأن دارسيها في الوطن العربي، وفي مصر خصوصًا، كانوا سبَّاقين إلى الأخذ بالبينية منهجًا يوازي أو يشتبك مع المناهج التقليدية، وربما يدهش القارئ حين يرى كيف تزامن الكفاح في سبيل الاعتراف بدراسة اللغة وآدابها بالمناهج الحديثة في مصر مع الكفاح المماثل في انجلترا، وكيف يتشابه الصراع حول مفهوم الأدب ودراسته عندنا وعندهم، بل كيف كُتب للمناهج التقليدية البقاء جنبًا إلى جنب مع المناهج البينية الحديثة (والثقافية خصوصًا) أيضًا عندنا وعندهم، وأنا لا أعزو هذا التزامن إلى التأثير أو التأثر وحده؛ إذ لا يزيد التأثير عن كونه عاملًا من بين عدد من العوامل، أظن من بينها التطور الطبيعي للأدب العربي في ظل الحياة الحديثة، وهو تطور تولَّى تغيير بعض الأنساق الفنية في الشعر والنثر، أقصد الأنساق التراثية الراسخة في نفس كل عربي وإحساسه، مثلما طوَّر اللغة أولًا بفضل الصحافة والإذاعة، ثم بفضل الأعمال الأدبية المرموقة، وكان بعضها يحاكي الأشكال الأجنبية العامة، من دون أن يفقد خصائص العربية الجَزْلة، ثم تطور من داخله فأبدع أشكالًا فنية جديدة، استَتْبعتْ نظراتٍ نقديةً جديدة، وسرعان ما أدى الانفتاح الثقافي إلى وضع مناهج بينية لم يعد يرى أحد فيها تناقضًا مع المذاهب التقليدية في دراسة اللغة والأدب، وهو ما يؤكده مؤلف هذا الكتاب، ولو كان يتحدث عما حدث في دراسة اللغة الإنجليزية وآدابها.

وأهم ما يضيفه المؤلف في رصده لتطور مناهج البحث في اللغة والأدب، أو أهم ما يؤكده في الفصل الأخير الذي أضافه إلى الطبعة الثانية للكتاب (٢٠١٠م): أن البينية أو المنهج البيني، أي المشترك بين أكثر من تخصص علمي، لا يلغي وجود المباحث العلمية المستقلة أو شِبه المستقلة. فدراسة الشعر باعتباره مرآة لحياة الشاعر، أو تعبيرًا عن إشكالية فلسفية أو نفسية أو اجتماعية، أو كونه ذا دلالة اقتصادية أو سياسية؛ ينبغي ألا تنفي كونه شعرًا، أي إن التركيز على الاستفادة من المباحث العلمية في الإنسانيات في تناول العمل الأدبي ينبغي ألا يُنسينا أنه أدب أولًا وقبل كل شيء، وهو يستشهد في إقامة حُجته بكتاب حديث للناقد الماركسي تيري إيجيلتون عن مَغبَّة الجور على الطابع الأدبي للأدب. وهنا أيضًا أجد التزامن بين المدخلين الرئيسيين في تناول الأدب نقديًّا، حسبما حددهما فريدريك جيمسون، في تذييل كتابٍ عنوانُه «المادية عند شيكسبير»، وهما النقد التحليلي للنصوص الأدبية، والدراسة الثقافية لها، سواء من جانب التاريخية الجديدة، أو المذاهب الفلسفية المنوَّعة، مثل الماركسية أو النقد النِّسْوي. وجيمسون يقول إن التيارين يتنافسان في أواخر القرن العشرين، وأما موران مؤلف هذا الكتاب فيبيِّن بوضوح أن

المداخل العلمية لا يلغي بعضها بعضًا، بل إن المباحث العلمية قد تجتمع في صورة بينية، أو في صورٍ أعمَّ لتزيد من وعينا، وتفتح آفاقًا أوسع للمعرفة والتذوق، والإحساس بوحدة المعرفة الإنسانية آخر الأمر.

محمد عناني
القاهرة، ٢٠١٨م

تصدير محرِّر السلسلة

المصطلح النقدي الجديد عنوان سلسلة من الكتب التمهيدية التي تسعى إلى توسيع نطاق معجم المصطلحات الأدبية، ابتغاءَ الاستجابة للتغييرات الجذرية التي شهدتْها دراسة الأدب في العقود الأخيرة من القرن العشرين، بتقديم وصف واضح يتضمن نماذج شارحة للمدى الكامل لدلالات المصطلحات المستعملة في الوقت الحاضر، ووضْع تاريخ خاص للتغير في استعمالها.

وتتَّسم الحالة الراهنة لمبحث الدراسات الأدبية بمناظرة حامية الوطيس حول بعض المسائل الأساسية الخاصة بالمصطلحات، ومن بينها وضع الحدود التي تميِّز ما هو أدبي عمَّا هو غير أدبي؛ وموقع الأدب داخل مجال الثقافة الشاسع؛ والعلاقة بين آداب الثقافات المختلفة؛ والمسائل الخاصة بعلاقة الشكل الأدبي بغيره من الأشكال الثقافية داخل إطار الدراسات البينية.

والواضح أن مجال النقد الأدبي والنظرية الأدبية مجال ديناميٌّ متعدِّد الوجوه؛ ومن ثَم فإننا نحتاج الآن إلى كتب مستقلة عن المصطلحات المذكورة، بحيث تجمع بين وضوح العرض، وجرأة المنظور، واتساع التطبيق. وسوف يتضمن كل كتاب جانبًا من منهجه يحدِّد الوجهة التي يمكن أن يقصدها تعريف المصطلحات، إلى جانب توسيع حدود المباحث العلمية التي حَبستْ فيها التقاليد بعض هذه المصطلحات، وهو ما يتطلب إعادة النظر إلى حد ما في مواقع هذه المصطلحات داخل الإطار الكبير للتمثيل الثقافي، وتقديم نماذج من مجالات السينما ووسائط الاتصال الحديثة، إلى جانب نماذج من مختلف النصوص الأدبية.

تصدير الطبعة الثانية

تتضمن موسوعة ويكيبيديا (Wikipedia) في الإنترنت صفحة تزعم أنها تقدِّم قائمة بجميع المباحث الأكاديمية، قائلةً إن عددها الكليَّ يبلغ اثنين وأربعين، وهو رقم متواضع، كما أنه — بالمصادفة — يمثِّل الإجابة التي يقدِّمها الحاسوب الفائق (سوبر كمبيوتر) الذي يُسمَّى «الفكر العميق» عن «السؤال الأقصى للحياة والكون وكل شيء» في الكتاب الذي وضعه دَجْلاس آدامْزْ بعنوان «دليل طالب السفر إلى نجوم المجرَّة وكواكبها». وأحيانًا ما تُتَّهم الإنترنت بأنها تُحوِّل جِماع المعرفة الإنسانية إلى خليط لا نظام له، وأنها تنشره على الملأ بتأْتأة وفأفأة هوجاء لأصوات متضاربة، وعلى مستويات عشوائية من السلطة والخبرة، ومن ثَم فنحن نرحِّب إلى حد ما بأن أشهر موسوعة إلكترونية في العالم تلتزم التزامًا كبيرًا بمبدأ الفكر المنظَّم المنضبط.

والواقع أن الويكيبيديا مثال واحد وحسب على المرونة والمتانة اللتين تتميز بهما فكرة المباحث العلمية المستقلة في عصر يسوده المنهج البيني، بل لقد أصبح مصطلح «البينية» اليوم أكثر من مجرد مصطلح طنَّان، غير محدَّد المعنى، عما كان عليه حين أكملتُ الطبعة الأولى لهذا الكتاب [٢٠٠٢م]، إذ تزعم جميع الدوريات العلمية في تحديد طبيعة رسالتها أنها ذوات منهج بيني، مثلما يفعل عدد كبير من الأقسام العلمية (خصوصًا أقسام اللغة الإنجليزية وآدابها)، بل وجامعات كاملة. ومع ذلك فقد ظهرت أنواع من رد الفعل في الدراسات الأدبية، والكثير منها دليل على الصحة، ضد الاستعمال السطحي لمصطلح «البينية».

وتحاول الطبعة الثانية القيام بعدة مهام، على رأسها الخاتمة الجديدة، وعنوانها «المنهج البيني اليوم»، التي تستعرض التطورات في هذا المجال منذ نشر الطبعة الأولى؛ فهي تلقي الضوء أولًا على الوضع الراهن للدراسات الأدبية البينية، وخصوصًا الجهود

المبذولة للارتباط بقوة «ما بعد النظرية»، أو ما تلا النظرية، من خلال شتى أشكال التاريخية الجديدة، وتأثير المجال المتسع للإنسانيات الرقمية، وما تتضمنه من طعن في الأفكار التقليدية عن ماهية النص. وهي تهدف ثانيًا إلى تعريف الطلاب بالسياسات المؤسسية للمناهج البينية، بأسلوب أشرتُ إليه إشارة موجزة وحسب في آخر الطبعة الأولى. وهي تلقي الضوء أخيرًا على إمكانيات المناهج البينية للعمل في مجالين متضادين؛ الأول: هو الدراسات الفكتورية، والثاني: الدراسات الأدبية والثقافية المعاصرة. وتقول الخاتمة إن التطورات البينية في دراسات اللغة الإنجليزية وآدابها كثيرًا ما كانت تبلغ أقصى درجات الإثارة والتجديد داخل مجالات فرعية معترَف بها، وتتَّسم ببعض خصائص المباحث العلمية. وهكذا فإن الخاتمة في هذه الطبعة تمثِّل عودة إلى إحدى الحُجج الرئيسية في الطبعة الأولى، ألا وهي: إن فكرة البينية نفسها لا يمكن أن تُفهَم إلا في سياق مبحث علمي محدَّد.

كما أنني استكملت المراجع والأمثلة بأحدث ما توافر منها في سائر النص، وتوسعتُ في البيبليوغرافيا، وأضفتُ قسمًا خاصًّا بالمصادر اللازمة لمن يريد التبحُّر، خصوصًا في المناقشة التفصيلية الحديثة لمشكلات المنهج البيني وإمكانياته.

جو موران، يوليو ٢٠٠٩م

شكر وتقدير

أود أن أُعرِب عن عميق امتناني لمحرِّر السلسلة جون دراكاكيس (Drakakis)، لقراءته الدقيقة للمخطوط، واقتراحاته المثيرة الكثيرة، وللأستاذتين ليز طومسون وإيما نوجنت، في دار نشر رتليدج، لمشورتهما التحريرية ومساندتي، ولوالدي الذي قرأ مسَوَّدة الكتاب وعلَّق عليها، ولأخي ليام الذي أجاب عن أسئلتي العلمية.

لقد نشأ هذا الكتاب وتطور على امتداد سنوات عديدة من التدريس والقراءة والحديث مع الآخرين حول البينية، تحملتُ فيها ديونًا كثيرة، وكان أكبر مصدر لما تعلمتُه عملي مع الطلاب والزملاء في قسم المباحث العلمية البينية في جامعة جون مورس في ليفربول، وأود أن أهدي هذا الكتاب إليهم.

المقدمة

أود أن أسأل قبل أن نخطو خطوة أخرى على هذا الطريق: هل خطر لأحد منكم، يومًا ما، أن هذا كله لا يزيد عن سوء تفاهم عظيم وحسب؟ فما دمتم لم تحضروا هنا لتتعلموا أي شيء، بل لنعلِّمكم حتى تنجحوا في هذه الاختبارات، فينبغي تنظيم المعرفة حتى يمكن تعليمها، وينبغي اختزالها في معلومات حتى يمكن تنظيمها، فهل تفهمون ذلك؟ وأقول بعبارة أخرى إن هذا يدفعكم إلى افتراض أن التنظيم خَصِيصة راسخة في المعرفة نفسها، وأن الفوضى والعَماء ليسا سوى قوًى تهددها من الخارج، ولكن العكس على وجه الدقة هو الصحيح؛ فما النظام غير شيء رقيق خطِر نحاول أن نفرضه على الواقع الأساسي للعَماء …

(جاديس ١٩٧٦م: ٢٠)

موضوع هذا الكتاب: كيف ننظِّم المعرفة في مباحث علمية، ثم نعيد تنظيمها في تشكيلات وتحالفات جديدة، أو بعض أشكال «بينية»، عندما تبدو لنا طرائق التفكير القديمة بالية، أو منفصلة عن الواقع، أو مفتقرة إلى المرونة، أو إقصائية؛ فلقد غدت «البينية» كلمة طنَّانة غامضة في عدد كبير من الموضوعات الأكاديمية المختلفة في السنوات الأخيرة، وإن نَدَر النظر فيها نظرة تفصيلية. فالدراسة البينية، كما يقول ألان ليو (Liu)، «مفهوم نقدي وتعليمي ومؤسسي يعاني أشد المعاناة من نقص النظر فيه نقصًا خطيرًا في الجامعات الحديثة» (ليو ١٩٨٩م: ٧٤٣). ويهدف هذا الكتاب إلى فحص الطرائق المختلفة لتعريف المنهج البيني، والمناظرات التي دارت حول معناه، والغرض منه، وتطبيقاته العملية. وللكتاب مَرمًى محدَّد داخل هذا الموضوع الكبير، ألا وهو تعريف الطلاب العاملين في مجال

الدراسات الأدبية بالمنظورات البينية من المجالات الأخرى، مثل الدراسات الثقافية، وعلم الاجتماع، والأنثروبولوجيا، والفلسفة، والتحليل النفسي، والتاريخ، والجغرافيا، والعلوم الطبيعية.

وتقول حُجتي الرئيسية إننا لا نستطيع أن نفهم المنهج البيني إلا إذا فحصنا المباحث العلمية القائمة أولًا، ما دامت المداخل البينية دائمًا ما تمثِّل اشتباكًا معها، إلى جانب فحص الطرائق المعرفية التي تستبعدها بسبب انفصال بعضها عن بعض. ولفظ discipline الإنجليزي يُستعمل بدلالتين حديثتين رئيسيتين؛ فهو يشير إلى فرع معيَّن من التعلم (learning) أو مجموعة من المعارف، كما يشير إلى الحفاظ على النظام والسيطرة [الضبط والربط] بين مجموعات خاضعة، مثل الجنود، أو نزلاء السجن، أو التلاميذ، وكثيرًا ما يكون ذلك من خلال التهديد بالعقاب البدني أو غيره من صور العقاب. ومن الطريف أن هذين الاستعمالين كانا يلتقيان في بعض حالات الاستعمال الأولى للمصطلح، اعتبارًا من النصف الأول من القرن الخامس عشر؛ إذ كان «التأديب» (discipline)[1] في هذا السياق يوحي بنوع خاص من التربية الخلقية الهادفة إلى تعليم السلوك الحسن، والنظام والسيطرة على النفس. والواقع أن فكرة المصطلح نفسها، باعتباره لونًا من التعلم المعترَف به، توحي بإنشاء مَراتبيَّة واستعمال السلطة؛ فاللفظ مشتقٌّ من الكلمة اللاتينية *disciplina*، التي تشير إلى تعليم التلاميذ على أيدي من يكبرهم سنًّا، وتشير بالضرورة إلى معرفة متخصصة ذات قيمة يتمتع بها بعض الأشخاص ولا يتمتع بها البعض الآخر. وعلى نحو ما يعرِّف اللفظَ معجمُ أوكسفورد الكبير للغة الإنجليزية، كان من أوائل استعمالات اللفظ باللغة الإنجليزية الدلالةُ على «نهج دراسي خاص للتلاميذ»،[2] وذلك فيما يتعلق بما يُسمى «أدب الأسرار»، وهي عبارة وُضعت بعد الإصلاح الديني البروتستانتي في القرن السادس عشر للإشارة إلى الممارسات «التقييدية» في الكنيسة المسيحية المبكِّرة، والتي

[1] لم أجد خيرًا من هذا اللفظ العربي للدلالة على تلاقي الدلالتين بالعربية؛ فالأدب كان يعني العلم يومًا ما، ومؤدِّب الصِّبْية: معلِّمهم، كما أن التأديب معناه التربية الأخلاقية السامية («أدَّبني ربي فأحسنَ تأديبي»)، وديوان الأدب للفارابي كتاب في علم اللغة، والتأديب يعني أيضًا فرض الانضباط ومعاقبة المخطئ، والتاريخ حافل بحملات التأديب للعصاة، و«مجالس التأديب» المعاصرة تحمل هذه الدلالة أيضًا.

[2] كلمة disciple المشتقَّة من اللاتينية تعني التلميذ، وجمعها التلاميذ في السياق الديني (تلاميذ المسيح)، وهم «الحواريون» في القرآن.

كانت تعلِّم عناصر العقيدة لمن اعتنقها، مع الفصل بينهم وبين الكفار وغير المطَّلعين على «أسرارها». وهكذا نرى أن مصطلح «التأديب» كان منذ البداية مرتبطًا بقضايا تدور حول العلاقة بين المعرفة والسلطة.

أي إننا حين نستعمل كلمة «البينية» فإننا نوحي بصفة عامة بنوع من الوعي النقدي بهذه العلاقة، فكما تقول روبرتا فرانك:

> في المنهج البيني ما يُرضي الجميع؛ فالاسم المجرد disciplines [أي: المباحث العلمية] ذو دلالة باردة فظَّة، والسابقة «ما بينها» (inter) دافئة ودودة. ويختلف اللفظ اللاتيني الأصل discipline عن الحقول بِطينها وأبقارها وحِنطَتها في أنه يأتينا في صناديق فولاذية، أي إنه يوحي بشيء شديد البأس، صُلب المَكسِر، من الخطرِ السيطرةُ عليه، والبادئة «ما بينها» تلمح إلى أن المعارف دافئة، تتطور فيما بينها، وتعتمد على التشاور.
>
> (فرانك ١٩٨٨م: ١٠٠)

وطبقًا لهذه الدلالة للمصطلح، يمكن للمنهج البيني أن يقدم بديلًا ديمقراطيًّا ديناميًّا تعاونيًّا عن الطراز القديم للمباحث العلمية المنغلقة على ذاتها وعلى ممارسيها، وإن كان هذا التفسير اليسير يثير عددًا من الأسئلة: كيف يمكن للبحث العلمي البيني أن يطمح إلى أن يغدو على وجه الدقة معارف «دافئة تتطور فيما بينها وتعتمد على التشاور»؟ هل يمكن بسهولة تقسيم المباحث العلمية أو تجاوزها؟ أليس من المحتوم أن توجد وسائل من نوع ما لتنظيم المعارف وهيكلتها؟ قد يكون من المفيد لنا إذا أردنا الشروع في استِكْناه طبيعة هذه الأسئلة أن نبدأ بالنظر إلى التطور التاريخي للمباحث العلمية.

نشأة المباحث العلمية

فكرةُ تشكيل المعرفة في تخصصات أو مباحث علمية فكرةٌ قديمة يمكن أن نردَّها إلى الفلسفة اليونانية، فإن أرسطو، على سبيل المثال، يضع تنظيمًا للموضوعات المختلفة في مراتب هرمية، وفق طابعها النظري أو العملي أو الإنتاجي؛ فالموضوعات النظرية عنده أسمى شكل من أشكال المعرفة، وهي تتضمن اللاهوت والرياضيات والفيزياء،

وأهميتها مُرتَّبة ترتيبًا تنازليًّا، وأما الموضوعات العملية عنده فهي الأخلاق والسياسة، وأما الموضوعات الإنتاجية، وهي أخفضُ الجميع مَرتبةً، فتتضمن الفنون الجميلة، والشعر، والهندسة (أرسطو ١٩٤٧م: I. ٣–١٣، ٢٩٣–٢٩٩؛ II. ٨٥–٨٩). ويسترشد أرسطو في بناء هذا المخطَّط بمبدأين أصبحا من المبادئ الأساسية للتطور اللاحق للمباحث العلمية؛ إذ إنه حاول أولًا وضع مراتب واضحة لمختلف الموضوعات العلمية. والملاحَظ بصفة عامة أن تطور المباحث العلمية لم يؤدِّ ببساطة إلى خلق كيانات معرفية مستقلة، هانئة بعزلتها، بل كانت تصحبه محاولات كثيرة لتوكيد تفوُّق بعض المجالات العلمية على غيرها، وتشير بوجه خاص إلى شبوب مناظرة امتدت قرونًا طويلة حول المزايا النسبية لمجالات المعرفة «المفيدة»، التي وضعت لنفسها أهدافًا محدودة، لكنها حققتْها بوضوح وجلاء، وحول المجالات المعرفية غير المحددة بدقة، والتي تتَّسم بقدر أكبر من الطموح واتساع النطاق، وإن لم تكن «مفيدة» بالوضوح نفسه. ومن الجليِّ أن أرسطو كان يفضل المعرفة التأملية لذاتها؛ إذ كان يعتقد «بوجود نوع من التعليم ينبغي للآباء أن يُنشِئوا عليه أبناءهم؛ لا لأنه ضروري أو مفيد، بل لمجرد أنه نظري، وحسَن في ذاته» (أرسطو ١٩٦١م: ٣٣٧). وأما المبدأ الثاني فهو إدراك أرسطو أن تنظيم المعرفة في مباحث علمية ضروري وإن يكن يدعو للأسف؛ ومن ثَم اعتبر الفلسفة مجالًا عامًّا عالميًّا للبحث، قائلًا إنه المجال الذي يجمع شتى فروع العلم المختلفة، وهي فكرة الوحدة بين الدراسات المختلفة التي أثَّرت في تشكيل المباحث العلمية داخل الجامعات الحديثة. وهكذا فإن بواعثَ القلق — على نحو ما يقوله أرسطو بوضوح حول التخصص الضارِّ للمعارف — بواعثُ قلقٍ قديمةٌ قِدَم المباحث العلمية نفسها.

ولقد أثبتت التقسيمات الكلاسيكية للمعرفة متانتها ومرونتها بصورة باهرة على مدى القرون التالية، ولكن قُوى السوق والتغييرات المؤسسية أدت إلى تعديلها في آخر المطاف، فكان تطور المباحث العلمية وتدعيمها في العصر الحديث يرتبط ارتباطًا أساسيًّا بنمو الجامعات من ناحية، والتعقيد المتزايد للمجتمعات الأوروبية من ناحية أخرى؛ ففي أواخر القرون الوسطى، حلَّت بعض الجامعات في مدن أوروبية معينة — مثل ساليرنو، وبولونيا، وباريس، وكيمبريدج — محلَّ المدارس القروسطية (*studia generalia*)، فأصبح مصطلح «المبحث العلمي» يُطلَق على مهن معينة، مثل الطب والقانون واللاهوت، بسبب إدراك العلماء للحاجة إلى إقامة رابطة بين التعليم وبعض الغايات الاقتصادية والسياسية والكنسية (كلاين ١٩٩٠م: ٢٠). ولكن فكرة وطيدة كانت لا تزال قائمة،

ومفادها أن التطور الذي أدى إلى نشأة المباحث العلمية [المستقلة] لم يكن تطورًا إيجابيًّا من جميع جوانبه؛ إذ إن الطلاب الجامعيين كان عليهم، حتى نهاية القرن الثامن عشر على الأقل، أن يدرسوا منهجًا أساسيًّا من المواد النظرية، المنقسِم إلى ثلاثية (*trivium*) (تضم المنطق والنحو والبلاغة)، ورباعية (*quadrivium*) (تضم الحساب والهندسة والفلك والموسيقى). وبعد ذلك كان عليهم أن يتخصصوا في كليات الطب أو الحقوق أو اللاهوت، وهو ما يشبه النظام الأمريكي الحالي الذي يتيح للطلاب أن يتخصصوا في موضوع معين. وكان المقصود بتطوير المباحث العلمية أن يشمل الإطار العام للجامعة باعتبارها جماعةً من الباحثين المتفقين فكريًّا بصفة أساسية، والواقع أن كلمة الجامعة university مشتقَّة من اللاتينية *universitas*، التي تعني «العام الشامل» أو «الكليَّ الجامع».

وتعرَّض معنى «العمومية الجامعة» للتهديد من جانب قيم التنوير، وهو حركة فكرية نشأت وانتشرت في طول أوروبا وعرضها في أواخر القرن السابع عشر وفي القرن الثامن عشر، وكانت راعية للتغيرات الثورية في الفن والعلوم الطبيعية والسياسة والفلسفة. وعلى الرغم من أن الفكر التنويري كان متعدد الجوانب، ومُركَّبًا من عدة عناصر؛ فمن الصحيح أن نقول بصفة عامة إن الفلاسفة في تلك الآونة كانوا يركِّزون تركيزًا شديدًا على تقدم المعرفة الإنسانية من طريق طاقات العقل والعقلانية، وكان هذا المسعى في طلب «العقل» يعتمد على وضع إجراءات ومنهجيات أشد وضوحًا داخل كل مبحث علمي، وزيادة التخصص في كل فرع معرفي، وهي تغييرات تجلَّت بأوضح صورة في العلوم الطبيعية وفي الرياضيات، وبهذه الدلالة كان الفكر التنويري يتداخل بل ويستند إلى «الثورة العلمية» التي حدثت في القرنين السادس عشر والسابع عشر، وكان يقودها علماء مثل كوبرنيق (Copernicus) وكبلر (Kepler) وجاليليو (Galileo) ونيوتن (Newton)، وهي التي قلَبَتْ صورة النظام الطبيعي الذي أنشأه اليونان القدماء. وكانت الثورة العلمية قائمة على فكرتين جديدتين مهمتين؛ تقول الأولى إن الطبيعة آلة جيدة التنظيم، يمكن اختزالها في عدد صغير نسبيًّا من القواعد العامة العالمية التي وضعها البشر، وتقول الثانية بوضع منهج تجريبي يهدف إلى التعامل مع المشكلات في حدود معايير نوعية، قائمة على مناهج جديدة في الاستقراء والاستنباط، ابتغاءَ اختبار الفرضيات والأجهزة التجريبية الجديدة، مثل الترمومتر (مقياس الحرارة)، والميكروسكوب، والتليسكوب.

وهكذا أصبح هدف المبحث العلمي ضيقًا بالضرورة، ألا وهو وضع القوانين التي تشرح الظواهر الطبيعية في مجالاتها الخاصة، أي التي تقتصر مهمتها على تفسير جانب

صغير من الواقع. وكانت ألوان التقدم المعرفي الهائل الذي أحرزتْه العلوم الطبيعية الجديدة بفضل تحديد شواغلها بهذه الصورة تمثِّل حُجة قوية في صالح استقلال المباحث العلمية. وأصبح نموذج العلم الطبيعي بالغ التأثير في التطور اللاحق لجميع المباحث العلمية. ولنا أن نعتبر هذه التنظيمات الفكرية جزءًا من المشروع التنويري الشامل لتنظيم المعلومات وتصنيفها، وهو مشروع يستند إلى أعمال سابقة حاولتْ وضع تصنيفاتٍ طَموحٍ للمعرفة، مثل كتاب الفكر المنهجي الذي وضعه ماتياس مارتيني (١٦٠٦م)، وكتاب إعادة البناء العُظمى للعلم (*Instauratio magna scientarum*)، الذي بدأه فرانسيس بيكون ولم يَنتهِ منه، ويقع في عدة مجلدات تهدف إلى «الشروع في إعادة بناء كاملة للعلوم والفنون والمعرفة الإنسانية كلها، يقوم على أُسس صحيحة» (بيكون [١٦٢٠م] ١٩٨٠م: ٢). وكان بيكون يرغب في أن يعيد تنظيم المباحث العلمية ودعمها، انطلاقًا من اعتقاده أن العلم ينبغي أن يكون مشروعًا جماعيًّا قائمًا على التبادل المنظَّم للمعارف فيما بين الباحثين الدارسين لموضوعات مماثلة، بحيث نتجنب تكرار النظريات والمكتشَفات تكرارًا يهدر الوقت.

وربما يكون أوضح ما يتجلى فيه المشروع التنويري لتقنين المعارف وتبويبها وضْع الموسوعات الحديثة باللغات المحلية (أي غير اللاتينية) في أوروبا في القرن الثامن عشر. وهكذا نرى أن هذه الموسوعات قد استندت إلى الإطار الذي وضعه مفكرون مثل مارتيني وبيكون — مثل الموسوعة التي وضعها إفراييم تشيمبرز بعنوان الموسوعة (*Cyclopaedia*) (١٧٢٨م)، ومثل الطبعة الأولى من دائرة المعارف البريطانية (*Encyclopaedia Britannica*) (١٧٦٨–١٧٧١م)، ومثل الموسوعة الفرنسية الشهيرة (*L'Encyclopédie*) (١٧٥١–١٧٨٠م)، التي حررها دنيس ديديرو (Diderot) — محاوِلةً أن تستنبط دلالات متَّسقة من التنوع المحيِّر في المباحث العلمية الجديدة. وتُعتبر الموسوعات، من عدة زوايا، نتاجًا مميزًا للفكر التنويري؛ إذ كانت تهدف إلى الجمع في مجلدات قليلة بين وحدة المعارف وتكاملها من ناحية، وبين تصنيفها ومنهجَتِها من ناحية أخرى. فعلى سبيل المثال، حاول عالم الرياضيات جان دالمبير (d'Alembert) في مقدمته أو تمهيده (*Discours préliminaire*) للمجلد الأول للموسوعة الفرنسية، الصادر عام ١٧٥١م؛ أن يقدم استقصاءً بالغ الطموح لشتَّى فروع العلم، هادفًا في الوقت نفسه إلى أن يبيِّن كيف أن هذه الفروع تشكِّل جزءًا من بناء شامل مترابط المعنى.

ولكن إعادة تشكيل المباحث العلمية، وخصوصًا النمو السريع للعلوم الطبيعية ونجاحها؛ لم يَعدَم الطاعنين فيه؛ إذ زعم المفكر الإيطالي جامباتستا فيكو (Vico) أن

صعود نجم العلوم الطبيعية والرياضيات أدى إلى تجاهل التعليم الواسع النطاق لصالح المعرفة المتخصصة؛ إذ قال إن الطلاب إذا تعلموا «الإطار الجامع للعلوم والفنون، فلن يشعروا بالدافع إلى الدخول المتهور في مناقشات وهم لا يزالون يتعلمون، بل ولن يرفضوا — بروح العبيد الطائعين — قبول أي رأي ما لم يوافق عليه أحد المعلمين» (فيكو [١٧٠٩م] ١٩٦٥م: ١٩). ويزعم فيكو في كتابه العلم الجديد أن المعارف يبنيها البشر ولا تُكتشف في الطبيعة، وينتهي من ذلك إلى أن «العلوم الإنسانية»، مثل التاريخ والفلسفة والقانون، وهي التي تتناول البشر والمجتمع، وتستطيع تحقيق المعرفة والفهم «من الداخل»؛ أرقى من «العلوم الطبيعية» التي لا تستطيع إلا وصف الظواهر الخارجية في الطبيعة. وترتبط دعوة فيكو إلى الدراسة البينية بأشكال كثيرة أخرى من المنهج البيني الذي يناقشه هذا الكتاب؛ لأنَّها تمثل جزءًا من نقده لَمراتبيَّة المعرفة الجديدة التي كانت تزعم تفوُّق العلوم الطبيعية على مباحث العلوم الإنسانية. ولقد ظل سبب نجاح العلوم الطبيعية ثابتًا إلى حد كبير في القرون القليلة الماضية، ألا وهو قدرتها على تحديد نطاقها في مجالات معينة دقيقة التعريف وحالات منضبطة؛ ومن ثَم استطاعت تقديم نماذج لـ «المعرفة المفيدة» التي تتميز في الظاهر بوضوح أكبر، ودقة أعلى، وفعالية أشد. وكثيرًا ما تُعتبر الدراسة البينية داخل العلوم الإنسانية محاوَلةً للطعن في تفوق العلوم الطبيعية باعتبارها نموذجًا لتطور المباحث العلمية، وهو الذي يستند إلى الاعتقاد بأنها تستطيع الحصول على أشكال معرفية محايدة وموضوعية داخل مجالات بحوثها الخاصة.

ولكن معظم الجهود البحثية التي بُذلت حتى القرن التاسع عشر ابتغاءَ البتِّ في العلاقة فيما بين المباحث العلمية؛ كانت تلتزم بالرأي الأرسطي الذي يقول إن الفلسفة تتضمن وتتجاوز الأشكال المعرفية المتخصصة. فالواقع أن الفلسفة، في تطورها على امتداد آلاف السنين القليلة الماضية، كانت تضم مباحث علمية كثيرة ومختلفة، كُتِب لها منذ ذلك العهد أن تستقل، مثل علم النفس، وعلم الاجتماع، والعلوم الطبيعية، والرياضيات. ولا تزال هذه الصورة الفكرية غير محددة وذات نطاق بالغ الاتساع؛ إذ تجمع ما بين أفكار وأنشطة مختلفة، وليس لها موضوع محدد خاص بها، بل تَنحو نحوَ تقديم نوع من «الميتاتعليق»، أو قل تقديم شرح للنتائج التي يقدمها الباحثون لشتَّى الموضوعات، ولا تزال هذه الفكرة عن الفلسفة قائمة إلى اليوم في اسم الدرجة العلمية العالية، وهي دكتوراه الفلسفة، التي يظفر بها الباحث عند إكمال رسالة بحثية في أي موضوع. وعلى الرغم من أن الكثير من المفكرين قد بذلوا — ابتداء من القرن السابع عشر — محاولات بعيدة المدى

لإعادة تنظيم المعارف؛ فإنهم كانوا يميلون إلى إقامة هذه التصنيفات على أساس اعتبار الفلسفة العلم العام العالمي الذي يوحد المباحث العلمية بعضها بالبعض. وكان أحد مؤسسي المنهج العلمي الجديد، وهو رينيه ديكارت (Descartes)، على سبيل المثال، يقول في كتابه مبادئ الفلسفة (١٦٤٤م) إن «الفلسفة عمومًا تشبه شجرةً جذورها الميتافيزيقا، وجذعها الفيزياء، وأغصانها المتفرعة من الجذع جميع العلوم الأخرى» (ديكارت ١٩٥٥م: ٢١١). وجاء أوغسط كونت (Comte) بعد ٢٠٠ عام، فأصدر كتابه بحث في الفلسفة الوضعية (١٨٣٠–١٨٤٢م)، وهو المفكر الذي نهض بدور مهم في نقل مناهج العلوم الطبيعية إلى العلوم الاجتماعية؛ إذ زعم في ذلك الكتاب أن الفلسفة لا تزال «الحكمة الإنسانية (*Sapientia humana*) التي تهدف إلى تحقيقها آخرَ الأمر جميعُ الأشكال المنفصلة للمعرفة» (كاسيرر ١٩٥٠م: ٩).

ويمثِّل عملُ المفكر الألماني عمانويل كانط (Kant) أهم تبرير متَّسق للحُجة القائلة بالمكانة المركزية للفلسفة؛ إذ بذل في نحو نهاية القرن الثامن عشر جهدًا دَءوبًا لوضع مراتب هرمية للمباحث العلمية الجامعية ليبيِّن كيف أن هذه المراتبية تتجلى فيها الأقسام الفطرية للمعرفة، والنُّظم الطبيعية للذهن الإنساني، ومن ثَم فهو يقول بضرورة التعامل مع المباحث العلمية باعتبارها منفصلة ومستقلة، قائلًا:

> كل علم نظام قائم برأسه ... وعلينا ... أن نشرع في العمل فيه معماريًّا باعتباره مبنًى مستقلًّا منفصلًا، وينبغي أن نتعامل معه بصفته كلًّا ذا حياة ذاتية، لا باعتباره جناحًا أو قِسمًا من مبنًى آخر، وإن كنا نستطيع أن نقيم ممرًّا للذهاب والإياب ما بين الأجزاء بعضها والبعض.
>
> (كانط [١٧٩٠م] ١٩٢٨م: ٣١)

ومع ذلك فهو يقول في دراسة له بعنوان «تصارُع المَلَكات الذهنية» (١٧٩٨م) إن «العقل» يعمل باعتباره القيمة النهائية التي تتجاوز تقسيمات المباحث العلمية، وإن منزله الطبيعي داخل الجامعة يقع في المَلَكة الذهنية «الدنيا» للفلسفة؛ إذ تختلف عن المَلَكات «العليا» للاهوت والقانون والطب في أن الفلسفة تفتقر إلى مضمون محدد، ولا تعتمد في وجودها على سلطة عليا، كالكتاب المقدس، أو اللوائح القانونية، أو البحوث الطبية. وهكذا فلها أن «تستخدم حكمها الخاص فيما تُعلِّمه ... وبناءً على هذا فإن الحكومة تحتفظ لنفسها بالحق في إقرار تعاليم المَلَكات العليا، وأما المَلَكة الدنيا فتتركها

لعقل الدارس». وكان كانط يرى أن وجود مثل هذه الملكة أمر جوهري، فهي «لا تملك أي أوامر تصدرها، وهي تتمتع بحرية التقييم، وتشغل نفسها بما هو في صالح العلوم، أي بالحقيقة» ([١٧٩٨م] ١٩٩٢م: ٢٧–٢٩). وقد سمح هذا التنظيم للعمل الجامعي، وتقسيم الملكات إلى ملكات «عليا» وملكات «دنيا»، وإضفاء الامتياز على الفلسفة باعتبارها نشاطًا لا مضمون له ولا قيود عليه؛ للفيلسوف كانط بالحفاظ على المثَل الأعلى للمعرفة الموحَّدة داخل واقع التخصصات الجامعية التي ما انفكَّت تزداد تخصصًا.

وأثَّرت أفكار كانط عن التعليم الجامعي في جيل لاحق من الفلاسفة الألمان، كان من بينهم فريدريش شيلر (Schiller)، وفيلهلم فون همبولت (Humboldt)، ويوهان فيخته (Fichte). وكانت هذه المجموعة من الباحثين من وراء تشكيل التعليم الجامعي العلماني الخاضع لسيطرة الدولة، والموجَّه نحو البحوث في بروسيا في أوائل القرن التاسع عشر، وهو الذي أصبح النموذج الأوَّلي للتعليم الجامعي في أوروبا وأمريكا الشمالية؛ إذ قام شيلر في محاضرته الافتتاحية بجامعة يينا (Jena) عام ١٧٨٩م بوضع أساس فكرة التربية والتعليم (*Bildung*) — وهي القاعدة التربوية والتعليمية العريضة التي تسهم في التنمية الشاملة للذهن — في مقابل الدراسة المهنية (*Ausbildung*) التي تؤهل الدارس لمزاولة مهنة معينة. وأما همبولت وفيخته وغيرهما فقد استندوا إلى هذه الأفكار، وأقاموا رابطة بينها وبين مفهوم العلم (*Wissenschaft*)، والمصطلح الألماني تصعب ترجمته؛ لأنه يشير أساسًا إلى نمط شامل من التربية والتعليم الذي يغرس في الطالب المبادئ الإنسانية، وينمِّي الشخصية كلها للفرد لا ذهنه فقط. وهكذا يقول همبولت إن وظيفة الجامعات أن «تفتح كيان العلم كله، وتنشر مبادئه، وتضع أسس المعارف كلها» (ليوتار ١٩٨٤م: ٣٣).

ولكن هذا المثل الأعلى لنمط التربية والتعليم غير المتخصص لم يلبث أن واجه تهديدًا من جانب فصل العلوم الطبيعية عن مجالات المعرفة الأخرى داخل النظام الجامعي الذي تزداد جودة تنظيمه ويزداد طابعه المهني؛ فقد كانت كلمة العلم (science) حتى العقود الأولى من القرن التاسع عشر تُستخدَم بالتبادل مع كلمة «الفلسفة»، بحيث تعني جميع أشكال المعرفة لا فروعًا معينة منها. ومنذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر، أصبحت كلمة العلم تعني العلوم الطبيعية تحديدًا (the natural sciences)، وغدت تتميز بوضوح عن الفلسفة في الاستعمالَين الأكاديمي والعام. واتضح نجاح العلوم الطبيعية باعتبارها كيانات معرفية مستقلة داخل الجامعات عندما كثرت الأصوات التي تطالب العلوم الاجتماعية، بل وبعض مباحث العلوم الإنسانية، بأن تشكِّل ذواتها وفق نماذج صُلبة ودقيقة من

العلوم الطبيعية. وكان كونت، واضع مصطلح «علم الاجتماع» في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، يقول بضرورة «استكمال العملية الفكرية الشاسعة الأبعاد التي بدأها بيكون وديكارت وجاليليو» من خلال تطبيق المنهج العلمي على مجالات المعرفة الأخرى ([١٨٣٠–١٨٤٢م] ١٩٧٤م: ٣٩)، مشيرًا إلى المشكلات الناشئة من «الفصل بين مجالات العمل الذهني»، وملمحًا إلى إمكان وضع فلسفة عامة «بهدف اختزال المعارف المكتسَبة كلها في كيان واحد متجانس من المبادئ» (كونت [١٨٣٠–١٨٤٢م] ١٩٧٤م: ٣٩، ٥١–٥٢). ولكنه كان يزعم أيضًا أن العلوم الطبيعية المستقلة تتطور وفق المنطق الخاص بها، وأن التقسيمات الفكرية «يمكن التوسع فيها بلا أية أضرار وفق ما يقتضيه تطوير المراتب المتنوعة للمعرفة» (كونت [١٨٣٠–١٨٤٢م] ١٩٧٤م: ٣٠). وكان هذا الاعتقاد، أي الإيمان بالحاجة إلى استخدام مناهج العلم الطبيعي وإجراءاته المحددة بوضوح في غير العلوم الطبيعية؛ عاملًا قويًّا في تطور العلوم الاجتماعية الجديدة، والمباحث العلمية في الإنسانيات، مثل العلوم السياسية والاقتصادية، وعلم الاجتماع، واللغة الإنجليزية واللغات الحديثة وآدابها في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

وأدى انتشار هذه المباحث الأكاديمية في هذه الفترة إلى إثارة بواعث قلق بشأن زيادة التخصص، خصوصًا بين الفلاسفة من ذوي الميول التأملية الواسعة التأثير، فكان المفكر الألماني فريدريش نيتشه ذا وعي شديد بالصور التي ترتبط بها هذه التشكيلات الجديدة للمعارف بقضايا السلطة والمصالح الذاتية؛ إذ هاجم في مقال له بعنوان «نحن الباحثين» سطوع نجم المباحث العلمية، قائلًا إنها نتاج خاص للنشاط البحثي الجامعي الذي كان خاضعًا للتأثير الألماني، والذي أدى إلى إحلال الباحث العلمي محل الفيلسوف، مؤكدًا أن «إعلان استقلال رجل العلم، وتحرره من الفلسفة، يُعتبر من الآثار الدقيقة للحياة الديموقراطية وافتقارها إلى شكل مميز، فالباحث العلمي اليوم يمجِّد ذاته، ويَدَّعي ما ليس له، وهي ظاهرة تفتحت براعم زهرها، وازدهت في بهجة ربيعها» (نيتشه [١٨٨٦م] ١٩٩٠م: ١٢٩).

وكان نيتشه يُبدي شكوكه الكبرى فيما يُزعَم من أن المباحث العلمية قد حققت معارف موضوعية من خلال تحديد نطاق عملياتها؛ إذ كان يرى أن الباحث المتخصص لا يهتم بالمعرفة لذاتها بقدر ما يهتم بالصعود على درجات سُلَّم الحياة العملية في مجتمع يزداد طابعه البيروقراطي والمهني، ناشدًا «سطوع شمس اللقب الرنَّان، والتوكيد الدائم لقيمته ونفعه، وهما العاملان اللذان يحاول بهما أن يتغلب مرارًا وتكرارًا على انعدام الثقة الباطنة، وهي الثمالة الراسبة في قلب كل تابع لغيره وجميع قطعان الحيوان»

([١٨٨٦م] ١٩٩٠م: ١٣٣). وكان نيتشه ينعى بصفة خاصة تدهور الفلسفة باعتبارها نشاطًا لا يرتبط بمبحث معين، قائلًا إنه على الرغم من أن المهمة الحقيقية للفيلسوف تتمثل في «تقصِّي النطاق الكامل للقيم الإنسانية ومشاعره المرتبطة بها» فإنه يتحول الآن إلى مجرد عالم آخر، وهو الذي «سوف يسمح لمساره بالتوقف في مكان ما حتى «يتخصص»؛ ومن ثَم لن يتمكن في يوم من الأيام من تحقيق الطول الجدير بقامته، وهو ارتفاع الهامة الذي يمكِّنه من الاستشراف، ورؤية ما حوله، وإدراك ما يقع من تحته» (نيتشه [١٨٨٦م] ١٩٩٠م: ١٣١، ١٤٢).

وقد كتب الفيلسوف الإسباني خوزيه أورتيجا إي جاسيت (José Ortega y Gasset) في عام ١٩٣٠م كتابًا يحكي فيه حكاية مماثلة عن تدهور المعرفة الشاملة بانحصارها في تخصصات ضيقة، قائلًا إننا كنا نستطيع في الماضي التمييز بسهولة بين المتعلمين والجهال، لكننا نشهد اليوم فئة جديدة تضم «المتعلم الجهول ... وهو شخص لا يتَّسم بصفات الجاهل، بل بالنَّزَق الكامل للمتعلم في تخصص من التخصصات» (أورتيجا [١٩٣٢م] ١٩٥٧م: ١١٢)، مضيفًا أن هذا النوع الجديد من المتعلمين، وهو الذي رسخت أقدامه رسوخًا كاملًا بحلول عام ١٨٩٠م؛ شخص يقتصر علمه على موضوع واحد، ويرفض أية محاولة للنظر فيما وراء مجال تخصصه باعتباره من الهوايات (أورتيجا [١٩٣٢م] ١٩٥٧م: ١١٠). وكان يرى، مثل نيتشه، أن تواضع المستوى، والالتزام بالأعراف السائدة، اللذين تكرِّسهما المباحث العلمية الجديدة؛ من أعراض ظاهرةٍ أعمَّ وأشمل، ألا وهي انتصار الجماهير في المجتمعات الرأسمالية الغربية التي يزداد فيها سطوع نجم النُّخب المتميزة (meritocratic).[٣] ومزيَّة الفلسفة باعتبارها نشاطًا لا ينتمي لمبحث متخصص، كانت في نظر أورتيجا ترجع إلى استحالة إدراجها في أية نُظم بيروقراطية جديدة، وإلى أنها «لا تحتاج إلى الحماية أو الاهتمام أو التعاطف من جانب الجماهير، فهي تحافظ على طبيعتها التي تنفي أي نفع عملي لها؛ ومن ثَم تحرر نفسها من أي خضوع للشخص «المتوسط»» (أورتيجا [١٩٣٢م] ١٩٥٧م: ٨٦).

[٣] meritocracy: مصطلح وضعه عالم الاجتماع البريطاني م. يَنْجْ عام ١٩٥٧م (١٩١٥–٢٠٠٢م)، ويعني إما النخبة الفكرية القائمة على الإنجاز الأكاديمي، وإما النظام القائم على تمتع هذه النخبة بمكانة خاصة، مثل احتلال مواقع القيادة. وعنوان الكتاب «صعود النخبة الفكرية الحاكمة» (The Rise of the Meritocracy)، والترجمة في المتن تقدم المعنى المقصود.

ومهما يظهر من انتماء نيتشه وأورتيجا اليوم إلى المذهب النخبوي، فإن حُجتيهما تمسَّان قضايا بالغة الأهمية حول تطور المباحث العلمية، فعلى نحو ما يقولان لم يكن ذلك التطور نتيجة موضوعية لضروب التقدم في المعرفة وحسب، بل كان أيضًا ناجمًا من عوامل مؤسسية ومجتمعية، وخصوصًا ظهور الحاجة إلى المتخصصين في مجتمع معقد يتسم بتكنولوجيا معقدة. والمعروف أن أحد العناصر الأساسية في هذا المجتمع تقسيم العمل في إطار جهاز بيروقراطي يزداد طابعه المهني، وكان نجاح المباحث العلمية يعتمد في جانب منه على اعتراف الحكومات والأعمال التجارية بها، باعتبارها شكلًا من أشكال التأهل للحياة العملية للمتخصص في أحدها، وكانت وظيفتان من وظائفها الرئيسية (١) إعداد الأشخاص لمزاولة مهن تتطلب نوعًا معيَّنًا من الخبرة، و(٢) إضفاء المشروعية والمكانة اللائقة على هذه المهن، من خلال توفير المؤهلات الأكاديمية لممارسيها.

وإلى جانب هذه المؤثرات الخارجية، كانت طبيعة الجامعة باعتبارها مؤسسة مغلقة نسبيًّا عاملًا أسهمَ في تدعيم المباحث العلمية [المستقلة]. وكان ظهور موضوع أكاديمي جديد دائمًا ما يعتمد في جانب منه على عوامل داخلية، أي على اعتراف صفوة الجامعات به من خلال إنشاء أقسام علمية مستقلة، ووجود عدد كافٍ من الطلاب والمحاضرين المعيَّنين لدراسة الموضوع الجديد وتدريسه، ونشأة جمعيات ومجلات علمية حوله، ووضع أبنية للحياة العلمية في إطاره، وهو ما كان يستند عادة إلى الحصول على درجة دكتوراه في الفلسفة خاصة بالموضوع الجديد. أضف إلى ذلك أنه لما كانت أمثال هذه المباحث العلمية متأثرة بأمثال هذه العوامل المؤسسية، فإنها كانت ولا تزال تميل، مثل الكثير من المؤسسات، إلى أن تكفل البقاء لذاتها. وبحلول أوائل الستينيات، قرأنا وصفًا وضعه ب. ر. كلارك يصف فيه المباحث العلمية وصفًا أنثروبولوجيًّا، قائلًا إنها قبائل منفصلة لها ثقافات ولغات مختلفة:

> نادرًا ما يزور أفراد قبيلة علم الاجتماع أرض الفيزيائيين، ولا يكادون يعرفون ما يفعله الفيزيائيون فيها. فإذا خطا علماء الاجتماع في المبنى الذي يشغله قسم اللغة الإنجليزية وآدابها، فسوف يواجهون حملقة العيون الباردة إن لم يتعرضوا أيضًا لسهام أبناء البلد المعادين لهم ... فالمباحث العلمية قائمة مثل الدول المنفصلة، ولها ثقافاتها الفرعية المميزة لها.
>
> (بيتشر ١٩٨٩م: ٢٣)

ولا تزال شكوى كلارك من الشكاوى الشائعة؛ إذ تقول إنه ما إن تُرسِّخ المباحث العلمية أقدامها حتى تصبح لديها حقوق مكتسبة، وتدافع عن أرضها، وتدعم طابعها الحصري بأنماط معينة من الخطاب. ومصطلح «الخطاب» مصطلح مركَّب يُستخدَم بطرائق منوعة داخل العلوم الإنسانية والاجتماعية، وسوف يرد كثيرًا في هذا الكتاب، ولا بُد من تعريفه تعريفًا تمهيديًّا. نشأ المصطلح في علم اللغة [اللغويات] للدلالة على القول بأن اللغة عملية جماعية، تبنيها وتضع قيودها أنساقٌ وأعراف اجتماعية، ويُستعمَل بصفةٍ أعمَّ وأشمل للإشارة إلى نهج فكري، أو ممارسة ثقافية، أو إطار مؤسسي يفسر العالم ويبنيه، وكثيرًا ما يكون ذلك من خلال منظور متحيز لجماعة معينة ذات مصلحة. وهكذا نرى أن حُجة كلارك تقول إن المباحث العلمية تمثل أبنية «خِطابية» [أي فكرية] واضحة، ما دامت ترتيباتها السلطوية تسمح بطرائق معينة في التفكير والعمل، وتستبعد غيرها.

تعريف المباحث العلمية البينية

يُعتبر نقد المباحث العلمية الأكاديمية القائل — كما ذكرت آنفًا — بأنها محدودة، وتفرض حدودًا معينة؛ نقدًا قديمًا قِدم المباحث العلمية نفسها. وكثيرًا ما كان هذا النقد يتخذ من الزاوية التاريخية شكل الإحالة إلى صورة قديمة موحدة للمعرفة، عادة في إطار موضوع غير متخصص، مثل الفلسفة. ونشأ مصطلح «المنهج البيني» [البينية] داخل إطار بواعث القلق المذكورة حول تدهور الأشكال العامة للتربية والتعليم. وقد استُعمل للمرة الأولى في العلوم الاجتماعية في منتصف العشرينيات من القرن العشرين، ثم شاع استعماله في العلوم الاجتماعية والإنسانيات في الفترة التالية مباشرة للحرب العالمية الثانية (فرانك ١٩٨٨م: ٩١، ٩٥). ومع ذلك فإن إحدى الحجج التي يقدمها هذا الكتاب تقول بوجود دافعَين متضاربين متنافسين من وراء هذا المصطلح؛ فمن ناحية معينة، كان المصطلح يشكل جانبًا من هذا البحث التقليدي عن المعرفة الشاملة الواسعة النطاق، ومن ناحية أخرى يمثل تساؤلًا جذريًّا عن طبيعة المعرفة نفسها، وعن محاولاتنا لتنظيمها وتوصيلها. وبهذا المعنى يرتبط المنهج البيني بشواغل نظرية المعرفة — أي دراسة المعرفة — ويميل إلى أن يتركز في المشكلات والقضايا التي يستعصي التصدي لها أو حلها داخل أُطر المباحث العلمية القائمة، لا في السعي لوضع تركيب عام شامل لها.

وكما يقول جيفري بننجتون (Benington)، نرى أن البادئة الإنجليزية inter [بين] بادئة غامضة لها دلالتان، أولاهما الدلالة على الاتصال بين أشياء معينة أو الربط بينها، كما في الصفة international [الدولي، أي ما بين الدول بعضها والبعض] أو الاسم intercourse [أي التفاعل أو الجماع بين شيئين أو أشياء]. وثانيهما الدلالة على الانفصال والفصل بين الأشياء، كما في الاسم interval [أي الفاصلة]، أو في الفعل intercalate [أي: يُدرِج أو يُدخِل] (بننجتون ١٩٩٩م: ١٠٤). وهذا الغموض يتجلى إلى حد ما في الطابع المراوغ لمصطلح «البينية»؛ إذ يمكن أن يعني وضع روابط ما بين المباحث العلمية المختلفة، ويمكن أن يعني إقامة مسافة لا تنتمي لمبحث علمي بعينه — مسافة من نوع ما — في الفراغات البينية (interstices)، أي فيما بين هذه المباحث، بل وقد يعني محاولة تجاوز حدود المباحث العلمية تمامًا. ويُعتبر غموض المصطلح السبب الذي حدا ببعض النقاد، إلى حد ما، إلى اقتراح مصطلحات أخرى، مثل «ما بعد المبحث العلمي»، و«ضد المبحث العلمي»، و«عبر المبحث العلمي». وعلى الرغم من أن هذه المصطلحات كثيرًا ما تفتقر إلى التعريف الدقيق، وأحيانًا ما تُستخدم باعتبارها مترادفات، فإنها جميعًا تدل على أن الطابع البيني ليس كافيًا تمامًا، وعلى وجود مرحلة فكرية أخرى دائمة يمكن فيها التغلب الجذري على تقسيم المباحث العلمية أو حتى إزالتها. وهكذا فلن أواصل الانتقال في هذا الكتاب بين هذه المصطلحات المختلفة، بل أقول إن قيمة مصطلح «البينية» تكمن في مرونته وعدم تحديد معناه، وإن لدينا عددًا من أنواع البينية وأشكالها يقارب عدد المباحث العلمية نفسها. وقد يعني هذا أن القول بغير هذا يضفي «الانضباط» عليها، أي يَقصُرها على مجموعة من السبل النظرية والمنهجية «الصحيحة». وهكذا ففي إطارِ أوسعِ معنًى ممكن للمصطلح أقول إنني أعني بالبينية أيَّ شكل من أشكال الحوار أو التفاعل بين مبحثين علميين أو أكثر، فأما مستوى هذا التفاعل ونوعه والغرض منه وتأثيره، فهو ما لا بد من فحصه.

بَيد أنه من المفيد أن نبدأ بالتمييز بين مصطلحَي «المنهج البيني» و«منهج تعدد المباحث»، وهما المصطلحان اللذان أحيانًا ما يُعتبران مترادفين، مما يتسبب في بعض التشويش. أما المنهج الأخير فيشير إلى تجاور مبحثين علميين أو أكثر وحسب، على نحو ما يحدث في بعض درجات الشرف الجامعية المشتركة، أو الدرجات الجامعية المشتركة في الآداب، أو مثل ما يحدث عندما يقوم بتدريس مادة علمية معينة عددٌ من الأساتذة المتخصصين في مباحث علمية مختلفة، فالعلاقة بين المباحث هنا علاقة مقصورة على التقارب؛ إذ لا يوجد تكامل حقيقي بينها (كلاين ١٩٩٠م: ٥٦). وعلى العكس من ذلك،

أقول — مع رولان بارت — إن المنهج البيني منهج تحويلي دائمًا على نحو ما؛ إذ ينتج أشكالًا معرفية جديدة من خلال اشتباكه مع المباحث العلمية المنفصلة:

> ليست البينية هدوء أمن ميسور؛ فهي تبدأ فعليًّا (على عكس مجرد التعبير عن أمنية صادقة) عندما ينهار تضامن المباحث العلمية القديمة ... لصالح هدف جديد ولغة جديدة لا يوجد أي منهما في مجال العلوم التي كان ينبغي الجمع بينها جمعًا سلميًّا، وهذه الصعوبة في التصنيف هي على وجه الدقة نقطة الانطلاق التي يمكن أن تتيح تحولًا معينًا في الشكل.
>
> (بارت ١٩٧٧م: ١٥٥)

يقول بارت إن لدى البينيةِ القدرةُ على أن تفعل ما يزيد على مجرد الجمع بين المباحث العلمية المختلفة؛ إذ يمكنها أن تشكِّل جزءًا من نقد عام للتخصص الأكاديمي بصفة عامة، ولطبيعة الجامعة باعتبارها مؤسَّسة تقطع وشائجَها بالعالَم الخارجي، وتقتصر على جُزر صغيرة من الخبرات. وكثيرًا ما تثير المداخلُ البينية الانتباه، إما صراحةً وإما ضمنًا، إلى الحقيقة القائلة بأنَّ ما يُدرَس ويُدرَّس داخل الجامعات مسألةٌ سياسية في جميع الأحوال.

وعلى نحو ما توحي به الطبيعة المُركَّبة لمصطلح البينية نفسه، نجد أنه يتمتع بوجود المباحث العلمية نفسها ومرونتها ومتانتها باعتبارها نماذج فكرية وممارسات مؤسسية؛ ومن ثَم فسوف يضرب هذا الكتاب بجذوره في الوعي بتاريخ مباحث علمية معينة، ونظرياتها، ومنهجيتها، وموضوعاتها؛ وسوف يهدف إلى أن يستكشف الأسلوب الدقيق للجمع بين هذه المباحث العلمية، وتحول أشكالها أو تجاوزها بصور مختلفة من البينية، والكشف عن الأشكال الجديدة من المعارف التي تخلقها هذه التفاعلات. وأنا أفحص في الفصل الأول تاريخ دراسة اللغة الإنجليزية وآدابها باعتبارها مبحثًا علميًّا، حتى أبين أنها كانت دراسة يدفعها على الدوام دافعان متنافسان، يهدف الأول إلى أن يجعلها مبحثًا علميًّا «صُلبًا» بتحديد مجال اهتمامها، وقصْره على ظاهرة معترَف بها، وهو «الأدب»، ويهدف الثاني إلى أن يجعلها مركزًا بينيًّا للإنسانيات، حتى يحل محل الموضوعات الإنسانية القديمة، مثل المواد الكلاسيكية [اليونانية واللاتينية] والفلسفة. ويناقش الفصل الثاني دور النموذج الجديد للدراسات الثقافية في إعادة تعريف فكرة

«الثقافة»، وتوسيعها باعتبارها موضوع الدراسة الأكاديمية، وتأثيرها النقدي في طبيعة المعرفة المتخصصة والبينية. ويفحص الفصل الثالث «النظرية» باعتبارها معرفة لا تنتمي لمبحث علمي متخصص، والاشتباك المثمر بين الأدب والفلسفة والتحليل النفسي، وهو الذي أدَّى إلى انفتاح مسائل بينية حول اللغة، والذاتية، والعلاقة بين الجنسين، والحياة الجنسية، والجسد. ويحلل الفصل الرابع التطورات الأخيرة في نقاط التلاقي بين الدراسات الأدبية والتاريخ باعتبارها جزءًا من القصة الطويلة للعلاقة الإشكالية بين المبحثين العلميين. ويلقي الفصل الخامس الضوء على محاولات إقامة علاقات بين العلوم الطبيعية والجغرافيا والنقد الثقافي فيما يتعلق بقضايا الجسد والتكنولوجيا، والفضاء، ورسم الخرائط، وعلم الوراثة، والبيئة. وأخيرًا تناقش الخاتمة بعض مشكلات المنهج البيني وأوجُه قصوره، وتضع خطوطًا عريضة لأحدث التطورات في الدراسات البينية للإنسانيات.

وليس القصد من تناول هذه الموضوعات في فصول فردية أن ينفصل بعضها عن بعض؛ فطبيعة الامتزاج الفكري والتداخل الموضوعي للمنهج البيني يعني أنه من المحال فصلها فصلًا نهائيًّا وحجْرها عن غيرها، ولكن الكتاب بتنظيمه المناقشةَ على هذا النحو يهدف إلى تقديم تمهيد لشتى المداخل التي تُلقي الضوء على نطاق الدراسة البينية وإمكاناتها. فإذا اختار أحد الطلاب الجامعيين اليوم أن يطَّلع على المدى الواسع للمواد الدراسية المتاحة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، فربما أدهشه مدى التداخل فيما بينها، ومدى التكرار في النظريات وفي الأُطر الفكرية، وفي المصطلحات وفي النصوص؛ إذ إننا، كما يقول عالم الأنثروبولوجيا كليفورد جيرتز (Geertz)، نعيش اليوم في عصر «أنواع مُشوَّشة»، و«اختلاط ضروب مُنوَّعة من الخطاب»، ويزداد في داخلها صعوبة التمييز بين المباحث العلمية (١٩٨٣م: ٢٠). ويمثل هذا الكتاب محاولة لشق طريق داخل بعض الخلط المحتوم، الناشئ من التشويش المذكور للأنواع من دون المساس بقيمة التنوع والتركيب اللذين تتَّسم البينية بهما بالضرورة.

الفصل الأول

الدراسة البَيْنيَّة

للُّغة الإنجليزية وآدابها

كانت دراسة اللغة الإنجليزية وآدابها، ولا تزال، في بؤرة المناظرات حول تشكيل المعرفة وتقسيمها، ولما كانت قد تأخرت نسبيًّا عن تدعيم مبحثها العلمي، فإنها كثيرًا ما تعاني من التضارب بين عاملين؛ أما الأول فهو الضرورة المؤسسية لتحديد مجالها الخاص، وتحديد أنشطتها، وتبرير استقلالها عن المجالات الدراسية الأخرى، وأما الثاني فهو اعتمادها على مداخل المباحث العلمية الأخرى ومادتها العلمية، بل لنا أن نقول إن جميع التطورات والخلافات النقدية الكبرى داخل هذه الدراسة منذ نشأتها باعتبارها دراسة جامعية ترجع، من زاوية ما، إلى صعوبة احتواء مبحث واحد لجميع شواغلها، وإلى إمكانياتها البينية، فكما يقول هارولد روزين (Rosen) نجد موضوع أن هذه الدراسة

> أبعد ما يكون شبهًا بأي موضوع آخر، وأصعب ما يكون على التعريف استنادًا إلى تراكم الحكمة داخل أي مبحث أكاديمي واحد؛ إذ لا تسيطر مجموعة واحدة من الأفكار الأساسية على مجاله الحق، ولا يستطيع أحد أن يرسم بثقة حدود أرضه، فهي دراسة تَستعمِر وتُستعمَر، وحين نفحص الممارسات التي تتجمع في قلق تحت رايتها، نجد أنها بالغة التنوع والتناقض، وتوقيفية وعشوائية إلى الحد الذي يستعصي معه التحليل والشرح.
>
> (روزين ١٩٨١م: ٥)

كانت دراسة اللغة الإنجليزية وآدابها منذ نشأتها الأولى في المعاهد والجامعات البريطانية تعاني ضَعف قاعدتها المؤسسية، وجِدَّتها وقلقها باعتبارها مبحثًا علميًّا، وكان معنى هذا أنها لم تكن تستطيع على الأرجح أن تجاري المباحث العلمية الراسخة في مناقشة فرضياتها وممارساتها. وكان النقاد، مثل د. ج. بالمر (Palmer) ومن تلاه، يرصدون جذور هذه الدراسة باعتبارها «الدراسات الكلاسيكية للفقراء» في المعاهد التكنولوجية، وفي الدروس المسائية، وفي الكليات والجامعات خارج أوكسفورد وكيمبريدج، حيث كانت تُجرَى أحيانًا إلى جانب الموضوعات «القومية»، مثل التاريخ والجغرافيا (بالمر ١٩٦٥م: ٧–١٨). ولما كان مولد أي مبحث علمي جديد يعتمد دائمًا، في جانب منه، على تراكم المكانة الفكرية الرفيعة — وخصوصًا على اعتراف المؤسسات والعلماء من ذوي النفوذ، أو عدم اعترافهم، به بصفته مبحثًا مستقلًّا — فلم يحدث حتى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل العشرين أن ظفرت دراسة اللغة الإنجليزية وآدابها بالقبول الكامل باعتبارها مجالًا دراسيًّا ذا سمعة طيبة، وكان ذلك إلى حد كبير ثمرة لرسوخ أقدامها في جامعتَي أوكسفورد وكيمبريدج العريقتين. ولكن حتى في ذلك الوقت كانت المباحث العلمية الراسخة تنظر إليها باستخفاف بصفتها ما نسميه اليوم موضوع «ميكي ماوس»، أي الاختيار السهل للطلاب غير الممتازين. والمأثور عن وليم صنداي، أستاذ اللاهوت، أنه كان يؤيد إنشاء قسم للغة الإنجليزية وآدابها في جامعة أوكسفورد في آخر القرن التاسع عشر، على سبيل المثال، بسبب «الحاجة إلى تعليم النساء، إلى جانب الرجال من الدرجة الثالثة الذين سوف يعملون بالتعليم في المدارس» (بيرجونزي ١٩٩٠م: ٤١).

ويشير هذا التعليق إلى مشكلة أخرى لا تزال تكتنف الموضوع، ألا وهي أن دراسة اللغة الإنجليزية وآدابها، على عكس كثير من المباحث الأكاديمية الأخرى، لا تمثل رابطة قوية بين التعليم والتدريب لممارسة العمل في المستقبل؛ فالعلوم الطبيعية والموضوعات المهنية — وهي التي نشأت، إلى حد ما، استجابةً للحاجة إلى المتخصصين في المجتمعات الرأسمالية — تميل إلى استهداف مجالات معينة في سوق الخريجين، وخدمة الاقتصاد بتوفير «الرأسمال البشري» بطرائق عملية. ويعرف معظم دارسي اللغة الإنجليزية وآدابها كيف يسخر منهم دارسو المواد الأخرى، مثل القانون والهندسة والطب، على النحو المذكور، مثل ما نراه في الكتابات على جدران دورة المياه تحت بكرة الورق، والتي تقول «درجات جامعية في اللغة الإنجليزية، خذ واحدة من فضلك»، أو العبارة المضحكة الأخرى «ماذا تقول لمن تخرج في قسم اللغة الإنجليزية؟ قل: سندويتش كبير وبطاطس محمَّرة من فضلك!»

ويُعتبر هذا جزءًا من مسألة كبرى تتعلق بالطبيعة غير المتخصصة للُّغة الإنجليزية، والحقيقة التي تقول إن موضوع درسها — أي الأدب — متاح عمومًا للعاملين خارج هذا المبحث، على عكس مباحث أخرى، مثل فيزياء الجزيئات، أو معادلات التفاضل والتكامل. وهذه الحال لا تزال قائمة؛ فعلى الرغم من الازدهار الشديد في الكتابات الشعبية في العلوم الطبيعية والتاريخ على امتداد السنوات القليلة الماضية، فإنها لا تجاري الأعداد الكبيرة من كتب القصص ودواوين الشعر والمسرحيات في أماكن بيع الكتب والمكتبات. ومن أسباب ذلك أن الأدب يتناول كل شيء، مثل الحب والجنس، والصداقة، والعلاقات الأسرية، والتقدم في السن، والموت، والتغير الاجتماعي والاقتصادي، والإيمان الديني، والأفكار المجردة، وهَلُم جرًّا، فهو باختصار يتناول الحياة بكل ما فيها من تنوع، وهو ما يصعب حصره في الحدود الضيقة لمبحث علمي واحد. وكما يقول ليزلي فيلدر (Fielder) «دائمًا ما يصبح النقد الأدبي «شيئًا آخر»؛ وذلك لسبب بسيط، وهو أن الأدب «شيء آخر» دائمًا» (كلاين ١٩٩٦م: ١٣٧). فإذا لم يكن شغلنا الشاغل يتمثل في الخصائص الآلية والصورية للغة، فسوف يكون علينا، عاجلًا أو آجلًا، أن نبدأ التعامل مع العلاقة بين الألفاظ وما تحيلنا إليه، أو بين الأدب و«العالم الخارجي». وهكذا يقول مارك شونفيلد (Schoenfield) وفاليري تروب (Traub) إن دراسة الأدب تتضمن بالضرورة عنصرًا سياقيًّا؛ «كلما شغل النقد الأدبي نفسه بالإحالة [إلى خارج النص] اكتسب هدفًا بينيًّا ... فافتراضنا أن للكلمات معنًى افتراضٌ بينيٌّ في ذاته» («فورام، تعريف البينية» ١٩٩٦: ٢٨٠).

وتُعتبر الهرمانيوطيقا — أي نظرية تفسير النصوص وتطبيقاتها — التي كانت تشكل النشاط الرئيسي للدراسات الأدبية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى على الأقل؛ مُستقاةً من مبحثين علميين أقدم منها كثيرًا، وهما اللاهوت والقانون؛ فلقد كان الكتاب المقدس أول هدف للدراسة والتفسير المبكر، فالكتب المقدسة في العصور الوسطى كانت حافلة بالشروح المستفيضة، على سبيل المثال، إلى الحد الذي يجعل الحواشي النصية تمتزج بألفاظ الكتاب المقدس نفسها، وأحيانًا ما تطغى عليها. وأدى الإصلاح الديني البروتستانتي في القرن السادس عشر إلى زيادة شديدة في فُرَص مثل هذا التفسير، بأن انتزع مسئولية شرح الكتاب المقدس من الكنيسة الكاثوليكية في روما، ونشرها بين علماء اللاهوت من الأفراد. كانت قولة مارتن لوثر الشهيرة هي *Sola Scriptura*، أي نص الكتاب المقدس وحده، وكان يعني بها أننا لن نعرف مشيئة الله إلا إذا فسرنا الكتاب المقدس نفسه، بدلًا من قبول سلطة الكنيسة الثابتة. ويمارس باحثو الكتاب المقدس

اليوم مهارات التحليل النصي الدقيق، والبحث في خلفية النص مثلما يفعل نقاد الأدب، كما أنهم يطرحون الأسئلة نفسها، أي الأسئلة الخاصة بالمؤلف، وبمكانة المصادر المؤيدة لآرائهم، والترجمة، بل وحتى صحة نسبة النص لمؤلفه، ما دامت هذه «الصحة» مصطلحًا وضعته الكنيسة المسيحية في محاولاتها للفصل بين النصوص المعتمدة في الكتاب المقدس والنصوص المنحولة (apocryphal). كما نرى في مجال القانون أن تفسير متن ثابت نسبيًّا من النصوص القانونية، وهو الذي يتعرض لتعديلات دقيقة على ضوء اللوائح الجديدة والأحكام القانونية؛ كان دائمًا ما يتطلب كمًّا كبيرًا من الدراسة النصية؛ إذ يتضمن شرح ما يشوبه الغموض، وما تكتنفه ظلال المعاني في اللغة المكتوبة، على ضوء الحالات المحددة في الحياة الواقعية، واهتداءً بفكرة تجريدية عن «العدل». والواقع أن الوعي بهذه العلاقة [بين النص والواقع] قد أدى في السنوات الأخيرة إلى نشأة مجال تفتحت براعمه للدراسات القانونية النقدية، وهو المجال الذي يتعامل مع القانون باعتباره نصًّا يقوم الناقد بتفكيكه. وهكذا فعلى الرغم من أن نقاد الأدب كثيرًا ما يحاولون الزعم بأن تفسير النصوص نشاط يؤكد استقلال مبحثهم العلمي، فالواضح أن هذا الزعم مشكوك فيه.

مولد دراسة اللغة الإنجليزية وآدابها

نشأ الموضوع الأكاديمي، وهو اللغة الإنجليزية وآدابها، نشأتَه الصحيحة مع مولد الجامعة الحديثة، القائمة على البحث والتخصص المهني، في أواخر القرن التاسع عشر، في الوقت الذي كانت فيه الموضوعات الجديدة في العلوم الطبيعية والاجتماعية آخِذةً في التفرع وتدعيم أنفسها، ولكن دراسة اللغة الإنجليزية وآدابها كانت تبدو مترهلة وتفتقر إلى التركيز، بالمقارنة بالأهداف الواضحة والمنجزات القابلة للإحصاء التي حققتها المباحث العلمية الجديدة. وكان بعض الناس يرون أن المشكلة كانت تكمن في أن هذه الدراسة تعتمد على نشاط يفترض أن كل شخص متعلم يمارسه، أو مارسه من قبل على أية حال، ألا وهو الإلمام بشوامخ الأعمال الأدبية. ففي عام ١٨٨٧م، قال أ. أ. فريمان (Freeman)، أستاذ كرسي التاريخ في جامعة أوكسفورد، إنه يعارض إنشاء قسم للغة الإنجليزية وآدابها لأن «الأدب الإنجليزي لا يزيد عن ثرثرة حول الشاعر شلي»، و«نحن لا نريد موضوعات خفيفة ورشيقة وطريفة وحسب، وإذا كنا نريد موضوعات يُمتحَن الطلاب فيها، فينبغي أن يكون لدينا ما يمكن أن نمتحنهم فيه» (جراف ١٩٨٩م: ١٢٣؛ وميلنر ١٩٩٦م: ٤). وأُثيرت الاعتراضات نفسها على تطوير الموضوع الجديد في أمريكا، إذ قال أحد عمداء

إحدى الكليات، على سبيل المثال، إنه لا يرى ما يدعو إلى إنشاء مبحث علمي جديد لدراسة الكتب التي كان يقرؤها في القطار أثناء ذهابه إلى العمل (جراف ١٩٩٦م: ١٢). وكان رد دراسة اللغة الإنجليزية وآدابها على هذا الطعن في جدارتها الأكاديمية يسير في طريقين؛ أما الأول فهو ما فعله بعض نقاد الأدب المحترفين، الذين كانوا يسعون إلى اتباع النموذج الصلب لبعض الموضوعات الثابتة الأخرى، وذلك بوضع مداخل «علمية» وإجراءات واضحة، ورصد آثار يمكن قياسها. وأما الثاني فهو ما قال به آخرون من امتياز هذه الدراسة بسبب ضعف قاعدتها البحثية، ومرونتها، ونهاياتها المفتوحة، ونقص ترابطها الشامل.

واقترح بعض فلاسفة العلم، مثل كارل بوبر (Popper) وستيفن تولمين (Toulmin) التمييز بين المباحث «الصلبة» في العلوم الطبيعية، والمباحث «الرخوة» في الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، وكانوا يرون أن الأخيرة تمر بمرحلة مبكرة من التطور، ولم تصل بعد إلى مرتبة الموضوع الأكاديمي الناضج. ويفرق توملين، مثلًا، بين المباحث «المركزة»، و«المترهلة»، والتي «في طور التشكيل»، وهذه مستويات منوعة من التقدم إلى حالة الصلابة والاتساق الداخلي (١٩٧٢م: ٣٧٨–٣٩٥). وكان قسم اللغة الإنجليزية وآدابها في جامعة أوكسفورد، الذي أُنشئ عام ١٨٩٣م، يقبل فيما يبدو القول بأنه تخلف عن المباحث العلمية التقليدية الأخرى في هذا الصدد، فحاول منذ البداية أن يكتسب «التركيز» بتوكيد البحث العلمي في اللغة وتاريخها، لا النقد الأدبي أو التذوق الأدبي، مقيمًا روابط متينة مع فقه اللغة (philology).

كان فقه اللغة موضوعًا نشأ في العالم القديم، لكنه ظهر باعتباره مبحثًا حديثًا في آخر القرن الثامن عشر، خصوصًا في ألمانيا، وكان يقضي بالفحص الدقيق للمصادر النصية (المكتوبة في العادة) للثقافات والمجتمعات الغابرة، وكان يمكن تطبيقه على نطاق واسع من المواد، مثل النصوص الكلاسيكية أو القانونية أو الفلسفية أو التاريخية، وكثيرًا ما كان الباحثون يلجئون إليه للتيقُّن من صحة نسبة النصوص القديمة أو الخاصة بمذاهب ذات خصوصية شديدة، أو لإعادة بنائها وشرحها بالحواشي استنادًا إلى مصادر مشتَّتة أو شذرات متفرقة، وكان يُعتبر طريقة يمكن بها استخدام دقة المباحث العلمية الجديدة في دراسة المواد النصية. وعندما تطور الموضوع في القرن التاسع عشر، زاد اهتمامه بعلم اللغة (the science of language) في علاقته بالتطور التاريخي، وأنشأ علاقة وثيقة بمبحث اللغويات الجديد (linguistics)، على الرغم من أن الأخير كان يميل

إلى ترجيح كفة النصوص المنطوقة على كفة النصوص المكتوبة، وفحص المباني اللغوية بغض النظر عن سياقها التاريخي. ولا يزال منهاج اللغة الإنجليزية في جامعة أوكسفورد، إلى جانب مناهج الدرجات العلمية في اللغة الإنجليزية في جامعات البلد؛ يتضمن دراسة تفصيلية للغة الإنجليزية القديمة، وتاريخ اللغة الإنجليزية واستعمالها، وهو ما يُعتبر في جانب منه من رواسب الجهود السابقة لفرض الصرامة العلمية لفقه اللغة على المبحث العلمي الجديد.

وتلَتْ ذلك في آخر الأمر محاولةٌ قام بها أ. أ. ريتشاردز في العشرينيات، وكانت أشد نفوذًا، لجعل دراسة اللغة الإنجليزية وآدابها أشد انتظامًا ومنهجية، وحالفه التوفيق في وضع نشاط النقد الأدبي في قلب الموضوع الجديد؛ إذ أعد ريتشاردز لطلابه اختبارًا يطلب منهم فيه تقييم قصائد مفردة لم يطلعوا عليها من قبل، ومن دون أن يعرفوا اسم الشاعر أو عنوان القصيدة، وكان النطاق الواسع للإجابات الحدسية الشاردة التي تلقاها من الطلاب سببًا في إقناعه بالحاجة إلى علم جديد للتفسير، أو ما أسماه «النقد التطبيقي» [عنوان كتابه الصادر عام ١٩٢٩م]. ويقول ريتشاردز بوضوح في أول عبارات كتابه الكلاسيكي مبادئ النقد الأدبي إن «الكتاب آلة يفكر المرء بها»، وإن هذه الدراسة المحددة «نَول يُفترض أن ننسج عليه من جديد بعض الخيوط المعقدة لحضارتنا» (ريتشاردز ١٩٢٦م: ١)، مضيفًا أن له هدفًا مزدوجًا؛ الأول: تحويل التفسير النصي إلى نشاط يضارع في دقته واجتهاده أية تجربة في المختبر، والثاني: الانتفاع بهذه المنهجية التي اكتسبناها حديثًا في تحدِّي هيمنة العقلانية العلمية في المجتمع. وينتهي ريتشاردز، بعد استقصاء «فوضى النظريات النقدية» إلى أن النقد الأدبي ليس له أساس نظري واضح، أو طريقة عمل محددة:

> يمكننا أن نقول دون مبالغة إن النظرية النقدية الراهنة تتكون من بعض التخمينات، وتحذيرات وافرة، وملاحظات عميقة فردية كثيرة، وبعض ثمار الحدس الرائعة، وقدر كبير من الخطابة والشعر التطبيقي، وتشويش لا ينضب معينه، وحصاد كافٍ من القواعد الجامدة، وذخيرة غير صغيرة من ضروب التحيز والنزعات الشاردة الطليقة، وثراء في التأملات الروحية، وقدر ضئيل من الفرضيات الصادقة، ونواتج إلهام ضلت الطريق، ولمحات وتلميحات حافلة بالدلالات.
>
> (ريتشاردز ١٩٢٦م: ٥–٦)

ويحاول ريتشاردز في كتاب لاحق عنوانه «العلم والشعر» أن يجعل للنقد الأدبي موقعًا جديدًا باعتباره بديلًا ذا عمق فكري يزيد عن التدين المنظم في العصر الذي شهد ما يسميه «تحييد الطبيعة، أي تحويل الصورة السحرية للعالم إلى صورة علمية» (ريتشاردز ١٩٣٥م: ٥٢). وهو يعني بذلك أن العلم، على الرغم من تحسينه الأحوال المادية لحياتنا تحسينًا هائلًا، لا يقدم إلا «معارف باردة ومحايدة شعوريًّا»، وهي «لا تستطيع أن تخبرنا بأي شيء عن طبيعة الأشياء بمعنًى نهائي» (ريتشاردز ١٩٣٥م: ٥٨). والمشكلة هي أن الأنواع الأخرى من البحث الفكري عجزت عن مجاراة العلوم الطبيعية في هيكلة نظرياتها وممارساتها وتقنينها، فإذا أرادت الإنسانيات أن تحقق هذا الطابع العلمي، فإن «النتائج العملية المتوقعة يمكن أن تكون باهرة أكثر من أي شيء يمكن أن يبتكره المهندس» (ريتشاردز ١٩٣٥م: ١٢). إذن فإن الرد الذي يقدمه ريتشاردز على سطوع نجم العلوم الطبيعية في المجتمع المعاصر يتمثل في ترسيخ أقدام الدراسات الأدبية باعتبارها نشاطًا علميًّا ذا ضوابط بحثية.

الأدب والحياة والفكر

وبالرغم من هذا التركيز على القراءة الدقيقة، فإن دراسة اللغة الإنجليزية وآدابها في جامعة كيمبريدج، التي كان لها تأثيرها الهائل في شتى أرجاء العالم بفضل رائدها الرئيسي ف. ر. ليفيز (Leavis)، كانت ذات سمات بينية تزيد دائمًا على مثيلتها في أوكسفورد، فعندما أنشئ القسم الإنجليزي في جامعة كيمبريدج عام ١٩١٧م للمرة الأولى، كان المحاضرون المعينون قد تخرجوا في أقسام أخرى، مثل الدراسات الكلاسيكية [اليونانية واللاتينية] والفلسفة والتاريخ، أو تخصصوا في التحليل النفسي، مثل أ. أ. ريتشاردز نفسه. وكان القسم الإنجليزي في جامعة كيمبريدج يُسمَّى في البداية «الأدب والحياة والفكر»، وهو ما يوحي بأن القسم كان يتسم بالاتساع في النظرة، والانفتاح على مداخل جديدة، وهو ما كان يتضاد تضادًّا شديدًا مع اسكولائية جامعة أوكسفورد. وكان أول أستاذ للغة الإنجليزية وآدابها هو السير آرثر كويلار-كوتش (Quiller-Couch) عام ١٩١٢م، (وكان الذي موَّل كرسي الأستاذية المذكور هو «إمبراطور» الصحافة السير هارولد هارمزويرث (Harmsworth) مؤسس صحيفة الديلي ميل، ولذلك ما له من دلالة)، وكان كويلار-كوتش، وكنيته «كيو» (Q)، كاتبًا متعدد الجوانب، وصحفيًّا غزير الإنتاج، دأب على نشر أنواع أدبية مختلفة، مثل المقالات، والروايات، والشعر، وكتب المنتخبات.

وكانت أوراق أسئلة الامتحانات العجيبة في كيمبريدج تحمل بصمته حتى العشرينيات؛ إذ كانت تهدف إلى تبيان القدرة على التذوق الأدبي الانطباعي والإحالي أكثر من التحليل التفصيلي، وتطلب من الدارسين أن يشغل عملهم مكانًا وسطًا بين الكتابة الأكاديمية والكتابة الصحفية الأدبية (ماكيلوب ١٩٩٧م: ٥٤–٥٧).

كان ف. ر. ليفيز يعارض معارضة جذرية فكرة كويلار-كوتش عن الدراسات الأدبية باعتبارها تدريبًا على الكتابة الأدبية، ولكنه كان يشاركه الرأي في أنها ينبغي ألَّا تكون ذات طابع أكاديمي ضيق النطاق. ويجدر بنا أن نتذكر ذلك لأن ليفيز أحيانًا ما يُعتبر ناقدًا نصِّيًا بحتًا، أي باعتباره ملتزمًا بـ «الكلمات على الصفحة» فقط. ومع أن هذا يُعتبر بلا مِراء جانبًا مهمًّا من جوانب عمله، فإنه كان دائمًا يبدي اهتمامه بالسياق، فقد بدأ حياته بدرجة جامعية في التاريخ، وكانت رسالته للدكتوراه عام ١٩٢٤م تفحص «العلاقة بين الصحافة والأدب»، ويمكن وصفها بأنها نسخة منوعة لما أصبح يسمى فيما بعد «الدراسات الثقافية»؛ ذلك أنها كانت تتناول الفجوة بين الثقافة الرفيعة والثقافة الخفيضة، وهي الفجوة الناجمة عن تشابك طرائق الكتابة المختلفة في السوق الرأسمالية البازغة.

لم يكن ليفيز راضيًا عن النزعة الأكاديمية في قسم اللغة الإنجليزية بجامعة أوكسفورد؛ إذ كان يراها قاتلة، وهي التي «تعبر عن نفسها في اعتبار دراسة اللغة الأنجلوسكسونية مادة إجبارية، وفي الأفكار الساذجة المرتبطة بها عن «اللغة» و«المبحث العلمي»» (١٩٦٩م: ١١-١٢). وعلى الرغم من انتفاعه المقطوع به بعمل ريتشاردز في صوغ تقنياته للتحليل النصي الدقيق، فإنه انتقد أيضًا «الفكرة المترتبة على ذلك ... من اعتبار «النقد التطبيقي» نوعًا متخصصًا من المهارة التي تشبه الألعاب الرياضية، والتي ينبغي التدريب عليها وممارستها باعتبارها نشاطًا مستقلًّا» (ليفيز ١٩٧٥م: ١٩). وكان ليفيز يفضل، كما يثبت ذلك كتابه المدرسي الثقافة والبيئة (١٩٣٣م)، التوسع في تقنيات «النقد التطبيقي» في المدارس بحيث تشمل بعض الظواهر، مثل الإعلانات، والصحف الشعبية، والقصص والروايات الرخيصة، ونوادي الكتب، وتجارة التراث الأدبي. وكانت المجلة التي يصدرها بعنوان سكروتيني (*Scrutiny*) [أي: الفحص الدقيق] ذات نفوذ هائل، وكانت إحدى الوسائل الرئيسية في نشر آرائه، ولكنها كانت أيضًا نموذجًا للمباحث العلمية البينية، فكانت تتضمن مقالات ودراسات نقدية للأفلام السينمائية، والموسيقى، والإعلانات، وغيرها من أشكال الثقافة الشعبية، إلى جانب النقد الأدبي التقليدي، أي إن

ليفيز كان يرى أن النقد الأدبي مشروع ذو تعريف واضح، لكنه يسمح نسبيًّا بالنفاذ إليه؛ إذ كان يهتم اهتمامًا هامشيًّا بكثير من المجالات الأخرى للنشاط الثقافي، ما دام «الاهتمام الأدبي الحقيقي اهتمامًا بالإنسان والمجتمع والحضارة، ومن المحال رسم حدوده، وصفته لا تحد طبيعته» (ليفيز ١٩٧٢م: ٢٠٠).

وفي عام ١٩٢٠م كتب ليفيز مقالًا بعنوان «الخطوط العريضة لقسم اللغة الإنجليزية وآدابها»، يهدف فيه إلى إعادة بناء القسم في جامعة كيمبريدج، ويتجلى فيه رأيه بصورة عامة؛ إذ يقترح أن يدرس طلاب القسم لغة أجنبية، والأدب المقارن، والتاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي والفكري إلى جانب الأعمال الأدبية المعتمدة (ليفيز ١٩٤٨م: ٥٤). وباسم زيادة البينية، كانت درجة الليسانس في اللغة الإنجليزية وآدابها، التي اقترحها ليفيز، تتضمن أيضًا موضوعًا خاصًّا — القرن السابع عشر — تُدرس فيه العلاقة بين الأدب والمجتمع بعمق أكبر. ومن شأن هذا الموضوع أن يستمد مادته من مجالات علم الاجتماع والاقتصاد والسياسة والتاريخ إلى جانب الأدب، بحيث يشمل موضوعات مثل الحرب الأهلية، ونشأة الرأسمالية، والعلوم الطبيعية الجديدة، والعلاقات المتغيرة بين الثقافة الرفيعة والثقافة الشعبية (ليفيز ١٩٤٨م: ٥٢–٥٤).

ولا بد من فهم هذه الشواغل الخاصة بالمواد الدراسية في علاقتها بأفكار ليفيز العامة عن الجامعة باعتبارها مؤسسة، ويمكننا أن نرجعها إلى عهد بعيد، أي على الأقل إلى العدد الثالث من مجلة سكروتيني في عام ١٩٣٢م، وهو العدد الذي يفحص فيه كتاب الكلية التجريبية الذي وضعه ألكسندر مايكلجون (Meiklejohn). ويستند ليفيز إلى كتاب هذا المؤلف الذي يتحدث فيه عن إنشاء كلية للعلوم النظرية ذات النطاق الواسع في جامعة ويسكونسن الأمريكية، في طرح حجته التي تقول إن المشكلة الرئيسية للجامعة الحديثة تضر بالمجتمع كله، ألا وهي تقسيم العمل إلى وحدات مستقلة في «حضارة تكنولوجية نفعية» (ليفيز ١٩٦٩م: ٢٤). وهذا التعبير الذي يتكرر في سياق الاستهجان على مدار كتابات ليفيز جدير بالشرح. أما الفلسفة النفعية فترجع إلى ما يقوله جيريمي بنتام (Bentham) في كتابه مقدمة لمبادئ الأخلاق والتشريع (١٧٨٩م) من أن غاية الحياة نِشدان السعادة، وأن أية فلسفة أخلاقية ينبغي أن تُبنى على «تحقيق السعادة لأكبر عدد من الناس»، وأن درجات السعادة يمكن رصدها بـ «مقياس الهناء». ويقول بنتام أيضًا إن تحقيق هذه الغايات يقتضي أن يُبنى نظام التربية والتعليم على مبدأ المنتخبات (chrestomathic) [أو المذهب الانتقائي]، وهو ما يعني ضرورة تكريسه للمعرفة النافعة

لا للمعرفة في ذاتها (بنتام [١٧٨٩م] ١٩٨٢م: ١–٤١). وكان ليفيز يرى أن سطوع نجم المبادئ البنثامية في المجتمع الرأسمالي قد ساعد على رعاية حركة لا هوادة فيها للترشيد والتوحيد المعياري، وظهور إيمان لا يقبل النقد بقوة العلم والتكنولوجيا وقدرتهما على تحسين حياة الناس. وإذا كان الرأي السائد يقول إن تشكيل جيوش من المتخصصين المتفانين على نطاق ما يفتأ يتسع، يمثل «الغاية العليا للجامعة»، بل مبرر وجودها نفسه (ليفيز ١٩٤٨م: ٢٥)؛ فإن ليفيز يقول بغير ذلك، ألا وهو الدعوة إلى بقاء فكرة وجود تعليم إنساني شامل يحقق التحضر، وهو الذي كان الأساس الذي بُنيت عليه الجامعة الليبرالية الحديثة في أوروبا في مطلع القرن التاسع عشر.

ولكن ليفيز كان يدرك أنه من المحال العودة دون مشاكل إلى المثل الأعلى لنظام المعرفة الشامل؛ ولذلك فعلى الجامعات أن تكيف هذا المثل الأعلى حتى يلبي المطالب المعقدة للعالم الحديث، بأن تتبنى «تزامن وجود الدراسات المتخصصة … ذات المركز الإنساني القوي» (ليفيز ١٩٦٩م: ٣). وكان لا بد، في مواجهة الواقع العنيد لزيادة التخصص، من موضوع معين يصبح محور ارتكاز للمثل الأعلى البيني الذي وضعه ليفيز. وربما لا يكون من المدهش بالنسبة لأستاذ جامعي في اللغة الإنجليزية وآدابها أن يقترح تعديل وضع دراسة اللغة الإنجليزية وآدابها كي تغدو محور الارتكاز المنشود، بحيث تصبح أيضًا مركز جذب وحلقة اتصال مع جميع المباحث العلمية الأخرى داخل الجامعة، فهو يقول إن موضوعه الخاص قادر بصفة خاصة على أداء هذه المهمة التكاملية للسبب التالي:

> إنه مدرسة إنسانية، والذكاء غير المتخصص الذي تجد فيه الدراسات المنوعة مركزها هو الذكاء الذي يتلقى التدريب الخاص به في الأدب. ومبحثه الخاص — لا مبحثه المتخصص — هو المبحث النقدي الأدبي، وهو مبحث يقوم على الحساسية والحكم والفكر، وهو بطبيعته الجوهرية يعمل على تدريب الذكاء غير المتخصص.
>
> (ليفيز ١٩٤٨م: ٤٣)

وأهم ما في الأمر أن ليفيز كان يرى أن دراسة اللغة الإنجليزية وآدابها دراسةٌ بينية بالضرورة، ما دام عمل كبار الكتاب الذي يشكل مادتها الدراسية يتضمن بالضرورة اهتمامًا بالغًا بالحياة والمجتمع والحضارة والفكر؛ «من مزايا الدراسات الأدبية أنها دائمًا ما تقود الدارس إلى خارجها … وإذا كان من الضروري أن تخضع لرقابة المبحث الأساسي،

فإن هذه الرقابة، إن كانت كافية، تعتمد على العمل المرتبط بهذه الدراسة في مجالات أخرى» (ليفيز ١٩٤٨م: ٣٥).

ومن الواضح وجود توتر هنا بين تدعيم دراسة اللغة الإنجليزية وآدابها باعتبارها مبحثًا علميًّا، وبين تشجيع تخصيبها المشترك المثمر بموضوعات أخرى. وإلى جانب اهتمام ليفيز بمدى إحالة هذه الدراسة إلى موضوعات أخرى وتقبلها لها، كان «شديد الانشغال بتبرير وجود النقد الأدبي باعتباره مبحثًا علميًّا نوعيًّا، فهو مبحث علمي يقوم على الذكاء، وله مجاله الخاص، ومداخله الخاصة داخل ذلك المجال» (ليفيز ١٩٦٩م: ٤٥). وكثيرًا ما يرد مصطلح «المبحث العلمي» في كتاباته، سواء في تعريفه لدراسة اللغة الإنجليزية وآدابها باعتبارها كيانًا مستقلًّا، أو في الإشارة إلى استعمال الذكاء النقدي الذي يرى أنه أحد أنشطتها الرئيسية. والواقع أنه من الصعب أن نفهم النموذج الذي وضعه لهذه الدراسة باعتباره «المركز الإنساني» للمثل الأعلى للجامعة في نظره، من دون إدراك الصعوبة البالغة التي لاقاها ليفيز وغيره في تحقيق وجود دراسة اللغة الإنجليزية وآدابها في جامعة كيمبريدج باعتبارها موضوعًا معترفًا به وذا سمعة رفيعة، والمجادلات المريرة المتبادلة بينه وبين زملائه داخل قسم اللغة الإنجليزية وخارجه، حول منزلة هذا المبحث العلمي والوجهة التي يسير فيها. وفي هذا السياق، لا يبدو أن مقاله «الخطوط العريضة لقسم اللغة الإنجليزية» نهج بينيٌّ بقدر ما هو نهج إمبريالي؛ وذلك أن هدفه تركيز الدراسة الأكاديمية كلها في قسم اللغة الإنجليزية، وتدعيم قاعدة السلطة لموضوعه، وهو مشروع تزداد دلالته زيادة كبيرة بسبب امتناعه عن الاعتراف به باعتباره مؤثرًا في تفكيره.

وقد اتَّخذت هذه المحاولة لإثبات تفوق الدراسات الأدبية على غيرها من المباحث العلمية؛ شكلين رئيسيين، إذ كان ليفيز، أولًا، مشتبكًا في نضال لتدعيم الهيمنة الجديدة لدراسة اللغة الإنجليزية وآدابها في علاقتها بالدراسات الكلاسيكية (اليونانية واللاتينية) وبالفلسفة، وهما من أسلافها المباشرة باعتبارهما مجسِّدتين للمثل الأعلى الإنساني، على الرغم من شهامته التي حدَتْ به إلى عدم نفيهما من صورة الجامعة المثالية عنده (ليفيز ١٩٤٨م: ٣٩)، وكان ف. ل. لوكاس (F. L. Lucas) أستاذ الكلاسيكيات في جامعة كيمبريدج، والعدو اللدود لقسم اللغة الإنجليزية، ينبذ النقد الأدبي باعتباره نشاطًا «طفيليًّا جذابًا»، ينحصر عمله في «تدريب الصحفيين النقاد»، ويعلي من شأن موضوع تخصصه باعتباره التدريب الأسمى للسادة المثقفين (مولهيرن Mulhern ١٩٨١م: ٣١). وردَّ عليه ليفيز بانتقاد دراسة الكلاسيكيات بسبب عدم انشغالها بمهام التقييم الأدبي والقدرة على

التمييز، وهما من العوامل الأساسية لدور الناقد في المجتمع، بحيث يستطيع «الأشخاص الذين لم تُقلِق أذهانَهم دراسةُ الكلاسيكيات» أن يضفوا العظمة على عمل بعض المؤلفين غير المهمين، مثل ب. ج. وودهاوس (P. G. Wodehouse)، وأ. إ. هاوسمان (A. E. Houseman) (ليفيز ١٩٤٨م: ٣٩). ونفور ليفيز من الفلسفة يظهر بوضوح وجلاء في مناقشته مع الناقد رينيه ويليك (René Wellek) حول دور النظرية في الدراسات الأدبية، في المناقشة التي دعا فيها إلى فصل الأدب عن الفلسفة، حتى يحُول دون كلالة الحد القاطع، وعدم وضوح البؤرة، وتشويش الانتباه وانحرافه، وهي من عواقب البحث في أحد المباحث العلمية من خلال العادات المتبعة في مبحث علمي آخر (ليفيز ١٩٧٢م: ٢١٣). وربما نجد التعبير عن هذا الموقف بإيجاز بالغ الرشاقة في عنوان الكتاب الذي يضم مقالاته التي جُمعت ونُشرت بعد وفاته، وهو «الناقد باعتباره ضد الفيلسوف» (ليفيز ١٩٨٢م).

وكان ليفيز، ثانيًا، يؤمن بنموذج للتعليم العريض القاعدة إيمانًا جعله يبدي عداءً راسخًا للعلوم الطبيعية، على نحو ما يظهر في هجومه المتألق اللماح على مقالة سي بي سنو (Snow) عن «الثقافتين والثورة العلمية» في أوائل الستينيات. وكان «سنو» الروائي المشهور قد تخصص في العلوم الطبيعية، وألقى محاضرة ينعى فيها عجز العلم والمباحث الإنسانية عن التواصل فيما بينهما على صعيد مشترك. وأما ما يقول به «سنو» من أن الشخص المتعلم ينبغي أن يكون على إلمام بالقانون الثاني للديناميكا الحرارية يعادل إلمامه بأعمال شيكسبير، فقد رد عليه ليفيز قائلًا بوجود تمييز واضح بين الثقافتين، مضيفًا أن «إقامة معادلات بين نظامين مختلفين إلى هذا الحد لا معنى له». ويُرجِع ليفيز خلافه مع «سنو» إلى التضاد بين رؤية كل منهما للجامعة، فعلى الرغم من أنهما يشتركان في اعتبار الجامعة نموذجًا أوليًّا للمجتمع المثالي، فإن ليفيز مهتم «على عكس «سنو» ... بأن يجعلها جامعة حقًّا، أي أن يجعلها شيئًا أكبر من مجرد مجموعة من الأقسام العلمية المتخصصة، أو قل أن يجعلها مركزًا للوعي الإنساني؛ للإدراك والمعرفة والحكم والمسئولية» (ليفيز ١٩٦٢م: ٢٧ و٢٩). ويبدو في ذلك بعض الظلم؛ إذ إن موضوع محاضرة «سنو»، على الرغم من انحيازها الواضح للعلم الطبيعي، تدور في الحقيقة حول سد الفجوة بين العلوم الطبيعية وبين الإنسانيات. وعلى أية حال فإن رد ليفيز يوضح أن فكرته عن التعليم البيني للمواد النظرية، الذي تُعتبر دراسة اللغة الإنجليزية وآدابها واسطة العِقد فيه؛ تقوم على الإقصاء المنهجي للعلوم الطبيعية باعتبارها ممثِّلة للمجتمع التكنوقراطي النفعي الذي كان يأسف لوجوده.

وكان برنامج ليفيز للدراسات الأدبية يقوم على النهي عن أشياء أخرى، ما دام شكل النقد عنده قائمًا على التقييم إلى درجة كبيرة، ويتضمن الرقابة على ما يُسمَح بإدراجه في «التقاليد العظيمة» للأدب الإنجليزي، ومن ثم فإن الاهتمام الذي أبداه ليفيز بالثقافة الشعبية كان اهتمامًا على مضض إلى حد بعيد؛ فإذا كان يرى ضرورة دراستها بسبب تأثيرها النفَّاذ، فإن غاية الدراسة رفض هذه الثقافة ونبذها لأنها تغذو ذائقة «للعيش البديل»، وتُعرِّض الجماهير للتأثر «بأرخص ضروب الجاذبية العاطفية» (ليفيز وطومسون ١٩٣٣م: ٩٩؛ ليفيز ١٩٤٨م: ١٤٩)، وتسمح لها بأن تخلط بين الفن المبتذَل اليسير التناول، وبين الفن الجاد. فإذا كان تعريف المباحث العلمية يقوم أساسًا على ما تستبعده من مهمتها، فإن مشروع ليفيز كان مشروعًا تخصصيًّا تمامًا، ما دام يقتضي قَصْر مجال الاهتمام على مجموعة صغيرة من النصوص المعتمَدة والمعترَف بامتيازها، ودراسة أشكال الثقافة الأخرى في حدود عدم تحقيقها لمعايير تلك النصوص.

مذهب ليفيز والجامعات

ذكرت آنفًا أن أية مناقشة للبينية ينبغي ربطها بالتطورات المؤسسية في الجامعات، وهو ما ينطبق على أفكار ليفيز؛ إذ إن عمله بالكتابة شهد فترة تغيرات هائلة في الجامعات البريطانية؛ إذ امتدَّت من أوائل الثلاثينيات، حينما كانت نسبة ضئيلة من السكان تلتحق بعدد ضئيل من الجامعات أو الكليات الجامعية، إلى السبعينيات، فعندها شهدنا نشأة الحرم الجامعي، الذي يضم كليات طُلِيت جدرانها باللون الأبيض [لا بالقرميد الأحمر مثل الجامعات الكلاسيكية]، وكليات الفنون التطبيقية، والجامعة المفتوحة، وهو ما غيَّر شكل التعليم العالي في بريطانيا تغييرًا كاملًا. وقد تشكَّل الكثير من أفكار ليفيز عن دراسة اللغة الإنجليزية وآدابها والجامعات استجابةً لهذه التطورات؛ إذ كان ليفيز نخبويًّا لا يتزحزح إيمانه بأن «جامعتَي أوكسفورد وكيمبريدج تمثِّلان صفوة البلد» (ليفيز ١٩٨٢م: ١٦١)، ويدافع بضراوة عن ضرورة الحفاظ على استقلال الجامعات العريقة وسطوع نجمها.

وكان لا بد من تدعيم هذا الاستقلال للجامعة المثالية في نظر ليفيز بقلعة تمثِّل الصفوة، وتمتاز باستقلال أكبر في قسم اللغة الإنجليزية الذي يقترحه استنادًا إلى الجزء الثاني من درجة كمبريدج الجامعية. وكان المقصود أن يكون هذا الجزء متَّسمًا بصعوبة وصرامة أكاديمية، وأن يقتصر الالتحاق به على قلة مختارة من طلاب مؤسسة تعليمية لا تقبل إلا الصفوة أصلًا، وأن يكتفي بأعداد قليلة، لكنه يغدو «معيارًا ومركزًا ومصدرًا

للحفز والإلهام» (ليفيز ١٩٤٨م: ٤٢) لسائر طلاب الجامعة. وكان يتصور الجامعة كلها، على غرار ذلك، في صورة «مركز للوعي والمسئولية الإنسانية عن العالم المتحضر» (ليفيز ١٩٦٩م: ٣)، وكان معنى ذلك بوضوح أنها — على انفصالها عن المجتمع — ترتبط ارتباطًا حاسمًا به؛ فخصائصها التنويرية كان يُفترض نفاذها إلى الثقافة العريضة من خلال الضغط الأسموزي [أي: نفاذ السوائل ذات التركيز الشديد، من خلال غشاء، إلى السوائل القليلة التركيز]، وأن تمارس عملها باعتبارها رمزًا مهمًّا للتقاليد والامتياز الذي لا يضارَع، داخل ثقافة لولاها لسادها الانحطاط، ولكن ليفيز لا يوضح دائمًا أسلوب نفاذ الجامعة وقسم اللغة الإنجليزية، على وجه الدقة، إلى حساسيات الناس خارج الجامعة، ما داما يحرصان على بقائهما مؤسستين منغلقتين على ذواتهما.

وفي الوقت الذي كان ليفيز يرى فيه الجامعة في صورة عاملِ نشرٍ مهم لقيم الخلاص في مجتمع غير مثقَّف بصفة عامة، كان ينظر إليها أيضًا نظرة تتضمن جانبًا آخر عبَّر عنه بمشاعر مشبوبة؛ ذلك أنه كان يعترف بالعلاقة في حالات كثيرة بين فكرته عن الجامعة باعتبارها مركزًا للبحوث الإنسانية الموضوعية، وبين طبيعة المؤسسة نفسها. وكان اقتراحه بإنشاء قسم للغة الإنجليزية يُعتبر من جانب معيَّن اعترافًا بأن الجامعة نادرًا ما تحقِّق مُثُلها العليا؛ ذلك أنها كانت تحاول إقامة مساحة خالية من الفساد داخل مؤسسة ساقطة أصلًا. ومنذ نشأة «جمعية البحوث في اللغة الإنجليزية وآدابها»، وهي منظمة مخصصة لطلاب مرحلة الليسانس وطلاب الدراسات العليا وأعضاء التدريس، لا تستند إلى مراتب الأعضاء، وتجتمع في منزله في الثلاثينيات؛ وليفيز يتصور وجود حصن علمي مستقل داخل الجامعة، وكان يرمز له بمجلة سكروتيني، التي كان يشير إليها باعتبارها «جوهر كيمبريدج على الرغم من جامعة كيمبريدج» (ليفيز ١٩٨٢م: ١٧٥) ما دامت تَدين بوجودها إلى الجامعة، وإن كانت كثيرًا ما تعاني التهميش من جانب أقوى عناصر تلك الجامعة. وكان الموقف غير القاطع من الجامعة هو الذي حدا به، على وجه الدقة، لأنْ يتصور أن قسم اللغة الإنجليزية وآدابها القلبُ النابض للجامعة، ممثِّلًا لأفضل عناصرها، ومتفوقًا في الوقت نفسه على الجمود والاستبطان اللذين يتسم بهما البرج العاجي.

ويفسر هذا إلى حد ما وضع دراسة اللغة الإنجليزية وآدابها في موقع متناقض فيما يبدو داخل نقده، باعتبارها مبحثًا متخصصًا ومبحثًا بينيًّا معًا، فهو يعتبر القاعدة القلقة لهذه الدراسة مبحثًا علميًّا — أي معارضتها لتجريدات النظرية الفلسفية والتوجه النفعي

للعلوم الطبيعية، وقدرتها على التداخل مع شواغل المباحث الإنسانية الأخرى — بحيث تصبح هذه القاعدة مؤشرًا على الموقع الرئيسي لهذه الدراسة داخل الجامعة. وهو يقدم صورة للنقد الأدبي تجمع بين كونه مبحثًا يتسم بالصرامة الفكرية الشديدة، ومجالًا في الوقت نفسه للاستجابة الشعورية والإبداع، واصفًا إياه بأنه «تدريب للذكاء وتدريب للحساسية معًا؛ إنه مبحث فكري، ومبحث في الوقت نفسه في الحساسية البالغة الدقة للتجاوب مع التنظيمات الرهيفة للمشاعر والأحاسيس والصور الشعرية» (ليفيز ١٩٤٨م: ٣٨). ويمكننا أن نلاحظ الاتجاه نفسه في الألفاظ التي اشتهر غموضها في أوصافه التي يُعْلي فيها من شأن الأدب، والتي تترى في كتاباته جميعًا، كقوله إن الأدب «منفتح على الحياة انفتاحًا مبجَّلًا»، وإن به «عنفوانًا»، و«لماحية»، و«خبرة»، و«عمقًا خلقيًّا»، و«عضلات ذهنية». وهذه الألفاظ تشير إلى ما وراء النص من حياة كاملة، وتوحي بأن شواغل اللغة الإنجليزية وآدابها لا يمكن الإفصاح عنها باللغة العلمية التجريدية، ولكنها يمكن أن تشكِّل أيضًا ما يسميه الفيلسوف ريتشارد رورتي «المفردات النهائية». ويرى رورتي أن قائمة المفردات تصبح «نهائية» إذا حدث أنْ «تعرضت تلك الكلمات للشك في قيمتها، فلم يجد من يستخدمها سواها ملجأً لإقامة حُجته حتى يقيه من الوقوع في حلقة مُفرَغة. وهذا يعني أن تلك الكلمات تمثِّل أقصى ما يمكن أن يصل إليه حين يستخدم اللغة، فلا يوجد بعدها غير سلبية عاجزة، أو اللجوء إلى القوة» (رورتي ١٩٨٩م: ٧٣). ويتضح لنا من هذه الزاوية أن مصطلحات ليفيز لا تختلف اختلافًا كبيرًا عن المفردات التقنية المرتبطة بأي مبحث علمي، أي إنها لغة مغلقة لا تستجيب لشيء، والقصد منها أن يقبلها جميع العاملين في ذلك المجال، ولا يُسمَح بأي جدال حولها. ويتضح مشروعه العلمي نفسه في تعريفه للتحليل النصي، إذ يصفه قائلًا:

> إنه العمل الذي نسعى بفضله إلى الحصول على قراءة كاملة للقصيدة، أو قل قراءة تقترب قدر الطاقة من الكمال، وليس فيها ما يوحي بأن «التشريح يتطلب القتل أولًا»، وكل قول يشير إلى أنها ذات طبيعة تشبه المناهج المتبَعة في المختبرات يسيء تمثيلها إساءة كاملة. ولا نستطيع امتلاك القصيدة إلا من خلال نوع من الامتلاك الداخلي، فهي لا «توجد» لتحليلها إلا في حدود استجابتنا الصادقة للكلمات في الصفحة.
>
> (ليفيز ١٩٤٨م: ٧٠)

ونجد هنا احتفاءً بالتلقائية والحال الطبيعية يذكِّرنا بموقف الشاعر وردزورث، وهو احتفاء يقدِّم نفسه باعتباره مناقضًا للأنشطة البحثية التقليدية المستندة إلى إقامة الحجة والتحليل، ومع ذلك فالقصيدة «موجودة» حتى نتناولها وندرسها، وتتطلب المهارات العلمية التي تساعدنا على القيام بذلك.

ويجدر بنا أن ننظر في هذا الاعتقاد بقدرة الدراسات الأدبية على أن تكون داخل الجامعة وخارجها معًا، وأن تقوم بمهمتها باعتبارها مبحثًا علميًّا من دون أن تكون مبحثًا علميًّا بالمعنى المفهوم، وهو اعتقاد يرجع في جانب كبير منه إلى الأصول الإشكالية للموضوع، ولإحساس ليفيز الخاص باغترابه عن أعضاء هيئة التدريس في قسم اللغة الإنجليزية وآدابها في جامعة كيمبريدج؛ إذ إن تصوره لطبيعة هذا القسم التي لا يمكن المساس بها يتجاهل طبيعة الجامعات، وجميع المباحث العلمية فيها، باعتبارها مؤسسات نُظِّمت على أساس التوزيع المَراتبي للامتيازات، وترتبط ارتباطًا معقدًا بشبكات السلطة الواسعة للحكومة والمجتمع والثقافة. وهكذا فإن اقتراحه بإنشاء مثل هذا القسم الذي يتجاوز تأثير الجامعة المفسد؛ يشبه تنظيم كانط للجامعة في مقاله «تصارُع المَلَكات الذهنية» الذي ناقشته في المقدمة؛ فكانط يتطلع في هذا المقال إلى الفلسفة باعتبارها موضوعًا يظل متحررًا من تأثير الحكومة، وتأثير الشواغل المادية الأخرى، ومن ثم تستطيع العمل بالإشراف على جميع المباحث العلمية الأخرى، مسترشدة وحسب بالممارسة الموضوعية «للعقل». ويقدم جاك دريدا حجة مقنعة تقول إن مقال كانط يقوم على بحث مُضلَّل عن الأصول، لأنه «من المحال أن يوجد مفهوم خالص للجامعة ... وذلك لسبب بالغ البساطة، وهو أن الجامعة منشأة، وحدث الإنشاء لا يمكن فهمه مطلقًا إلا في إطار المنطق الذي ينشئه» (دريدا ١٩٩٢م ب: ٣٠)، وبعبارة أخرى يقول إن كانط يقيم مجالًا دراسيًّا ينفض يديه تمامًا، بطريقة ما، من هياكل السلطة الداخلية في الجامعة، ومدى مسئوليتها أمام المجتمع والدولة. وعلى غرار ذلك نجد أن جانبًا كبيرًا من عمل ليفيز يستند إلى معارضة مبدأ تقسيم العمل الذي يزداد تطبيقه باطراد داخل المجتمع الرأسمالي، قادحًا إياه بسبب إنتاجه «علمًا بحتًا لا وظيفة له» عند «أصحاب التخصصات البحتة» (ليفيز ١٩٤٨م: ٦٢)، ولكنه يستثني موضوعه الخاص من هذه العملية التاريخية، إذ يصفه بأنه «خاص» لا «متخصص»، أي إن ليفيز ينشئ معايير ومناهج لدراسة اللغة الإنجليزية وآدابها تمنحها بوضوح صفة المبحث العلمي المستقل، إلى جانب تقريظ منزلتها الفريدة باعتبارها مجالًا شاملًا وبينيًّا.

المشروع الثقافي لدراسة اللغة الإنجليزية وآدابها

وهكذا فإن البينية عند ليفيز لها حدودها؛ فهي تقوم على فكرة تقول بفقدان الإحساس بالوحدة الثقافية، وبالحاجة إلى تشكيل مجموعة نخبوية، عاملة داخل مبحث علمي، لضمان استعادة هذه الوحدة. والفكرة بهذا المعنى مستقاة من منهل حافل من مناهل النقد الثقافي الذي يضرب بجذوره في الزمن على الأقل إلى فكر صموئيل تيلور كولريدج وماثيو أرنولد، وهو يعتمد على الفكرة «بعد الرومانسية» عن المذهب الجمالي باعتباره «قلب عالم بلا قلب» (إيستهوب ١٩٩١م: ١٣)؛ ففي الكتاب الذي وضعه كولريدج بعنوان تكوين الكنيسة والدولة (١٨٣٠م) يقترح تشكيل نوع من «الكهانة» التي تضم الكُتاب والفنانين، كأنها «كنيسة قومية» تتخذ موقعها باعتبارها.

> النبع الرئيسي للعلوم الإنسانية، بحيث تتولى تنمية المعرفة المتاحة سلفًا وتوسيعها، وتشرف على مصالح العلوم الطبيعية والأدبية ... ولما كانت أهداف النظام كله ومقاصده النهائية تنحصر في ذلك، فإن عليها الحفاظ على الذخائر، وحراسة كنوز الحضارة السالفة، ومن ثم ربط الحاضر بالماضي.
>
> (ويليامز [١٩٥٨م] ١٩٦١م: ٧٨)

واقترح ماثيو أرنولد تِرياقًا مماثلًا لانحطاط الذائقة الفنية في الطبقات الوسطى، واستياء الطبقات العاملة في العصر الفكتوري، قائلًا إن إنقاذ المجتمع من «الفوضى» متاح على أيدي القوة التحررية «للثقافة»، باعتبارها مستودع «أفضل أفكار الإنسان وأقواله»، ونبعًا «للحلاوة والنور». وكان أرنولد، فيما يبدو، معارضًا عمليًّا لقصْر الثقافة على القلة المهنية [المتخصصة]، قائلًا إن أعظم أهل الثقافة هم «الذين اجتهدوا لتخليص المعرفة من كل ما هو فظٌّ غليظ، وغريب شاذ، وعسير تجريدي، ومهني خصوصي، ابتغاءَ أَنسَنتها، وجعْلها فعالة خارج نطاق زمرة المتعلمين والمتخصصين» (أرنولد [١٨٦٩م] ١٩٩٣م: ٧٩). ولكنه كان يوافق على ضرورة بذل جهود مركَّزة ابتغاء تحقيق غاية التحول المجتمعي، وعلى أن هذا الجهد لا يستطيع بذله إلا فريق من الباحثين الموضوعيين «من خارج» [التخصصات]، القادرين على الابتعاد عن مظاهر الانحطاط والفساد في المجتمع، وعلى أن ينأَوا بأنفسهم عن «النظرة العملية للأمور» (أرنولد [١٩٦٨م] ١٩٩٣م: ١١٠، ٣٧).

وعلى الرغم من أن أرنولد لم ينشغل انشغالًا مباشرًا بالنقد الأدبي على مستوى الاحتراف، بل كان في الواقع يعارض تطويره باعتباره مبحثًا علميًّا مستقلًّا، فإن أساتذة اللغة الإنجليزية وآدابها في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، مثل ديفيد ماسون (Masson)، وهنري مورلي (Morley)، وجورج جوردون (Gordon) وكويلار-كوتش (Quiller-Couch)، قد اعتنقوا بعض هذه المُثُل العليا للتنوير الثقافي، تبريرًا للمبحث العلمي الجديد في الأدب الإنجليزي. وتلقَّى مشروع أرنولد تدعيمًا جديدًا من التقرير الذي كانت الحكومة ترعاه، وصدر في عام ١٩٢١م، حول «تعليم اللغة الإنجليزية وآدابها في إنجلترا»، وكانت اللجنة التي وضعته يرأسها السير هنري نيوبولت (Newbolt)، وتتضمن كلًّا من كويلر-كوتش وريتشاردز. كان التقرير قد كُتب بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة، ويتسم بروح وطنية، ويَعتبر الأدبَ الإنجليزي المصدرَ الأول للثقافة القومية، قائلًا إنه ينبغي أن يحل محل دراسة الكلاسيكيات [اليونانية واللاتينية]، باعتباره المجال العلمي الإنساني الرئيسي، بل يعبر عن الأمل في قيامه بالدور التقديسي للدين في مجتمع علماني في المقام الأول. وكانت هذه المهمة الثقافية — التي تؤكد استحالة الفصل بين الأدب والحياة — تعني أن دراسة اللغة الإنجليزية وآدابها لا يمكن تصورها في صورة المبحث العلمي المباشر، بحيث تقتصر على الجوانب التقنية للأدب، كالنظر «فيما إذا كانت القصيدة شعرًا غنائيًّا أو ملحميًّا، وفيما إذا كانت مكتوبة بالنظم من بحر التروكي [الموازي تقريبًا لبحر المتقارب العربي]، أو البحر الأيامبي [كالخبب العربي]» (مجلس التعليم ١٩٢١م: ٢٧٣):

> ليست اللغة الإنجليزية وآدابها مجرد وسيط لفكرنا، بل هي مادة هذا الفكر وحركته ... إنها الجو الذي نعيش فيه ونعمل. ومعناها الكامل لا يوحي وحسب بالمعرفة بعدد معين من الألفاظ، أو بمجرد القدرة على هجاء هذه الألفاظ من دون أخطاء فادحة، بل إنها توحي باكتشاف العالم من خلال أول الطرق المتاحة لنا وأقربها إلينا، واكتشاف أنفسنا في بيئتنا الأصلية.
>
> (مجلس التعليم ١٩٢١م: ٢٠)

ومما له مغزاه أن التقرير المذكور يبدي تشكُّكه أيضًا في الفكر الدائري [أي: السير في حلقات مُفرَغة] الذي يشجِّع على اتخاذه الطابعُ المهني لهذا المبحث العلمي في الجامعات البحثية الأمريكية:

> كان عدد كبير من الرسائل التي كتبها الطلاب الأمريكيون للحصول على درجة الدكتوراة، ثم نُشرت في وقت لاحق؛ نماذج للجهود الضالة؛ إذ تدل بإيجاز على فقدان الإحساس الصادق بالأدب باعتباره كائنًا حيًّا، ويُستعاض عنه فيها ببحوث تتبع أسوأ أنساق «البحث» «الألماني»، فهي تأتي بالموت إلى من كتبوها ومن قرءوها جميعًا.
>
> (مجلس التعليم ١٩٢١م: ٢٣٦–٢٣٧)

وهكذا فإن تقرير نيوبولت يقيم الحجة على صحة المذهب التعميمي (generalism) القائم على المذهب الإنساني، وتفوُّقِه على ما كان يراه جافًّا كالتراب في البحوث «الألمانية»، وهو توكيد يرجع في جانب منه إلى المشاعر المعادية لألمانيا في أعقاب الحرب العالمية الأولى. ولكن التقرير مثال للحيرة الواضحة بين وضع دراسة اللغة الإنجليزية وآدابها باعتبارها مجالًا واسعًا [يسمح بالتنوع]، وبين تعريفها باعتبارها مبحثًا علميًّا [متخصصًا]؛ فالتقرير يؤكد نفع السياق التاريخي والحجج الفلسفية للدراسة الأدبية، على سبيل المثال، ولكنه يحذر من «الخطأ الفادح» الناجم عن افتراض أن الأدب مجرد فرع من فروع التاريخ أو علم الاجتماع أو الفلسفة (مجلس التعليم ١٩٢١م: ٢٠٥–٢٠٦). وذلك يعني أن النظرة إلى الدراسة المذكورة تقبل توسيع إطارها بحيث يشمل نطاقًا كاملًا من المواد، وإن كان عليها في الوقت نفسه أن تحتفظ بالاختصاصات الواضحة للمبحث العلمي التقليدي، وألا تستخدم الأدب «في تنمية مذهب انطباعي ضحل، وطلاقة لسان زائفة» (مجلس التعليم ١٩٢١م: ٢٦). وهكذا فإن دراسة الأدب الأكاديمية كانت ترى نفسها من البداية باعتبارها جانبًا من جوانب مشروع رحيب للإحياء الأخلاقي، والتناغم الطبقي، وتعزيز هوية قومية محددة، وكان هذا المشروع يقف إلى جانب الحاجة الظاهرة إلى إرساء دراسة اللغة الإنجليزية باعتبارها مبحثًا علميًّا، وأحيانًا ما كان يشتبك معها اشتباكًا قلقًا.

ويرث ليفيز من أسلافه اتجاهًا بينيًّا يقوم على عقيدة يغذوها الحنين، وترى أن مهمة النقد استعادة الإحساس بالتكامل في المجتمع والثقافة. بَيد أنه يخضع في هذا الصدد أيضًا للتأثير الكبير من جانب أحد معاصريه، وهو ت. س. إليوت؛ فإن إليوت، مثل ليفيز، يؤمن بفكرة شاملة عن الثقافة، بصفتها تشمل «جميع الأنشطة والاهتمامات المميزة لشعب من الشعوب»، إلى جانب إيمانه الأقصى بثقافة نخبوية، وبالقِلة القادرة على الحفاظ على الإحساس بالاستمرار الثقافي، والاتصال الثقافي بالسلف من عظماء الكتاب

(إليوت ١٩٤٨م: ٣١، ١٦). ويشير إليوت في مقال له بعنوان «الشعراء الميتافيزيقيون» إلى «انفصام في الحساسية»، قائلًا إنه نشأ في القرن السابع عشر، وإن الأدب بشتَّى ضروبه اللاحقة يعاني مثل هذا الانفصام. ويقول إليوت إن الشعراء الميتافيزيقيين «يُحسُّون بفكرهم إحساسًا مباشرًا يضارع نَشْق عبير الوردة»، ولكن الكُتاب من بعدهم يَفصِلون فصلًا فاجعًا بين الفكر والإحساس، وبين الذهن والعاطفة (إليوت ١٩٥١م: ٢٨٧). ويتضح في عمل ليفيز التأثيرُ الكبير للفكرة الخاصة بلحظة الانفصام الفاجعة، وهو يتوسع فيها فيجعلها تتحول إلى نقد أوسع لفقدان التواصل العضوي في انقسام الثقافة عن المجتمع، وهو يُزكِّي دراسة القرن السابع عشر باعتبارها موضوعًا خاصًّا في الدرجة الجامعية التي يقترحها في اللغة الإنجليزية وآدابها، وذلك على وجه الدقة لأنه الوقت الذي بدأ فيه الانفصام في الحساسية [الذي يذكره إليوت].

ويقول ليفيز إن الغرض من النقد الأدبي هو رَأْب هذا الصَّدْع الفاجع الذي ابتُلِيتْ به القرون القليلة الماضية، ومن هذه الزاوية يُعتبر مذهبه النقدي بينيًّا بصورة استرجاعية، أي إنه يقول إن الثقافة والمجتمع قد انفصلا، وإن رَأْب ذلك الصَّدْع يتمثل في الدراسة المتكاملة التي يمكن إجراؤها داخل مبحث علمي جامعي. وهذه مفارقة ما دام المبحث العلمي المذكور تمارسه أقلية تتَّسم في ذاتها بالانفصال عن سائر المجتمع، ولكن يخفيها إلى حد ما إصرارُ ليفيز على أن دراسة اللغة الإنجليزية وآدابها مبحث علمي يختلف عن كل ما عداه.

وهكذا فإن الدور الذي يراه ليفيز للنقد الأدبي ينشأ ويتطور من حجته العامة، وهي التي صاغها أول مرة في مقال مبكر عنوانه «الحضارة الجماهيرية وثقافة الأقلية»، ويقول فيها إن «الحضارة» قد انفصلت عن «الثقافة»، وإن «مهمة التذوق الحصيف للفن والأدب يعتمد في أية حقبة على أقلية بالغة الضآلة» (ليفيز ١٩٤٨م: ١٤٣-١٤٤). ويتضح لنا فيما كتبه عن الجامعة ومستقبل دراسة اللغة الإنجليزية وآدابها أنه يرى المبحث العلمي للدراسة الأدبية باعتباره الحارس الأمين على ثقافة القلة المذكورة؛ فمهمَّة الناقد الأدبي أن يبتعد ابتعادًا استراتيجيًّا عن المجتمع، حتى يتمكن من صوغ مبحث أكاديمي ينجح آخر الأمر في تحقيق مُركَّب علمي بينيٍّ، وإنجاز تحوُّلٍ ما في المجتمع. وهكذا فإن ليفيز يهدف إلى السير في طريق وسط بين الحنين المشلول، والاستسلام لقوى التحديث؛ باقتراح هجوم من الخلف يتمثل في تدعيم المبحث العلمي «الخاص» لدراسة اللغة الإنجليزية وآدابها، وهو النموذج الذي ظل سائدًا داخل هذا المبحث حتى العقود القليلة الماضية؛ إذ كان

طابعه البينيُّ مُستوحًى من مشروعه العريض للتجديد الثقافي، وإن كان ذلك مصحوبًا بالإصرار على ضرورة اشتمال الدراسة المذكورة على قراءة نصِّية «محايدة» صارمة، وعلى أن المهارات اللازمة لها لا تُكتسَب إلا من داخل ذلك المبحث العلمي. وفي إطار هذا التركيز على القراءة الدقيقة لمختارات معتمدة من النصوص، كان المقصود أن تظهر رسالة الخلاص التي تحملها الدراسة فتتحدث بلسانها، بمعنى أن الاستثمار المؤسسي للناقد في هذا المبحث العلمي، والطابع السياسي لعلاقته بالمباحث العلمية الأخرى، وبالمجتمع بصفة عامة، كان يَندُر الاعتراف بهما.

اللغة الإنجليزية وآدابها في أمريكا

أريد أن أقدم الآن كلمة موجزة عن الحال في أمريكا، حيث وُلدت الدراسات الأدبية التخصصية في الوقت الذي وُلدتْ فيه في بريطانيا تقريبًا، عندما تحولت كليات العلوم النظرية القديمة إلى جامعات بحثية جديدة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر. وكان النقد الأدبي الأمريكي منذ البداية تكتنفه المناظرات نفسها عن العلاقة بين المنزلة العلمية لدراسة اللغة الإنجليزية وآدابها باعتبارها مبحثًا علميًّا مستقلًّا، وبين طموحاتها البينية. وكان الدافع إلى اصطباغ الدراسات الأدبية في أمريكا بالطابع التخصصي المبدئي يرجع إلى حد بعيد إلى علماء فقه اللغة المتخصصين في اللغة الألمانية؛ إذ كانت صرامتهم العلمية التي لا مِراء فيها هي التي مكَّنت الدراسات الأدبية من إطلاق صفة المبحث العلمي عليها داخل الجامعة الحديثة المنظمة في أقسام متعددة. ولا تزال هذه الصلة الأصلية بالمباحث اللغوية ظاهرة في اسم الهيئة المتخصصة في اللغة الإنجليزية وآدابها في أمريكا، وهي جمعية اللغات الحديثة، التي أُنشئت في عام ١٨٨٣م. وكان المتخصصون في اللغة آنذاك يرَون أن الأدب لا يزيد عن نصوص يَستَقون منها الشواهد وحسب، وهكذا كان دعاة النقاء النوعي، مثل جيمز برايت من جامعة جون هوبكنز، يقولون «إن وصف الباحث في فقه اللغة بأنه أستاذ في الأدب وصف سخيف، مثل وصف المتخصص في البيولوجيا بأنه أستاذ في الخَضراوات» (جراف ١٩٨٩م). ومع ذلك فقد كان في الجامعات داعون تقليديون للمذهب الإنساني التعميمي، وهم الداعون لفكرة أرنولد عن النقد الأدبي باعتباره حملة ثقافية، والمعارضون للنموذج المذكور لهذا المبحث العلمي. وكما كان عليه الحال في الجامعات البريطانية، رأينا صلة واضحة بين هذه الصور المبكرة للبينية، وبين الإصرار على مناهضة المذهب الأكاديمي. وكان دعاة المذهب الإنساني يؤيدون علماء فقه اللغة في إنشاء مبحث

مستقل للغة الإنجليزية وآدابها، ظانِّين أن ذلك قد يحقق غاياتهم الأرنولدية، ولكن كانت لديهم شكوك عميقة في إمكان إخضاع هذه الغايات لمقتضيات التخصص؛ فكما يقول آرثر أبلبي (Applebee) كان «صيت فقه اللغة يُستغل لتبرير دراسة اللغة الإنجليزية وآدابها من دون أن يضع لها بالضرورة أي حد» (جراف ١٩٨٩م: ٥٦).

وازداد تعقيد الحال بسبب ازدياد أهمية الكتابة [الإنشاء] باللغة الإنجليزية، وهو الموضوع الذي نشأ من دروس البلاغة والخطابة في الكليات القديمة، وكان يمثل استجابة للحاجة المتزايدة في دوائر الحكومة والصناعة إلى مستويات جيدة للكتابة التقنية. وهكذا قامت أقسام اللغة الإنجليزية في الولايات المتحدة بتمويل باقي بحوثها ودراساتها [من عوائد] فصول تعليم الإنشاء للطلاب في سائر أقسام الجامعة، بل ولا تزال أقسام كثيرة تفعل ذلك. ويقول ريتشارد أومان (Ohmann) مُرجعًا صدى تعليقات أبلبي: «إن الأدب هو الموضوع الذي اختاره التخصص، ولكن الإنشاء هو الموضوع الذي خلق التخصص» (أومان ١٩٧٦م: ٩٤). وهكذا كان تدريس اللغة الإنجليزية في السنة الجامعية الأولى، أو ما كان يُسمى «الإنجليزية رقم ١٠١»، يهدد بدفع الموضوع في اتجاه مختلف عن اتجاه المبحث العلمي، وهو غاية تقوم على فكرة التدريب المهني التخصصي أكثر من قيامها على المُثُل العليا البينية ذوات القاعدة العريضة التي يعتنقها عدد كبير من النقاد الأدبيين. وكانت هذه الدروس، على الرغم من تأثرها في حالات كثيرة بالمعتقدات التقدمية للقائمين بتدريسها، قد وُضعت أساسًا كي تستجيب لمطالب المصالح الحكومية والشركات الصناعية «للبلاغة اللازمة للنُّخب الحاكمة» (أومان ١٩٧٦م: ٩٧). ولكن دروس الإنشاء، على الرغم من توفيرها التمويل اللازم للكثير من الأنشطة التي تقوم بها الأقسام المذكورة، لم تتدخل في سطوع نجم النقد الأدبي باعتباره نشاطها الأساسي.

وعلى نحو ما حدث في بريطانيا، أصبح النقد الأدبي تخصصًا كاملًا في أمريكا اعتبارًا من نحو عشرينيات القرن العشرين وما بعدها، وقد حدث ذلك بفضل التخلص من فكرة الدراسة الأدبية باعتبارها مجرد تقدير للذائقة العامة والاحتفال بها، وإرساء أولوية التفسير النصِّي. وتزامنت هذه الخطوة مع نشأة «النقاد الجُدد»، من أمثال جون كرو رانسوم (Ransom)، وألن تيت (Tate)، وأيفور وينترز (Winters)، وكلينث بروكس (Brooks). فإذا قورن هؤلاء بأندادهم البريطانيين، جاز لنا أن نقول إن النقاد الجدد كانوا أشد ارتباطًا بسياقات التخصص البحثي للجامعات، وتدريب النقاد الأكاديميين الطامحين، وذلك — إلى حد ما — لأن الجامعات الأمريكية كانت على مر التاريخ تبدي اهتمامًا بالبحث

العلمي على مستوى الدراسات العليا أكثر من اهتمامها بالتدريس في مرحلة الليسانس. وأما الناقد البريطاني الذي كان له أكبر تأثير في النقاد الجدد فلم يكن ليفيز الذي كان ينتمي إلى لون بريطاني خاص من النقد الثقافي، بل كان ريتشاردز؛ إذ إن النقاد الجدد قد كيَّفوا «النقد التطبيقي» عند ريتشاردز حتى يحقق أغراضهم، ومن ثم أمسوا يميلون إلى رؤية النص الأدبي باعتباره كافيًا في ذاته، وإلى تمييزه بوضوح عن غيره من النصوص، وإلى العزوف عن القراءات السيكلوجية أو البيوغرافية أو الاجتماعية التاريخية.

ويقول رانسوم في مقال له بعنوان «النقد وشركاه» إن المبحث العلمي في الأدب الإنجليزي يحتاج إلى وضع قاعدة تخصصية واضحة، تقوم على «إنشاء معايير نقدية ذكية»، وألا يتولى وضعَها الهواةُ، بل «الجهود الجماعية المتصلة للمثقفين» (رانسوم ١٩٣٨م: ٣٢٨–٣٢٩). وطبقًا لما يقوله رانسوم، يحتاج قسم اللغة الإنجليزية وآدابها أيضًا إلى أن يفصل نفسه عن المباحث العلمية المجاورة، وأن يضع تعريفًا واضحًا لما يفعله:

> ما أبشع اتجاه قسم علمي إلى التنازل عن هويته المعبرة عن احترامه لذاته، فقسم اللغة الإنجليزية وآدابها منوط به فهم الأدب باعتباره فنًّا، وتوصيل هذا الفهم، ولكنه عادةً ما ينسى البحث في الطابع الخاص لإنتاجه وفي بنائه، فلعلَّ القسم المذكور يعلن أيضًا أنه لا يعتبر نفسه ذا استقلال تام، بل كونه فرعًا من قسم التاريخ، مع اختيار إعلان أنه، من حين لآخر، فرع من فروع قسم الأخلاق.
>
> (رانسوم ١٩٣٨م: ٣٣٥)

وكان عمل النقاد الجدد بصفة عامة يتميز بهذه المحاولة لحراسة حدود المبحث العلمي المذكور؛ فلقد قرأنا مقالين، كثر الاستشهاد بهما، كتبهما و. ك. ويمزات (Wimsatt) الابن، ومونرو سي بيردسلي (Beardsley)، يشيران فيهما إلى ما يُسمى «خرافة العَمْد»، وهي الخاصة بقراءة الأعمال الأدبية على ضوء مقاصد المؤلف، وإلى ما يُسمى «خرافة العاطفة»، الخاصة بتدخل استجابات ذاتية عاطفية في عمل النقد، باعتبارهما من الطرائق الشائعة لسوء قراءة النصوص (ويمزات [١٩٥٤م] ١٩٧٠م: ٣–٣٩). واستخدام كلمة «خرافة» في الحالتين السالفتين يمثل استراتيجية مشتركة عند النقاد الجدد؛ فهي توحي بوجود معيار أدبي نقدي يحتاج إلى الدفاع عنه، ووجود أنواع محددة من النشاط النقدي التي تُعتبر «خاطئة» بلا مِراء. وعادةً ما تكون المداخل المُشار

إليها مداخل تستند إلى مواد خارجية مستمدة من مباحث علمية أخرى، مثل الفلسفة أو علم النفس أو التاريخ.

وعلى نحو ما حدث في بريطانيا، وَجد هذا الدافعُ إلى إقامة مبحث علمي مستقل من يختلف معه، ولم يستطع النجاة من تناقضاته الداخلية. كان كثير من النقاد الجدد ملتزمين بمشروع ليفيز لاستخدام الشعر والنقد في معارضة الميول «التكنوقراطية»، السالبة لإنسانية الإنسان في المجتمع الحديث، وكانوا كثيرًا ما يُمجِّدون «الجنوب القديم» الريفي في أمريكا، ويعارضون الشمال الصناعي فيها، وكانوا بصفة عامة منشغلين بمسائل تاريخية وفلسفية أكثر مما يُعترَف به أحيانًا؛ فعلى سبيل المثال، كان كتاب «نظرية الأدب» الذي وضعه رينيه ويليك (Wellek) وأوستن وورين (Warren)، ونُشر أول مرة في ١٩٤٩م؛ كثيرًا ما يُعتبر الكتاب المقدس للنقد الجديد، وهو فعلًا يدل على الانشغال الشديد بأدبية الأدب؛ إذ يقوم على حجة تقول إن العمل الفني «وعاء لمعرفة من نوع خاص به»، وإن «نقطة الانطلاق الطبيعية والمعقولة للعمل بالبحوث الأدبية يجب أن تكون تفسير الأعمال الأدبية نفسها وتحليلها» («ويليك» و«وورين» ١٩٤٩م: ١٣٩، ١٥٧). ولكن «ويليك» و«وورين» يحرصان على السماح بنوعين من أنواع القراءة؛ الأول «داخلي» [التحليل النصي]، والثاني خارجي، وهو الذي يعتمد على الخلفية البيوغرافية، وعلم النفس، وعلم الاجتماع، والفلسفة، والفنون الأخرى، على الرغم من العيوب التي يرصدانها في هذا النوع الأخير. والملاحَظ أن الفصل الأخير في الطبعة الأولى، وعنوانه «دراسة الأدب في الدراسات العليا»، يقول أيضًا إن التخصص في مبحث علمي ينبغي أن يصاحبه «تميز فكري وأدبي عام»، بما في ذلك الإحاطة باللغات الأجنبية، والأدب المقارن، والفلسفة («ويليك» و«وورين» ١٩٤٩م: ٢٩١–٢٩٥). وخاتمتهما ليست، فيما يبدو، تَقنينيَّة في أهدافها البينية؛ إذ تقول إن «التركيز يبدو ترياقًا ضروريًّا للحركة التوسعية التي شهدها التاريخ الأدبي في العقود الماضية»، ولكن «للفرد أن يختار أن يجمع بين عدة مناهج» («ويليك» و«وورين» ١٩٤٩م: ٢٨٢).

والواقع أننا سمعنا — حتى عندما بلغ تأثير النقد الجديد ذروته — أصواتًا مُنشقَّة، تدعو لما يسميه جيرالد جراف «المذهب الإنساني الجديد»، وتستمسك بفكرة التعليم التعميمي غير المتخصص (جراف ١٩٨٩م: ١٤٩). وكان للمنتمين إلى المذهب الذي يُسمى «مدرسة شيكاغو» برنامجٌ يختلف اختلافًا طفيفًا عن هذا؛ إذ كانوا يشاركون اهتمام النقد الجديد بوضع ممارسة علمية نقدية، وذات تنظيم أدق في الدراسة الأدبية، ولكنهم كانوا يدعون إلى انتهاج النقاد الأدبيين مدخلًا «تعدديًّا». وكان أحد كبار النقاد بمدرسة شيكاغو،

وهو ر. س. كرين، ينتقد «الثقة المرسلة» التي اتَّسم بها عمل ناقد مثل ريتشاردز، قائلًا إن زماننا يتطلب «توسيعًا، لا تطبيقًا جديدًا في موارد النقد» (كرين ١٩٥٧م: ٤–٥). وقال عضو آخر في تلك المدرسة، وهو إلدار أولسون، كلامًا مماثلًا، زاعمًا

> أن النقد في أيامنا يكاد يشبه برج بابل ... ومن المفيد أن نذكر أن الناس في بابل لم يبدءوا يتكلمون كلامًا لا معنى له، بل بدءوا يتكلمون كلامًا بدا وحسب لزملائهم أنه كلام فارغ ... فالتنوع الشديد في النقد المعاصر لا يدعو للانزعاج أكثر من التنوع في الفلسفة المعاصرة، بل ويرتبط بها فعليًّا، والمغزى الرئيسي لكليهما هو حاجتنا إلى مبحث نقدي معين يستطيع الفحص الجذري لأسلوب نشأة ذلك التنوع، من خلال النظر في الجوانب الجديرة بالتناول لأي موضوع، وفي المشاكل التي تطرحها، وكيف يمكن التنوع في صوغها.
>
> (أولسون ١٩٥٢م: ٥٤٦–٥٤٧)

وهكذا فإن مشروع أولسون كان يختلف اختلافًا كاملًا عن مشروع رانسوم في مقاله «النقد وشركاه»، فعلى الرغم من اعتقاده أن على مختلف المدارس النقدية أن تعمل في سبيل اتفاق في الآراء النقدية، فإنه يُسلِّم بأن ذلك سوف يتسم بالنقص في كل حالة، وكان معنى هذا في الواقع العملي أن نقاد شيكاغو كانوا أقرب من نظرائهم أصحاب النقد الجديد إلى الانتفاع بالتحليل التاريخي، والفلسفة، وقبل كل شيء، بتاريخ النقد الأدبي. والواضح أن الدراسات الأدبية في أمريكا — على الرغم من احتمال كونها أقرب إلى الارتباط الصريح بالسياقات التخصصية للجامعة من نظيرتها البريطانية — فإنها ظلت تعاني من الصَّدْع الناشئ من التوترات نفسها بشأن مكانتها الغامضة باعتبارها مبحثًا علميًّا [مستقلًّا].

سقوط دراسة اللغة الإنجليزية وآدابها

وهكذا فإن المنهج البيني في الدراسة الأدبية ليس جديدًا، على نحو ما حاولتُ أن أبيِّنه في هذا الفصل؛ فلم يكن قط مبحثًا علميًّا «خالصًا»، بل خليط من المباحث الجمالية والنظرية والعلمية. وللمرء أن يقول إن البينية كانت واعية أشد الوعي «بإشكاليتها»، ونقول بتعبير آخر إنها لم تتوقف قط عن النظر في أُسسها الفكرية التي تتشكَّل داخلَها

مسائلُها الأساسية، التي تجعل وجودها ممكنًا، وتأمَّلْ ما عساه أن يحدث لو اختلف الحال وكانت الدراسات الأدبية يدفعها، في الوقت نفسه، نزعة التنافس لتعريف نفسها تعريفًا أدق وأوضح باعتبارها مبحثًا علميًّا مستقلًّا.

وقد نظر جراهام هَفْ (Hough) في التوتر المشار إليه، في مقال عن مستقبل الدراسات الأدبية في عام ١٩٦٤م، في كتاب يضم بعض الدراسات التي حررها بعنوان الأزمة في الإنسانيات. وإذا كان لا يشير إلى ليفيز إلا إشارة عابرة، فإن مقاله مهتم بوضوح بالطرائق التي تبخَّر بها المنهج البيني عند ليفيز بسبب ظهور دراسة اللغة الإنجليزية وآدابها باعتبارها مبحثًا مستقلًّا، وهو التطور الذي كان ليفيز يشجعه أيضًا. ويقول هَفْ: كان من الشائع يومًا ما أن الأدب سيصبح الموضوع الرئيسي للإنسانيات، بدلًا من الدراسات الكلاسيكية [اليونانية واللاتينية]، باعتباره «الدراسة الأساسية الموحِّدة لكل من لا يرغب في دراسة علمية أو تخصصية بحتة»، ولكن الذي حدث في الواقع أنه «أصبح مجرد «موضوع» مثل أي موضوع آخر» (هف ١٩٦٤م: ٩٨-٩٩). ويرى هَفْ أن ذلك كان نتيجة مباشرة لإنشاء درجة جامعية بمرتبة شرف مستقلة في دراسة اللغة الإنجليزية وآدابها، بمعنى أن الطلاب الذين يريدون الحصول على هذه الدرجة لا يدرسون إلا الأدب الإنجليزي، من دون حاجة إلى دراسة لغة أجنبية، أو الاطلاع على التاريخ الاجتماعي والفكري، وأما من لا يختارون مرتبة الشرف المذكورة فلهم أن يتجنبوا هذا الموضوع تمامًا. ويقول هَفْ بوجود مشكلتين تكتنفان فكرة الإعداد العلمي لنقاد الأدب بأسلوب إعداد العلماء أو الأطباء؛ المشكلة الأولى هي أن ذلك «يتضمن تقليصًا شديدًا للأهداف العريضة للتعليم الإنساني»، وتقول الثانية «إنه يتضمن قدرًا كبيرًا من الزيف والدجل» (هف ١٩٦٤م: ١٠٢). ويضيف هف قائلًا إن دراسة الأدب الإنجليزي أبعد ما تكون عن تحقيق مكانة المركز الإنساني للجامعة، إذ غدت تعلُّم الطلاب «مجموعة من الحيل الخاصة» (هف ١٩٦٤م: ١٠٢) تتضمن تشجيع الطلاب والمعلمين على استخدام مصطلحات نوعية للتعبير عن آراء نقدية لا يشاركون في اعتناقها فعلًا، وينتهي هف إلى النتيجة التالية:

> لا أعتقد أنه ينبغي لأي فرد أن ينال تعليمه العالي في الأدب وحده، ولم يكن ينبغي لما نطلق عليه اسمًا سخيفًا هو دراسة اللغة الإنجليزية وآدابها في الجامعات؛ أن ينمو بحيث يصبح «موضوعًا» خاصًّا ومعزولًا على نحو ما

نشهده الآن، بل لا بد من إقامة التكامل الوثيق بينه وبين دراسة اللغات الأخرى، ومع التاريخ وتاريخ الأفكار.

(هف ١٩٦٤م: ١٠٨)

أي إن هَفْ يقدم ملاحظة مهمة تقول إن تشكيل دراسة اللغة الإنجليزية وآدابها، على الرغم من طموحاته «التعميمية»، بحيث يصبح مبحثًا علميًّا مستقلًّا؛ فُرض عليه بالضرورة بعض الحدود. وتتمثل هذه الحدود أولًا في المنهجية، قائلًا إن مشروعات ليفيز والنقاد الجدد تعتمد على إقامة سلسلة من المناهج والإجراءات الخاصة بتلك الدراسة وحدها، ولا يمكن تطبيقها إلا في داخل ذلك المبحث العلمي. وتبدو هذه الحدود ثانيًا من حيث مادة الموضوع، بمعنى أن الدراسة المذكورة حين تُواجِه إمكانَ فقدانها للانضباط في الشكل، والمعاناةَ من الترهُّل، بسبب اتساع نطاق شواغلها، فإنها تظفر بترابط المذهب العلمي بالتركيز على أعمال معينة واضحة التعريف. بَيد أن هذا كان يعني في حالات كثيرة أن المبرر الوحيد لكونها موضوعًا هو التصور المزعزع (إلى أقصى حد) لما يمكن وصفه «بالأدب»، وهو ما يقوم على «أحكام قيمة»، ومشروعات ثقافية خاصة. وكما يقول فرانكو موريتي (Franco Moretti): «إذا فعل كل فرد ما يفعله نقاد الأدب الذين لا يدرسون إلا ما «يحبونه»، فللأطباء أن يَقصُروا عملهم على دراسة الأجسام الصحيحة، ولأهل الاقتصاد أن يقتصروا على دراسة مستوى معيشة «الأغنياء»» (موريتي ١٩٨٨م: ١٤).

كان هَفْ قد كتب مقاله المذكور في ذروة التحولات الهائلة في التعليم العالي، وكان يتوقع من زاوية معينة حدوث هذه التحولات. ولكن فكرة وضع «مقررات» ثابتة كانت تعوقها مشكلة تتعلق بالسلطة الثقافية، أي مشكلة البتِّ في النصوص التي تُدرس، وسبب اختيارها. وكان من الممكن حل هذه المشكلة عندما كان التعليم الجامعي مقصورًا على قلة ذات امتيازات، وكان أفراد هذه الطبقة النخبوية يشتركون في فرضيات مماثلة عن أشكال الثقافة الجديرة بالمعرفة والحفاظ عليها. ولكن التحول الذي طرأ على التعليم الجامعي منذ الستينيات قوَّض فكرة «السعي المشترك إلى الحكم الصادق» (ليفيز ١٩٤٨م: ٧٠-٧١)، وهي التي كان نقْد ليفيز، ونقْد عدد كبير من معاصريه، يعتمد عليها. فإذا نظرنا إلى بريطانيا مثلًا وجدنا أن كثرة المواليد في جيل ما بعد الحرب، الذين بلغوا سن الرشد، أدى إلى التوسع في الجامعات البريطانية اعتبارًا من أوائل الستينيات، بل وازدادت أعداد الطلاب كثيرًا منذ أوائل التسعينيات. وازداد عدد الطلاب من الإناث، ومن الكبار،

والطبقة العاملة، كما ازداد عدد الطلاب من الأقليات العرقية، كما أن الذين يعلِّمونهم لم يعودوا مقتصرين على الذكور من الطبقة الوسطى وذوي البشرة البيضاء. وظهرت صور مماثلة لهذه التغيرات على المستوى الدولي، في بلدان مثل الولايات المتحدة وأستراليا وكندا. وهكذا فإن ازدياد التعددية في الطلاب والأساتذة أدى إلى الطعن في الفرضيات المصطبغة بقيم معينة عن الأدب، وهي الفرضيات التي كانت تقاليد الدراسات الأدبية تستند إليها. وترددت أصداء هذا القلق الفكري في شتى العلوم الإنسانية، ومباحث العلوم الاجتماعية؛ إذ رأى الناس أن الأفكار الخاصة بالموضوعية العلمية، وترابُط كل مبحث علمي مستقل؛ تقوم على ميول إقصائية يصعب توافقها مع مفهوم الجامعة التي يتزايد أخذها بالتعددية.

وكانت دلالة هذه التطورات لا تقتصر على التوسع الشديد في المحتوى الأكاديمي للدراسات الأدبية في السنوات اللاحقة، بحيث تتضمن ألوانًا مختلفة كثيرة من النصوص، بل تعني، بصفة أعمَّ وأشمل، أن مكانة المبحث العلمي ومستقبله كانا يتعرضان للطعن فيهما. ويمثل عدد كبير من نماذج المنهج البيني التي فحصتها آنفًا نوعًا من الحنين إلى وحدة المعرفة المفقودة، واعتبار المبحث العلمي في اللغة الإنجليزية وآدابها أفضل سبيل لاستعادتها. وقد تكون التطورات في المنهج البيني فيما بعد عهد ليفيز محفوزة إلى حد ما بهذه الأهداف التوفيقية، ولكن كان يغذوها أيضًا قدر كبير من الشك الفكري العميق والقلق؛ إذ إنها طرحت التساؤل عن مكانة «الأدبي» باعتباره فئة متميزة تقبل الدرس، وعن الطبيعة الكلية للمباحث العلمية بصفتها مصدرًا للمعرفة والفهم اللذين يزداد طابعهما التنويري باطراد.

الفصل الثاني

من الأدب إلى الثقافة

يجوز لنا أن نقول إن مجال «الدراسات الثقافية» المعاصر مرادف، من زاوية معينة، للنهج البيني نفسه، ما دام ينهل بشتَّى الأساليب من مجالات علم الاجتماع، والتاريخ، والأنثروبولوجيا، واللغويات، والفلسفة، والنقد النصي، والثقافة البصرية، وفلسفة العلم، والجغرافيا، والعلوم السياسية، والاقتصاد، وعلم النفس، وغيرها من المجالات، ولكنني سوف أهتم في هذا الفصل خصوصًا بموقع «الدراسات الثقافية» عند نقاط التقاطع ما بين العلوم الاجتماعية، وبصفة خاصة علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، وبين الإنسانيات. ومن آثار ذلك الطعنُ في هوية المبحث العلمي للدراسات الأدبية من خلال تذويب فئة «الأدب» في الفئة الأوسع نطاقًا «للثقافة»، والمعنى العريض لها أن الدراسات الثقافية قد تميزت بآثارها النقدية في الطابع «الانحباسي» للمباحث العلمية، وفي إمكانات المعرفة البينية.

ومن الجدير بالذكر، أولًا، أن موضوع الدراسات الثقافية أوسع كثيرًا من الطعن في الانقسامات بين المباحث العلمية المفردة؛ إذ ترجع جذورها إلى المبادئ السياسية الاشتراكية، والحركات الاجتماعية الجديدة، مثل المذهب النِّسْوي، ومناهضة العنصرية، والنضال في سبيل الميول الجنسية المثلية، والتزامها بالدراسة التكاملية، وبتوسيع تعريف «الثقافة»، فارتبطت بذلك بالقضايا الخاصة بالبناء الثقافي للهوية وللمعنى، خصوصًا في علاقتها بالعمليات الواسعة للسلطة في المجتمع. وهكذا فإن الدراسات الثقافية تستريب بالبرامج البينية التي تقتصر على مدخل شامل لدراسة الثقافة من دون الاشتباك مع الشواغل المذكورة بشأن سياسات المعرفة والتمثيل. وفي هذا السياق، ينتقد باتريك برانتلينجر (Brantlinger) الدراسات الأمريكية، وهي التي ظهرت باعتبارها تعاونًا بينيًّا بين قسمَي الأدب والتاريخ، بعد الحرب العالمية الثانية، بصفتها رد فعل لما كان يُرى

أنه المدخل النصي الضيق للنقد الأدبي الأكاديمي. ويقول برانتلينجر إن الطابع البيني غير السياسي للدراسات الأمريكية انتهى به الأمر إلى الدعوة إلى «التعصب الوطني الثقافي الأكاديمي»، الذي أصبح مجالًا للاحتفال احتفالًا فظًّا بالطبيعة الاستثنائية الأمريكية (برانتلينجر ١٩٩٠م: ٢٧).

وإذا كان عدد كبير من الباحثين المعاصرين في الدراسات الأمريكية ينفرون من الوصف المذكور لعملهم، فمن المقطوع بصحته أن أقسام الدراسات الأمريكية قد نمت بسرعة فظفرت بالتدعيم والاحترام المؤسسي في أمريكا وأوروبا وبقاع أخرى في الفترة التالية للحرب، وكثيرًا ما كانت تجد المساندة في التمويل من الحكومة الأمريكية، وبعض الهيئات التي ترعاها الحكومة، مثل هيئة فولبرايت. وكان هذا يتناقض تناقضًا شديدًا مع الوجود المبكر للدراسات الثقافية في الهوامش النائية للعمل الجامعي.

وكان هذا التهميش المؤسسي، إلى جانب البرنامج السياسي الصريح للدراسات الثقافية، هو الذي جعلها تستريب ريبة شديدة بالمباحث العلمية التقليدية، وبالطريقة التي اتبعتها في حصر الباحثين في مواقع أكاديمية منعزلة، أي منفصلة عن شواغل الدنيا خارج الجامعة. ويقول ريتشارد جونسون إن الدراسات الثقافية كانت ولا تزال قلقة إزاء إمكان اكتسابها صفة المؤسسة والمبحث العلمي المستقل، بحيث تفقد قدرتها على أن تنهل من مناهل المباحث العلمية الراسخة مع استمرار انفصالها عنها:

> إن تقنين المناهج وضروب المعرفة ... يتعارض مع بعض المعالم الرئيسية للدراسات الثقافية من حيث تقاليدها؛ أي انفتاحها، وتنوعها النظري، وميولها الانعكاسية، بل المتسمة بالوعي الذاتي، وخصوصًا أهمية البحث النقدي. وأنا أعني البحث النقدي بالمعنى الكامل للمصطلح، وهو الذي لا يقتصر على النقد، أو حتى على الجدل، بل يتضمن الإجراءات اللازمة لتناول تقاليد أخرى، للإفادة مما تثمره وما تَحُول دون فعله، فالبحث النقدي يتضمن استلاب العناصر النافعة ونبذ الباقي. وتبدو الدراسات الثقافية من هذه الزاوية عملًا متصلًا، أو قل هي الخيمياء القادرة على إنتاج معرفة نافعة، فإذا قنَّنتها فربما أبطلت تفاعلاتها.
>
> (جونسون ١٩٩٦م: ٧٥)

ولما كانت الدراسات الثقافية قد نمت وترعرعت باعتبارها طرازًا دراسيًّا حديثًا ذا جاذبية، فقد أصبحت هذه العلاقة النقدية مع المباحث العلمية التقليدية مَثار خلافات ضارية، وسوف أناقشها في أواخر هذا الفصل. وما دامت الدراسات الثقافية مجال تعددية ومثار خلافات، فلن أحاول تقديم استقصاء شامل لإمكانياتها البينية، بل أريد أن أناقش أعمال ست شخصيات رئيسية، وهم ريتشارد هوجارت (Hoggart)، ورايموند ويليامز، وستيوارت هول (Hall)، وميشيل دي سيرتو (Certeau)، وبيير بورديو (Bourdieu)، وجون فراو (Frow). فلقد قام هؤلاء النقاد بالاستكشاف الدقيق، وبطرائق متنوعة، لبعض المسائل حول طبيعة المباحث العلمية والمنهج البيني، كما يُعتبر عملهم وسيلة مفيدة لفتح باب مناقشة عامة لهذه القضايا في إطار الدراسات الثقافية.

الوثائق التأسيسية

مرت نشأة الدراسات الثقافية وارتقاؤها إلى موقع الاحترام المؤسسي داخل الجامعة بطريق طويل محفوف بالآلام أحيانًا، ولكن الجهد المبكر الذي بذله ريتشارد هوجارت ورايموند ويليامز، وهما من كبار من عملوا على نشأة المجال وتطوره، لم يكن نابعًا من التدريس في الجامعة، بل من وظائفهما الأولى في مراكز التعليم المستمر، وربما تأثرا بمشاعرهما الخاصة بالنبْذ، باعتبارهما من أبناء الطبقة العاملة الذين ظفروا بمنحة حكومية للتعليم الجامعي. وبَيد أن قضية الأصول من قضايا الموضوع الإشكالية، فهي تثير قدرًا كبيرًا من التشكك في المباحث العلمية؛ إذ اشترك هوجارت وويليامز في رفض وصفهما بأنهما من الآباء المؤسسين، ولا شك أن المصطلح يتضمن مسحة أبوية تخصصية، توحي بكيان من الحِكم، وسلسلة منفصلة من المفاهيم والمنهجيات الموروثة من عارفين من ذوي الامتيازات.

وطبقًا لما يقوله توم ستيل (Steele)، يشيع في بريطانيا أيضًا تصور مغلوط يقول إن الدراسات الثقافية قد ظهرت وحسب باعتبارها «ابنًا غير شرعي» لدراسة اللغة الإنجليزية وآدابها، وفرعًا راديكاليًّا من مذهب ليفيز (ستيل ١٩٩٧م: ٤٩، ٣)؛ فالواقع يقول إن الأدب الإنجليزي ربما قام بعمل القابلة [الداية]، ولكن الدراسات الثقافية وُلدت وترعرعت في الحقيقة في كنف الالتزامات السياسية والبينية لبرامج تعليم الكبار في الفترة ما بين الثلاثينيات والخمسينيات (ستيل ١٩٩٧م: ٩)؛ إذ اندلعت مناظرات مديدة بين القائمين على ذلك التعليم في تلك الفترة حول العلاقة بين الأدب وعلم الاجتماع،

وأيضًا بين السياسة والثقافة (ستيل ١٩٩٧م: ٣-٤). وكان سياق تعليم العمال من ذوي الخبرات الحياتية الخاصة يعني ضرورة وضع البرامج من خلال الحوار بين المعلمين وبين الطلاب. ويقول أحد المعلمين من هيئة التعليم العمالية، في عام ١٩٣٩م:

> مهما يكن الغرض من التعليم في غير هذه الهيئة، فيبدو لي أن الدراسة في هذه الهيئة لموضوع ما ينبغي ألا تقتصر على تقديم فهم لهذا الموضوع، بل أن تصبح بابًا يدخل منه الدارس حتى يلمح أهمية الموضوعات الأخرى، ما دام الموضوع الذي تحيطه الأسوار العالية للتخصص — سواء كان ذلك في مادة الموضوع أو في النظرية، اقتصادية كانت أو علمية أو جمالية — يؤدي في اعتقادي إلى طريق مسدود.
>
> (ستيل ١٩٩٧م: ١٨)

كان مما ساعد على ترسيخ مكانة الدراسات الثقافية في التعليم العالي بعضُ التغييرات التي حدثت في هياكل الجامعات البريطانية اعتبارًا من عقد الستينيات، وهو ما سمح بالمزيد من المرونة والتعاون ما بين المباحث العلمية. وعلى سبيل المثال كانت بعض الجامعات الجديدة المقامة في حرم [يضم عددًا من الكليات]، مثل جامعة ساسيكس (Sussex) (التي فتحت أبوابها عام ١٩٦١م)، وجامعة إيست أنجليا (East Anglia) (التي فتحت أبوابها عام ١٩٦٣م)؛ لا تقوم على أقسام علمية، بل على «مدارس للدراسات» البينية، وهي التي كانت تجمع بين الأنشطة العلمية المشتركة من جانب المتخصصين في مجالات مختلفة كثيرة، وتتطلب من الطلاب أن يدرسوا موضوعات أخرى إلى جانب موضوعهم الرئيسي. والأهم من ذلك إنشاء الجامعة المفتوحة، وكليات الفنون التطبيقية (polytechnics) التي دفعت الدراسة البينية دفعة قوية؛ فالجامعات المفتوحة مؤسسة بلا أسوار، تقدم التعليم لكل من يريد أن يتعلم في أوقات الفراغ من خلال المراسلات والتلفاز والدراسة الصيفية، وأما كليات الفنون التطبيقية فهي مؤسسات التعليم العالي التي حلت محل المعاهد الفنية القديمة، وعادة ما تعتمد في تعليمها على قواعد التدريب المهني، وقد بدأت الجامعات المفتوحة عام ١٩٦٩م، وكليات الفنون التطبيقية عام ١٩٧٠م.

فعند تدريس اللغة الإنجليزية وآدابها في الكليات المذكورة على سبيل المثال، كان الأرجح أن نجدها داخل قسم علمي يتضمن نطاقًا واسعًا من الإنسانيات، وأن يكون

تدريسها مدرَّجًا في المتطلَّبات الأكاديمية لدرجة جامعية مشتركة يحصل الدارس فيها على درجة امتياز بمرتبة الشرف؛ وذلك بسبب قصور التمويل والالتزامات البينية للمحاضرين. وأما الجامعة المفتوحة فكانت رائدة في وضع دراسات بينية في الإنسانيات تدور حول موضوع «الثقافة». والحق أن مداخل الدراسات الثقافية قد بدأت تقدمها الحقيقي في هذه المؤسسات منذ أوائل السبعينيات.

بَيد أن أول موقع «مؤسسي» راسخ للدراسات الثقافية كان قد أُنشئ قبل ذلك في جامعة بيرمنجهام عام ١٩٦٤م، عند تأسيس «مركز الدراسات الثقافية المعاصرة»، وكان مديره هوجارت (Hoggart)، الذي كثيرًا ما يُعتبر كتابه «فوائد التعليم» (١٩٥٧م) الكتابَ الرائد لهذا الميدان الجديد؛ فهو يفتح مجالات جديدة كاملة من ثقافة الطبقة العاملة أمام عيون الفاحصين الناقدة، مثل اتجاه بعض الأشخاص [خصوصًا بعد التقاعد] إلى اكتراء قطعة أرض لزراعتها، أو رعاية الحديقة، ومثل فرق الآلات النحاسية، ولعبة الويست (Wist drives) [من ألعاب الورق لأربعة لاعبين]، والنزهات بالحافلات السياحية إلى ساحل البحر، والرقص، والمَيسِر، ونوادي العمال، وهواية تربية الحمام [أي إنشاء أقفاص أو برج للحمام فوق سطح المنزل]، والغناء في الحانات. وهذا نص غير مُنتمٍ إلى أي مبحث علمي ثابت، ليس فقط في اختيار موضوعه، بل في منهجيته أيضًا، ما دام يتضمن التاريخ الاجتماعي والأنثروبولوجيا والنقد الثقافي، ويضم إليها سلسلة من التأملات الخاصة بسيرة المؤلف الذاتية في طبقته العاملة أثناء طفولته في مقاطعة يوركشير. ووَفْق ما قاله هوجارت فيما بعد، كان مبحثه الخاص في الدراسات الأدبية يتسم بحذلقة معينة عن طابع المبحث الشمولي، مضيفًا: «كان عدد كبير من معارفي في أقسام اللغة الإنجليزية وآدابها يلتزمون الصمت إزاء هذا المبحث، كأنما شاهدوا قطعة قبيحة من أحد المساكن الشعبية المجاورة تأتي بشيء غريب — بل كريه الرائحة — إلى المنزل» (هوجارت ١٩٩١م: ١٤٣). وعادت هذه المواقف إلى الظهور أثناء الولادة المتعسرة للدراسات الثقافية في جامعة بيرمنجهام؛ فعلى الرغم من أن المركز المذكور كان قد أُنشئَ باعتباره ملحقًا بقسم اللغة الإنجليزية وآدابها، فإنه كان مضطرًّا إلى الحصول على التمويل من مصادر خارجية، وكان أحد زملاء هوجارت السابقين يشير إلى الموضوع الجديد باسم تقديم «طراز أزياء لطيفة وارتداء قبعات رخيصة في الوقت نفسه» (ستيل ١٩٩٧م: ١١٩).

ومع ذلك فإن كتاب هوجارت يتسم بموقف مقلقل تجاه الثقافة الشعبية، وهو ما يتجلى في تقسيم الكتاب إلى نصفين؛ أما القسم الأول، وعنوانه «نظام «قديم»»،

فيصف ثقافة عمالية تقليدية، يقوم نظامها على طقوس الأسرة والحي، وهو عمومًا يتعاطف معها ويحتفل بها. وأما القسم الثاني، وعنوانه «إفساح المجال للجديد»، فيُبدي الأسف لما رآه من تأثير خطر في حياة الطبقة العاملة لشكل جديد من أشكال الثقافة الشعبية المتأمركة، والمجلات «المثيرة»، والروايات التي تدغدغ الغرائز (هوجارت [١٩٥٧م] ١٩٥٨م: ٢٢٣، ٢٥٠). ويُدين هوجارت، بصفة خاصة، الثقافة الشبابية التي ظهرت في بريطانيا في الخمسينيات، وتتبدَّى في الشباب الذين يستخدمون ماكينات تشغيل أسطوانات الموسيقى والأغاني [بإدراج بعض العملات]، ويلبسون سترات حقيرة، ويتجمعون في المقاهي، ويشكلون «نوعًا من التسوس الجاف وسط روائح اللبن المغلي» (هوجارت [١٩٥٧م] ١٩٥٨م: ٢٤٨). وإذا كان هوجارت يدعو إلى ضرورة انفتاح الدراسات الأدبية على أشكال أخرى من البحث العلمي، فإنه يحتفظ، فيما يبدو، بالأهداف التقييمية التقليدية للمبحث العلمي، وخصوصًا التمييز القديم الذي وضعه ليفيز بين الثقافة الشعبية «الراقية»، والثقافة الشعبية «المنحطة».

ونرى في كتابات هوجارت التي تلَتْ إنشاء «مركز الدراسات الشعبية المعاصرة» إدراجَه لبعض هذه الموضوعات في مناقشته لدور اللغة الإنجليزية وآدابها، وعلاقة هذا المبحث بالمباحث الأخرى. وهو يعترف أولًا بعدم وجود سبب جوهري لوجوده بصفته موضوعًا مستقلًّا:

> أحيانًا ما أتصور عدم وجود مبحث يمكن التعرف عليه للغة الإنجليزية وآدابها، أي عدم وجود كيان كليٍّ حقيقي، بل مجرد مجموعة من الحدود المختلَقة، والمداخل المختارة، التي أصبحت — لأسباب تاريخية وثقافية معقدة — تُعرَف باسم «الموضوع». ويعيش الآلاف داخل هذا الإطار المرجعي، فهو جزء من عالم «دراسات اللغة الإنجليزية وآدابها» المغلق، الذي يبرر نفسه ويحقق لنفسه الدوام، وله نظائره بين الإنسانيات الأخرى.
>
> (هوجارت ١٩٨٢م: ١٢٥)

ويهدف هوجارت إلى تصحيح هذا الوضع الشاذ من خلال المجال الجديد، وهو الدراسات الثقافية المعاصرة، وهو يقسمها إلى ثلاثة أجزاء؛ الأول: هو الفلسفي التاريخي، والثاني: هو السوسيولوجي، والثالث: هو الأدبي النقدي، والأخير هو أهمها (هوجارت ١٩٧٠م: ٢٥٥). ويعترف هذا الصوغ بأهمية البينية، ولكنه يستبقي النظر إلى المباحث

العلمية المختلفة باعتبارها منفصلة عن بعضها البعض، حتى ولو أمكن الجمع بينها لتحقيق نتائج مفيدة، مع اعتبار أحد موضوعاتها موضوعًا رئيسيًّا. ويقول تبرير هوجارت لتمييز المبحث الأدبي على هذا النحو إن الأدب يتيح نظرات عميقة فريدة في طبيعة المجتمع لا تقدِّمها الأشكال الثقافية الأخرى للأُطر الفكرية؛ لأن الأدب كما يقول «تشغله الاستجابة الشاملة الفريدة «لنوعية الحياة»، بأكمل معنًى يمكننا أن نتخيله» (هوجارت ١٩٨٢م: ١٣٦). وهو يحذرنا من «الصلابة المفتقرة إلى الخيال» في أي علم اجتماعي يزعم أنه «متحرر من القيم»، قائلًا إننا إذا عجزنا عن إدراك قيمة أنواع معينة من النصوص «فسوف نكفُّ عن الحديث، عاجلًا أو آجلًا، عن الأدب، ونجد أننا نتحدث عن التاريخ أو علم الاجتماع أو الفلسفة، بل ربما عن التاريخ السيئ وعلم الاجتماع السيئ والفلسفة السيئة» (هوجارت ١٩٧٠م: ٢٥٩، ٢٧٤). وهكذا فعلى الرغم من أن هوجارت يُحبِّذ بثَّ الروح من جديد في المبحث العلمي للغة الإنجليزية وآدابها من خلال النظرات العميقة لعلم الاجتماع والتاريخ، فإنه يحافظ، فيما يبدو، على إخلاصه للمبحث العلمي الذي يعتبره بيته.

ويمثِّل عمل رايموند ويليامز نقدًا متصل الحلقات للتعريف التقليدي الضيق «للأدب»، وهو الذي كان العماد الأول لوضع دراسة اللغة الإنجليزية وآدابها بصفتها مبحثًا علميًّا، والذي كان يرى أنه يمثل قمعًا «للتعددية الفعلية للكتابة» (ويليامز ١٩٧٧م: ١٤٩). ويقول ويليامز إن المعنى الأصلي «للأدب» كان بينيًّا؛ إذ إن الكلمة كانت تفيد — حتى نهاية القرن الثامن عشر — جميع أنماط الكتابة، من علمية وسيرة ذاتية وتاريخية، إلى جانب النمط التخيلي، وإن فكرة الأدب باعتباره كتابة متخصصة ذات قيمة عليا تعالج ما هو خيالي أو إبداعي على عكس ما هو حقيقي أو عملي، يُعتبر إلى حد كبير من مبتكرات الفترة التالية للحقبة الرومانسية (ويليامز [١٩٧٦م] ١٩٨٨م: ١٨٣–١٨٨). والواقع أن بعض رواسب الفكرة الأولى العريضة عن الأدب كانت لا تزال قائمة في المناهج الدراسية المبكرة في اللغة والبلاغة في الجامعات في القرن التاسع عشر، وهي التي كانت تميل إلى الجمع بين جميع أنواع النصوص — من القصص إلى الشعر إلى الخُطب، إلى اليوميات المسجلة، إلى التاريخ والفلسفة — باعتبارها نماذج تُحتذَى «للكتابة الجيدة». ويسوق ويليامز حجة مماثلة حول مصطلح أشد تعقيدًا، وهو «الثقافة»، وهو الذي كان يتمتع بتعريف عريض أيضًا حتى حلول القرن الثامن عشر؛ إذ بدأ يكتسب دلالات مرتبطة بالطبقة الاجتماعية، والسلوك المهذب، والقيمة (ويليامز [١٩٧٦م] ١٩٨٨م: ٨٧–٩٣).

وهكذا فإن عمل ويليامز يتعلق أساسًا برصد التغيير في استعمال «كلمات رئيسية» ذوات مغزًى كبير، وكيف أن هذه المعاني قد استُعملت لتجسيد الفواصل بين المفاهيم التي يمكن أن تكون متكاملة. ولهذا المشروع بعض الروابط مع مشروع ليفيز للقول بوجود عصر مثالي مفقود يتميز بالوحدة الثقافية، ولكن مشروع ويليامز يتسم بتخصيص تاريخي أكبر، بل إن أول أعمال ويليامز الكبرى — وهو كتابه الثقافة والمجتمع — يصف استلهام ليفيز لماضٍ «عضوي» [أي: متميز بالترابط الحي] بأنه «استسلام للحنين إلى عهد صناعي أو حضري خاص» (ويليامز [١٩٥٨م] ١٩٦١م: ٢٥٢–٢٥٣). وهو ينتقد أيضًا الكتاب المدرسي الذي وضعه ليفيز بعنوان «الثقافة والبيئة»؛ لأنه يستمد فكرته عن الخبرة المُعاشة من مصادر أدبية فقط، ويقول إن الدراسة الشاملة حقًّا للثقافة لا بد أن تأخذ في اعتبارها جميع المواد، بما فيها الكتابات العلمية والفلسفية التي يستبعدها ليفيز بلا تردد:

> الطرائق التي نستطيع أن نَنهل بها من خبرة الآخرين منوعة ولا تقتصر على الأدب وحده؛ فنحن نطلب الخبرة المسجلة رسميًّا لا في نبع الأدب الفياض وحسب، بل أيضًا في التاريخ، والعمارة، والرسم والموسيقى، والفلسفة واللاهوت، والنظريات السياسية والاجتماعية، والعلوم الفيزيائية والطبيعية، والأنثروبولوجيا، بل في المعارف كلها بلا استثناء.
>
> (ويليامز [١٩٥٨م] ١٩٦١م: ٢٤٨)

ويتوسع ويليامز، في كتابه التالي «الثورة الطويلة»، في حجته قائلًا إن الهدف النهائي للتحليل الثقافي هو «الكشف عن هويات غير متوقعة في أنشطة كانت حتى تلك اللحظة تُعتبر منفصلة» (ويليامز [١٩٦١م] ١٩٦٥م: ٦٣). وهو يحدد ثلاثة طرق لتعريف الثقافة؛ الأول: هو الطريق «المثالي» الذي يمثل فكرة ماثيو أرنولد عن «التقاليد المنتخبة» من النماذج الرفيعة من الفن والأدب. والثاني: هو الطريق «الوثائقي»، ومعناه الوسائط المنوعة التي سُجِّلت بها الخبرة البشرية والحياة الفكرية. والثالث: هو الطريق «الاجتماعي»، وهو الذي يشير إلى «أسلوب خاص للحياة»، وتعبر عنه مختلف المؤسسات والممارسات اليومية (ويليامز [١٩٦١م] ١٩٦٥م: ٥٧). ويقول ويليامز إن التحليل المُحكَم للثقافة ينبغي أن يجمع بين هذه العناصر كلها، أي بين الثقافة الرفيعة، وأساليب الترفيه الجماهيرية، والسجلات التاريخية، والطُّرز الشائعة، وأساليب العيش ومواقفه،

وأما الهدف فهو تحديد المكان الذي يقع فيه ما يعرِّفه ويليامز بأنه «بناء المشاعر» في فترة معينة، وهو مصطلح يشير إلى «أدق جوانب نشاطنا وأرهفها وأبعدها عن التجسيد ... أي النتيجة الحية لجميع العناصر في المنظمة العامة» (ويليامز [١٩٦١م] ١٩٦٥م: ٦٤). وتدل هذه الفكرة على أن النهج البيني عند ويليامز — على الرغم من معارضته لما يستلهمه ليفيز، بروح الحنين، من مجتمع عضوي — يقوم أيضًا على فكرة «الثقافة المشتركة»، وهي الشمولية الاجتماعية التي يستطيع النقد اكتشافها وتحليلها، ولكنه يؤكد أن هذه «ليست على الإطلاق فكرة وجود مجتمع راضٍ وحسب [عن أشياء معينة]، أو ملتزم وحسب بها»، بل إن المصطلح يشير إلى «عملية مشتركة حرة وإيجابية لخلق المعاني والقيم التي يساهم فيها الجميع» (ويليامز ١٩٨٩م: ٣٧–٣٨).

ولا غرو أن ويليامز، صاحب هذا التعريف الشامل للثقافة، كان من أوائل النقاد البريطانيين الذين وجهوا اهتمامهم إلى الأشكال الجديدة من وسائل الاتصال الجماهيرية في بعض أعماله، مثل كتاب الاتصالات (١٩٦٢م)، وكتاب التلفاز والتكنولوجيا والشكل الثقافي (١٩٧٤م). ولكن وليامز ظل، مثل هوجارت، يوجِّه انتقاده لبعض جوانب وسائل الاتصال الجماهيرية؛ إذ كان يرى أن المصالح الاقتصادية تهيمن عليها، وأنها منفصلة عن الخبرات الحقيقية لحياة الطبقة العاملة، وهو ينتقد في كتابه «الثورة الطويلة» ما يسميه «شكلًا شعبيًّا من الديماجوجية»، قائلًا إنه يتجاهل «مشكلة الثقافة الرديئة»:

> هل نستطيع الاتفاق ... على أن كرة القدم لعبة رائعة حقًّا، وأن موسيقى الجاز شكل موسيقي حقيقي، وأن رعاية الحديقة وتنميق المنزل أمور مهمة حقًّا؟ وهل نستطيع الاتفاق أيضًا على أن أفلام الرعب، وروايات الاغتصاب، والقصص المصوَّرة بالكاريكاتير في صحف يوم الأحد، وأحدث أغنية سوقية شائعة لا تنتمي إلى هذا العالم نفسه على وجه الدقة؟ وعلى أن قصص الحب في المجلات الجميلة، وقصص المغامرات الرجولية (حيث يوجه البطل اللكمة إلى فك غريمه)، والإعلانات التلفازية اللطيفة والذكية لا تنتمي إلى هذا العالم أيضًا؟
>
> (ويليامز [١٩٦١م] ١٩٦٥م: ٣٦٤)

ويشترك ويليامز مع ليفيز هنا، قائلًا إن منهجية نقده التطبيقي للنصوص الشائعة المحبوبة تمثل عامل مواجهة ضروري للجهود المتسمة بالتنظيم نفسه، والتي تبذلها

المؤسسات ذوات السلطة لتهديد الأشكال التقليدية للاتصال، وإن «الحيوية الرائعة للأدب، التي تعارض تلك الجهود، تمثل عامل انضباط، كما أنها من ثمار الأدب» في مواجهة هذه المؤسسات (ويليامز [١٩٦١م] ١٩٦٥م: ٢٥٠). وعندما يقول ويليامز «الثقافة المشتركة» فإنه يعني، من جانب معين، أن الثقافة هي «أسلوب حياة شعب ما» برُمَّته، ولكنه يستخدم أيضًا «فكرة العنصر المشترك للثقافة — أي كونها مشتركة — في انتقاد الثقافة المنقسمة والمشتَّتة التي لدينا بالفعل» (١٩٨٩م: ٣٥). ويقول إننا نستطيع رَأْب هذه الصُّدوع بأن نجعل أجهزة الاتصال الجماهيرية ذات طابع جماعي، وبأن يملكها الجمهور، وبإضفاء الديموقراطية والطابع الشعبي على الثقافة الراقية حتى يتسنى للطبقات العاملة تقديرها وتذوقها. ومن هذه الزاوية نجد أن البينية عند ويليامز يغذوها من جانب معين تفضيله «اليساري الليفيزي» لأشكال ثقافية معينة تستطيع، فيما يُزعَم، أن تأتي لنا بثقافة مشتركة. وعلى الرغم من محاولاته لتفكيك مقولتَي «الثقافة» و«الأدب» وتوسيع نطاقهما، فإن الأهداف التقليدية للتقييم واستقلال المبحث العلمي في الدراسات الأدبية، تظل قائمة في بعض أعمال ويليامز، فيما يبدو، وإن تكن مسكوتًا عنها.

التحول إلى علم الاجتماع

بدأ مركز الدراسات الثقافية المعاصرة، الذي كان ستيوارت هول مديرًا له ما بين ١٩٦٨م و١٩٧٩م، في الاستناد بصورة متزايدة إلى الأفكار السوسيولوجية عن الثقافة، ويعتبر علم الاجتماع [السوسيولوجيا] فرعًا من فروع العلوم الاجتماعية، وهو يتناول دراسة المجتمع البشري والعلاقات الاجتماعية، وأما مزيَّته من زاوية الدراسات الثقافية فكونه بالضرورة واسع النطاق إلى حد بالغ، وقد يتفوق على أي علم اجتماعي آخر في تقبله لنظريات المباحث العلمية الأخرى ومناهجها، مثل الفلسفة والتاريخ والسياسة. ولكن اشتباك «هول» وزملائه بعلم الاجتماع لم يكن يخلو من النقد؛ إذ كانوا بصفة خاصة يُبدون شكوكهم في التعريف التقليدي للسوسيولوجيا باعتبارها عِلمًا، وهو ما يرجع إلى أصولها في القرن التاسع عشر في عمل أوغسط كونت، وإميل دوركايم (Durkheim).

وكان كونت قد سكَّ مصطلح «السوسيولوجيا» في عام ١٨٣٠م في إطار دعوته «للمذهب الوضعي»، وهو الذي يقول إن المعرفة الحقيقية كلها تُكتسب من خلال المناهج التجريبية، وإن إجراءات العلوم الطبيعية يجوز أن تُطبق في العلوم الاجتماعية، بل إنه

كان يعرِّف السوسيولوجيا — التي كان يراها دراسة شاملة للمجتمع بحيث تشمل جميع العلوم الاجتماعية — بأنها «فيزياء اجتماعية». وقال كونت: «لقد خلق ذهن الإنسان فيزياء السماء وفيزياء الأرض، وعلمَي الميكانيكا والكيمياء، ومن ثم فإن السوسيولوجيا علم من شأنه استكمال نظام العلوم القائمة على الملاحظة» ([١٨٣٠–١٨٤٢م] ١٩٧٤م: ٢٧). أما دوركايم، الذي قام بالدور الرئيسي في جعل السوسيولوجيا موضوع الدراسة الجامعية في آخر القرن التاسع عشر، فكان كذلك يرى المجتمع باعتباره ذا حقيقة موضوعية مستقلة عن أفعال الأفراد، وكان يحث الباحثين في السوسيولوجيا على «أن يعتبروا الحقائق الاجتماعية أشياء مجسَّدة» (دوركايم [١٨٩٥م] ١٩٦٤م: ١٤). والواقع أن معظم المناظرات اللاحقة داخل علم الاجتماع قد دارت حول مكانته العلمية؛ إذ اتضح وجود مشكلات معينة تواجه نقل مناهج العلوم الطبيعية إلى الشواغل السوسيولوجية المحضة، مثل التعقيد الشديد في الحياة الاجتماعية وعدد المتغيرات الكبير فيها، إلى جانب الحقيقة التي تقول إن التجارب الاجتماعية من المحال أن تؤدي بيُسر إلى أحوال طبيعية.

وقد كتب هول يقول إنه عندما بدأ حياته الأكاديمية في الخمسينيات، كان علم الاجتماع يعتمد اعتمادًا شديدًا على النظريات والمنهجيات الأمريكية، التي كانت تتصف «بالمنهج التجريبي والكَمي بصورة صارمة» بسبب أصولها في التقاليد الوضعية (هول ١٩٨٠م أ: ٢١). وإذا كان ذلك يمثل تبسيطًا مُخلًّا لمجال معقد، فالواقع أنه أثناء بناء علم الاجتماع في الولايات المتحدة باعتباره مبحثًا متخصصًا، كان باحثوه يتحاشَون الاهتمام بالالتزام السياسي ورسم مذاهب سياسية، مفضِّلين التنظير التجريدي حول العلاقات الاجتماعية، أو المناهج الإحصائية، أو بناء النماذج، وهي السُّبل المستخدمة في علم الاقتصاد. وقد أدى مولد الدراسات الثقافية في جامعة بيرمنجهام إلى وقوع مناوشات حول المباحث العلمية مع علماء الاجتماع «الأشداء» على هذا المنوال؛ إذ أدى افتتاح المركز إلى إرسال رسالة من اثنين من علماء الاجتماع يطالبان باستبعاد هذا الموضوع [أي الدراسات الثقافية] من ميدان عملهما الخاص، قائلَين إنه إذا حاول دارسو الموضوع تجاوز التحليل النصي إلى دراسة المجتمع المعاصر، فسوف يتعرضون «للثأر» منهم. وكانت الطلبات الأولى من المركز للحصول على مِنح بحثية لا تُقبل إلا بشرط استكمال البحث بعمل من جانب علماء الاجتماع «الحقيقيين» الذين يستطيعون دعم التأملات النظرية للمركز بأدلة تجريبية (هول ١٩٨٠م أ: ٢١–٢٢).

وهكذا فإن عمل المركز تحت رئاسة هول ابتعد عن المناهج الإحصائية والكَمية، مفضِّلًا البحث القائم على العمل الميداني، والمقابلات الشخصية، والإثنوغرافيا (علم وصف

الشعوب)، أي الملاحظة المباشرة لإحدى الفئات الاجتماعية على مدًى زمني طويل. وعلى الرغم من أن المنهج الإثنوغرافي كان قد استُخدم من قبل في علم الاجتماع — خصوصًا في إطار التقاليد البريطانية، حيث أثمر دراسات تفصيلية للمجتمع المحلي من حيث ثقافات الأسرة والقرابة والعمل (دنيس وآخرون ١٩٦٥م؛ ينج وويلموت ١٩٥٧م؛ وكير ١٩٥٨م) — فإنه كان أكثر ارتباطًا بالأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهو موضوع مرتبط [بعلم الاجتماع]؛ إذ يتناول بناء المجتمعات البشرية وثقافتها. وكانت الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع كثيرًا ما يُدرَجان معًا، حتى أوائل القرن العشرين، في القسم العلمي نفسه في الجامعة؛ فأما الأول فكان يتميز بتركيزه على الثقافات «البدائية»، وعلى القبائل الصغيرة في أحيان كثيرة، وأما الثاني فكان يركز على الثقافات الغربية «المعقدة». وكان هذا التمييز التقليدي يعني توجيه الاتهام في بعض الأحيان إلى الأنثروبولوجيا بأنها تؤكد الطبيعة «الغيرية» غير المتحضرة للثقافات النامية، وتؤدي من ثم إلى مواقف استعمارية. ولكن مركز الدراسات الثقافية المعاصرة كان يستعمل المناهج الإثنوغرافية لفحص الثقافات القريبة المنشأ، ويستخدمها في مقابل العمل التجريبي الذي يقوم به علماء الاجتماع التقليديون. وكانت دراساته الإثنوغرافية، مثل كتاب بول ويليس (Willis) التعلم للعمل (١٩٧٧م) تتسم بمزيد من المنهجية والدقة عن كتاب هوجارت فوائد التعليم، شبه الإثنوغرافي، الذي يعتمد على الذكريات الشخصية في المقام الأول لا على الملاحظة المديدة. ولإنجاز هذا المشروع أمضى ويليس ثلاث سنوات مع مجموعة من اثني عشر تلميذًا في إحدى المدارس في وسط انجلترا، فكان يتحدث معهم، ويصحبهم في قاعات الدرس، ويتابعهم أثناء الشهور القليلة الأولى لعملهم، ويُجري مقابلات شخصية مع آبائهم ومعلميهم، ومن يرشدونهم في حياتهم العملية [بعد التخرج]، وأصحاب المحلات التجارية والأعمال الخاصة، حتى يبين كيف نما لدى الطلاب بناء ثقافي فرعي من اللامبالاة والتمرد في المدرسة، وهو ما يؤكد الْتِحاقهم بأعمال مستقبلها محدود.

وكانت هذه المناهج الإثنوغرافية تمثل لومًا مضمرًا للنقد النصي، ما دام الباحثون في مركز الدراسات الثقافية المعاصرة لم يبتعدوا عن الثقافة لمناقشتها على مسافة معينة، بل كانوا على استعداد لنزول الخِضَم وبلل أيديهم بالملاحظة «المشاركة». ومع ذلك فإن عملهم لا يزال يبين انشغالهم باللغة، وبالمذهب النصي، وبالمعنى، وهو الذي كان في جانب منه نتيجة جذور المركز المذكور في قسم اللغة الإنجليزية وآدابها، وهو ما جعله أيضًا يبتعد إلى ما وراء التيار الرئيسي لعلم الاجتماع. ويلخص هول وزملاؤه هذه الفكرة

المزدوجة عن الثقافة قائلين إنها تتضمن الترتيبات المميزة للحياة الاجتماعية إلى جانب الوسائل التي تعبر بها الفئات الاجتماعية عن هذه الترتيبات: «الثقافة تتضمن «خرائط المعنى» التي تجعل الأشياء مفهومة للمنتمين إليها ... فالثقافة هي الشكل الذي تُبنى به العلاقات الاجتماعية لفئة معينة وتتشكل، ولكنها تتضمن أيضًا أشكال إحساس الناس وخبرتهم وفهمهم وتفسيرهم لهذه الأشكال» (كلارك وآخرون ١٩٧٦م: ١٠-١١).

وكان تعريف «مركز الدراسات الثقافية المعاصرة» للنَّص [أي لما يُعتبر نصًّا] تعريفًا واسعًا إلى حد بالغ، بحيث يتضمن الممارسات اليومية، والطقوس، والفئات الاجتماعية، والأنواع الأدبية، وأشكال وسائط الاتصال الجماهيرية المختلفة، بحيث أدى التعريف في الواقع إلى هدم التمييز الأخلاقي التقييمي بين مختلف أنواع الثقافة التي تقع في قلب المشروع النقدي الأدبي. ومما له دلالته أن أشد جوانب عمل المركز تأثيرًا كانت دراسته للموارد الرمزية للثقافات الفرعية للشباب، وهي الجماعات التي اختصها هوجارت بالنقد. وكان العديد من مشروعات المركز يقوم بتحليل الطرائق التي تقوم بها جماعات من شباب العمال بنوع من «المقاومة من خلال الطقوس»، وهي تشمل جماعات حليقي الرءوس (skinheads)، والمتأنِّقين في الملبس (mods)، ولابسي الملابس الجلدية راكبي الموتوسيكلات (rockers)، والأوغاد الشبان (punks)، أو أتباع النجاشي (rastas).[1] وتتناول مشروعات أخرى الدور الذي تنهض به الثقافة السائدة، وخصوصًا في أجهزة الإعلام وفي النظام التعليمي، في تمثيل هؤلاء الشباب، إذ يتصدى «هول» مع زملائه في كتابهم الرقابة على الأزمة (١٩٧٨م) على سبيل المثال لمناقشة الذعر الذي أصاب أجهزة الإعلام من جرَّاء أحداث النشل بالقوة (mugging) في السبعينيات، وروابطها المضمَرة والمنذِرة «بالخطر» الذي يمثله الشبان السود. وهكذا فرغم انشغال المركز المذكور أساسًا بإيضاح المعنى الثقافي، فإن شواغل المركز كانت تميل إلى تمثيل مناظرات

---

[1] كلمة rasta اختصار لكلمة «راس طفاري» باللغة الأمهرية، التي تشير إلى اسم هايلاسيلاسي (HaileSelassie) إمبراطور الحبشة السابق باللغة الأمهرية (الجعز القديمة)، وهو النجاشي (Negus) أيضًا، وهم يزعمون أن لهم دينهم الخاص الذي اكتسب أتباعًا لهم طقوسهم الخاصة، ويضمون أعدادًا من السود (من ذوي الأصول الأفريقية) في بريطانيا وبعض مناطق أمريكا الشمالية. والكلمات الأجنبية في هذه الجملة لا مقابل لها بالعربية، فهي لا تُترجم ويصعب تعريبها، ولذلك فالنص يشرحها وحسب. أما «أتباع النجاشي» فهو مصطلح يستخدمه بعض الكتاب للدلالة على هذه الجماعات، وأراه مناسبًا (مع الشرح).

أوسع نطاقًا داخل علم الاجتماع حول العلاقة بين البناء الاجتماعي والفواعل الأفراد. ولنا أن نصف هذا بلغة الاجتماع بأنه التوتر بين المذهب الوظيفي (functionalism) (الذي يقول إن العالم الاجتماعي يفرض قيودًا وحدودًا على الأفراد)، وبين المذهب التفاعلي (interactionism) (الذي كان يقول إن الأفراد يستطيعون التفاعل تفاعلًا مثمرًا مع العالم الاجتماعي).

ويقول «هول» إن المركز لم يكن يريد جعل «الدراسات الثقافية» مجرد «مبحث أكاديمي فرعي آخر وحسب»، وإنه بذل جهدًا جهيدًا حتى يَحُول دون «استيعابه في القسم الاجتماعي للمعرفة واكتسابه هذا الطابع»، وذلك برفض تحديد شكل المبحث بصورة إلزامية (هول ١٩٨٠م أ: ١٨)؛ ولذلك كان يميل إلى رعاية التعاون في مشروعات أو أوراق عمل يشترك فيها العديد من المؤلفين، وهي التي تهدف إلى تغيير السياق المعتاد للعمل في المباحث العلمية، ألا وهو حصول الباحث على وظيفة جامعية ثابتة، وترقيته واكتسابه مكانة رفيعة بين أقرانه وزملائه من المتخصصين. والأهم من ذلك أن النهج البيني للمركز لم يكن يقتصر على مجرد التعددية أو الشمول، بل كان يقوم على أُسس الْتزامات سياسية صريحة، وهو ما يفسر إلى حد ما تركيزه الكامل تقريبًا على المجتمع والثقافة المعاصرَين. وكما يقول «هول»، فإن «المعاصر» يأبى أن يوفر «الانتفاع بذلك الابتعاد أو التجرد العلمي الذي أحيانًا ما لا يُضفيه إلا مرور الزمن على مجالات الدراسة الأخرى؛ ذلك أن «المعاصر» ... تعريفًا عسير التناول» (هول ١٩٨٠م أ: ١٧). وبعبارة أخرى يقول إن «المعاصر» مجال مؤقت بالضرورة وغير مدروس؛ لأن عناصره المتفرقة قد بدأت لتَوِّها دخول المناقشة العامة والتسجيل، أي إنه لم يصبح مبحثًا علميًّا «منضبطًا» بعد.

وربما كان الأدب أهم ما استبعده المركز من عمله البيني، فإذا حدث أن تعرضت النصوص المكتوبة للمناقشة داخل المركز على الإطلاق، فإنها كانت في الغالب أشكالًا ثقافية شعبية، مثل مجلات المراهقين، والصحف الأسبوعية المخصصة للمرأة. وكان هذا التركيز على الثقافة «المعاشة» بدلًا من الثقافة المكتوبة تصحيحيًّا من جانب معين؛ إذ إن الدراسات الثقافية قد نشأت بصفتها نوعًا من الطعن في وضع الأدب في المباحث العلمية الإنسانية. وانتقل هذا التوجه إلى الدراسات الثقافية المعاصرة، ويستشهد جانب كبير منها بعمل المركز باعتباره مؤثرًا مهمًّا فيها، وهو ما يركز على الوسائط الحديثة نسبيًّا، مثل الأفلام والتلفاز والتكنولوجيات الرقمية، أو على الممارسات الثقافية والأشكال

الاجتماعية، بل قد يكون من الإنصاف أن نقول إنه منذ «التحول إلى الإثنوغرافيا» المذكور، والدراساتُ الثقافية المعاصرة تشترك مع أبنائها الاجتماعيين العلميين في جوانب تزيد عما تشترك فيه مع أبنائها الأدبيين، بل إن بيرتي ألاسوتاري (Pertti Alasuutari) يقول إن الدراسات الثقافية «جيل جديد من علم الاجتماع» وحسب، وهو جيل يدرك أن تعقيد الثقافة والمجتمع في حقبةٍ ما بعد العصر الصناعي يجعل إدراك معناه يتطلب ما يزيد على المناهج الكمية والإحصائية (ألاسوتاري ١٩٩٥م: ٢٤).

ولكن هذا يعني قدرًا أكبر مما ينبغي من الإلزام؛ إذ إن الدراسات الثقافية لم تَعتبر نفسَها قط التطورَ المنطقي لمبحث علمي محدد، بل ترى أنها تخلق مساحة فيما بين المباحث العلمية لفحص جميع أشكال الثقافة في علاقتها بالسلطة. وعلى الرغم من أن دراسات الحالة التي أصدرها المركز في السبعينيات كانت تعتمد تقريبًا على الشواغل السوسيولوجية، مثل التفاوت الاجتماعي، والقضايا الطبقية والعرقية، والفواصل بين الجنسين، فإن معظم عمل الباحثين كان يتضمن تمهيد الأرض نظريًّا، وهو الذي ثبتت فائدته لأنواع أخرى من التحليل. والفكرة التي يقدمها «هول» عن «التشفير وفك الشفرات»، على الرغم من تطبيقها على المادة التلفازية بصفة خاصة، تُعتبر مثالًا حسنًا لكيفية تطبيق قراءات الدراسات الثقافية على نطاق واسع من النصوص. ونقول بإيجاز إن التشفير (encoding) يشير إلى إنتاج نصوص إعلامية جماهيرية، وإن فك الشفرات (decoding) يشير إلى استهلاك الجمهور لها، وتُعتبر النصوص من الظواهر الاجتماعية غير الثابتة؛ لأن هاتين العمليتين، على وجه الدقة، لا تتطابقان تطابقًا تامًّا قط؛ ففي التفاعل المعقد بين المؤسسات الإعلامية الجماهيرية، والأبنية الاجتماعية والسياسية، وقواعد اللغة، وشتى تفكيكات الشفرات من جانب الجماهير المختلفة، نجد أن النصوص ذوات وجوه كثيرة ومعانٍ متعددة (هول ب: ١٣٤).

ويمكن لهذا المدخل من مداخل الدراسات الثقافية أن يفيدنا بتذكيرنا أن الكتب من نصوص الوسائط الإعلامية أيضًا، والواقع أن الكتاب كان الشكل الأول الحقيقي للوسائط الجماهيرية؛ إذ كان يُطبع ويُنشر على نطاق واسع بعد اختراع المطبعة، كما نهض بدور رئيسي في نشأة الرأسمالية القائمة على المشروعات، وابتكار تكنولوجيات جديدة وأشكال سلعية مبتدَعة. وإنتاج الكتب، مثل إنتاج الوسائط الجماهيرية الأخرى، يعتمد على أشكال تكنولوجية حديثة، كما أنها تُباع بفضل تقنيات بارعة في التغليف والتسويق والتوزيع، بل لنا أن نقول إن كل تطور تكنولوجي رئيسي في وسائل الإعلام على امتداد

القرنين الماضيين — مثل اختراع المطبعة الدوَّارة، والتصوير الشمسي، والراديو، وأنبوب أشعة الكاثود، والحاسوب، والإنترنت — كان له تأثيره في إنتاج النصوص الأدبية، سواء في أسلوب كتابتها أو نشرها أو تسويقها أو بيعها. وللأعمال الأدبية أهمية أيديولوجية، وذلك على وجه الدقة لأنها كثيرًا ما تفي بعدة وظائف قد تتعايش وقد تتضارب. فإذا كان يمكن استعمالها لنشر أيديولوجيات رسمية، أو للحصول على الربح لمؤلفيها وناشريها، فإنها تسهم أيضًا في توسيع نطاق نشر المعاني والدلالات في الثقافة بصورة عامة. والعملية التي تنتقل بها كلمات الكاتب إلى الورق، وإلى عينَي ويدَي وذهن قارئ من القراء؛ ليست عملية محايدة لا تستعين بوسيط، بل هي معقدة فيما يتعلق بالنصوص الأدبية تعقيدًا يوازي تعقيد غيرها من نصوص الوسائل الإعلامية. ولنا من هذه الزاوية أن نرى أن اشتباك الدراسات الثقافية بعلم الاجتماع الخاص بأجهزة الإعلام الجماهيرية يمكن أن يسمح لنا بأن نرى أن الأدب جزء من سلسلة كبيرة من الممارسات الاقتصادية والثقافية.

ثقافة الحياة اليومية

يزيد ميشيل دي سيرتو (de Certeau)، في كتابه ممارسة الحياة اليومية، من توسيع نطاق الإمكانيات البينية للدراسات الثقافية بأن يجعلها تهدف إلى «إعادة الممارسات العلمية واللغات إلى وطنها الأصلي، أي الحياة اليومية» (دي سيرتو ١٩٨٤م: ٦). ويستكشف دي سيرتو الطرائق التي تُنفَّذ بها الممارسات الثقافية اليومية، مثل المشي والألعاب والقراءة والتسوق والطهو، من خلال الشبكات الهائلة للسلطة والرقابة في الثقافة المعاصرة، لسبب يعود على وجه الدقة إلى تفاهتها الظاهرة واعتيادنا عليها؛ ومن ثم فيمكن استخدام هذه الأنشطة وسيلةً لمقاومة الثقافة السائدة من داخلها مقاومةً خفيَّة، إذ تستولي عليها حتى تهدمها (دي سيرتو ١٩٨٤م: ١٢–١٣). ومن أشهر مجالات استخدام آراء دي سيرتو في الدراسات الثقافية، خصوصًا في عمل جون فيسك (Fiske) استخدامها للقول بأن استهلاك نصوص الثقافة الشعبية يمكن أن يطعن في الأبنية ذوات السلطة القهارة، فيما يبدو، وهي أبنية الرأسمالية والعنصرية والمجتمع الأبوي (فيسك ١٩٨٩م: ٣٥).

ولكن مناقشة دي سيرتو، بصفةٍ أعمَّ وأشمل، للممارسات الثقافية في الحياة اليومية مرتبطةٌ باهتمامه بالسياسة المؤسسية للمعرفة، أي تقسيم الحياة الأكاديمية، وتحجُّر

المباحث العلمية، والانتصار الذي أحرزه «الخبير» على «الفيلسوف» (دي سيرتو ١٩٨٤م: ٧) قائلًا «إن المباحث الأكاديمية دائمًا ما تُحدَّد بما تحرص على استبعاده من مجالها ابتغاءَ تشكيل هذا المجال» (١٩٨٤: ٦). ومن أهم ما نلاحظه تجاهلها ممارسات الحياة اليومية، وذلك بتقسيم الحياة الحديثة إلى «جزر علمية ومهيمنة، وفي خلفيتها صور عملية من «المقاومة» والترميز، وهي الصور التي يصعب اختزالها فكريًّا» (دي سيرتو ١٩٨٤م: ٦). ويسمح هذا للمباحث العلمية أن تبتعد عن الشيء، أو عن الخبرة التي تقوم بتحليلها، وأن تُكسِبها الطابع الأكاديمي، بطرح ما تراه غير ذي علاقة بالمبحث، والحفاظ على الباقي باعتباره أساسًا «لعلم ما». وهكذا فإن كل مبحث علمي «يمنح نفسه مقدمًا الشروط التي تسمح له بأن يتقبل الأشياء في مجاله المحدود الخاص وحسب، حيث يستطيع التعبير عنها «بالألفاظ»، وبهذا فإن قوته الفكرية «تُقاس وفق التعريف الصارم لحدوده» (دي سيرتو ١٩٨٤م: ٦١، ٦).

ويضع دي سيرتو تمييزًا مهمًّا بين «الاستراتيجيات» و«التكتيكات»، وهو الذي يربط إلى حد أبعد ما بين نظرياته عن الحياة اليومية، وبين التنظيم الأكاديمي للمعرفة. أما «الاستراتيجية» فهي حساب «التفاضل والتكامل لعلاقات القسر (force-relationships)، التي تغدو ممكنة عندما يصبح موضوعٌ يتمتع بالإرادة والسلطة ... معزولًا عن «بيئة» معينة» (دي سيرتو ١٩٨٤م: ١٩). أي إنها، بتعبير آخر، ذلك النشاط الذي يمارَس داخل المباحث الأكاديمية وغيرها من المؤسسات الشديدة البأس، والذي تتمكن به جماعات مسيطرة من إقصاء العناصر غير المرغوب فيها باعتبارها «الآخر» المستبعَد. وأما التكتيك فهو، على عكس ذلك، شكل من أشكال معاداة أي مبحث علمي [متخصص] تمارسه تلك العناصر غير المرغوب فيها من موقع عجز نسبي، فهو «فعل محسوب يحدد كيانه غياب أي مكان مناسب له»، وينبغي أن «يواصل اللعب إلى جانب مجال مفروض عليه، وينظمه قانون سلطة أجنبية» (دي سيرتو ١٩٨٤م: ٣٧). والتكتيكات ممارسات في الحياة اليومية تؤدي وظيفة السياسة الصغرى لكل من يملك سلطة محدودة في المجتمع، وهذه الممارسات هي التي ينبغي أن تصبح موضوعًا للعمل البيني؛ لأنها كانت ولا تزال مستبعَدة استبعادًا منهجيًّا من المباحث العلمية التقليدية. ومن الجدير بالذكر أن دي سيرتو يُعرِّف «التكتيك» تعريفًا محدودًا إلى حد كبير، قائلًا إنه يعجز عن الإطاحة بالنظام، لأن «الناس مضطرون إلى الاكتفاء بما في أيديهم»، ويجدون المتعة في «الالتفاف حول القواعد المقيدة للمجال» (دي سيرتو ١٩٨٤م: ١٨). وعلى غرار ذلك لا نستطيع إطلاقًا أن ننبذ المباحث العلمية نبذًا كاملًا باعتبارها طرائق

لتنظيم المعرفة وتقييدها، لكننا نستطيع استعمال «تكتيكات» انقلابية حتى نتخيل المباحث العلمية التي تتسم بالوعي بما اضطُرت إلى استبعاده حتى تجيء إلى الوجود (دي سيرتو ١٩٨٤م: ٦١).

ودي سيرتو متأثر في مدخله المذكور بالعمل الذي قدمه هنري ليفيبيور (lefebvre)، الذي عبَّر في كتابه نقد الحياة اليومية (١٩٤٧م) عن شعوره بإحباط مماثل إزاء استعداد المباحث العلمية الراسخة لنبذ هذا اللون من الثقافة باعتباره مبتذلًا وغير جدير باهتمامنا:

> لا بد أن يقوم تعريف الحياة اليومية، باعتبارها ما بقي في أيدينا، أي بعد أن احتكرت الأنشطة المتميزة والمتفوقة والمتخصصة وذوات الأبنية المحددة مهامَّ التحليل دون غيرها، على كونها كلًّا شاملًا. لكننا إذا نظرنا إلى الأنشطة الفائقة من زاوية تخصصها وطابعها التقني وجدنا أنها تتسم «بفراغ تقني» فيما بينها، وهو الذي تملؤه الحياة اليومية، فهي ذات علاقة عميقة بجميع الأنشطة، وتشملها جميعًا بكل اختلافاتها وألوان تضاربها، فهي موقع لقائها، والرابطة التي تربط بعضها بالبعض، وأرضيتها المشتركة.
>
> (ليفيبيور ١٩٩١م أ: ٩٧)

وهكذا فإن ليفيبيور يرى أن كل دراسة للحياة اليومية دراسةٌ بينية، ولا يقتصر سبب ذلك على اشتمالها على المادة التي فات المباحثَ العلمية القائمة أن تأخذها في اعتبارها، ولكن أيضًا لأنها تشكل الصمغ الذي يلصق بعضها ببعض، ويبين لنا كيف تنجح هذه المناهج الفكرية الراسخة في إقامة علاقة فيما بينها، حتى في أثناء محاولتها إنكار هذه العلاقة.

ومن المهم أن نؤكد، على أية حال، أن عمل ليفيبيور ودي سيرتو ذو بؤرة مُصغَّرة، ويتعارض تعارضًا مباشرًا مع نوع العمل البيني الذي يفترض إمكان وجود تركيب عام شامل للمعرفة، إذ يقول دي سيرتو باقتضاب إنه يتشكك في أنماط الشمول الفكري التي تهدف إلى رؤية «الصورة الكبيرة»، في حين أنه يقول في فصل عنوانه «السير في المدينة» إنه يتذكر إطلاله على حي مانهاتن [في نيويورك] من الطابق ١١٠ لمركز التجارة العالمي، متسائلًا: «تُرى ما مصدر متعة «مشاهدة المكان الكلي»، متعة النظر من أعلى، والرؤية الشاملة لأبعد النصوص البشرية عن التواضع؟!» (دي سيرتو ١٩٨٤م: ٩٢.) ويشترك

ليفيبيور ودي سيرتو في انتقاد الطرائق التي تسعى بها المباحث العلمية إلى الاستيلاء على مادة موضوعها والتحكم فيها، ويقترحان دراسة الحياة اليومية باعتبارها تمثل علاقة مؤقتة ومشروطة بظواهر غير مجسدة تجسيدًا مباشرًا. والواقع أن بعض الأمثلة التي يسوقها دي سيرتو على «تكتيكات» الحياة اليومية تُعتبر مجسدة نسبيًّا، مثل الباروكة، وهي التي تعني حرفيًّا وضع شعر مستعار على الرأس، ويعني بها الأساليب التي يتفوق بها الموظفون على رؤسائهم بممارسة أنشطة ممتعة (مثل الاتصال تليفونيًّا بأصدقائهم، أو حجز عطلاتهم بالإنترنت) في الوقت المخصص للعمل بالشركة (دي سيرتو ١٩٨٤م: ٢٥-٢٦). وأما الأمثلة الأخرى، مثل الإيماءات والعادات والأحلام والذكريات، وهي التي تطعن في «التحول الحديث للزمن إلى مساحة تقبل القياس الكَمي والتنظيم» (دي سيرتو ١٩٨٤م: ٨٩)؛ فليس من اليسير تصنيفها. ومن هذه الزاوية نرى أن عمل دي سيرتو يركز بصفة خاصة على المادة «غير المنضبطة»، أي على الجوانب المؤقتة العابرة للخبرة، وهي التي يصعب تمثيلها أو تحليلها. ومع ذلك ففي نهاية المطاف نجد أن جميع خبرات الحياة اليومية، حتى أرهفها وأشدها مراوغة، لا بد من تقديمها بوسيط لغوي، ما دامت مضطرة إلى العمل، مثل سائر التكتيكات، داخل أبنية سلطة قائمة.

ويرى دي سيرتو أن التحويل المحتوم لممارسات الحياة اليومية إلى حكايات تُروى؛ يجعل القراءة «البؤرة «الباهظة» للثقافة المعاصرة واستهلاكها» (دي سيرتو ١٩٨٤م: ٢١). فلقد نشأ، كما ذكرت آنفًا، اتجاه داخل الدراسات الثقافية لعدم تأكيد أهمية النص الأدبي باعتباره موضوعًا للدراسة؛ وذلك بسبب ارتباطاته بأفكار عفَّى عليها الزمن وذات سمات طبقية عن القيمة الثقافية، وبسبب الانشغال بالمعاصرة في الدراسات الثقافية يوجهها إلى وسائط الإعلام الجماهيرية التي تنتجها التكنولوجيات الحديثة، مثل التلفاز والسينما والموسيقى الشعبية والإنترنت. ولكن دي سيرتو يقترح أن تصبح القراءة نشاطًا تأسيسيًّا في الثقافة المعاصرة، أو قل الأساس لجميع أنواع الممارسات الثقافية في مجتمع «يزداد اتجاهه إلى أن يصبح مكتوبًا، وتنظمه سلطة تعديل الأشياء، وإصلاح الأبنية استنادًا إلى نماذج كتابية (علمية أو اقتصادية أو سياسية)» (دي سيرتو ١٩٨٤م: ١٦٧-١٦٨). وفي هذا الصدد يرى دي سيرتو أن نشاط قراءة كتاب من الكتب، حيث يستطيع القارئ تحويل بعض المعاني، أو خلْق معانٍ معينة لم يقصدها المؤلف قط، تُعتبر نموذجًا للكثير من «التكتيكات» الهدامة الأخرى داخل الثقافة المعاصرة.

والمباحث الأكاديمية الراسخة، مثل ممارسات الحياة اليومية، غارقة أيضًا في الحكايات، ولكنها تحاول إخفاء طابعها الحكائي [حكائيتها] تحت قشرة من الطابع

العلمي [العلمية]. وهكذا فإن دي سيرتو يرى أن قيمة الأشكال الأدبية، مثل الرواية، تكمن في أنها، على عكس المباحث العلمية الراسخة، تمنح الصدارة لحكائيتها، وتبدي الانفتاح على جميع أنواع المادة غير المتخصصة بحيث تصبح «حديقة الحيوان التي تضم جميع ممارسات الحياة اليومية منذ نشأة العلم الحديث» (١٩٨٤م: ٧٨). ونرى بتعبير آخر أن الرواية شكل بالغ الاتساع والتنوع، بحيث تجمع طرائق كثيرة مختلفة من الكتابة ومن أنماط الخبرة البشرية، إلى الحد الذي يجعلها تتضمن كل ما هو مستبعَد من المباحث العلمية التقليدية، وخصوصًا العادات والممارسات التي لا يكاد يلحظها أحد، والتي يصفها دي سيرتو بأنها تنتمي إلى «الحياة اليومية». ويرى دي سيرتو أن النصوص الأدبية جديرة بالدراسة لأنها توفر الأساس للممارسة التحويلية، أي القراءة، ولأنها تستطيع أن تجمع النثار المشتَّت من الخبرة، وهو الذي خلَّفته المباحث العلمية وراءها، ومن ثم فإن عمله يمكن وصفه بأنه بينيٌّ لسببين؛ الأول: أنه يفتح باب دراسة الثقافة لدخول مواد كان مصيرها التجاهل من قبل، والثاني: أنه يقيم الرابطة بين هذه المواد وبين الشواغل التقليدية داخل الدراسات الأدبية، مثل اللغة والقراءة والسرد.

الطبقية والرأسمال الثقافي

كان لآراء عالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو (Bourdieu) تأثير واضح، في السنوات الأخيرة، في ترسيم الحدود بين العلوم الاجتماعية والإنسانيات، خصوصًا بين علم الاجتماع وبين النقد الأدبي. وعلى الرغم من أن عمل بورديو يتضمن موضوعات كثيرة مختلفة، فإنه مهتم أساسًا بالعلاقة بين القيمة الثقافية والتمييز بين الطبقات. وتقول حجته إن هذه المسألة متغلغلة في جميع أشكال الثقافة، بحيث نرى تدعيمًا مماثلًا للفوارق الاجتماعية عندما نقرر أن نشتري نوعًا معينًا من الطعام (مثل جبن فول الصويا الطبيعي [organic tofu] أو الاسباجتي المعلَّبة)، أو عندما نحجز مكانًا لقضاء العطلة (في ألجارف أو ماجالوف)، أو حين نذهب إلى المسرح (صمويل بيكيت، أو أندرو لويد ويبر)، أو نقرأ رواية (إيان ماكيوان أو دان براون). وهكذا فإن عمل بورديو يمثل انتقادًا متصلًا للافتراض بأن الفن والأدب مستقلان عن التشكيلات الاجتماعية الأوسع نطاقًا، ويناقش ضروبًا كثيرة مختلفة من النشاط الثقافي في علاقته بالشواغل السوسيولوجية لقضية الطبقية وعدم المساواة.

وأهم مفهوم عند بورديو مفهوم الميدان (field)، الذي يرى أنه العنصر المُنظِّم الأساسي في الحياة الاجتماعية. والميدان نظام بنائي له منطقه الداخلي الخاص، وعلاقاته

المراتبية التي يخلقها النضال في سبيل أشكال مختلفة من «رأس المال»؛ اقتصاديًّا وثقافيًّا واجتماعيًّا وهَلُم جرًّا. ويقول بورديو إن ميدان الإنتاج الثقافي يهتم بصفة خاصة بسوق الرأسمال الثقافي داخل «بورصة أوراق القيم الثقافية» (١٩٩٣م: ١٣٧). ويُكتسَب الرأسمال الثقافي من خلال تراكم المنزلة أو المكانة الرفيعة داخل المجال (sphere) الثقافي، ولا يحظى به أحد إلا حين تكون المصالح الاقتصادية المباشرة إما غائبة وإما خفية؛ لأنها تهدد حق الميدان (field) في احتكار السلطة داخل منطقة (sphere) نفوذه الخاص؛ ومن ثم فإن المنتجين الثقافيين يتمتعون باستقلال نسبي؛ إذ يكتسبون السلطة داخل ميدانهم الخاص بفضل انفصالهم عن الميادين الأخرى، وعن الأشكال الأخرى لرأس المال، ولكن هذا ينبغي ألا يجعلنا نغفل عن أن المنفعة الذاتية قائمة في جميع صور الإنتاج الثقافي، فما الرأسمال الثقافي إلا «شكل اكتسب المشروعية، وتغيرت صورته، وتعذَّر التعرف عليه» لأول شكل أساسي لرأس المال على الإطلاق، وهو الرأسمال الاقتصادي (بورديو ١٩٩١م: ١٧٠).

وفكرة «الهابيتوس» (habitus) [أي: الاستعداد الذهني والنفسي] من المفاهيم المهمة الأخرى في عمل بورديو، والفكرة تلقي الضوء على العملية التي يتوسل بها الأفراد في كل ميدان «لإدراك قواعد اللعبة»، والمقصود بها التوجه الذي يشكله المجتمع للتصرف بأسلوب معين، استنادًا إلى النضال في سبيل رأس المال، وما يتفق مع هذا من المواقع المحددة للأفراد داخل ميدان معين (١٩٩٠م: ١١). أضف إلى ذلك ما يقوله بورديو من أن عمل المؤلف تتجلى فيه صورة صادقة أو محرَّفة لما يذكره من الصراعات على السلطة واحتلال مواقع معينة (١٩٧١م: ١٦١). وفي هذا السياق يجوز اعتبار عمل مؤلف معاصر مثل مارتن إيميس (Amis) ثمرة لثقافة الجوائز الأدبية التي يتنافس فيها المشاهير، وألوان التقدم الهائلة لدور النشر، وأشكال الاقتحام في تسويق الكتب، واهتمام أجهزة الإعلام بالمؤلفين. فبعض الروايات مثل المال (*Money*) (١٩٨٤م)، وحقول لندن (*London Fields*) (١٩٨٩م)، والمعلومات (*The Information*) (١٩٩٥م) كثيرًا ما تعالج الثقافة الأدبية عبر المحيط الأطلسي، وتعبر عن بواعث القلق بشأن العلاقة المعقدة بين التجارة والقيمة الثقافية في الرأسمالية المتعددة القوميات. كما أن السوق الخاصة بالرأسمال الثقافي تؤثر أيضًا في علاقة القراء والجماهير بالنصوص الأدبية، ما دام بورديو يقول إن الاستهلاك الثقافي تحفزه رغبتنا في استعراض ذائقتنا وقدرتنا على التمييز، وهي رغبة مستلهَمة من حاجتنا إلى وضع أنفسنا داخل مراتب اجتماعية هرمية. والقراء

يختارون النصوص مفضِّلين بعضها على بعض، ويقرءونها بطرائق منوعة وفقًا لمواقعهم الطبقية المختلفة، ونوع الرأسمال الثقافي الذي حققوه أو يطمحون إلى تحقيقه. والحق، كما يعبر عنه بورديو، «أنه لا يوجد مهرب من لعبة الثقافة» وحسب (١٩٨٤م: ١٢).

ويُعتبر عمل بورديو غير معتاد في الدراسات الثقافية المعاصرة بسبب انشغاله إلى حد كبير بإنتاج الأدب واستهلاكه، ولو كانت غايته تقتصر على الإشارة إلى علاقته الوثيقة بأشكال الثقافة الأخرى، و«بوظيفته الاجتماعية في إضفاء المشروعية على الفوارق الاجتماعية» (١٩٨٤م: ٧)، ومن ثم فقد يقوم باحث بإجراء دراسة تستوحي فكر بورديو لشعر الطليعة الحداثية، فينظر كيف يحاول هذا الشعر تعريف نفسه صراحة في مواجهة ثقافة الأدب الرخيص المنحطِّ الذوق الذي تمليه مقتضيات السوق، ابتغاءَ تَوثين العمل الفني باعتباره غير مرتبط بمجال التجارة أو الربح، وإنتاج نوع من «الأوهام الساحرة» حول شخصية الشاعر باعتباره مستودعًا للرأسمال الثقافي لا الاقتصادي (بورديو ١٩٩٦م ب: ٣١٩). ويمكن النظر إلى قراءة هذا الشعر ونقده في الوقت نفسه باعتبارها محاولات صورة من يحاولون اجتباء أشكال خاصة من الصيت الفكري المرتبط بالنخبة على عكس الأشكال الشعبية.

وقد يقول قائل إن عمل بورديو ليس بينيًّا، بل اختزاليٌّ من الزاوية السوسيولوجية، ما دام يَقصُر دراسة الأدب على علم الاجتماع، ومن ثم يميل إلى اعتبار الأعمال الأدبية المركَّبة مجرد دوالَّ على تعظيم الذات، أو حركات استراتيجية داخل المجتمع بصفة عامة. ولكن الإنصاف يقتضي أن نذكر أن بورديو يقترح ما يسميه «البنيوية الجينية»، ويعني بها الاعتراف بأهمية الفعل الفردي في النُّظم التي بناها البشر، وهو يستخدم عامدًا ذلك المصطلح غير الدقيق، أي «الميدان» (field) حتى يوحي بشيء مائع وذي مسامَّ نافذة، أو قل بشيء يقبل التفاوض والصراع والتغير (١٩٩٠م: ١٤). أضف إلى ذلك أن «الميدان» ينشأ من ممارسات معينة ذوات دلالات خاصة، وهو ما يعني أن الأفراد القائمين بها (مثل المؤلفين والنقاد والناشرين والقراء، وهم «الفواعل»، داخل ميدان الإنتاج الثقافي) يتمتعون بالقدرة على تغيير حاله من خلال ردود أفعالهم وتفسيراتهم وكتاباتهم. وهكذا فإن انتقاد إيميس في رواياته للشهرة الأدبية، على سبيل المثال، يصبح في ذاته جزءًا من أسلوب إنتاج الشهرة وتلقِّيها في الثقافة المعاصرة، وهو ما يفتح بوضوح أبواب الإمكانيات للانشغال البيني بالعلاقة بين الممارسات المادية، وبين النصوص الأدبية والثقافية.

ولكن ميدان الإنتاج الثقافي عند بورديو يبدو في الواقع العملي شاملًا إلى حد بعيد؛ إذ يرسم له صورة البناء المحيط بكل شيء حيث يشترك الكتاب والفنانون المتَّسمون بدرجات منوعة من سوء الصيت، والمحررون، والنقاد، والناشرون، والقراء والمستهلكون؛ في النضال نفسه في سبيل رأس المال الثقافي. ويستخدم بورديو في عمله عددًا هائلًا من البيانات السوسيولوجية الكمية التي توصَّل إليها فريق كبير من الباحثين، ابتغاءَ إثبات أهمية هذا النضال وحتميَّته، فهو يقدم في عمله الموسوعي حول الأذواق الثقافية للفرنسيين، وعنوانه التميز، على سبيل المثال، سلسلة تفصيلية من الرسوم البيانية والجداول، حتى يبين العلاقة الإحصائية بين وضع الفرد الطبقي وأفضلياته الثقافية. وعلى الرغم مما يقول به من رغبته في وضع علم اجتماع «انعكاسي»، بمعنى إدراكه لمشاركته في الظواهر الثقافية التي يحللها، فإنه أحيانًا ما يستخدم أسلوبًا موضوعيًّا مكثفًا يستند فيه إلى السلطة التقليدية لعلم الاجتماع باعتباره «علمًا».

ويتسع اهتمام بورديو بالعلاقة بين الإنتاج والاستهلاك الثقافيين، وبين الحصول على السلطة والامتيازات بحيث يشمل الاهتمام بسياسة التعليم والممارسات المؤسسية للحياة الأكاديمية. ويرجع السبب في ذلك، من جانب معين، إلى أن المدارس والمعاهد والجامعات تقوم بدور أساسي في نشر ثقافة نخبوية وتدعيمها، وما يصاحب ذلك من نشر الرأسمال الثقافي. و«الأدب»، كما يفهمه بورديو، ليس إلا ما يُدرس في المبحث الأكاديمي للنقد الأدبي، ويسمح للِقلة المتميزة بالالتحاق بصفوة المؤسسات ابتغاء بناء قدرات ومعارف اجتماعية، يمكن استخدامها من ثَم في تكريس الفوارق الطبقية. وهو يرى أن هذه المؤسسات أنفسها تقوم، بالإضافة إلى هذا، بخلق فوارق في السلطة تتولد من خلال النضال في سبيل الرأسمال الثقافي. وفي هذا الصدد يُعتبر المبحث العلمي، مثل أي «ميدان» آخر، ساحة مغلقة، ولها مَراتبيَّاتها الخاصة التي يحددها النضال في سبيل الرأسمال الأكاديمي المناسب للمبحث العلمي الخاص. ولكن المباحث العلمية تميل إلى إخفاء هذه الحقيقة، من خلال صوغ نتائجها بلغة متخصصة، تقوم بمهمة مزدوجة، فهي تعمل على صد غير المتخصصين، وتُخفي الاستثمارات الشخصية لممارسي ذلك المبحث (بورديو ١٩٨٨م: ٢٥). وتكمن مشكلة ذلك في أن الحياة الأكاديمية لا تزيد مهمتها على «إلهام الطموحات ووضع حدود لها»، بحيث تخلق «عالمًا يخلو من المفاجآت» (بورديو ١٩٨٨م: ١٥٣). وهكذا فإن بورديو يشارك دي سيرتو النظر إلى المباحث العلمية باعتبارها مؤسسات مغلقة خامدة، وهي النظرية التي تنشأ من داخل

مشروع أكبر، ألا وهو الطعن في الطبيعة الموضوعية ظاهريًّا للإنتاج الثقافي، بالإشارة إلى دوره في إعادة إنتاج ضروب التفاوت الاجتماعي الواسع النطاق.

والواقع أن بعض كتابات بورديو الأخيرة تكشف عن تغيير له دلالته فيما يركز عليه؛ إذ إنه ينتقد «المتحذلقين» (*doxosophes*)، أي المثقفين في أجهزة الإعلام الذين يسعَون إلى الدخول خلسة في الميدان الأكاديمي، ويتحَدَّون تفرُّد مباحثه العلمية واستقلالها (١٩٩٦م ب: ٣٤٣–٣٤٧). فهو يكتب عن السياق الفرنسي — الذي كثيرًا ما يظهر فيه كُتاب ومفكرون يحققون الشهرة بالظهور في برامج الحوارات التي تُذاع في ساعات متأخرة — قائلًا إن «التلفاز يكافئ عددًا معينًا من أصحاب الفكر الجاهز الذين يقدمون «وجبات فكرية جاهزة» — أي مائدة ثقافية تتضمن مادة سبق إعدادها فكريًا، وسبق هضمها — ... تُظاهِرهم قوًى خارجية، ومن ثم يحصلون على الثقة التي لا يستطيعون الحصول عليها من أقرانهم» (١٩٩٦م أ: ٢٩، ٥٩). وهكذا فإن هذه التعليقات على اغتصاب ميدان الصحافة للحياة الفكرية تؤكد فيما يبدو قيمة التخصص العلمي التقليدية، وقيمة الخبرة القائمة في المباحث العلمية، وتُعتبر جانبًا من جوانب انتقادات بورديو الشاملة لأي نوع ثقافي يحاول أن يتجاوز التمييز بين الثقافة الراقية والثقافة الجماهيرية، وهو ما يشير إليه قائلًا «إنه ثورات متحيزة في المراتب الهرمية» خلقها «الوسطاء الثقافيون الجدد» الذين «اخترعوا سلسلة كاملة من الأنواع الثقافية التي تقف في منتصف الطريق بين الثقافة المشروعة والإنتاج بالجملة» (بورديو ١٩٩٤م: ٣٢٥–٣٢٦). وكما يقول ديفيد شوارتز (Swartz) يتسم عمل بورديو بالتوتر ما بين إماطة اللثام عن الطبيعة المؤقتة للفوارق الثقافية والمراتبية في نظريته «للميدان» — وهي التي تفتح الطريق فيما يبدو للانشغال البيني بالعلاقة ما بين الأشكال الثقافية التي تقضي التقاليد بمناقشة كل منها على حدة — وبين الرأي الملزم الذي يحدد كيفية الانشغال النقدي للمفكرين والمؤلفين بالمجتمع والثقافة، وهو ما يمكن اعتباره تدعيمًا لهذه الفوارق والمراتب» (شوارتز ١٩٩٧م: ٢٢٢).

القيمة الثقافية وطبقة المعرفة

يبدأ الناقد الثقافي الأسترالي جون فراو (Frow) في الآونة الأخيرة بحثه في العلاقة بين الأدب والأشكال الثقافية الأخرى بالعودة إلى مسائل القيمة الثقافية المذكورة، قائلًا إن الدراسات الثقافية كثيرًا ما زيَّفت قضية القيمة الثقافية بالاستناد إلى تعريف عام للثقافة باعتبارها

«أسلوب حياة كاملة»، أو بالقيام دون تمييز بالاحتفال بالثقافة الشعبية، ونبْذ الثقافة الراقية بحجة أنها نخبوية. وهو يؤكد أنه لا يرغب في العودة إلى فكرة جمالية بحتة عن القيمة، وهي التي ترى أنها منفصلة عن العوامل المؤسسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية الأوسع نطاقًا، والتي كانت ولا تزال ذات موقع أساسي في الأفكار البحثية التقليدية عن الدراسات الأدبية، لكنه مع ذلك يقول بأن أحكام القيمة لا مفر منها (١٩٩٥م: ١). وأما انشغاله بالقيمة الثقافية فيرمي إلى الطعن في النهج البيني الشامل الأجوف الذي يعتنق فكرة عامة متجانسة «للثقافة»، مضيفًا أننا إذا أردنا أن ندرس الثقافة برُمَّتها، فعلينا أن نميز تمييزًا أدق بين عناصرها المنفصلة، وأن نعترف بالاستثمارات المختلفة في القيمة الثقافية، وهي التي تقوم على الفوارق بين الثقافة «الرفيعة» و«الخفيضة» و«المتوسطة».

وتقول حجة فراو إن الدراسات الثقافية قد استولت على فكرة شاملة عن الثقافة من بعض المباحث العلمية، مثل الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع، من دون أن تنتفع، على غرار ذلك، ببعض النظريات القائمة في تلك المباحث العلمية، وهي التي قد تساعدها في إدراك مدى التركيب والتمايز اللذين تتسم بهما «الثقافة» في الواقع. وهو ينتقد فكرة ويليامز عن الثقافة بوصفها «جماعًا شاملًا» على سبيل المثال، قائلًا إنه يظل مرتبطًا بشواغل قومية ضيقة، ويعجز عن إدراك الطبيعة الهجين لجميع أشكال الثقافة (فراو ١٩٩٥م: ٨–١٠)، كما يطعن في تركيز جون فسك وغيره على نزعات المقاومة السياسية في الثقافة الشعبية؛ إذ إن هذا التركيز يبدو شاملًا، ولكنه لا يزال مُشبَعًا حتمًا بقضايا القيمة، وهو ما يعني أن بعض الظواهر [الثقافية] الشعبية، مثل الموسيقى والأغاني المرتجلة عند العصابات (gangsta rap)، وثقافة النوادي، والأوغاد الشبان، والأزياء المبتكرة والإنترنت؛ تُعتبر جديرة بالدراسة، وأن أنواعًا أخرى مثل الموسيقى الخفيفة، وفِرق الغلمان الموسيقية، ولعبة البنجو، غير جديرة بالدرس (فراو ١٩٩٥م: ٨٢). ولكن فراو لا ينتقد المحاولة الجارية داخل الدراسات الثقافية للاتصال بالمباحث العلمية المختلفة وإدخال مواد جديدة، ثم يستدرك قائلًا إن علينا أن ننظر باستمرار في أهدافنا ودوافعنا إلى فعل ذلك؛ لأنه «إذا كان مفهوم الثقافة يقول كل شيء، فإنه من ثَم لا يقول أي شيء» (١٩٩٥م: ١٠).

وعلى العكس من بورديو، يعتقد فراو أيضًا أن للقيمة الثقافية وظائف أخرى كثيرة إلى جانب مجرد التمييز بين ضروب المكانة الاجتماعية، خصوصًا في المجتمعات الصناعية المتقدمة، حيث تتسم الفوارق الثقافية والطبقية بالتنوع والتشتت. وهو يقول، بصفة خاصة، إن الفصل بين الثقافة الرفيعة والثقافة الخفيضة يتعرض للانهيار بسبب

عاملين اثنين؛ الأول: تسليع الثقافة الرفيعة، والثاني: إضفاء الديموقراطية على الثقافة الخفيضة؛ إذ أصبحت هذه وتلك تشكِّلان الآن جانبًا كاملًا من جوانب السوق، ولم تعد الأولى «الثقافة السائدة» كما يزعم بورديو، بل أصبحت «جيبًا داخل الثقافة السلعية»، أو «ركنًا» سوقيًّا بالتأكيد، وإن لم يكن ركنًا فريدًا أو يتمتع بسلطة خاصة (فراو ١٩٩٥م: ٨٦، ٢٣). ونستطيع أن نشهد التسليع المذكور للثقافة الرفيعة، على سبيل المثال، في التسويق الجماهيري لأعمال كبار المؤلفين، من جانب دور النشر الكبرى، وإعادة تحديد مواقعهم باعتبارهم من مشاهير الأجهزة الإعلامية، واعتبار المؤلفين الكلاسيكيين، مثل شيكسبير وديكنز وجين أوستن — من خلال إعداد أعمالهم سينمائيًّا وتلفازيًّا — جزءًا من تجارة التراث والطبعات المرتبطة بذلك للروايات والمسرحيات. كما نشأت جماهير عامة شاملة لبعض النصوص، مثل المسلسلات التليفزيونية، والأفلام التقليدية، والروايات الشعبية، بأقلام مؤلفين مثل ستيفن كنج (King)، وجون جريشام (Grisham)، وهي نصوص تجتذب أشخاصًا من طبقات مختلفة، ومستويات تعليمية متفاوتة. ويقول فراو إنه على الرغم من تركيز الدراسات الثقافية على الثقافة الشعبية، باعتبارها تمثل الطاقة السياسية الكامنة للثقافات المقهورة؛ فإنه ينبغي دراسة الثقافتين الرفيعة والخفيضة معًا، بقصد استكشاف العلاقة المعقدة بين القيمة الثقافية والأشكال السلعية في المجتمعات الرأسمالية. ويقول إنه على الرغم من أنه من المحال أن يتجنب أي منتج ثقافي أسواق القيمة الثقافية، فنحن لا نستطيع عزل الثقافة الرفيعة، ولا إحلال الثقافة الشعبية في موقع متميز باعتبارها جوهرية. وكما هو الحال عند بورديو، يتيح هذا الموقف إمكانية إعادة الاشتباك مع النصوص الأدبية في الدراسات الثقافية.

ولكن فراو يقدم في إطار إعادة النظر المذكورة في القيمة الثقافية، فكرةً خاصة بالمثقفين وعلاقتهم بالمباحث العلمية، تمثل معارضة خاصة لحجج بورديو. فما دام بورديو يرى توافقًا مباشرًا بين استهلاك الثقافة الرفيعة وبين الطبقة الاجتماعية، فإنه يقول إن المثقفين يشكلون جانبًا من الطبقة المهيمنة للبرجوازية، وإن يكن ذلك في إطار علاقة «إزاحية» طفيفة تجعلهم «القسم المهيمن» من تلك الطبقة (بورديو ١٩٩٣م: ١٩٨). ويرى فراو أن هذه الحجة يقوِّضها وجود طبقة وسيطة سريعة النمو من المثقفين الذين من المحال اختزال اهتماماتهم باعتبارها اهتمامات طبقة مهيمنة وحسب، وهو يقبل فكرة أنطونيو جرامشي (Gramsci) عن «المثقف العضوي»، ويُعرِّف هؤلاء المثقفين بأنهم «كل من يقول التعريف الاجتماعي لعمله أنه يقوم على أساس امتلاك

المعرفة وممارستها، سواء كانت المعرفة جالبة للصيت أو روتينية، وسواء كانت تقنية أو تأملية» (فراو ١٩٩٥م: ٩٠). ويضم هذا التعريف الواسع «لطبقة المعرفة» — إلى جانب الأكاديميين — الكُتاب والنقاد والمحررين، وكُتاب الإعلانات، والعاملين في التلفاز والسينما وغيرهما من وسائط الاتصال الجماهيرية.

ويهدف فراو من تعريفه لطبقة المعرفة على هذا النحو إلى إثارة القضايا نفسها حول المصالح المكتسَبة للمثقفين، التي عادة ما تُثار في الدراسات الثقافية، من دون اللجوء إلى «الكراهية الذاتية وتأليه الذات»، اللتين يرى أنهما نتيجة فرعية محتومة للتصور الأكاديمي الضيق للمفكر (١٩٩٥م: ٩٠)، قائلًا إن الزعم الذي كثيرًا ما يتردد داخل الدراسات الثقافية بأنها تتكلم بلسان الثقافات المطحونة والمهمَّشة خارج الحياة الجامعية؛ زعمٌ يقوم على اعتقاد زائف بإمكان تجاوز أحوال الإنتاج الثقافي، ومن ثم يعتمد على التمييز الذي يخدم المصلحة الذاتية بين «المثقفين «الحقيقيين» وأشباه المثقفين (من الموظفين الكتابيين الخونة داخل المباحث العلمية، والبيروقراطيين والصحفيين خارجها)» (فراو ١٩٩٥م: ١٦٨). وإلى جانب إقرار فراو بضرورة ممارسة المثقفين للنقد الذاتي إزاء عملهم، وضرورة وعيهم بصور نضالهم في سبيل «الرأسمال الثقافي» داخل الجامعات أو غيرها، فإنه يُبدي تشككه فيما يرى أنه رد الفعل التلقائي من جانب الدراسات الثقافية باعتبارها ميدانًا ضد الروح الأكاديمية، قائلًا إن على المثقفين ألا يزعموا أنهم يتحدثون بألسنة غيرهم أو نيابة عنهم، بل أن يتكلموا باعتبارهم مثقفين، ويخاطبوا قُراءهم بهذه الصفة (فراو ١٩٩٥م: ١٣١).

وهذه المحاولة لإعادة تصور دور المثقف باعتباره عاملًا في مجال المعرفة في الحياة العامة؛ تتصل اتصالًا واضحًا بأية مناقشة للمباحث العلمية المستقلة، وإمكانيات الدراسات الثقافية باعتبارها ميدانًا بينيًّا. والواقع أن فراو لا يحاول الدفاع عن هذه المباحث باعتبارها أبنية معرفية محايدة أو قادرة على النمو والتطور الذاتي، لكنه يقول فعلًا بعدم وجود ما يُعتبر معرفة خارج المباحث العلمية، أي إننا لا نستطيع التخلص وحسب من المباحث كلها، على أمل اكتشاف شكل أعلى وأصفى للحقيقة؛ لأن التنظيم المؤسسي للمعرفة محتوم ولازم. وهكذا فإن طبيعة المباحث العلمية التي تضع حدودها

> لا تتمثل في قمع المعرفة المتطورة تلقائيًّا، بل على وجه الدقة في إنتاج المعرفة ... من المحال أن توجد أية معرفة (مهما تكن) لا تكتسب القدرة من مثل ذلك البناء، مهما يكن غير منصوص عليه، ومهما تكن مضمَرة في الحياة اليومية،

> ومن ثم فإن السؤال لا يتعلق بضرورة وجود مباحث علمية وعلاقات بينها، بل لا يمكن أن يكون إلا حول شكلها، وحول مرونتها النسبية، وقدرتها الإنتاجية وهَلُم جرًّا.
>
> (فراو ١٩٨٨م: ٣٠٧، ٣٢٠)

وبعبارة أخرى، يقول إنه لا يوجد أسلوب للفكر يسبق محاولاتنا لبنائه ووضع حدود له، ولا يوجد مستقلًا عن هذه المحاولات، أي إن الدراسة البينية يجب أن تبدأ بالاعتراف بأن المنهج البيني محتوم، وبأن أقصى ما نرجوه هو إنتاج إجراءات ذوات نهايات مفتوحة، ووعي نقدي لتنظيم المعرفة.

وتصبُّ تعليقات فراو في الشواغل الكبرى حول نطاق الدراسات الثقافية وحدودها باعتبارها ميدانًا بينيًّا، وحول إذا ما كان لها أن تطمح إلى أن تصبح مبحثًا علميًّا مستقلًّا. وقد ازداد زَخَم هذه الخلافات بفضل القوة المتنامية للدراسات الثقافية داخل الجامعات. وكان ستيوارت هول، وغيره، قد حذَّر من أخطار إضفاء الطابع المؤسسي على الميدان، وخاصة في سياق صعوده السريع إلى اكتساب الاحترام، وسطوع نجمه في الولايات المتحدة. وهو يرى أن إضفاء الطابعِ التخصصي و«السمةِ الأمريكية» على الدراسات الثقافية «لحظةٌ ذات خطر عميق»، فمن المحتوم أن يهدد دورها باعتبارها ميدانًا بينيًّا يستمد قوته من موقعه الهامشي داخل الجامعة (هول ١٩٩٢م: ٢٨٥). ولا تقتصر هذه القضية على الولايات المتحدة الأمريكية وحسب؛ إذ إن الدراسات الثقافية الآن ميدان تتفتح براعمه وتزهر على المستوى الدولي، فأصبحت له أقسامه العلمية الجامعية ومراكزه البحثية، وكلها يتمتع بالتمويل السخي، ويجتذب الطلاب والباحثين بمادته المحبوبة المتاحة بيُسر.

وتعتبر استجابة توني بينيت (Bennett) لهذه الظروف المتغيرة عكس استجابة هول، بل إنها بمثابة انتقاد لما يسميه «الاستحياء التخصصي» للدراسات الثقافية. وهو يقول، مثل فراو، إن تأسيس المبحث ليس تهديدًا يطل برأسه من خارج الميدان ولا بد من صده؛ لأن الدراسات الثقافية أصبحت بالفعل مبحثًا علميًّا ما دامت ميدانًا معرفيًّا له اسمه، ويمكن التعرف عليه، ويتولى تنظيمَه الأساتذةُ المتخصصون داخل الجامعات. ولا يشارك بينيت في الفكرة البطولية عن «المعرفة التي تتشكل في نار المعارضة»، وهي الشائعة في جانب كبير من العمل بالدراسات الثقافية، بل يقول إن علينا أن نجعل

الدراسات الثقافية مبحثًا علميًّا إذا كان معنى هذا الإفصاح عن أهدافها ومناهجها المميزة لها، والنظر في تطبيقاتها العملية (١٩٩٨م: ٩). ولكن ينبغي ألا نتخلى عن الأشكال المعينة للتدريب والخبرة المتاحة للدراسات الثقافية من المباحث العلمية المستقلة، مثل العلوم الاجتماعية والإنسانيات؛ إذ «لا بد من الدفاع عنها وتعزيزها بدلًا من أن «ينخر فيها النمل الأبيض» (white-anted) [أي: أن يخرِّبها أو يقوِّضها من الداخل] من طريق التقديرات المنحرفة والمغالية في التعميم لقيمة المنهجية البينية» (بينيت ١٩٩٨م: ١٩). وتقول حجته إن الدراسات الثقافية يجب أن تؤدي «مهمة دار المقاصة»؛ إذ تقوم بتنسيق أنشطة المباحث العلمية الأخرى في حدود ما تتناول العلاقة بين الثقافة والسلطة، وينبغي ألا تحاول أن تصبح «تركيبًا فكريًّا مفترضًا يجري فيه التغلب على التخصصات البحثية القائمة، أو جعلها من النوافل» (بينيت ١٩٩٨م: ٢٨).

ويعبر بل ريدنجز (Bill Readings) عن عدم اطمئنانه إلى نشأة الدراسات الثقافية باعتبارها ما يقول إنه النموذج المسيطر للمنهج البيني الذي أسيءَ تعريفه، والذي يفتقر إلى التمييز داخل الإنسانيات. ويقول إن الدراسات الثقافية، باعتبارها شكلًا من أشكال المنهج البيني، «تتَّسم أولًا وقبل كل شيء بمقاومتها لجميع المحاولات الرامية إلى الحد من مرجعيتها»، فغدت «شبه مبحث علمي» يهدف إما إلى توحيد المباحث الإنسانية، وإما إلى تجاوزها (ريدنجز ١٩٩٦م: ٩٨، ٩١). ويبدي ريدنجز تشكُّكه في الفكرة التي تقول إن الدراسات الثقافية تُعتبر «المبحث العلمي الذي سوف ينقذ الجامعة بأن يعيد إليها الحقيقة المفقودة»؛ لأنها تمثل في نظره بحثًا رجعيًّا عن المعرفة الشاملة (١٩٩٦م: ١٨). وهو يخشى أن ينتهي الأمر بالدراسات الثقافية، على الرغم من طعنها الجذري الظاهر في المباحث الأكاديمية التقليدية، إلى أن «تغذوها روح حنين كانطية» إلى تعليم إنساني شامل، وهي الرغبة التي تميزت بها العلوم الإنسانية منذ نشأتها (ريدنجز ١٩٩٦م: ١٢٢).

وتتسم هذه الحجج ببعض الصحة؛ إذ تعرض فضائل المنهج البيني بإلحاح في الدراسات الثقافية، بألفاظ بالغة الغموض عما يعنيه المصطلح، وكيف يُفترض الطعن الفعلي في المباحث العلمية أو تجاوزها. ويَجمُل بنا أن نذكِّر أنفسنا بأن الميادين الأكاديمية، حتى الميادين المعادية للتدعيم باعتبارها مباحث متخصصة، مثل الدراسات الثقافية؛ دائمًا ما تنشأ بصورة محتومة من البراجماطية المؤسسية، وعلاقات السلطة، ومحاولات تنظيم المعرفة. ولكن التدعيم المؤسسي يتسم بأنماط ودرجات مختلفة، ولا شك أن «هول» على حق في قوله إن الدراسات الثقافية قد تعرضت في الآونة الأخيرة

لتحول سريع يؤثر في تصور الميدان لنفسه، وعلاقته بالمباحث العلمية الراسخة. وعلى نحو ما يتضح من المناقشة في هذا الفصل، فإن هذه المناظرات قد أحيَتْ مجال الدراسات الثقافية منذ البداية. ويرى ريدنجز وفراو وبينيت أن الدراسات الثقافية تتميز أساسًا بنطاقها الشاسع، ومحاولتها لتجاوز حالات الإقصاء النخبوية بما تفرضه من حدود في الموضوعات الإنسانية التقليدية، ولكن لنا أن نقول إنها مختصة أيضًا بالطريقة التي تُنتَج بها المعرفة نفسها، وكيف يكون الإفصاح عنها، وإنَّ عمل هؤلاء الثلاثة يشكِّل جانبًا من جوانب هذا الاهتمام. والحق أن أشكال المنهج البيني التي يناقشها هذا الفصل لا تتميز بشوقها إلى الثقة الراسخة للمعرفة الشاملة، بقدر ما تتسم به من قلق حول أسلوب صوغ المعرفة، وكيف يلتئم شمل المباحث العلمية فيما بينها. وهذا اللون من الريبة الفكرية داخل الدراسات الثقافية — لا مجرد «شمولها» — هو الذي أتى بأعظم النتائج في تنمية المنظورات البينية، وتطويرها في شتى مباحث العلوم الإنسانية.

الفصل الثالث

النظرية والمباحث العلمية

ساءت سمعة مصطلح «النظرية» بسبب دلالته المبهمة وسوء تعريفه، وهو الذي يُطلَق على الكثير من الطرائق الفكرية المختلفة في شتى مباحث العلوم الإنسانية، ولكننا نستطيع رغم ذلك تحديد لحظة انبثاق للنظرية ظهرت من إعادة تشكيل مباحث العلوم الإنسانية منذ أواخر الستينيات، وهي التي جمعت بين الحركات الفكرية المنوعة التي تشترك في شيء واحد على الأقل، وهو علاقتها النقدية بالمباحث العلمية التقليدية. ونجد في هذا السياق أن النظرية تعني ما يَقرُب من التضادِّ التام مع معناها في العلوم الطبيعية؛ فالنظرية العلمية تهدف إلى تقدم المعرفة في ميدانها الخاص بأسلوب منظَّم ومنهجي، وذلك باقتراح قانون عن العالم الطبيعي يمكن التحقق من صحته تجريبيًّا في وقت لاحق، فإذا أقرَّ عدد كبير من التجارب، وفي ظل ظروف منوعة، بصحة النظرية، قَبِلها مجتمع العلماء بصفتها نظرية صحيحة، وذلك، على الأقل، حتى تلوح نظرية أفضل منها. وأما في المباحث العلمية الإنسانية فإن النظرية لا ترتبط بالممارسة بهذه السهولة، فإنها لا تتعلق بمجرد وضع إجراءات تحليلية لتفسير المواد الأولية، مثل النصوص الأدبية أو الوثائق التاريخية، بل تتضمن، بصورةٍ أعمَّ وأشمل، طرائق تفكير يتعذر تصنيفها بسهولة وفق أي مبحث علمي راسخ، وتحاول مساءلة الافتراضات الأساسية لتلك المباحث العلمية. وعلى نحو ما يقوله تيري إيجلتون (Eagleton)، تظهر «النظرية» في اللحظة التي «تصبح فيها الممارسات الاجتماعية أو الفكرية مقلقَلة، وعندما تصادفها المتاعب، وتحتاج بصورة عاجلة إلى إعادة التفكير فيما هي عليه» (١٩٩٦م: ٢٠٧).

وأحيانًا ما يُعرِب الطلاب عن نفورهم من النظريات، وذلك على وجه الدقة لأن علاقتها بالمبحث العلمي قيد الدرس قد تبدو علاقة تماسٍّ بعيد (ما شأن هذا باللغة الإنجليزية وآدابها؟ لقد أتيت هنا لأدرس الأدب!) كما أن الباحثين التقليديين ينظرون

إليها بريبة، وذلك كما يقول جوناثان كالر (Culler) لأنها تأبى الحكم عليها وفق النماذج المتعارف عليها في خبرة المبحث العلمي وسلطته. فإذا اتخذنا المنهج «النظري»، مثلًا، فربما استطعنا قراءة كتب سيجموند فرويد من دون وعي بأحدث البحوث في التحليل النفسي والطب النفسي، أو قراءة كارل ماركس من غير تخصص في الاقتصاد السياسي، أو جاك دريدا من دون دراسة للفلسفة (كالر ١٩٨٣م: ٩). فالنظرية تتعلق بالأسئلة الكبرى حول طبيعة الواقع، أو اللغة، أو السلطة، أو العلاقة بين الجنسين، أو الحياة الجنسية، أو الجسم والنفس، وهي تقدم إطارًا يستطيع الطلاب والباحثون في داخله التناظر حول هذه القضايا ذات النطاق الشاسع من دون أن يعرقلهم الاستغراق الشديد في الحجج التفصيلية داخل كل مبحث علمي.

ومن الأهداف الرئيسية للنظرية الطعنُ في بعض التفسيرات للعالم التي عادةً ما نسلِّم بصحتها دون مناقشة، فالمعتقد مثلًا أن اللغة، وفق المنطق الشائع، أمر ثانوي في جميع الأحوال، أي إنها تستطيع بصورة محايدة وصف الظواهر، وأننا باعتبارنا أفرادًا مستقلين تمامًا نستطيع أن نستخدم اللغة باعتبارها وسيلة للتعبير عن أنفسنا، وعن علاقتنا بالآخرين وبالعالم. وهذه النظرية، التي تتشكك فيها أنواع معينة من النظريات، تسمح لمعظم الناس أن ينهضوا في الصباح ويعيشوا حياتهم اليومية من دون التساؤل الدائم عن طبيعة الهوية الفردية والواقع الخارجي. وفي إطار الحياة الأكاديمية تُعتبر المباحث العلمية نوعًا مماثلًا من المنطق الشائع؛ إذ تسمح لنا بأن نواصل فعل ما نفعله من دون التأمل الدائم في غرضه وحدوده وجدواه النهائية. والمباحث العلمية تمكِّننا من تحديد موضوعات بحثية نستطيع التحكم فيها، ومن وضع حدود لدراستنا، وتقديم نتائجها إلى مجتمع يفهم الإطار الفكري الذي نعمل من خلاله. والنظرية التي تطعن في الطابع البراجماطي لهذا المدخل نظرية بينية في جوهرها. وأودُّ في هذا الفصل أن أناقش عددًا من المداخل النقدية — مثل البنيوية، والتفكيك، والتحليل النفسي، والمذهب النسوي، ونظرية الميول الجنسية المثلية — فيما يتعلق بإسهامها في وصف هذه المسائل الخاصة بطبيعة المباحث العلمية.

علم اللغة وأدبيَّة الأدب

البنيوية حركة اكتسبت زَخَمها بين أصحاب النظريات الأدبية والثقافية الفرنسيين في الخمسينيات وفي الستينيات، وترجع جذورها إلى المبحث العلمي الذي نطلق عليه علم

اللغة (اللغويات)، وخصوصًا كتاب فردينان دي سوسير (de Saussure)، وعنوانه دراسة في علم اللغة العام، وفيه يقترح المؤلف وضع علم لنظم العلامات أطلق عليه اسم «السيميولوجيا» [السيمياء]، ويُعرِّفه قائلًا إنه «علم يدرس حياة العلامات داخل المجتمع» (دي سوسير [١٩١٦م] ١٩٦٦م: ١٦)، وتقول حجته إن اللغة ليست لها علاقة مباشرة بالواقع، بل تعمل باعتبارها نظامًا للاختلافات، أي إن الكلمات (الدوالَّ signifiers) ليست لها علاقة دفينة بالأشياء المجسدة التي تصفها (المدلولات signifieds)، لكنها تولِّد المعنى نتيجة لعلاقات التفاضل والتكامل مع الدوالِّ الأخرى. وهكذا فإن نشأة البنيوية في كنف علم اللغة، وخصوصًا هذه الفكرة عن اللغة باعتبارها نظامًا للعلاقات فيما بين العلامات، تفتح عددًا من الإمكانيات البينية أمام الدراسات الأدبية. وهي تطعن على وجه الخصوص في مقولتين حاسمتين من مقولات دراسة اللغة الإنجليزية وآدابها، أولاهما معنى المؤلف، وثانيهما معنى النص الأدبي المعتمد. فالمداخل البنيوية تميل إلى تأكيد «التناصِّ»، وهي الفكرة التي تقول إن النصوص تنشأ لا بفضل أفعال أصلية من جانب المؤلفين الأفراد، بل بفضل التفاعل والحوار مع النصوص الأخرى، وهكذا فإن هذه المداخل تطعن في محاولة الدراسات الأدبية أن تعتبر مؤلفين ونصوصًا معينة أثمن من غيرها، وأجدر بالدراسة الأدبية من سواها. والنصوص الأدبية تميل في التحليلات البنيوية إلى أن تصبح جزءًا من المجال الشامل للُّغة والخطاب، ومن ثم تُعتبر نمطًا نصيًّا واحدًا من بين أنماط نصية كثيرة، بما في ذلك الأشكال غير اللغوية، مثل السينما والتصوير الشمسي والموسيقى والأزياء، ومن ثم فإن هذه «النصوص» تخضع للتحليل «البنيوي»، الذي يؤكد الشكل الذي تشترك فيه مع غيرها من النصوص لا مضمونها النوعي.

وتبين أوائل أعمال رولان بارت (Barthes) بعض هذه الإمكانيات البينية، ويُعتبر كتاب بارت، وعنوانه أساطير (١٩٥٧م)، مفتاحًا لفهم البنيوية المبكرة، ونصًّا تأسيسيًّا للدراسات الثقافية بسبب مناقشته الرائدة للثقافة الشعبية؛ فهو يتولى تفكيك نطاق كامل من الظواهر الثقافية في فرنسا إبان الخمسينيات، مثل مباريات المصارعة، وإعلانات الزبد الصناعي، وكُتيبات الإرشاد السياحي، ومساحيق الصابون، ولُعب الأطفال، والسيارات من طراز سيتروان. ويبين بارت أن هذه الظواهر تولِّد نوعًا من «الميتالغة» (١٩٧٣م: ١٢٤)، أي: سلسلة من ظلال المعنى الثانوية إلى جانب معانيها الواضحة، قائلًا إن صورة مخ أينشتاين التي يكثر نشرها باعتبارها «من موضوعات المنتخبات، ومن المعروضات الجديرة حقًّا بالمتاحف»، مثلًا، تقدم للقارئ فكرة تقول إن التجديد والاكتشاف العلميَّين

تدفعهما العبقرية الفردية لا العوامل الاجتماعية والثقافية أو المؤسسية (بارت ١٩٧٣م: ٧٥–٧٧). وهذه الفكرة التي تقدم تعريفًا واسع النطاق «للنص» الثقافي تتيح لبارت أن يقترح نموذجًا للمنهج البيني الذي لا يجمع وحسب بين المباحث العلمية المختلفة، بل يسمح لها أيضًا بالتلاقي حول موضوع دراسة جديد تمامًا:

> الدراسات البينية ... لا تقتصر على مواجهة المباحث العلمية المشكَّلة سلفًا ... فلا يكفي أن تتناول «موضوعًا» (ثيمة)، وترتب علمين أو ثلاثة علوم حولها. فالدراسة البينية تتمثل في خلق شيء جديد، لا ينتمي إلى أحد بعينه، وأعتقد أن «النص» أحد هذه الأشياء.
>
> (بارت ١٩٨٦م: ٧٢)

والبنيوية بينية لأن جميع أنواع الأعمال الفنية والظواهر يمكن تفسيرها باعتبارها «نصوصًا»؛ فالنص في نظر بارت مجرد وسيلة لإنتاج المعاني الثقافية ونشرها، وهو «نسيج من المقتطفات المأخوذة من مراكز ثقافية لا تُحصَى» (١٩٧٧م: ١٤٦).

ومن مجالات النقد البنيوي مجال أتى بحقل مثمر إلى حد بعيد للدراسات النصية البينية، ألا وهو علم السرد (narratology)، فقد قام بعض النقاد، مثل جيرار جينيت (Genette)، وأ. ج. جريماس (Greimas)، بتحليل القصص وتبيان أسلوب عملها بتفصيل مذهل، من خلال فحص عناصر معينة، مثل النظام الزمني، والمدة الزمنية، والتواتر، والمنظور، ووجهة النظر. وعلماء السرد يركزون بصفة خاصة على القصة باعتبارها عملًا سرديًّا، بغضِّ النظر عن مضمونها وعن الوسيط الذي تُنتَج فيه، فالقصة في نظرهم أي سلسلة مبنية من الأحداث التي تقع في أوقات متتابعة زمنيًّا. وكان هذا التركيز على الشكل عملًا تصحيحيًّا من جانب معين، وطعنًا في التركيز التقليدي في الدراسات الأدبية على النص باعتباره كيانًا منفصلًا، أو كما يقول جينيت: «لطولِ ما مضى من الزمن على اعتبار الأدب رسالة من دون شفرة، أصبح من الضروري، ولو لفترة معينة، أن يُعتبر شفرة من دون رسالة» (١٩٨٢م: ٧).

وهكذا فإن علماء السرد لا يُكنُّون احترامًا يُذكَر لأنواع الفوارق التقييمية التي كانت تشكِّل أساس المبحث العلمي للدراسات الأدبية، وهم يطبقون مبادئ الشفرة السردية لا على النصوص الأدبية المعتمدة وحسب، بل أيضًا على الأنواع الثقافية الشعبية، مثل الحكايات الخرافية، والروايات البوليسية، وروايات الجاسوسية المثيرة، وقصص الحب

الرومانسية التي اشتهرت بها دار نشر ميلز وبون (Mills and Boon). والحق أن هذا النوع من الأدب القصصي المُقَولَب (formulaic) يُعتبر مصدرًا وافر الثمر للتحليلات البنيوية، وقد يرجع السبب إلى أن آلياته السردية ذوات شفافية أكبر من أنواع النصوص الأخرى. ويمكن تطبيق علم السرد على الأفلام والتلفاز والأشكال الأخرى لوسائط الإعلام الجماهيرية، وكذلك على جوانب الحياة اليومية؛ إذ إننا حين نقول فكاهة، أو نشرع في الثرثرة، أو نتبع نظامًا يوميًّا من نوع ما، فإننا نسرد حياتنا وحياة غيرنا من البشر. وفي هذا السياق يُعتبر السرد ذا تعريف واسع مثل تعريف بارت «للنص»، بمعنى أنه طريقة لتنظيم الخبرة البشرية، وتوصيل أفكار ومعرفة عن العالم لأنفسنا وللآخرين.

وينبغي أن نضيف أنه على الرغم من اندفاع النظرية السردية عمومًا نحو النصوص والقصص، لا نحو الصيغ الأدبية الضيقة الطابع، فإنها تتضمن عناصر أخرى تهدف بصفة خاصة إلى التمييز بين ما هو أدبي وما هو غير أدبي؛ ففي العقود الأولى من القرن العشرين، على سبيل المثال، حاول النقاد الشكليون الروس، مثل فكتور شكلوفسكي (Shklovskii)، ويوري تينانوف (Tynianov)، ورومان ياكوبسون (Jakobson)؛ تعريفَ العناصر الشكلية الأدبية [أي السمات التي تجعل الأدب أدبًا] (*literaturnost*) معرِّفًا إياها بأنها نتيجة للتغريب (defamiliarization)، أو جعل اللغة تبدو غريبة (*ostranenie*) عن صورتها المعيارية (normative). وكما يبيِّن توني بينيت، انتهى عدد كبير من دعاة الشكلية إلى نتيجة تقول إن «الأدبية» كانت دائمًا تأثيرًا اجتماعيًّا تحدده قوًى تاريخية وثقافية، ومن ثم فإنها ليست من الثوابت التي لا تتغير (١٩٧٩م: ٣٤–٣٥). ومع ذلك، فإن هذا الانشغال بالطبيعة الخاصة «للأدبية» يميِّز المذهب الشكلي الروسي عن الانشغال البيني بالنص والسرد في المدارس الأخرى للبنيوية؛ إذ يقول ياكوبسون بوضوح إن هدف الشكلية خلْق علم له مجالاته البحثية الخاصة، واستبعاد الممارسات البينية:

> موضوع الدرس في العلم الأدبي ليس الأدب، بل الأدبية، أي الخصائص التي تجعل عملًا ما عملًا أدبيًّا. ولقد كان المؤرخون الأدبيون حتى الآن يفضلون العمل مثل الشرطي الذي إذا أراد اعتقال شخص معين، عمد في أي لحظة متاحة إلى اعتقال أي شخص أو أشخاص تَصادَف وجودُهم في البيت، إلى جانب السابلة في الشارع. وهكذا فإن المؤرخين الأدبيين استخدموا كل شيء،

> من الأنثروبولوجيا، إلى علم النفس، إلى السياسة والفلسفة. فبدلًا من علم الأدب، إذا هم يخلقون كوكبة مجتمعة من مباحث علمية متباينة النسج.
>
> (أيخينبوم ١٩٦٥م: ١٠٧)

ولنا أن نقول، بصفةٍ أعمَّ وأشمل، بوجود «دافع» بينيٍّ يربط ما بين الشكلية الروسية وبين نماذج أخرى من البنيوية؛ ذلك أنها تسعى جميعًا إلى وضع أساس علمي لدراسة النصوص بالتركيز على بنائها لا على مضمونها. ويمكننا من هذه الزاوية أن نرى أن الانشغال البنيوي بالشفرات والنُّظم الخاصة بالسرد يمثل جانبًا من جوانب المحاولة الدائبة داخل الدراسات الأدبية لاعتبار النصوص نواتج لنظام يقبل فك شفرته (decipherable)، وطموحًا إلى تحقيق المذهب العلمي (scientificity)، وهي المحاولة التي لم تتوقف في تاريخ هذا المبحث العلمي، من أصولها في أقسام فقه اللغة إلى الأعمال الأخيرة التي وضعها أ. أ. ريتشاردز والنقاد الجدد. ويقول بارت إن هدف البنيوية، حين «يواجهها الطابع التعددي للُّغة» و«السمات اللانهائية للصور السردية»، هو أن «تستخلص مبدأ للتصنيف، وبؤرة مركزية للوصف، من داخل الاختلاط الظاهري للرسائل المفردة» (١٩٧٧م: ٨٠). ولقد نبذ بارت هذا المشروع في أعماله الأخيرة، منتقدًا رغبة البنيوية في اختزال جميع النصوص في نظام رمزي (typology) شامل لكل شيء، «معادلًا بينها جميعًا بفضل الفحص العلمي الذي لا يفرق بينها» (بارت ١٩٧٥م: ٣). وعلى الرغم من أن البنيوية تطعن في تقسيم المباحث العلمية من خلال تعريفها الواسع «للنص» الثقافي، فإنها تفترض أيضًا وجود تعريف ضيق للنظرية باعتبارها الأساس اللازم لأية ممارسة نصية علمية. وهكذا فإن معاني النصوص تُعتبر في التحليلات البنيوية معاني مُركَّبة وإن تكن ثابتة نسبيًّا، ويستطيع الناقد النصي أن يُخضِعها آخر الأمر لسيطرة المبحث العلمي.

تفكيك الفلسفة

ينتقد جاك دريدا، في أحد كتبه الأولى، وعنوانه الكتابة والاختلاف (١٩٦٧م)، المذهب البنيوي لهذا السبب نفسه، ألا وهو افتراضه إمكان سيطرة المبحث العلمي، ومحاولته إيجاد نوع من الخطاب «الميتالغوي» وشبه العلمي، الذي يزعم قدرته على إصدار أحكام

على مجال دراسته من موقع سلطة لا تقبل المساءلة (١٩٧٨م: ٢٧٨–٢٩٣). ويقول دريدا إن البنيوية على الرغم من إيضاحها أن العلاقة بين الدالِّ والمدلول مؤقتة وغير مستقرة، فإنها تؤمن أيضًا بإمكان وجود أصل ثابت أو معنًى مستقر، وهو ما يسميه «المدلول التعاليَّ»، أي الشيء الذي يتمتع بوجود مستقل عن الكلمة التي تصفه (١٩٨١م: ١٩). ويرى دريدا أن المعنى من المحال أن يكون «مغلقًا» إغلاقًا تامًّا على هذا النحو لأنه مجرد أثر ناجم عن اللغة، تنتجه سلاسل من دوالَّ تتحرك في حرية، من دون وجود أية مرجعية ثابتة. وهكذا فإن التفكيك، وهو الاستراتيجية الفكرية التي ارتبطت ارتباطًا وثيقًا بدريدا، تهدف إلى الطعن في «المنهج الهرمانيوطيقي أو التفسيري الذي يحاول أن يجد مدلولًا كاملًا تحت سطح النص» (دريدا ١٩٨١م: ٦٣). ويتصور خطأً أن المعنى يمكن السيطرة عليه آخر الأمر.

من الواضح أن القول بأن المعنى والمعرفة من نواتج اللغة تترتب عليه آثار معينة بشأن طبيعة المباحث العلمية ودورها، وكما يقول جوناثان كالر (Culler) في غضون إحدى مناقشاته لعمل دريدا:

> لا بد أن يفترض أي مبحث علمي إمكان حل مشكلة ما، والوصول إلى الحقيقة، ومن ثم كتابة الكلمات الأخيرة عن أي موضوع. وفكرة المبحث العلمي فكرة بحث تصل الكتابة فيه إلى نهايتها. والنقاد الأدبيون ... كثيرًا ما يحاولون أن يتصوروا طرائق لوضع نهاية للكتابة بإعادة صياغة أهداف النقد الأدبي بحيث يصبح مبحثًا علميًّا حقيقيًّا ... وهم يتعللون بأمل النطق بالكلمة الأخيرة، وإيقاف مسيرة الشرح والتعليق.
>
> (كالر ١٩٨٣م: ٩٠)

وهذا على وجه الدقة مرمى دريدا، أي إن المبحث العلمي يشكل جانبًا من هذا البحث المغلوط عن استقرار المعنى، أو عن بناء مفرد مُنظِّم يهدف عمله الخاص إلى انتقاده. أي إن كل مبحث علمي يفترض وجود حد نهائي، وإن كان من المحال تحقيقه إلا افتراضًا، حيث تتحقق أغراضه ويكتمل مشروعه. أما دريدا فيرى أن الكتابة دائمًا ما تؤدي إلى توليد كتابة أخرى، أو كما يقول «لا يوجد شيء خارج النص ... أي لا يوجد شيء يمكن أن يتجاوز تمامًا الخصائص النصية» (دريدا ١٩٩٢م أ: ١٠٢).

ولكن دريدا لا يسعى وحسب إلى تقويض المبحث العلمي للبنيوية، بل ينتقد الفرضيات المماثلة للسلطة التي سادت تاريخ الفلسفة الغربية برُمَّته؛ فالخلفية الفكرية لدريدا خلفية فلسفية في المقام الأول، ولكنه يحاول الانتفاع بمرجعيات أخرى للطعن في مزاعم الفلسفة بأنها شكل معرفي متميز. بل إن أحد أهداف عمله يتمثل في تفكيك المراتبية التقليدية التي تضع الأدب في المرتبة الثانية بعد الفلسفة، وإيضاح انغماسهما معًا في جوانب التركيب في اللغة وزعزعتها. وهو يعرض ذلك أولًا في عمل مبكر له بعنوان «عن علم الكتابة» (*of Grammatology*) (١٩٦٧م)، في إطار محاولةٍ أعمَّ وأشملَ للطعن في الفكرة التقليدية التي تقول إن الكلام المنطوق أصدق من الكتابة؛ إذ يزعم دريدا أن هذه الفكرة يمكن ردها إلى أفلاطون، الذي ينتقد في بعض أعماله، مثل الجمهورية وفايدروس (*Phaedrus*)؛ الشعراءَ بسبب عدم الْتزامهم صراحة بالحقيقة، قائلًا: تُعتبر الكتابة من الأقارب الفقراء غير الأنقياء للكلام المنطوق، وهذا من ألوان التحيز التي تكرَّر ظهورها على امتداد تاريخ الفلسفة الغربية. ويقول دريدا: لما كانت الفلسفة تهدف إلى الاسترشاد «بالعقل» وحده، فإنها كثيرًا ما تميل إلى التشكك في الكتابة باعتبارها نشاطًا يعوق نقاء الفكر واللغة المنطوقة. وتبيِّن مناقشته للفيلسوف جان جاك روسو، مثلًا، كيف أن هذا الفيلسوف الفرنسي يصف الكتابة بأنها «ذلك الملحق الخطر للفكر والكلام المنطوق»، وأنها «تنتزع اللغة من حالتها الأصلية» (دريدا ١٩٧٦م: ١٤١، ٢٤٣).

ويقول دريدا أيضًا إن تفضيل الكلام المنطوق على الكتابة كان أساس إنشاء اللغويات باعتبارها مبحثًا علميًّا أكاديميًّا، ويقترح معارضة ذلك ببحث علمي مضاد هو «علم الكتابة»، وهو الذي لا يُوثِّن طابعها العلمي، بل يطعن في فرضياتها الخاصة (دريدا ١٩٧٦م: ٤، ٢٨). ويهدف «علم الكتابة» عند دريدا أيضًا إلى هدم توكيد الشفافية اللغوية التي تسود المباحث الأكاديمية؛ فالكتابة البحثية تُمتدَح بصورة تقليدية لكونها مباشرة و«واضحة» (والكلمة تعني «شفافة» على وجه الدقة)، وبعدم عرقلة اللغة لانتقال المعرفة من المؤلف إلى القارئ. وأما كتابة دريدا نفسه فهي على العكس من ذلك؛ تقوم على التلاعب، والنهايات المفتوحة، وهي حافلة بالتوريات، والألفاظ المبتكرة، وألوان الغموض المتعمَّد، والتجديد في هجاء بعض الكلمات. وهذا يدعم حجته العامة ويجسدها عمليًّا، وهي التي تقول إن الفكر من المحال أن يوجد في صورة «خالصة» سابقة على اللغة، وإننا إذا نظرنا «إلى ما وراء النص الفلسفي فلن نجد هامشًا فارغًا بِكرًا، بل نص آخر، أي نسيج من الاختلافات بين قوًى ليس لها أي مركز مرجعي حاضر» (دريدا ١٩٨٢م: ٢٣).

وهكذا فإن دريدا يطعن أساسًا في الفصل التقليدي بين الفلسفة وبين المباحث العلمية الإنسانية الموجَّهة إلى التفسير والدراسة النصية، وكانت مقاومة هذا الجانب من عمله هي المسئولة إلى حد كبير عن اعتباره مفكرًا خلافيًّا داخل الحياة الجامعية؛ إذ حدث، على سبيل المثال، أثناء المناظرة حول قرار جامعة كيمبريدج بمنحه درجة فخرية في عام ١٩٩٢م، أن أرسلت مجموعة دولية من الفلاسفة الأكاديميين رسالة احتجاج إلى صحيفة التايمز يطعنون فيها في صحة اعتماد مبحثه العلمي:

> إن مسيو دريدا يقول إنه فيلسوف، والحق أن كتاباته تحمل بعض سمات الكتابة في ذلك المبحث العلمي، وأما تأثيرها فكان بصورة بارزة في مجالات تنتمي برُمَّتها تقريبًا إلى خارج الفلسفة، مثل أقسام الدراسات السينمائية، أو الأدبَين الفرنسي والإنجليزي … وحجتنا تقول إنه إذا قيل إن أعمال عالم فيزيائي، على سبيل المثال، ذات قيمة عليا، على غرار ذلك، استنادًا في المقام الأول إلى آراء العاملين في مباحث علمية أخرى، فسوف يكون ذلك في ذاته أساسًا كافيًا للشك في أن عالم الفيزياء المذكور مرشح مناسب للحصول على درجة فخرية.
>
> (دريدا ١٩٩٥م: ٤١٩–٤٢٠)

ويُعرِب دريدا، في مقابلة شخصية تناقش قضية الخلاف المذكور، عن رفضه هذه الفرضية، أي القول بأن العاملين في مباحث علمية معترَف بها هم وحدهم الحكام النهائيون على الجدارة الفكرية، قائلًا إن الفلسفة، على العكس من ذلك، «وفق أفضل تقاليدها، لم تسمح لنفسها قط بأن توضع قيد الإقامة الجبرية في المنزل، أي داخل حدود مبحثها العلمي الخاص، ناهيك عن حدود تخصصها» (١٩٩٥م: ٤٠٤). ويقول إننا لا بد أن نميز بين إمكانيات الانفتاح والطاقة الانعكاسية داخل الفلسفة، وبين محاولة الأكاديميين داخل أقسام الفلسفة، والعاملين في ظل قيود التنافس فيما بين المباحث العلمية، تمييز أنفسهم تنافسيًّا عن الأساتذة الآخرين داخل الجامعة، ما دام هؤلاء الأشخاص «يخلطون بين الفلسفة وبين ما تعلموا أن يعيدوا إنتاجه في إطار تقاليد مؤسسة معينة وبأسلوبها، داخل بيئة اجتماعية وتخصصية تتمتع بحماية متينة إلى حد ما» (دريدا ١٩٩٥م: ٤١١).

وأضيف إن دريدا يشبه نيتشه في مقاله «نحن الباحثين» الذي ناقشته في المقدمة، في أنه يسوق الحجة ضد أي مذهب فلسفي يرى أنه علم وضعي تخصصي ذو أهداف ومنهجيات محددة تحديدًا ضيقًا، وكان السياق الذي برز فيه هذا الجدل مع زملائه الفلاسفة نشأة الفلسفة التحليلية باعتبارها النموذج السائد داخل الفلسفة الأكاديمية في النصف الثاني من القرن العشرين. وتميل الفلسفة التحليلية إلى تحاشي الأهداف الحدسية الواسعة النطاق للفلسفة، وتفضيل إعادة صوغها باعتبارها نشاطًا علميًّا يتميز بالصرامة الفكرية والوضوح، ويمكن إرجاع نشأته إلى مدرسة «الوضعية المنطقية» التي نشأت في فيينا في العشرينيات، وهي التي قامت إلى حد بعيد بتحليل بناء الجمل من حيث قابليتها للصدق التجريبي أو الشكل المنطقي. كان الوضعيون المناطقة يقيِّمون المقولات وفقًا «لمبدأ التحقق من صدقها»، ومن ثم يحددون إذا ما كانت صادقة أو كاذبة أو لا معنى لها. ويعني هذا أنهم كانوا يرفضون القضايا الواسعة للميتافيزيقا وعلم الجمال واللاهوت وعلم الأخلاق، وتشغلهم المناظرات الضيقة، ومنها على سبيل المثال وجود الأشياء أو عدم وجودها. وكان الانتصار لنشأة هذه المدارس التحليلية وتطورها قد ظهر في بعض الأعمال، مثل كتاب هانز رايخنباخ (Reichenbach)، وعنوانه نشأة الفلسفة التحليلية، الذي يقول: «التأمل الحدسي الفلسفي مرحلة عابرة، وهي تحدث عندما تُثار المشاكل الفلسفية في زمن لا يملك الوسائل المنطقية لحلها ... فقد تقدمت الفلسفة من التأمل الحدسي إلى العلم» (١٩٥١م: ٧). ويتفق دريدا مع رورتي في أن هذا يمثل سعيًا مغلوطًا إلى يقين من المحال تحقيقه، قائلًا إننا ينبغي ألا نقلق «حول إذا كان ما نفعله، أو يفعله غيرنا، يمثل «ممارسة حقيقية للفلسفة»، بل علينا أن نسمح لمائة زهرة أن تتفتح، وأن نُبدي إعجابنا بها ما دامت يانعة، وأن نترك ممارسة علم النبات للمؤرخين الفكريين في القرن المقبل» (رورتي ١٩٩١م: ٢١٩).

وترتبط حجج دريدا الخاصة بالفلسفة بشواغله حول طبيعة الجامعة باعتبارها مؤسسة، قائلًا إن مشكلة المباحث الأكاديمية والجامعات كلها تكمن في أنها تعتبر نفسها مواقع للمعرفة الموضوعية، بفضل المبدأ البديهي الذي يقول «لا يستطيع الحكم على العلماء إلا العلماء» (دريدا ١٩٩٢م ب: ٥)، وهو المبدأ الذي يقطع الصلات فيما بين المباحث العلمية، وبين المباحث العلمية من ناحية وبين العالم خارج الحياة الجامعية من ناحية أخرى. وهكذا فإن تقويض دريدا لضروب اليقين الفكري للمباحث العلمية له غرض سياسي صريح، ألا وهو الطعن في الانفصال التقليدي بين العلماء وبين المجال

الاجتماعي الواسع، وهو الذي عادةً ما لا يستدعيهم إلا عندما يحتاج إلى خبرتهم العلمية المتخصصة.

وكثيرًا ما يقول نقاد «التفكيك» إنه يتخذ في الواقع صورة التحليل النصي الوثيق المعقد بوسائل بالغة الدقة، وهو ما يدعم ضروب الفصل بين الدراسات الأدبية والمباحث العلمية الأخرى. ويزعم فرانك لينتريكيا (Lentricchia)، على سبيل المثال، أنه لا يزيد عن كونه شكلًا متقدمًا من الزاوية النظرية من أشكال «النقد الجديد»، «أي إنه نشاط من الخصخصة النصية» التي تؤدي إلى إنتاج «شيء يشبه النموذج الأقصى من الزينة والزخرفة الداخلية» (١٩٨٠م: ١٨٦). ويشير لينتريكيا، بوجه خاص، إلى الشكل الأمريكي للتفكيك، الذي ارتبط بما يُسمى «مدرسة ييل» من النقاد، التي تضم أمثال ج. هيليس ميلر (Miller)، وجيفري هارتمان، وبول دي مان. وفي هذا الشكل نجد أن التفكيك (أو «ما بعد البنيوية»، وهي مصطلح يُستخدم أحيانًا بالتناوب مع التفكيك، وإن يكن أيضًا لفظًا شاملًا يتضمن ألوانًا من المداخل المماثلة)؛ يقتصر بصفة عامة على دراسة الأدب، وخصوصًا النصوص المعتمدة للشعر الرومانسي والرواية في القرن التاسع عشر. ونستطيع بالقطع تعريفه باعتبار أنه شكل من أشكال القراءة الدقيقة؛ إذ إن توكيده لعدم استقرار اللغة والمعنى يؤدي إلى الفكرة التي تقول إن النص نفسه يتضمن في داخله وسائل نقده الخاص، وأما مهمة الناقد فتتمثل في استخلاص الفجوات والمتناقضات في داخله، وكثيرًا ما يكون ذلك بالتركيز على عناصر لا يُعتدُّ بها في الظاهر.

ويرتبط هذا الشكل من القراءة النصية ارتباطًا خاصًّا بعمل بول دي مان، وهو مِن أهم مَن طبَّقوا فكر دريدا على الدراسات الأدبية. وفهْم دريدا للنظرية فهمٌ ضيق؛ فهو لا يرى أنها تطعن في المنطق الشائع للمباحث العلمية، بل يرى أنها «تأصيل (rooting) للتفسير الأدبي والتقييم النقدي في نظام ذي عمومية فكرية» (دي مان ١٩٨٦م: ٥)؛ إذ إن دي مان يرى أن النظرية والأدب متلازمان؛ لأن النظرية تتعلق أساسًا بالبُعد «البلاغي والمكاني للُّغة» (١٩٨٦م: ١٧)، وهذا البُعد يتمتع في الأدب بصدارة أكثر صراحة من صدارته في الأشكال الأخرى للُّغة. ويؤدي توكيده المذكور للعناصر اللغوية للنصوص الأدبية، على حساب جوانبها التفسيرية أو السياقية، إلى جعل عمله جزءًا من المشروع العلمي للنقد الأدبي، وهو الذي ترجع أصوله إلى فقه اللغة القديم. بل إن دي مان يصف النظرية الأدبية بأنها «عودة إلى فقه اللغة ... فحص لبناء اللغة قبل المعنى الذي تنتجه»، قائلًا إن التحليل النصي لا يزال متاحًا استنادًا إلى الثلاثية [أي المباحث العلمية الثلاثة]

التي تشكل جانبًا من تعليم العلوم النظرية التي تضم النحو والبلاغة والمنطق (١٩٨٦م: ٢٤، ١٣). بل نستطيع أن نقول في الواقع إنه يَقلِب التفكيك عند دريدا رأسًا على عقب، فبدلًا من استخدام التفكيك للطعن في مكانة المباحث العلمية المنفصلة وطبيعة المعرفة، إذا به يسعى إلى ترسيخ أقدام الدراسات الأدبية باعتبارها «مبحثًا علميًّا مستقلًّا للبحث النقدي»، بحيث «يُفصَل الأغنام عن المعز، والمستهلكون عن أساتذة الأدب، وثرثرة التقييم عن الإدراك الفعلي» (١٩٨٦م: ٧، ٢٤). وإذا كان دي مان يشارك دريدا اهتمامه بالطعن في مزاعم الفلسفة بأنها تملك الحقيقة النهائية، فإنه، على ما يبدو، يضع الدراسة الأدبية في مكانها قائلًا إن «الفلسفة لا تزيد عن كونها تأملًا لا نهائيًّا في دمارها الذاتي على أيدي الأدب» (دي مان ١٩٧٩م: ١١٥).

التحليل النفسي واللغة والثقافة

تكمن إمكانية المنهج البيني داخل التحليل النفسي في علاقته الثنائية بالعلم، خاصة بالطب الإكلينيكي، واستعداده الذي يزداد باطراد للابتعاد عن النماذج العلمية الصريحة، والاتجاه إلى الفحص الحدسي والنظري للعلاقة بين النفس واللغة والثقافة. فمثلما اشتبك عمل دريدا بصفة خاصة بما استبعدَتْه الفلسفة من اختصاصاتها، أُقيمَ التحليل النفسي الفرويدي على الرغبة في الطعن في صحة إقصاء بعض المباحث العلمية عن الطب، والرغبة في بحث أنواع الأمراض والظواهر التي لم يتناولها الطب. ويمكن اعتبار موضوع الطب حالة نموذجية لتطور المبحث العلمي؛ ذلك أنه تطور بتدعيم حدوده، وإقصاء أنواع معينة من المعارف «غير المشروعة» إقصاءً صارمًا. وهكذا بدأ الاستبعاد الحاسم لبعض الممارسات التي كانت تُعتبر يومًا ما جزءًا من الطب المحترم، مثل العلاج بالأعشاب، والعلاج «بالإيمان الديني»، والفصد، والشراب المطهر، بل إنها حُرِّمت تحريمًا لا هوادة فيه في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، عندما اكتسب التخصص قوة مؤسسية وزاد استخدامه للدرجات الجامعية باعتبارها نوعًا من المؤهلات المعتمدة. وإذا كان ذلك راجعًا بوضوح في جانب منه إلى مظاهر التطور في البحث وألوان التقدم في المعرفة، فإنه كان أيضًا من نتائج علاقات السلطة الناشئة؛ إذ برزت مراتبيات صارمة، كان الأطباء يَتسنَّمون فيها القمة، ويشغل الجرَّاحون والصيدلانيون القاع، ويُنبَذ باقي المعالجين باعتبارهم دجالين (بورتر ١٩٩٧م: ١١).

والحق كما يقول روي بورتر أن مهنة الطب اكتسبت سلطة وهيبة، وذلك تقريبًا بغضِّ النظر عن قدرتها على إنقاذ أرواح المرضى، ولم يحدث حتى اختراعِ عقاقير السلفا والمضادات الحيوية في أوائل القرن العشرين أن بدأ الطب يُحدِث تأثيرًا إيجابيًّا حقيقيًّا في هذا الصدد (بورتر ١٩٩٧م: ١١). وكما يقول بورتر، كانت التقاليد الطبية الغربية تتميز بتفسيرها للمرض لا من حيث العلاقة بين المريض وبين العالم، بل من حيث حالة الجسم نفسه (بورتر ١٩٩٧م: ٧). وعندما اكتسبت مهنة الطب مجالات معرفية جديدة، مثل عقل الإنسان ونفسه، كان ذلك في العادة على أساس إكلينيكي محض؛ إذ كان الطب النفسي الأكاديمي، مثلًا، يعتمد بصورة تقليدية على طب الأعصاب [النيورولوجيا]، ومرض الأعصاب [نيوروباثولوجي]، وهما يؤكدان التفاسير العضوية لاختلالات المخ (بورتر ١٩٩٧م: ٥٠٩). وكان فرويد الذي تخصص في الطب، ثم أحسَّ بالإحباط إزاء محاولات العثور على أسباب جسدية ضيقة التعريف للهيستيريا [الهَرَع]؛ أولَ من قام بطعن يُعتدُّ به في هذا اللون من المادية العلمية، وكان يرى منذ البداية أن التحليل النفسي طريق للتحرر من قيود المبحث العلمي التي تفرضها المعارف الطبية المعتمدة.

وكان من السبل التي اتبعها لتحقيق ذلك أن قال إن التحليل النفسي مبحث علمي متماسك، ونشاط علمي مستقل، وهو ما يفسر المصطلح «الصلب» الأول «التحليل». ويبدأ فرويد محاضراته التمهيدية بالإقرار بأن التحليل النفسي يختلف عن الطب التقليدي؛ لأنه لا يستطيع، من خلال التبادل اللفظي بين المحلل والمريض وحسب، أن يحقق الاتصال المباشر مع موضوع بحثه، ألا وهو اللاوعي (فرويد [١٩١٥م] ١٩٧٣م: ٤١). وعلى الرغم من عدم توافر بيانات «صلبة»، والنتائج غير المؤكدة للعملية التحليلية، فإن فرويد يصرُّ على أن التحليل النفسي علم، وأنه «مثل كل علم طبيعي آخر يستند إلى الجهد الصبور دون كلل أو ملل في استخلاص الحقائق من عالم المحسوسات» (فرويد [١٩٢٥م] ١٩٨٦م: ٢٦٨). ودعوى التحليل النفسي بأنه علم راسخة في تطوره باعتباره تخصصًا مستقلًّا، له قواعد عمل، ومفردات متخصصة، وهياكل مراتبية، وأنساق واضحة لنمو العمل به وتقدُّم العاملين به؛ إذ توجد على سبيل المثال منظمة دولية مركزية تتولى إقرار المؤهلات وتنظيم العمل، وهي «الاتحاد الدولي للتحليل النفسي»، وتتكون من منظمات قومية كثيرة تقوم بدورها بإقرار تأهيل مؤسسات التعليم والتدريب، وتفرض قيودًا على العضوية. والواقع أن السياسات الداخلية في مجال التحليل النفسي، التي تمثلها المناظرات الحادة بين مدارسه المختلفة، وطرد المارقين من المنظمات المنافسة، والدعاوى

المتنافسة بأن أصحابها هم ورثة فرويد الحقيقيون؛ تؤكد بالقطع أن التحليل النفسي يعتبر نفسه مبحثًا علميًّا مستقلًّا.

وعلى الرغم من أن فرويد كان يرى نفسه عالمًا في المقام الأول، فإن تأثير عمله كان أكبر إلى حد بعيد في المباحث غير العلمية. ولقد تعرضتْ نظريات فرويد، ونظريات خلفائه من باحثي التحليل النفسي، للانتقاد في حالات كثيرة من جانب أصحاب العلم «الصلب»، بسبب ارتكازها على أسس تجريبية غير مؤكدة، واستنباطها نظريات من لغة المجاز والقياس، ومن فرضيات لم تُختبر؛ ذلك أن التحليل النفسي، على عكس مباحث العلوم الطبيعية، يصعب عليه تحديد اختصاصاته؛ فالطب الإكلينيكي له هدف دراسي واضح ومحدد، ألا وهو علاج أمراض الجسد والوقاية منها، من خلال التداخل بالعقاقير أو التكنولوجيا أو الجراحة، ولكن التحليل النفسي من المحال حصره في مثل تلك الحدود الواضحة؛ فهو مشغول بكل شيء قد ينتجه اللاوعي، وبالسُّبل التي يستطيع بها التأثير في جميع أشكال الفكر والإحساس والسلوك عند البشر. ومن المحتوم أن يهتم التحليل النفسي بالأدب والفن والثقافة؛ وذلك، كما يقول فرويد، لأن دوافعنا الغريزية الأساسية «تقدم إسهامات لا يمكن التقليل من شأنها في أرفع المبتكرات الثقافية والفنية والاجتماعية لروح الإنسان» (فرويد [١٩١٥م] ١٩٧٣م: ٤٧). وكان فرويد نفسه مولعًا بالقراءة واسعَ الاطلاع، وكان عدد كبير من المصطلحات الأساسية في التحليل النفسي، مثل عقدة أوديب، والنرجسية، والصادية، والماسوكية؛ مستمَدًا من الأدب والأساطير. أضف إلى ذلك أن التحليل النفسي، مثل النقد الأدبي، نشاط هرمانيوطيقي [تفسيري] بصفة أساسية، فما دام اللاوعي (unconscious) مكبوتًا، فإنه لا يمكن الكشف إكلينيكيًّا عنه، بل يمكن فقط تفسيره من خلال تجلِّياته الجزئية في الأقوال وألوان السلوك الصادرة عن الوعي والعقل الباطن (subconscious)، مثل الأحلام وزلَّات اللسان والتداعي الحر.

ولكن عددًا كبيرًا من مقالات فرويد في النقد الأدبي، ونظائرها التي كتبها أوائل النقاد الفرويديين، مثل إرنست جونز، وأوتو رانك؛ يغلب عليها استخدام الأدب مادةً أولية في دراسة حالات معينة بالتحليل النفسي. وكان من الشائع على نطاق واسع في النقد القائم على التحليل النفسي اعتبارُ النص وسيلةَ إعلاء (sublimation) لرغبات المؤلف اللاواعية، أو الحاجات الغريزية، أو ألوان العُصاب. ولما كان النص يُعتبر دائمًا في مرتبة ثانوية بالنسبة للعمليات النفسية التي يكشف عنها، فإن هذا الضرب من النقد كان بمثابة استيلاء من جانب المبحث العلمي الجديد للتحليل النفسي على النقد الأدبي،

من دون أن يُعتبر تفاعلًا حقيقيًّا بين هذا وذاك. وكما تقول شوشانا فيلمان، كان النقد القائم على التحليل النفسي في البداية

> لا يمثل علاقة تنسيق، بل علاقة خضوع وتبعية، وهي علاقة يخضع فيها الأدب لسلطة التحليل النفسي وهيبته، فإذا كان الأدب يُعتبر كيانًا من اللغة — المطلوب تفسيره — فإن التحليل النفسي كان يُعتبر كيانًا من المعرفة، التي تُطلب قدرتها على التفسير.
>
> (فيلمان ١٩٨٢م: ٥)

ونرى — بعبارة أخرى — في هذا التلاقي بين التحليل النفسي والأدب، أن الأول مُفضَّل على الأخير؛ إذ يُعتبر التحليل النفسي علمًا ناضجًا يقدم معنى الآخر ويستولي عليه، باعتباره شكلًا معرفيًّا أقل تطورًا، بل و«غير علمي».

وإذا كان التحليل النفسي الفرويدي الكلاسيكي يحاول فتح العلوم الطبيعية على مجالات جديدة للدراسة، فإن نظرية التحليل النفسي يغلب عليها التشكك فيما يدعيه التحليل النفسي من الطابع العلمي الطبي. ويتجلى هذا بأوضح صورة في عمل المحلل النفسي الفرنسي جاك لاكان (Lacan)، الذي يدعو إلى «العودة إلى عمل فرويد»، بحيث يركز على «شعرية ما كتبه فرويد» على حساب طموحاته الإكلينيكية المباشرة (١٩٧٧م أ: ٥٧، ١٠٢). والواقع أن علاقة لاكان بالعلم، مثل علاقة فرويد بالعلم؛ إيجابية وسلبية معًا، فهو يقول أحيانًا إن هدفه بناء قاعدة علمية للتحليل النفسي (١٩٧٧م أ: ٧٧)، والواقع أن مفهومه لمرحلة المرآة، وهي التي يكتسب الطفل فيها شعورًا مُرضيًا بهويته (رغم أنه وهمي) من خلال التعرف على صورته في المرآة؛ مفهوم يستند إلى التجارب العلمية التي أجراها هنري والون (Wallon) عالم النفس المتخصص في مرحلة الطفولة، وسجَّلها في كتابه أصول شخصية الطفل (١٩٣٤م)، حيث فحص أساليب استجابة الأطفال الصغار لصورهم في المرآة، وهي التي تختلف عن استجابة الثديِيَّات العليا، مثل الشيمبانزي، لصورها في المرآة. ويستعين لاكان في كتاباته بحشد كبير من المفاهيم الرياضية، مثل المعادلات، واللوغاريتمات، والرسوم البيانية، والأشكال الهندسية؛ في شرح أفكاره الخاصة بالتحليل النفسي، بَيد أن المكانة العلمية لهذه المداخلات النقدية ليست واضحة في جميع الأحوال؛ إذ إن لاكان، فيما يبدو، لا يشير إلى مرآة حقيقية، بل إلى عملية عامة للتعرف على الذات [أي إدراك المرء لذاته]، وهو ما لا يمكن تعضيده «ببيانات

موضوعية» (١٩٧٧م أ: ٥)، وهو يستعمل الرياضيات بصفة أساسية باعتبارها صورًا مجازية لا براهين تجريبية.

والأسلوب الرئيسي الذي يسلكه لاكان في طعنه في الأساس الإكلينيكي للتحليل النفسي هو إعادة توكيد أهمية فكرة فرويد عن انقسام الذات المفردة انقسامًا جوهريًّا، في غضون مواجهتها للصراع الدائب بين العناصر المتنافسة في النفس البشرية التي تتكون في فترة الطفولة المبكرة، وتدفعها دوافع متناقضة نحو الإشباع الجنسي والموت. ويضمر لاكان عداءً شديدًا لمجال سيكلوجية الأنا (ego psychology)، وهو تطبيق لعمل فرويد الذي يتناول تكيُّف الفرد مع البيئة؛ إذ يراه تحريفًا لتركة فرويد؛ لأنه يوحي بوجود ذات ثابتة، ووجود «أنا» (ego) يستطيع الفرد أن يعرفها ويسيطر عليها. ويقول لاكان إننا إذا تجاهلنا «وجود النفس خارج مركزها بصورة جذرية» فسوف نجعل التحليل النفسي «عملية تصالحية وحسب، وهو ما أصبح عليه في الواقع، أي ما ينبذه عمل فرويد نصًّا وروحًا» (١٩٧٧م أ: ١٧١).

ويطعن لاكان، مثلما يطعن دريدا، في الفكرة القائمة على المنطق الشائع التي تقول إن اللغة وسيط محايد نستخدمه في توصيل هوياتنا الفردية وعلاقتنا بالعالم. ففي الصورة التقليدية لعملية التحليل النفسي، يتصالح المريض مع رغباته اللاواعية، ويصبح ذاتًا «متكاملة» من خلال اكتساب المعرفة الذاتية، ولكن لاكان يلفت أنظارنا إلى البناء السردي لما يُسمى «العلاج بالكلام»، أي إلى الطريقة التي يؤدي بها فعل التحليل النفسي إلى خلق فجوة «بين نوعين من «الأنا»؛ الأولى خاصة بذات المريض [الخاضع للعلاج]، وهي في حالة المفعول به (*moi*)، والثانية خاصة بكلامه، وهي في حالة الفاعل (*je*)» (١٩٧٧م أ: ٩٠)، وبتعبير آخر بين الذات التي تتكلم والذات التي هي موضوع الكلام. وبصفة أعم، يرى لاكان أن الذات المفردة تنقسم بفعل دخولها عالم اللغة؛ لأن ما يسميه «النظام الرمزي» يقوم على المراتبية والانقسام، وهو ما يؤدي إلى إحساس الذات بشعور لا علاج له بالغياب أو بالنقص. وهكذا فإن لاكان يستبدل بالفكرة الفرويدية التي تقول إن السلوك البشري تدفعه الحاجة إلى إشباع غرائز بشرية أساسية (مثل الجنس ونزعات الموت)؛ فكرةً عن الرغبة التي لا شكل لها ولا يمكن إشباعها، وهي التي تُنقَل عبر وسيط اللغة حتى ولو لم تستطع اللغة احتواءها بصورة كلية.

ومعنى هذا أن الموضوع التقليدي لدراسات التحليل النفسي، وهو اللاوعي، لم يعد يُعتبر مجالًا خصوصيًّا داخل عقل كل فرد أو نفسه، بل يُعتبر مجالًا «عبر فردي» (transindividual) «لا يُتاح للذات المفردة» (لاكان ١٩٧٧م أ: ٤٩). ويقول لاكان

إن اللاوعي «ذو بناء يشبه بناء اللغة»؛ لأنه يدخل حيز الوجود عندما يدخل الطفل النظام الرمزي، وهو يعمل ويستخدم وسائط عمليات دلالية، أي «إن شيئًا ما ينظم هذا المجال، ويحدد خطوط قوته المبدئية قبل أي خبرة، وقبل أي استنباط من جانب الفرد ... فالطبيعة توفِّر ... دوالَّ معينة، وهذه الدوالُّ تنظم العلاقات الإنسانية بأسلوب خلَّاق، وتقدم لها الأبنية وتُشكِّلها» (لاكان ١٩٧٧م أ: ٢٠). وهكذا فإن اللاوعي لا يمكن استشفاف وجوده إلا من خلال أشكال لغوية، فهو الفصل الذي منعت الرقابة نشره من قصص حياتنا الشخصية، وهو الذي لا بد من إعادة اكتشافه «ما دامت قد سبقت كتابته في مكان آخر»، في صورة ذكريات الطفولة، وقصصها، وطقوسها، ومفرداتها الخصوصية (لاكان ١٩٧٧م أ: ٥٠). وكما تقول جولي طومسون كلاين (Klein) نجد أن هذا الفهم الجديد للَّاوعي يقدِّم بوضوح إمكانية الدراسة البينية؛ لأنه يبتعد بالتحليل النفسي عما يدور داخل نفس الفرد، ويتوجه به إلى القضايا الكبرى حول اللغة والنصوص والثقافة والذاتية (كلاين ١٩٩٦م: ١٥٨).

والملاحَظ أن التشكيك المذكور في المعرفة «العلمية»، على نحو ما نجده في عمل دريدا، بتأكيد العلاقات المُركَّبة بين اللغة والهوية والثقافة؛ يتسع نطاقه ليصبح انشغالًا بطبيعة المؤسسات الفكرية، إذ يرى لاكان أن إحدى مشكلات التحليل النفسي تتمثل في أن طموحاتها الإكلينيكية قد خلقت نظامًا معرفيًّا مراتبيًّا مغلقًا، وكما هو الحال بالنسبة لجميع المباحث العلمية التي تُنشئ زَخَمها المؤسسي الخاص، تجمَّدت إجراءات التحليل النفسي «وأفقدَتْها رتابةُ الاستعمال حيويتَها»، «فاختُزلت في مجرد «وصفات»»، وسَرقت من الخبرة التحليلية كلَّ مكانة معرفية، بل وكل معيار للحقيقة الواقعة» (لاكان ١٩٧٧م أ: ٣٣). ولقد رفض لاكان الخضوع لعدد كبير من قواعد المهنة؛ فكانت جلسات التحليل النفسي عنده، على سبيل المثال، متفاوتة الطول، وكانت في حالات كثيرة أقصر من الطول المعتمد، وهو خمسون دقيقة، وهو ما أدى، إلى جانب قضايا أخرى، إلى استقالته في ١٩٥٣م من جمعية باريس للتحليل النفسي، وتشكيله منظمة منفصلة لم يعترف بها الاتحاد الدولي للتحليل النفسي قط. وأهم ما في الأمر أن لاكان ينتقد إنشاء مبحث علمي متخصص للتحليل النفسي؛ لأن ذلك يقوم على الإيمان بوجود مصدر نهائي لا يقبل الشك فيه للمعرفة والسلطة، قائلًا:

> ماذا تعني منظمة للمحللين النفسيين عندما تمنح شهادات الكفاءة إلا أنها تشير إلى من ينبغي أن يتوجه إليهم كل من يريد أن يمثل الموضوع الذي

يُفترض أنه يعرفه؟ ... ولكن الواقع يقول: لا يستطيع محلل نفسي أن يمثل، ولو بصورة طفيفة، جماع معرفة مطلقة. وهذا سبب قولنا، من زاوية معينة، إنه إن وُجد شخص يمكن أن يتقدم المرء إليه بطلب ما، فلا يمكن أن يكون إلا شخصًا واحدًا، وكان هذا الشخص الأوحد هو فرويد أثناء حياته. وأنا أقول إن عمل فرويد، ومن ثم هيبته النابعة من هذا العمل، قائمان فوق كل أفق من آفاق موقع المحلل النفسي.

(لاكان ١٩٧٧م ب: ٢٣٢)

ويبدو أن لاكان يُشبِّه المبحث العلمي للتحليل النفسي الفرويدي بجماعة دينية خاصة، يعبِّر شتى أعضائها عن ولائهم «للوالد المؤسس» لها، بل إنه يُشبِّه معاملة «الاتحاد الدولي للتحليل النفسي» له بالطرد من الكنيسة الكاثوليكية (١٩٧٧م ب: ٣-٤).

ويرى لاكان أن قيمة التحليل النفسي لا تكمن في طموحاته ليصبح مبحثًا علميًّا، بل في كونه يشغل موقعًا وسطًا بين الفلسفة والعلم، «على الحدود ما بين الحقيقة والمعرفة». وأما ما يعنيه بهذا التمييز فهو، فيما يبدو، أن الحقيقة هي ما يُستبعَد من المعرفة حتى تتمكن المعرفة من أن تصبح منظمة ومنضبطة، قائلًا: «الحقيقة في حالة إعادة استيعاب دائم في جوها المقلق؛ إذ إنها لا تزيد في ذاتها عما يُفتقَر إليه في تحقيق المعرفة ... أي إن الحقيقة لا تزيد عما لا تستطيع المعرفة أن تدرك أنه معرفة إلا بدعوة جهلها إلى العمل» (لاكان ١٩٧٧م أ: ٢٩٦). وتُعتبر المعرفة العلمية، خصوصًا، ناقصة؛ لأنها تفترض أنها موضوعية ومستقلة، ولكن الواقع أن الناس دائمًا ما يشاركون في أية معارف ينتجونها. فإذا تعلَّم علم النفس إدراك ذلك، فسوف يمثل «إعادة دخول الحقيقة إلى ميدان العلم» وإعادة رسم «خريطة الطب الإكلينيكي التي تشوِّه صورة الواقع» (لاكان ١٩٧٧م أ: ٢٩٧). ومعنى هذا بعبارة أخرى أن التحليل النفسي حين ينجح في اكتساب الطابع البيني الكامل، سيستطيع تقديم بحث نقدي منتظم لطموحات تشكيل مبحث علمي حقيقي.

المذهب النِّسْوي والجسد

يجمع المذهب النسوي بين العناصر المتفرقة للنقد الأدبي والثقافي، والعلوم الاجتماعية، والفلسفة، وعلم النفس، والتحليل النفسي، في انشغاله بطرائق تمثيل المرأة، وطرائق

تمثيلها لنفسها، ولقهرها وتحريرها. ولكن النظرية النسوية، كما تقول ديان إلام (Elam)، «ليست مجرد صفقة بينية أخرى» (١٩٩٤م: ١٢)، بل إنها تدور حول الطعن في القيم والأولويات القائمة في المباحث العلمية، لا مجرد تحقيق التكامل فيما بينها. ويقوم انتقاد النظرية النسوية للمباحث العلمية، قبل كل شيء، على الضيق الشديد بترتيبات السلطة في الجامعة باعتبارها مؤسسة، وبتخفيض قيمة خبرة المرأة أو استبعادها، وكثيرًا ما تتجلى في عمل النظرية النسوية هذه الثنائية العميقة لا إزاء المباحث العلمية وحسب، بل أيضًا إزاء العمل الأكاديمي والكتابة عمومًا.

خرجت النظرية النسوية مما يُطلَق عليه «الموجة الثانية» للحركة النسوية التي انطلقت في أواخر الستينيات، فتوسعت في مهمتها بحيث تتجاوز تحقيق المساواة السياسية والاجتماعية ابتغاء النظر في السياقات الثقافية والسيكلوجية للسلطة الأبوية. وإزاء هذا السياق، كان من المحتوم أن تكون النصوص المؤسسة للنوع الجديد من المذهب النسوي ذوات تركيز بيني. فكتاب سيمون دي بوفوار، وعنوانه الجنس الثاني (١٩٤٩م)، على سبيل المثال، يتضمن الرجوع إلى نطاق واسع من المباحث العلمية حتى يبين أن المرأة كيان تشكله الثقافة وتمثله؛ فالجزء الأول، وعنوانه «المصير»، يبحث في صور تغلغُل الأفكار الأبوية في خطاب البيولوجيا، والتحليل النفسي الفرويدي، والماركسية. وتقول دي بوفوار إن هذه الألوان من الخطاب تتخيل أن الهويات الفردية تحددها طبيعة الجسد [التشريح]، أو القوى اللاواعية أو الاقتصادية، وإن تكن في الحقيقة من ثمار العمليات الأوسع نطاقًا للمجتمع والثقافة:

> الفرد لا يولد امرأة، بل يصبح امرأة. لا يوجد قدر بيولوجي أو سيكلوجي أو اقتصادي يحتِّم الشكل الذي تتخذه أنثى الإنسان في المجتمع، بل إن الحضارة كلها هي التي تنتج هذا المخلوق، الذي يشغل موقعًا وسطًا بين الذكر والخَصِي، وهو الذي يوصف بأنه أنثوي.
>
> (دي بوفوار [١٩٥٣م] ١٩٩٧م: ٢٩٧)

ويستعمل باقي الكتاب أنواعًا شتى من المصادر، مثل النصوص الأدبية، والفنون البصرية، والوثائق التاريخية، والتراجم الشخصية، وبعض الأشياء الشائعة في الحياة اليومية، مثل الوعي والملابس، ليبين أن هوية المرأة تخلقها وتقيدها المواقف الاجتماعية، والصور الثقافية. وكتاب دي بوفوار من ثَم بينيٌّ من زاويتين؛ فهو أولًا يرجع إلى عدد

من المباحث العلمية الراسخة حتى يثبت أوجُه قصورها في معاملة خبرة المرأة، وهو ثانيًا يجمع بين مصادر منوعة من ميادين مختلفة حتى يثبت مدى شيوع السلطة الأبوية، ومدى تغلغُلها. وتتخذ بتي فريدان (Friedan) في كتابها الكلاسيكي بعنوان التبجيل الضال للأنثى (*The Feminine Mystique*) (١٩٦٣م) المدخلَ الثنائي نفسه؛ إذ تطعن في «التوجُّه الوظيفي» للتحليل النفسي، وعلم الاجتماع، والأنثروبولوجيا، والعلوم السلوكية الأخرى، قائلة إن ما تفترضه من طابع علمي يستند إلى إنكار الخبرة الحقيقية للمرأة، كما يناقش الكتاب ضروبًا منوعة من النصوص، مثل استقصاءات الجنسين، والمجلات النسائية، والإعلانات، والصور التمثيلية الخيالية «للبطلة ربة البيت السعيدة»، ابتغاء الكشف عن سلطة «التبجيل الضال للأنثى»، أي الإيمان بأن المرأة تحقق ذاتها إلى أقصى حد داخل الأسرة والبيت.

ونلاحظ في عمل صاحبات النظريات النسوية الفرنسيات، مثل هيلين سيكسو (Cixous)، ولوس إيريجاراي (Iragaray)، وجوليا كريستيفا (Kristeva)؛ أن هذه الشواغل البينية المنوعة يتسع نطاقها فتشتبك اشتباكًا مثمرًا، وإن يكن شائقًا بنظرية التحليل النفسي، وعلم اللغة (اللغويات) والتفكيك. وتسعى المُنظِّرات المذكورات إلى الاستيلاء على التحليل النفسي والتفكيك في وضع برنامج نسوي، يكفل أن يثبت هذا وذاك أن اللغة والنظام الأبوي يبنيان المعنى من خلال المعارضات الثنائية المنظمة تنظيمًا مراتبيًّا، مثل الفصل بين الذكر والأنثى، وبين الإيجابي والسلبي. وإلى جانب تأكيد العلاقة بين اللغة والسلطة، فإن النظرية النسوية الفرنسية تتصدى كذلك للخبرة النفسية والجسدية؛ إذ تنتفع سيكسو، وإيريجاراي، وكريستيفا جميعًا بالتمييز الذي ينص عليه لاكان بين ما يسميه «المتخيَّل» (imaginary)، أي الفترة السابقة للإحساس الأوديبي، والتي يُعتبر الطفل فيها جزءًا من الأم، وبين «الرمزي» (the symbolic)، أي الحالة اللاحقة للإحساس الأوديبي، والتي تسيطر عليها اللغة، وما يُسمى «قانون الأب»، حتى يُثبتْن كيف تتعرض رغبة المرأة للكبت بفعل الموقف الرمزي. وتدعو الناقدات الثلاث، بأساليب مختلفة، إلى نوع من «الكتابة النابعة من الجسد»، وهي ذات الأصول الناشئة من الدوافع السابقة لاكتساب اللغة وللحالة الأوديبية، والتي تحاول كسر الإقصاء الأبوي لخبرة المرأة، من خلال أسلوب في الكتابة يتسم بالسيولة والدلالات غير القاطعة، وهو الأسلوب المرتبط «بالأنوثة».

وتُتهم هذه الناقدات إما باعتناق الجوهرية الجسدية [التشريحية anatomical]، وإما باعتناق الجوهرية النفسية، ما دُمْن يَفترِضْن وجود جوهر أنثوي خاص باعتباره

مجال ما تسميه سيكسو «الكتابة الأنثوية» (*écriture feminine*) (موي ١٩٨٥م: ١٢٦). والأقرب للإنصاف أن نقول بوجود توتر أساسي في قلب هذا النوع من النظريات، وهو الذي ينبع من رفضها الانحباسَ في مجال معرفي واحد. فالنظرية النسوية تَدين للنظرات العميقة التي قدَّمها لاكان ودريدا عن التكوين اللغوي للذات، كما أنها دائمًا ما تقاوم الانحباس في مجال اللغة والوقوع في شَرَكها ومكانتها باعتبارها مجرد «نظرية»، ومن ثم فهي تحاول الاشتباك مع خبرة المرأة الجسدية الفعلية؛ إذ إن كريستيفا مثلًا تنتقد دريدا لأن مذهبه في علم الكتابة «لا يعمل حسابًا للذات»، ولا يتضمن أية فكرة عن الذات الجسدية أو الاجتماعية القائمة خارج اللغة (١٩٨٤م: ١٤٢). وترى كريستيفا وإيريجاراي أن الذات نتاج لعمليات فسيولوجية ودلالية يرتبط بعضها بالبعض ارتباطًا وثيقًا، وهو ما يقتضي الجمع بين بعض المجالات المعرفية، مثل التحليل النفسي والأدب وعلم الاجتماع، وبين العلوم الطبيعية. وتقول حجة إيريجاراي إن عددًا كبيرًا من المشكلات التي تعوق فهم حالة المرأة تقوم على «العلاقة التي لم تُفحَص فحصًا كافيًا بين البيولوجيا والثقافة» (١٩٩٣م: ٤٦)، كما تنتقد عدم إقامة حوار بين الفلسفة والعلم، وهو ما يؤدي إلى فقر هذا وذاك معًا:

> بصفتي فيلسوفة، يُهمني التنظير لكل مجالات الواقع والمعرفة، ولم يقع الانفصال بين الفلسفة والعلوم إلا منذ فترة بالغة القِصَر في تاريخ الثقافة، وكان ذلك نتيجة التخصص المنهجي، وهو الذي جعلهما بعيدتين عن متناول أي أحد وكل أحد. والميول الفائقة التقنية للعلم الحديث تؤدي إلى خلق صيغ يتزايد طابعها التركيبي، ويُعتقد أنها تتفق مع ازدياد طابع الصدق للحقيقة. ومن عواقب ذلك أن أصبحت الحقيقة تفلت من النظر فيها على ضوء الحكمة، بما في ذلك حكمة أهل العلم أنفسهم.
>
> (إيريجاراي ١٩٩٣م: ٨١)

ويتجلى هدف الجمع بين العلوم الطبيعية والإنسانيات بأوضح صورة في انشغال النظرية النسوية بالجسد. ويُعتبر الاهتمام الحديث بالجسد في الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، وخاصة في النظرية النسوية، إلى حد ما؛ محاولةً لهدم التقسيم التقليدي للمباحث العلمية، وهو الذي سلَّم هذا المجال الدراسي إلى العلوم الطبيعية، خصوصًا إلى الطب والبيولوجيا، تاركًا نواتج الذهن والنفس التي يُفترض استقلالها لغير العلوم

(non-sciences). وبصفة خاصة تشير كريستيفا إلى المكانة الثنائية للجسد باعتبارها نتاجًا للبيولوجيا وللغة والثقافة في فكرتها عما تطلق عليه مصطلح «كورا» (chora) [أي: رابطة الغذاء مع الأم]. وهي تستعير هذا المصطلح، في جانب من معناه، من كتاب أفلاطون تيمايوس، حيث يستخدمه في الإشارة إلى حالة مائعة تقوم بدور الرابطة بين النفس والجسم، وبين عالم الفكر وعالم الحواس، ولكنها أيضًا تستعير المصطلح من اللفظ البيولوجي كوريون (chorion)، وهو الغشاء الخارجي للجنين في الطيور والزواحف والثدييَّات، ويشكل صلة بين جسد الأم وجسد الجنين. ويشكل «الكوريون» في معظم الثدييات شرايين دموية داخل بطانة جدران رحم الأم (واسمها العلمي endometrium)، ويشترك الكوريون مع البطانة في تكوين المشيمة، وهي التي تمكِّن الأم من توفير الغذاء وغيره للجنين.

وتستخدم كريستيفا مصطلح «كورا» للجمع بين هذه المعاني الفلسفية والبيولوجية، إذ تُعرِّفه بأنه مساحة تشبه الرحم بين الأم والطفل، وهي تسبق مرحلة اللغة، كما أنها مائعة، وتقع خارج النظام الرمزي الأبوي، وتُعتبر النقطة التي يبدأ فيها الطفل فصل نفسه عن الأم ويصبح ذاتًا مستقلة (كريستيفا ١٩٨٤م: ٢٥–٢٨). وتقول كريستيفا، بصفة أعم، إن الحمل يمنح المرأة خبرة تهدم الحدود القائمة بين الذات (self) والآخر، وتقوِّض الأفكار التقليدية عن الهوية الفردية (١٩٨٦م: ٢٠٦). ويتضح من هذه الحجج، كما يبين مايكل بين (Payne) أن «كريستيفا حين تكتب عن الجسد فإنها، على العكس من لاكان ودريدا، تجعله يوحي بأن له عظمًا ولحمًا وهورمونات» (١٩٩٣م: ١٦٨). كما تقول في الوقت نفسه بوجود صلة وثيقة بين الفسيولوجيا وعلم النفس واللغة، وهي التي لا يمكن فهمها داخل التقسيمات التقليدية للمباحث العلمية.

ومن المشكلات الأخرى التي تكتنف الفصل التقليدي بين الجسد والثقافة؛ أن الجسد كيان مادي بيولوجي، ومنتَج ثقافي نستطيع تغييره باتباع نظام غذائي معين، مثلًا، أو بالاختراق أو الوشم أو بحقن السليكون في الثدي، أو بجراحات التجميل. وتقول كريستيفا إن الطبيعة المادية للجسد كثيرًا ما تتعرض للإنكار أو لتخفيض قيمتها في ثقافة الحياة اليومية، وإن أحد أعراض ذلك أن تعريف المرأة يستند إلى جسدها (من خلال الحيض والحمل على سبيل المثال) بأسلوب لا يتسم به تعريف الرجل. وتقول حجتها إن المرأة التي تريد أن تشغل مكانًا في النظام الرمزي، عليها أن تقمع طبيعتها المادية بوصفها بأنها غير نظيفة، وهي تستخدم مصطلح «النبذ» أو «الطرح» (abjection) في وصف

أشياء، من بينها تخلُّص الجسم من دم الحيض، والقيء، والفضلات، فالمنبوذ (the abject) هو المستبعَد «المطروح خارج نطاق كل ما هو ممكن، ومحتمل، ومقبول» (كريستيفا ١٩٨٢م: ١). وهكذا فإن عمل كريستيفا يلفت انتباهنا إلى مادية الجسد، خصوصًا جسد الأنثى، مع القول أيضًا بأن الجسد، في حدود إحاطتنا به وفهمه، ناتج من نواتج الثقافة والتمثيل يتميز بفقد طابعه المادي، وسبيل إنتاجه «نبْذ» تلك الجوانب التي لا يمكن الكتابة عنها أو تمثيلها.

الاتجاهات المِثلية في المباحث العلمية

النظرية المثلية (Queer theory) [الميول الجنسية المثلية بشتى أشكالها] نظرية تغذو النظرية النسوية، وتوسع نطاق شواغلها البينية، بتطوير اهتمام النظرية النسوية بشفرات تحديد الجنسين واختلافاتهما، وتحويله إلى استطلاع للبناء الثقافي للطابع الجنسي. والنص الذي استفادت هذه النظرية منه فائدةً مثمرة إلى أقصى حد في هذا الصدد هو المجلد الأول من كتاب ميشيل فوكوه «تاريخ الحياة الجنسية» (١٩٧٦م)، وهو الذي يفحص فيه كيف تبني اللغة والثقافة أشكالًا «سائدة» من الحياة الجنسية، وأشكالًا «منحرفة» منها (deviant). ويقول فوكوه إن الحياة الجنسية أصبحت بارزة في العصر الحديث، وذلك على وجه الدقة «لأن علاقات السلطة جعلتها هدفًا ممكنًا»، ولأن «الانفجار الخطابي» حول الجنس [أي التفكير فيه والكلام عنه] في القرون القليلة الماضية قد أدى إلى «إنتاج الحياة الجنسية في ذاتها» (١٩٨١م: ٣٥، ١٧، ١٠٥). وهذه الفكرة التي تقول إن الحياة الجنسية بناء ثقافي مرتبط بقضايا السلطة والمعرفة، وليس من المعطيات الطبيعية؛ هي التي تجعل النظرية المثلية نظرية بينية. فلو كانت النظرية تتعلق فقط بدراسة الميول الجنسية المثلية، وتمثيل المثليين، والتمثيل الذاتي للمثليين، والطعن في قوانين العلاقات بين الجنسين ومواقفهما، لكانت مذهبًا تخصصيًّا (a specialism) ذا قضايا محددة بدرجة كبيرة، ولكن النظرية المثلية تنهل من نظرية ما بعد البنيوية والتحليل النفسي بحيث تجعل من بناء الجنسية المثلية إشكالية، باعتبارها مقولة تأسيسية موحدة عن الهوية الفردية والجمعية، ومن ثم فهي تتعلق، بصورة أوسع كثيرًا، بضروب الخطاب والمعارف التي تنظم الحياة الجنسية برُمَّتها، وبالعمل الثقافي الذي يجري للرقابة على هذه الحدود الجنسية أو هدمها.

ويعني هذا أيضًا أن النظرية المثلية، مثل الكثير من أشكال «النظرية»، تتعلق بإنشاء مبحث علمي معرفي، وكيف يتحكم ذلك في فهمنا للهويات والرغبات والأعراف الجنسية. ويقول فوكوه، مثلًا، إن الجنسية المثلية أصبحت منذ أواخر القرن التاسع عشر فئة لها اسمها المحدد أو نوعية محددة، بعد أن كان الحب المثلي من قبل مجرد نشاط تمارسه أنواع متعددة من الناس. وكانت هذه التسمية الصريحة للمثلية معترَفًا بها في اللوائح القانونية، وفي الخطاب الطبي والبيولوجي، والطب النفسي، وهو ما اجتمع في المبحث العلمي الجديد المسمَّى «علم الجنس» (sexology) (فوكوه ١٩٨١م: ٤٣)، الذي كان يسعى إلى تطبيق السلطة «الموضوعية» للعلوم الطبيعية على ما كان بوضوح مشروعًا ثقافيًّا، ألا وهو الحظر القانوني للمثلية الجنسية، واعتبارها شيطانية. وفي الوقت نفسه تقريبًا كان التحليل النفسي الفرويدي يرصد جذور الحياة الجنسية في الاختلافات البيولوجية، ويرى أن السلوك الجنسي القائم على الإنجاب والأسرة النووية هو المعيار الطبيعي. وكثيرًا ما تعتبر النظرية المثلية أن موضوع دراستها هذه المناهج التعليلية (aetiological) للحياة الجنسية — فعلم العلل بحث في الأسباب والأصول — من النظريات الأولى الخاصة بعلم الجنس إلى المحاولات الحديثة لوضع المثلية الجنسية في إطار «علمي»، وتعريفها تعريفًا «علميًّا».

وعلى سبيل المثال، زعم عالم أمريكي متخصص في طب الأعصاب في عام ١٩٩١م أنه وجد صلة بين الغدة النخامية في المخ (hypothalamus) وبين المثلية الجنسية، وفي عام ١٩٩٣م أُعلنَ عن اكتشاف حظِيَ بدعاية على نطاق واسع، وهو اكتشاف «جينة مثلية» (gay gene) مفترَضة، في طول الكروموزوم X الذي يؤثر في التوجه الجنسي للرجال (لوفاي Le Vay ١٩٩٤م؛ هامر وكوبلاند ١٩٩٥م). وعلى الرغم من المناظرات المطوَّلة بين أصحاب النظريات المثلية حول أهمية هذه الاكتشافات، فإن معظمهم كان يبدي القلق إزاء استخدامها في وصف المثلية الجنسية بالمرض واعتبارها صفة جوهرية، وتعريفها في إطار المباحث العلمية الراسخة فقط، مثل البيولوجيا، أو علم الأعصاب، أو علوم الوراثة. وكما يقول «مايكل وورنر» (Warner) إن الحاجة إلى نظرية مثلية تنبع من أن «القضايا الخلافية حول الحياة الجنسية تتضمن مشكلات لا تستطيع اقتناصَها اللغاتُ التي وُضعت لتسميتها» (١٩٩٣م: ١٥).

ولكن أصحاب النظريات المثلية يميلون إلى الإشارة إلى الطبيعة القلقة، المحاكية، الأدائية للهويات الجنسية، والطرق التي يؤدي بها ارتداء ملابس الجنس الآخر، والمواقف

المخنثة، والأجساد المتجاوزة لجنس الفرد، والقراءات المثلية للنصوص «التقليدية»؛ إلى هدم الأفكار الثنائية عن الذكر والأنثى، والمثلي والتقليدي. ومنذ عهد قريب، حاولت جوديث بطلر (Butler) صاحبة النظريات المثلية والنسوية، وربما كانت صاحبة أكبر تأثير في النظرية المثلية؛ أن تطعن في الفكرة التقليدية عن الجسد باعتباره العامل المتحكم في التوجه الجنسي آخر الأمر، إذ تسعى لتجاوز الانقسام الجنسي/الاجتماعي، وهو الذي يَعتبِر الأول «طبيعيًّا» والأخير بِناءً اجتماعيًّا، إذ ترى أنه يضع قيودًا على جانب كبير من النقد النسوي والنظرية النسوية. وتقول بطلر: «من المحال الرجوع إلى جسد لم يسبق تفسيرُه بمعانٍ ثقافية ... بل سوف يتبين أن الجنسَ — تعريفًا — نوعٌ اجتماعي في جميع الأحوال» (بطلر ١٩٩٠م: ٨). وهكذا تحاول بطلر اتخاذ خطوة تشبه خطوة كريستيفا؛ إذ تنتقد محاولة العلوم الطبيعية للحجْر على الجسد البيولوجي وعزله باعتباره مجالًا ذا أهمية محايدة، وتعيده إلى مجال التحليل النصي والنظري.

ويهدف العمل البيني المادي الخاص بالإعادة المذكورة، وهو الذي يقوم به ألان سينفيلد، صاحب نظرية الميول المثلية؛ إلى أن يبين كيف تقتحم الأشكال المنشقَّة للحياة الجنسية، دائمًا، مجال الأشكال السائدة، على الرغم من محاولات قمعها وإخراسها. ويهتم عمل سينفيلد، بانتظام، بالدور الذي نهضت به المعادلة التاريخية بين الميول المثلية الجنسية ومجال الفن والأدب والثقافة، وهو دور «السر المعروف»، أي جعل «الحب المثلي» مقبولًا ما دام ظل مضمرًا، على هامش المجتمع، وما دام لا يحاول الخروج على الحدود التي ترسمها الثقافة (١٩٩٤م أ: ٦٤). وهو ينظر، على سبيل المثال، إلى أهمية أوسكار وايلد، والأحداث التي أدت إلى حبسه عام ١٨٩٥م، بصفتها لحظة حاسمة في خلق «صاحب الميول المثلية» باعتباره نمطًا اجتماعيًّا محددًا، وبروز الحساسية المثلية في القرن العشرين القائمة على أفكار «التخنيث» و«المخنث». وهو يرصد التاريخ الثقافي للرجل المخنَّث من «العايق» أو «الغندور» في القرن السابع عشر إلى مَثيله عند وايلد، قائلًا إن «الخنوثة» أو «الغندرة» لم تكن تُعتبر ميلًا جنسيًّا مثليًّا حتى محاكمات أوسكار وايلد، بل كانت مفهومًا مثار خلاف كبير؛ إذ أقامت رابطة بين البطالة البارزة، والانحلال، والفساد الخلقي العام وبين الفن والطبقة الفارغة [(leisure class)، وهو تعبير ماكس فيبر (Weber)، ويرادفه عندنا «الأيدي الناعمة» عند توفيق الحكيم]. وكان هذا التشكيل الثقافي نتيجة إلى حد ما للانشقاق في الطبقة المتوسطة، وكان يحاكي القيم الأرستوقراطية الجمالية محاكاة ساخرة، باعتبار ذلك نمطًا لتحدي القيم الرجولية

البورجوازية التي تعتنق شِرعة العمل، وبناء الإمبراطورية، والتجارة (سينفيلد ١٩٩٤م ب: ٩٨).

وتمتزج الميول المثلية والصور التي تمثلها في حجة سينفيلد امتزاجًا معقدًا بالقضايا الواسعة للحياة الجنسية، والذكورة، والرأسمالية، والهوية القومية، بحيث تصبح محورية في التيار الرئيسي للثقافة بدرجة تفوق استعداد هذا التيار للاعتراف به. وتبدأ النظرية المثلية بالعمل في هوامش البحوث العلمية القائمة، باحثة عن طرائق تفكير ربما تكون قد تجاهلتها أو خفضت قيمتها، ولكن إذا حدث يومًا ما أن تدعمت طرائق التفكير المذكورة، فسوف نجد أنها تسللت إلى داخل المجالات المعرفية الراسخة، وغيرت من فهمنا إياها. وهكذا يبين أصحاب النظريات المثلية أن المحاولات التقليدية لتصنيف الحياة الجنسية ورسم حدودها داخل بعض المباحث العلمية، مثل البيولوجيا والطب النفسي، قد تتطلب إخضاعها للتحليل الثقافي الصارم، ولكنها أيضًا تؤدي إلى توسيع نطاق التأثير البحثي المتخصص في النقد الأدبي والثقافي بإثبات أن بعض النصوص القائمة على العلاقة «المعتادة» بين الجنسين، يمكن انفتاحها على تفسيرات تقوم على مفاهيم تاريخية، ومستمدة من علم الاجتماع والتحليل النفسي للميول الجنسية المثلية.

النظرية باعتبارها «ميتامبحث» علمي

بدأت هذا الفصل بحجة تقول إن الأفكار البالغة الاختلاف التي جُمعت معًا بصفتها «نظرية» تستند إلى أساس مشترك، هو الجهود المبذولة للطعن في الأولويات والفرضيات ومناحي القصور في المباحث العلمية التقليدية. ولكنني أرى، على نحو ما أقول به في مناقشتي للدراسات الثقافية في الفصل السابق، أن إنشاء مبحث علمي مستقل أمر محتوم بصورة ما، فالحركات البينية تميل إلى اكتساب الخصائص المؤسسية والفكرية للمباحث العلمية في غضون الاعتراف بها وتقبلها. ومن المشكلات الخاصة «للنظرية» في هذا السياق هي أنها أحيانًا ما تتصف بصعوبة رهيبة وتعقيد شديد، ومعنى ذلك أنها قد تبدو للمبتدئين مُثقَلة بمصطلحات الحرفة، ومتسمة بالخصوصية كأي مبحث علمي مستقل.

ويشير إلى ذلك ستانلي فيش (Fish) في مقال عنوانه «ممارسة البينية أمر بالغ الصعوبة»، قائلًا إن التطورات البينية في الدراسات الأدبية، مثل التفكيك وما بعد البنيوية والنظرية النسوية، لم تنجح إلا في خلق «ميتامباحث» [أي: مباحث في المباحث]، ولكل

منها شفراته الخاصة، وممارساته المنغلقة على نفسها (فيش ١٩٩٤م). وهو يتوسع في أعماله اللاحقة، ويطور هذه الحجة ويجعلها تتضمن أشكالًا أخرى من البينية؛ إذ يقول فيش إن البينية مستحيلة لأن المباحث العلمية لا يتسق بعضها مع بعض، فهي تنهض بأنشطة مختلفة إلى الحد الذي يجعل أية محاولة للجمع بينها تؤدي إلى تطفل أحدها على غيره، والانتفاع بمكانته ومصطلحاته، أو استيلاء غيره عليه استيلاءً كاملًا (١٩٩٥م: ٨٣). ويقول إن تشويش الحدود القائمة بين المباحث العلمية يؤدي وحسب إلى وضع مراتبيات وأقسام جديدة، لا تختلف عما سبقها إلا في أنها لا تُدرَك أو تقدِّم أنفسها بهذه الصورة (فيش ١٩٩٤م: ٢٣٧). ويرد فيش على هذا التهديد الذي تمثله البينية بالرجوع إلى الإيمان البراجماطي بالكفاءة التخصصية لمبحث علمي واضح يحمل اسمًا متواضعًا، هو الدراسات الأدبية، والإيمان بأهمية «قدرتنا على المشاركة في عمل لا يستطيع غيرنا أن يطالب مطالبة مقبولة بامتلاكه» (١٩٩٦م: ١٦٢). وتقول حجته إننا نحتاج إلى الحفاظ على الحدود القائمة بين الدراسات الأدبية والمباحث العلمية الأخرى باسم السياسة المؤسسية والهوية الذاتية الآمنة؛ لأننا «إذا حُرِمنا الحقيقة الاجتماعية القوية الخاصة بتنظيم المباحث العلمية، فلن يصبح لدينا ما نقوله» (فيش ١٩٩٦م: ١٦٥).

ويقبل فيش الحجة التي يشترك فيها عدد كبير من المواقف النظرية التي حللناها آنفًا، والتي تقول إن أيَّ مبحث علمي بناءٌ اجتماعي، «حقيبة شاملة لعناصر متباينة، لا يجمع بينها غير معادل فكري للحاجز السلكي المُقام حول حظيرة الدجاج» (١٩٩٥م: ٧٤). وهو متأثر بأعمال دريدا في قوله إن جميع الأشياء والظواهر ترتبط ارتباطًا وثيقًا باللغة والخطاب، وإن المباحث العلمية مبانٍ بلاغية لا تتمتع بهويات منفصلة إلا من خلال علاقتها التفاضلية مع المباحث الأخرى، وبعبارة أخرى، يقول إنها تُعرَّف بما لا تتصف به (فيش ١٩٩٥م: ١٦). ولكن عدم وجود كيان مستقر يُسمى الدراسات الأدبية، ويتمتع بالاستقلال عن عملياته الدائرة التي تثبت صحته ذاتيًّا، لا يعني أن علينا أن نتخلى عنها، بل العكس هو الصحيح، أي إن كونها ذلك النشاطَ المؤقت الذاتي التوليد هو السبب الذي يجعلنا في حاجة إلى الحفاظ عليها. وإذا كانت التقسيمات الأكاديمية للمعرفة تنشئ حدودًا طبيعية، فسوف تواصل البقاء بغضِّ النظر عن قوة الْتزامنا بها، ولكن الواقع يقول إن مبحثًا علميًّا مثل الدراسات الأدبية «يحيا ويموت وفق الحماس الذي نسأل به أسئلته، ونحرص على الإجابات» (فيش ١٩٩٥م: ٧٠). ولنا أن نقول من

زاوية معينة، إن فيش يستخدم النظرية لمعارضة النظرية، مدافعًا عن شكل متطرف من أشكال التركيبية اللغوية، وهو ما يعني أن محاولاتنا للتأمل النقدي في طبيعة المباحث العلمية سوف تنتهي دائمًا إلى احتواء هذه المباحث لها، لسبب بسيط، وهو أننا لا نستطيع أن نفكر أو نتصرف خارج أُطر نصية.

وهذه القضايا جديرة بالذكر؛ لأنها تذكِّرنا باستحالة تفادي تحوُّل أي منهج فكري إلى مبحث علمي إلى حد ما، وأن نجاح النظرية، باعتبارها ميدانًا طموحًا يتمتع بصيتٍ داوٍ والقدرة على التحدي الفكري، يجعلها ملائمة بصفة خاصة لتشكيل مبحث علمي يلم شملها. والمشكلة في حجة فيش أنه لا يقدم تبريرًا فكريًّا حقيقيًّا للإبقاء على وجوه الفصل التقليدية بين المباحث، باستثناء القول بأنها لازمة لتبرير ما دأب النقاد الأدبيون على فعله دائمًا، وأنهم إن طعنوا في صحته فسوف ينهار البناء المتأرجح لمبحثهم العلمي كله انهيارًا شاملًا، وهو ما يَستبعد، فيما يبدو، إمكانية وجود أي نوع من الوعي الذاتي النقدي فيما يتعلق بالمباحث العلمية الراسخة، ولكني أرجو أن أكون قد بيَّنتُ في هذا الفصل أن هذه المداخلات النظرية المنوعة تنشأ من اشتباك حقيقي مع ما تتجاهله هذه المباحث العلمية أو تُقصيه. ولا شك أن ذلك سيزيد من صعوبة وضع حدود لأشكال النشاط الفكري التقليدي وتبريرها، وأما من زاوية «النظرية»، فإن تساؤلنا الذاتي عما نفعله أفضل من مواصلة فعل ما دأبنا دوامًا على فعله إما لدواعٍ مؤسسية عملية، وإما بسبب القصور الذاتي فكريًّا.

الفصل الرابع

النصوص في التاريخ

ترتبط الدراسات الأدبية بالتاريخ، منذ اعتبارهما مباحث أكاديمية، بعلاقة وثيقة وإن تكن إشكالية؛ إذ كان الموضوعان، كما أشرنا إلى ذلك في الفصل الأول، أحيانًا ما يُدرَّسان معًا في الدرجات الجامعية الأولى في الكليات المتمردة في القرن التاسع عشر، وتطورا باعتبارهما موضوعات أكاديمية ناضجة في ذلك الوقت نفسه تقريبًا. وكل مبحث من هذين يتضمن عناصر من الآخر، فكثيرًا ما تستعين الدراسات الأدبية بالمادة التاريخية، في حين أننا نستطيع أن نقول إن كل شيء له تاريخ، حتى الأدب. ولكن الصلات الواضحة بين الموضوعين لم تكن تشجع التعاون بينهما في جميع الأحوال، بل كثيرًا ما أدت إلى زيادة الميول الاستقلالية، ما دام كل موضوع يحاول تدعيم انفصاله وتفرده، وقد يكون من المفيد أن نقدم تاريخًا مختصرًا للمحاولات المبذولة داخل كل مبحث لفصل مجاله عن مجال الآخر قبل أن ننظر في الجهود البينية الحديثة الرامية للعمل عبر هذه التقسيمات.

الأدب والتاريخ

من الاختلافات بين موضوعات الإنسانيات، مثل الأدب والفن والدراسات الكلاسيكية، من جهة، وبين الفروع العلمية للمعرفة من الجهة الأخرى؛ أن الأُولى يغلب عليها التنظيم التاريخي؛ ففي العلوم يُنظَر إلى المعرفة باعتبارها تراكمية بصفة أساسية، فالمناهج التدريسية غالبًا ما تركز على أحدث المباحث العلمية، بناء على افتراض أن تاريخ المبحث العلمي لا يزيد عن كونه مقدمة طويلة سبقت حالة التنوير الراهنة. بل إننا نرى اليوم أنه عندما تزداد النماذج المرتبطة بموضوع ما أو بقضية معينة في مناهج دراسة اللغة الإنجليزية وآدابها، فإن معظم المواد الدراسية تنظِّم نفسها في أُطر فترات زمنية، وتحاول تغطية المادة وفق التسلسل الزمني. ولكن الدراسات الأدبية باعتبارها مبحثًا

علميًّا تؤكد بصورة تقليدية التطور الزمني داخل إطار أدبي خاص لا داخل سياق تاريخي. ويمكننا أن نرى هذا التوكيد في الكتب الإرشادية عن الآداب القومية، وهي التي صدرت بعد أن وصل المبحث إلى مرحلة النضج، ومنها على سبيل المثال تاريخ أوكسفورد للأدب الإنجليزي (١٤ جزءًا ١٩٠٧–١٩١٦م)، والتاريخ الأدبي للولايات المتحدة الذي نشرته دار ماكميلان (٣ أجزاء ١٩٤٨م)، ومرشد بليكان إلى الأدب الإنجليزي (٧ أجزاء ١٩٥٤–١٩٦١م). كانت هذه الكتب وما خَلَفها من نظائر منافِسة كثيرة تفترض أن الأدب كان يتطور على مر الزمن داخل حدود قومية مغلقة، وعلى الرغم من توافر مساحة معينة للسياق التاريخي لترتيب المادة المذكور، فقد كانت توحي أيضًا بانفصال الأدب عن التاريخ متَّبعًا منطقًا خاصًّا به، ويلخص روبرت سبيلر (Spiller) محرر التاريخ الأدبي للولايات المتحدة هذه الفكرة قائلًا: «إن المؤرخ التاريخي الحقيقي، مهما اشتطَّ في جولاته، يظل سائرًا في طريق دائري يعود به إلى العمل الأدبي باعتباره المقصد الأول (كلاين ١٩٩٦م: ١٥١). وفي إطار هذا النموذج لنا أن نرى أن الأنواع الأدبية والتقنيات والحركات؛ تنشأ وتتطور عضويًّا من أشكال جنينية سابقة قبل أن تبلغ نضجها الكامل. وهذه هي الحكاية التقليدية «لنشأة الرواية» من بداية القرن الثامن عشر إلى الآن، أي إنها ظهرت من أشكال أدبية مبكرة، مثل الرومانس والملحمة، ثم ازداد تطورها ورقيُّها الفني بتحقيق الإمكانيات الكاملة لهذا النوع الأدبي.

ويقدم «رينيه ويليك» و«أوستن وورين» تبريرًا نظريًّا لهذه الفكرة المستقلة عن التاريخ الأدبي في كتابهما نظرية الأدب، فهما ينتقدان مَيل المؤرخين الأدبيين إلى الاستيلاء بلا تساؤل على تقسيمات المؤرخين، قائلَين «إن الفترات المقبولة للأدب الإنجليزي خليط لا يمكن الدفاع عنه من العناوين السياسية والأدبية والفنية» («ويليك» و«وورين» ١٩٤٩م: ٢٧٧)، ويستمدان من هذه الميادين المنفصلة تاريخًا جامعًا (الإصلاح الديني في أوروبا)، وتاريخ الفن (في عصر النهضة الأوروبية)، والتاريخ السياسي (عودة الملكية في إنجلترا). وتومئ هذه الحجة إلى مذهب تاريخي يقبل القول بأن الفترات الأدبية «تركيب» في جميع الأحوال، فكثيرًا ما تُخترع بعد وقوع الحدث، وتتسم بمعنًى استرجاعي لا يشارك فيه من كانوا يعيشون ويكتبون في ذلك الوقت. ولكنَّ حلَّ «ويليك» و«وورين» لهذه المشكلة هو فصل مسار التاريخ الأدبي عن مسار التاريخ بمعناه المعتاد؛ إذ تقول حجتهما إن «النص على الفترة الأدبية ينبغي أن يقوم على معايير أدبية خالصة» باعتباره «قسمًا فرعيًّا من التطور العام العالمي» (١٩٤٩م: ٢٧٧). وعلى غرار فكرة التقاليد الأدبية

العضوية التي قدَّمها ليفيز وإليوت، تقول حجة «ويليك» و«وورين» إننا ينبغي أن نفهم الأدب «في صورة نظام كامل من الأعمال، وإن إضافة أعمال جديدة تغيِّر باستمرار من علاقاتها؛ إذ تنمو باعتبارها كلًّا متغيرًا» («ويليك» و«وورين» ١٩٤٩م: ٢٦٦–٢٦٧).

ولم يكن من قبيل المصادفة أن ينشأ هذا التصور للتاريخ الأدبي في الوقت الذي كان النقد الجديد والحركات النقدية المعاصرة تحاول وضع حدود واضحة لهذا المبحث العلمي؛ إذ يرى «ويليك» و«وورين» أن التاريخ مجرد «خلفية» أو «سياق» يغذو العمل الأدبي من دون أن يتدخل في المسار الزمني للتطور الأدبي. وقد أثبت هذا النموذجُ المغلق للتاريخ الأدبي، الذي يحافظ على القول بأن النص الأدبي هو الموضوع الأول للدراسة داخل المبحث، قدرتَه على الصمود والثبات على مر السنين، فإن هارولد بلوم مثلًا يقدم صورة جديدة له من خلال نظريته عن «قلق التأثير»، إذ يقول بلوم إن المؤلفين يخوضون نوعًا من النضال النفسي مع عظام المؤلفين في الأجيال السابقة، محاولين إما «استكمال» ما كتبوه، وإما إساءة فهمه إبداعيًّا، وإما تخليص أنفسهم، دون نجاح، من تأثير عمل أسلافهم. وإذا كان بلوم يعيد صوغ النظرية بالإشارة إلى عقدة أوديب والصراعات المترتبة عليها التي حددها التحليل النفسي عند فرويد، و«إرادة السلطة» عند نيتشه، فإنه يستبقي أساسًا فكرة تطور التقاليد الأدبية بصورة مستقلة عن العوامل الاجتماعية والثقافية والتاريخية المؤثرة في ذلك التطور (بلوم ١٩٧٥م).

وكان ظهور التاريخ أيضًا باعتباره مبحثًا تخصصيًّا يمثل محاولة للتمييز بينه وبين الأدب والنقد الأدبي، وكان ذلك في هذه الحالة باعتباره فرعًا من العلوم [الطبيعية]. ولا يزيد عمر التاريخ إلا قليلًا عن عمر الأدب باعتباره موضوعًا أكاديميًّا، وهو ما يعني التنافس بين الموضوعين منذ البداية للظَّفَر بمكانة ومشروعية في المؤسسات التعليمية. وعلى الرغم من أن ممارسة التاريخ ترجع زمنيًّا إلى اليونان القديمة، فإنه لم يكتسب صورة العلم «الموضوعي» المنهجي المتمتع بالتجسيد التخصصي في جامعات أوروبا وأمريكا الشمالية إلا منذ منتصف القرن التاسع عشر. وعلى الرغم من المحاولات المبذولة لجعله أشد صرامة ومنهجية قبل هذا التاريخ، فالأرجح أنه كان يُعتبر فرعًا من فروع الأدب، معادلًا للروايات والمقالات، كما نرى في عمل المؤرخين البريطانيين المتمتعين بالشعبية في القرن التاسع عشر، مثل توماس ماكولي (Macaulay)، وتوماس كارلايل (Carlyle).

كان التاريخ يُعتبر، ربما بسبب أصوله في الفنون الأدبية، مبحثًا علميًّا «محدث نعمة» عندما دخل الجامعة، وقد هاجمت صحيفة معاصرة تدشين دراسة التاريخ في

أوكسفورد عام ١٨٥٠م بالأسلوب نفسه تقريبًا الذي انتُقد به دخولُ الموضوع الأدبي الجديد — اللغة الإنجليزية وآدابها — بعد جيل أو جيلين:

> هل الموضوع ملائم للتعليم؟ هل هو تدريب للذهن؟ أليس من الأفضل أن يُترك حتى يكتمل التعليم؟ ألا يُعتبر جذابًا بما يكفي لضمان الاهتمام الطوعي به؟ هل يُعتبر موضوعًا مناسبًا للامتحان؟ … ألن يحل محل الموضوعات التي تتطلب انضباطًا أدق؟
>
> (مارويك Marwick ١٩٧٠م: ٤٦)

وكما كان الحال بالنسبة للغة الإنجليزية وآدابها، كان من الطرائق المتبعة لتفادي انتقاد وزنه الفكري يتمثل في النص على وجود أهداف إنسانية وقومية له؛ إذ كان التاريخ يُرى، مثل الأدب الإنجليزي، باعتباره نشاطًا ثقافيًّا رفيعًا لأبناء السادة؛ لأنه يتيح إمكانية التعليم الإنساني غير المتخصص، وبسبب علاقته الوسيطة بالمباحث العلمية الأخرى، ما دام كل شيء يمكنه أن يشكل نظريًّا جانبًا من البحث التاريخي. وهكذا فإن ليوبولد رانكه (Ranke) الذي أدخل التاريخ في الدراسة الجامعية اعتبارًا من ثلاثينيات القرن التاسع عشر مع زملائه في جامعة برلين، كان يشير أيضًا إلى هذه الأهداف العامة، ويربط ما بينها وبين مشروع وطني صريح يتيح للطلاب أن يعرفوا تاريخ وطنهم وثقافته، يقول مارويك: «ليس التاريخ موضوعًا أكاديميًّا وحسب؛ إذ ينبغي أن تصبح معرفة تاريخ البشر متاعًا مُشاعًا للإنسانية، وينبغي قبل كل شيء أن تفيد أمتنا، فمن دونها لم يكن من الممكن تحقيق عملنا» (مارويك ١٩٧٠م: ٣٨).

ومع ذلك فإن هذه الأهداف الإنسانية كانت توجد جنبًا إلى جنب مع محاولة اعتبار التاريخ نشاطًا علميًّا، وأحيانًا ما كانت تتعارض معها، بتوفير منهجية ومبررات واضحة لها، وتضييق تركيزها ليقتصر على بعض المواد دون غيرها. وإلى رانكه يرجع الفضل — إلى حد كبير — في غرس سلطة هذا المدخل العلمي الجديد إلى التاريخ، والتمييز بينه بوضوح وبين المذهب الإنساني السائد آنذاك، وهو الفلسفة. وكان رانكه يرى أن التاريخ يؤكد ضرورة توافر الأدلة التي تثبت كل قول، من الأرشيف [المحفوظات] وغير ذلك من المصادر الأولية، والتحليل الدقيق لهذه المصادر، والتقديم الصارم للحقائق. ولكنه في الدعوة لهذا المدخل الجديد، كان في الواقع ينحِّي بعض الغايات العامة للتاريخ، في سبيل إقرار الطموحات المتواضعة للمبحث العلمي، قائلًا: «لقد خصصنا للتاريخ مهمة

الحكم على الماضي، وتعليم الحاضر لفائدة العصور المقبلة. ولكن هذا العمل لا يطمح إلى أمثال تلك المهام الرفيعة، فهو لا يريد إلا أن يعرف ما حدث في الواقع» (مارويك ١٩٧٠م: ٣٥).

كان هذا التركيز الرئيسي على «الحقائق» يميز التاريخ عن النموذج التفسيري للنقد الأدبي والتحولات الإبداعية للأدب نفسه. ويقول ج. ب. بيري (Bury) أستاذ الفلسفة الحديثة في جامعة أوكسفورد في عام ١٩٠٣م:

> التاريخ علم، لا أقل ولا أكثر ... ليس التاريخ فرعًا من فروع الأدب. وتستطيع حقائق التاريخ، مثل حقائق الجيولوجيا وعلم الفلك، تقديم مادة لفن الأدب ... ولكن إلباس قصة المجتمع البشري ثوبًا أدبيًّا لا يُعتبر جانبًا من جوانب عمل المؤرخ باعتباره مؤرخًا، أكثر من قيام عالم الفلك بتقديم قصة النجوم في شكل فني.
>
> (إيفانز ١٩٩٧م: ٢٣)

ولكن الحاجة إلى قول أمثال هذه العبارات بمثل هذه القوة تدل على أن العمل على تدعيم استقلال المباحث العلمية لم يكن يجري دون اعتراضات، وتشير إلى وجود نقاد للمدخل العلمي للتاريخ منذ البداية، فالمؤرخ الفيلسوف الألماني فيلهلم ديلثي (Dilthey) يقول في كتابه الذي لم يُقدَّر له استكماله، وهو مقدمة للعلوم الإنسانية (المجلد الأول ١٨٨٣م) إن العلوم الإنسانية (*Geisteswissenschaften*)، التي يعرِّفها بأنها علوم الإنسان والمجتمع، ينبغي ألا تحاول محاكاة المناهج الوضعية للعلوم الطبيعية (*Naturwissenschaften*)؛ إذ كان ديلثي يرى أن معرفةَ العالم معرفةً موضوعيةً ونهائيةً مستحيلةٌ، فأقصى ما نستطيعه هو التفسير، فلا يوجد شيء اسمه العقل الخالص أو المعرفة المطلقة خارج الخبرة الإنسانية. ومع ذلك فنحن نستطيع اكتساب معرفة بالعالم الإنساني أفضل من معرفتنا بالعالم الطبيعي؛ لأن لدينا قدرًا أكبر من الخبرة المباشرة بها، ولأننا صنعناها بأنفسنا، وأما العلوم الطبيعية فكل ما تستطيعه هو تقديم شروح عِلِّيَّة (*Erklären*) للطبيعة من خلال تعميمات افتراضية، وأما العلوم الإنسانية فتستطيع بالحدس أن تفهم (*Verstehen*) الخبرة المُعاشة بكل خصوصيتها.

وتناول المؤرخون الأفكار المذكورة عن المكانة الخاصة للعلوم الإنسانية في بضعة بلدان في النصف الأول من القرن العشرين، إذ استند المفكر الإيطالي بنيديتو كروتشي

(Croce) إلى عمل ديلثي، وعمل نظيره الإيطالي الأقدم عهدًا فيكو (Vico)، في إقامة حجة تقول إن التاريخ مجال معرفي ذاتي، وغير دقيق بالضرورة، قائلًا إن التاريخ كله «يتسم بخَصِيصة «المعاصَرة»، فمهما تظهر الأحداث التاريخية المروية بعيدة في الزمن، فإن التاريخ يشير في الواقع إلى الحاجات الحاضرة والحالات الحاضرة التي تتردد فيها أصداء تلك الأحداث» (كروتشي [١٩٤١م] ١٩٧٠م: ١٩).

وزعم بعض المؤرخين البريطانيين أيضًا، مثل ر. ج. كولينجوود (Collingwood)، وجورج تريفيليان (Trevelyan)، أن التاريخ من المحال أن يصبح ذا صبغة علمية أو موضوعية كاملة. وهاجم تريفيليان «المراتبية الألمانية» التي قدمت التاريخ باعتباره «سردًا زمنيًّا لحقائق مجردة مرتَّبة وفق مبادئ علمية»، قائلًا إنها كانت في الواقع صورة ذهنية واسعة إلى حد بعيد لنشاط يجمع بين العلم (البحث) والخيال أو الحدس (التفسير) والأدب (التقديم والعرض) (إيفانز ١٩٩٧م: ٢٤–٢٦).

وقد قُدِّر لهذا الهجوم بلا تروٍّ على المذهب الوضعي أن يحظى بالانتشار فيما بعد، حين نشر أ. هـ. كار (Carr) كتابًا عنوانه «ما التاريخ؟» الذي قرأه الناس على نطاق واسع، وزعم فيه أن التاريخ ليس «حفريات» محايدة للكشف عن الأحداث، بل عمل متصل للتفاعل بين المؤرخ و«حقائقه»، أو حوار لا ينتهي بين الحاضر والماضي» (كار [١٩٦١م] ١٩٦٤م: ٣٠). ولكن كتاب كار كان مثار خلاف بين المتخصصين، وقوبل بتفنيد لا تَفتُر حجته في كتاب ج. ر. إلتون (Elton) ممارسة التاريخ، إذ يهدف إلى تمييز التاريخ بوضوح عن العلوم الاجتماعية الحديثة المنافسة له، مثل علم الاجتماع وعلم الاقتصاد والأنثروبولوجيا. وهو يقيم حجته بأسلوب «رانكه» قائلًا إن التاريخ يتفرد بالأهمية التي يوليها لصرامة البحث العلمي، والانتباه إلى المصادر الأولية، ويضيف «إن جودة عمل المؤرخ لا بد أن ... يُحكَم عليها بمعايير فكرية [...] فالحقيقة كل شيء [*Omnia veritas*]» (إلتون [١٩٦٧م] ١٩٨٤م: ٦٩). بل إنه يقوم بمحاولة جَسورة للاستيلاء على «قميص» المذهب الوضعي الذي ترتديه العلوم قائلًا بأن التجربة التي يقوم بها العالم تُعتبر بناءً يتولى تركيبه، ولكن المؤرخ «لا يستطيع ابتكار تجربته ... فالمادة التي يبحثها ذات واقع ميت مستقل عن البحث» (إلتون [١٩٦٧م] ١٩٨٤م: ٧٣). ونلمح هنا أوجه شبه بتبرير ليفيز للدراسات الأدبية باعتبارها مبحثًا علميًّا، فمثلما يقول ليفيز إن النص الأدبي «موجود» وحسب على الصفحة، ولا يتطلب نظرية أو فلسفة لإدراك معناه، يزعم إلتون أن الماضي لا يمكن اختزاله في نظرية ما، وهو «موجود» في بَسْط الأحداث المنفصلة، وهي التي يستطيع المؤرخ الكشف عنها في مَظانِّها من الوثائق.

ولا تزال هذه الخلافات تجمع بين المتانة والمرونة داخل المبحث العلمي، بل إن المناظرات الجارية الحامية الوطيس حول الاتجاه «بعد الحداثي»، أو التحول إلى اللغة في التاريخ — وهي التي تُعتبر في جوهرها نقدًا لمزاعم وصف التاريخ بالموضوعية العلمية، وذلك بتوكيد أنه لا يستطيع التعامل إلا مع النصوص والحكايات لا مع «الواقع» — يمكن اعتبارها استمرارًا للخلافات التي شغلت المبحث العلمي منذ نشأته (جينكينز ١٩٩٧م). ومع ذلك فإنه من الصحيح أن التاريخ قد زاد اكتسابه في السنوات الأخيرة للمذهب الانعكاسي [أي تداخل ذات المؤرخ فيما يرويه] فيما يتعلق بمبرراته النظرية وممارساته الخاصة. ومن الأرجح أن المؤرخين لا يؤمنون اليوم بأن الحقائق «تتحدث عن نفسها» وحسب، ويعتقدون أن عملهم يتضمن مهارات أدبية ونقدية في التفسير النصي والبحث العلمي.

وإلى جانب هذه التطورات ازداد انتقال التركيز في الدراسة من التاريخ الدبلوماسي والدستوري وحسب، إلى أشكال أكثر شمولًا للتاريخ تنتفع بمصادر مستعملة في مباحث علمية أخرى. وكان رانكه يناصر المدخل الأول بتوكيده «لعظماء الرجال» في التاريخ السياسي، وحجته التي تقول إن «الاتجاهات العامة لا تقرر المسار وحدها، بل لا بد من وجود شخصيات عظيمة دائمًا حتى تكفل لها الفاعلية» (مارويك ١٩٧٠م: ٢٤٤). والواقع أن المدخل العلمي القائم على المصادر كان يناسب هذا التوكيد؛ لأن الوثائق الأولية التي كُتب لها البقاء، والتي كان الاطلاع عليها متاحًا بسهولة، كانت في معظمها خاصة بالسياسيين والملوك والدبلوماسيين. ومع ذلك، فإن هذا الرأي — حتى في القرن التاسع عشر — كان يتعرض للطعن فيه من جانب بعض الأعمال، مثل كتاب ج. ر. جرين (Green) موجز تاريخ الشعب الإنجليزي (١٨٧٤م)، وكتاب ف. و. ميتلاند (Maitland) كتاب يوم الحساب وما بعده (١٨٩٧م)،[١*] وهما الكتابان اللذان بدآ تفسير التاريخ الإنجليزي من زوايا أكبر من أحداثه السياسية. وكان جرين يبتعد واعيًا عما يسميه «تاريخ طبول الحرب ونفيرها»، ويتجه نحو التيارات الاجتماعية، والنصوص الأدبية والثقافية، مستهدفًا تخصيص «مساحة أكبر لتشوسر من المساحة التي يحظى

---

[١] * المقصود بكتاب يوم الحساب *The Doomsday Book* كتاب الاستقصاء والتعداد الشامل الذي وضعه وليم الفاتح عام ١٠٨٦م، ويتضمن رصد كل شيء وكل شخص في إنجلترا وبعض مناطق ويلز، وهو يسميه كتاب يوم الحساب لأنه لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها.

بها [كتاب المؤرخ] كريسي؛ وللسكسونيين أكبر من الصراع التافه بين ملوك أسرة يورك وملوك أسرة لانكاستر؛ ولقانون الفقراء الذي أصدرته الملكة إليزابيث أكبر من انتصارها في موقعة كاديز، وللنهضة الميثودية أكبر من فرار المُطالِب الشاب بالعرش» (جرين [١٨٧٤م] ١٩١٥م: ٧).

أما في فرنسا فقد أنشأ عدد من المؤرخين، مثل فرنان بروديل (Braudel)، ولوسين فيبور (Febure)، ومارك بلوك (Bloch)؛ مدرسة الحوليات (Annales) في عام ١٩٢٩م، (إلى جانب مجلة تحمل العنوان نفسه)، وكانت تسعى أيضًا لنقل المبحث العلمي بعيدًا عن التركيز الضيق على الأفراد البارزين في التاريخ السياسي أو الدستوري، وكان ما أسمَوه «التاريخ الشامل» يتضمن ضروبًا منوعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والجغرافية، إلى جانب السيكلوجية الجمعية لأحد الشعوب، أو «تاريخ الخصائص النفسية». وكان هذا يعني، على نحو ما أشار إليه فيبور، أن المجالات المختلفة للمعرفة لم يعد من الممكن فصل بعضها عن بعض، قائلًا «لا يمكن تقطيع الإنسان إلى شرائح، فهو كلٌّ كامل، ويجب على المرء ألا يقسم التاريخ الكلي، بحيث يضع الأحداث في موقع، والعقائد في موقع آخر» (أبلبي Appleby وآخرون ١٩٩٤م: ٨٢). كانوا يهدفون إلى تفسير نطاق واسع من المادة لا مجرد توثيق أحداث معينة توثيقًا «علميًّا»، أو كما عبر عن ذلك فيبور بإيجاز قائلًا: «لا تزيد فائدة جامع الأحداث المفترضة عن فائدة جامع علب الثقاب» (مارويك ١٩٧٠م: ٢٤٦). وهكذا يمكن اعتبار عمل «الحوليين» هجومًا على أكبر دعاة التخصيص للمباحث، فليس التاريخ متاحًا للمؤرخ مثلما يُتاح العالَم الطبيعي للعالِم؛ لأن «الحقيقة» حول الماضي دفينة في أماكن غير متوقعة، وفي نقاط التلاقي مع المباحث العلمية الأخرى.

وفي بريطانيا يتجلى مدخل «الحوليين» فيما يُسمى «مدرسة التاريخ من القاع»، وهي التي اكتسبت زخمًا بصفة خاصة منذ الستينيات؛ إذ وضع أ. ب. طومسون كتابًا عنوانه تكوين الطبقة العاملة الإنجليزية، يقترح فيه كتابة تاريخ لا يؤكد «عظماء» الرجال والنساء في ظل النُّظم الملكية والحكومات، بل يحاول «إنقاذ الفقير العامل على هيكل جوربي، وحاصد المحصول المعادي للتكنولوجيا، والناسج على نَول يدوي «عفَّى عليه الزمن»، وصاحب الحرفة ذي النظرة الطوباوية ... من نظرة التعالي الهائلة من جانب الأجيال اللاحقة» (طومسون [١٩٦٣م] ١٩٨٠م: ١٢). كان طومسون وغيره يرَون أن تأكيد المؤرخ التقليدي للوثائق الرسمية ينتهي بتجسيد المصالح المكتسبة للأغنياء

ورجال السلطة، فالأدلة التاريخية لا «تُكتشف» بصورة علمية محايدة، بل لا بد للمؤرخ أن ينشط في تفسيرها من حيث علاقات السلطة التي تجسدها، و«الحكايات» التي تستبعدها. وهكذا فالباحثون في التاريخ «من القاع» أقرب إلى توكيد التاريخ الاجتماعي والثقافي منهم إلى توكيد التاريخ السياسي، مستندين إلى المصادر «الليِّنة» (soft)، مثل النصوص الأدبية، والسيَر الذاتية، والأساطير، والصور التمثيلية البصرية، إلى جانب المصادر «الصلبة» (hard)، مثل الوثائق الحكومية الرسمية، وأوراق الدولة، والبيانات الإحصائية. وهكذا، فإن بحوثهم، بعبارة أخرى، من الأرجح أن تقع في سياق متصل بسياق النقاد النصِّيين والمؤرخين الأدبيين، لا أن تنفصل انفصالًا صارمًا عنه.

ويتضح من هذه المناقشة أن مكانة التاريخ باعتباره أدبًا، وعلاقته «بالحقيقة» التاريخية، كانا ولا يزالان يمثِّلان إشكالية معينة. أضف إلى ذلك أن محاولة رسم حدود واضحة حول المبحث المذكور بتوكيد الطبيعة المتميزة لمصادره، وهو ما يشبه إلى حد ما التوكيد المُقيِّد للأعمال المعتمدة في الدراسات الأدبية؛ تتعرض للطعن المتزايد في صحتها. والحق أن المرء يستطيع أن يرى أن عددًا كبيرًا من المناظرات داخل المبحث العلمي للتاريخ حول نطاقه، واختصاصاته، وتماسكه الداخلي، يشبه المناظرات الجارية داخل الدراسات الأدبية. وهكذا فإن المداخل البينية التي تحاول الطعن في الحدود الفاصلة بين هذين المبحثين العلميين كثيرًا ما كانت تستند إلى هذه الخلافات التي طال أمدها.

الماركسية والثقافة

تُعتبر الماركسية من أشد الأُطر تأثيرًا في التفكير حول العلاقة بين الأدب والتاريخ، فالماركسية نظام فكري بيني بالضرورة من حيث إيمانه بأن العمليات التاريخية تشكل إنتاج الفن والثقافة والأفكار، فالماركسية تؤكد أولًا، وقبل كل شيء، ترابط الأفكار بالأشكال المادية، وتقول إن الروابط المذكورة تتغير باستمرار بسبب التطور الجدلي للمجتمع والثقافة، وهو الذي ينشئ تناقضاتهما الداخلية، ويحلها آخر الأمر. وكان الفلاسفة الماركسيون في القرن العشرين يبدون اهتمامًا متزايدًا بالطرائق التي تُنقل بها التطورات التاريخية بوسائط من نصوص أدبية وثقافية، وكيف تتحول أشكالها وتفصح عن نفسها فيها. وكان هذا التحول إلى الثقافة نتيجة، من جانب معين، لسلسلة من حالات خيبة الأمل التاريخية. وهي التي كانت تعني أن اندلاع ثورة سياسية واقتصادية لم يعد يبدو وشيكًا، وكانت الحالات المذكورة تتضمن نشأة المذهب الستاليني الشمولي

في الاتحاد السوفييتي، والطبيعة المضادة للديموقراطية في نُظم الحكم الشيوعية الأخرى في شتى أرجاء العالم، ونجاح الاقتصادات الرأسمالية في البقاء وما تُظهِره من متانة ومرونة.

تقول الماركسية الكلاسيكية إن القوى التاريخية للرأسمالية ذات تأثير قاطع في الأدب والفن والثقافة. ويقول ماركس في تصدير كتابه مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي (١٨٥٩م) إن «البناء الفوقي» للمجتمع، وهو الذي يتكون من مؤسساته القانونية والسياسية، ومن الأشكال الثقافية والفكرية فيه، تحدده البنية التحتية، أو «القاعدة» الاقتصادية، تحديدًا كاملًا، وإن هذه البنية نفسها نتيجة للنموذج التاريخي للإنتاج (مثل الإقطاع أو الرأسمالية). وأثناء تطور النقد الثقافي الماركسي على امتداد القرن العشرين، نجد أنه ابتعد تدريجيًّا عن هذا النموذج الهرمي «من القمة إلى القاعدة»، وأنه ذو طابع اختزالي، لكنه وُوجِه بمشكلة تحديد العلاقة على وجه الدقة بين التغير التاريخي وبين الأشكال الثقافية، كما جعل يناقش الماركسية أيضًا باعتبارها معرفة، فهل هي مبحث علمي يتمتع بمعاييره الداخلية اللازمة لإنشاء أشكال الحقيقة الخاصة؟ وهل هي صورة للمعرفة البينية، التي يمكن استعمالها للجمع بين المباحث العلمية القائمة واستخلاص معناها؟ أم تُراه مجرد نظام معرفي من بين نُظم معرفية كثيرة؟ وأودُّ أن أستكشف بعض هذه القضايا فيما يتعلق بثلاثة من أصحاب النظريات الرئيسية — ثيودور أدورنو، ولويس ألتوسير، وفريدريك جيمسون — لأنهم يبدون اهتمامًا خاصًّا بالصلة بين الثقافة والتاريخ، والعلاقة بين الماركسية وبين المعرفة في المباحث العلمية.

كانت البحوث التي أجرتها مدرسة فرانكفورت — وهي التي ظهرت أول الأمر في معهد البحوث الاجتماعية في تلك المدينة في أواخر العشرينيات، والتي ضمت نقادًا مثل أدورنو، وماكس هوركهايمر، وهربرت ماركوزه — بحوثًا بينية بصفة خاصة، وكانت تهدف إلى وضع «نظرية نقدية» تتولى الربط بين الفلسفة وبين بعض العلوم الاجتماعية الجديدة، وهو ما يتمشَّى مع دعوة ماركس للفلاسفة إلى الجمع بين عملهم وبين النقد الاجتماعي السياسي. ولكنَّ أدورنو وزملاءه رفضوا الماركسية التقليدية؛ لأنها تتضمن تبسيطًا مُخلًّا يؤدي إلى عجزها عن شرح الأنشطة في المجتمعات الرأسمالية المعقدة، ولم يكن لديهم أمل يُذكَر في قيام البروليتاريا [الطبقة العاملة] بالثورة، مؤمنين بأن هذه الطبقات قد فقدت القدرة على التغيير الثوري بسبب اندماجها الكامل في المجتمع الرأسمالي الجماهيري. أما مهمة النظرية النقدية فكانت شرح السبب الذي حال دون

حدوث الثورة، وكانت إجابتها تقول إن الرأسمالية قد أحكمت قبضتها الأيديولوجية على المستضعَفين.

وإزاء هذا الانشغال بالأيديولوجيا، كان جانب كبير من عمل أدورنو يجري على المستوى الثقافي، ويتعلق خصوصًا بالفوارق بين الثقافة الطليعية وبين الثقافة الجماهيرية. فإذا كانت النواتج الثقافية الجماهيرية، مثل السينما وموسيقى الجاز، والأدب الجماهيري، مرتبطة بالمقتضيات الاقتصادية والأيديولوجية «للصناعة الثقافية»، فإن مجال الثقافة الرفيعة، وخصوصًا الأشكال الفنية غير القائمة على المحاكاة في الطليعة الحداثية، لا تزال من المناطق القليلة التي تعمل باعتبارها مهربًا جزئيًّا من مجتمع شمولي يخضع للإدارة الكلية؛ إذ إن الموسيقى التي تستخدم النشاز بصرامة، وهي التي وضعها أرنولد شوينبرج، مثلًا، تقدم نقدًا داخليًّا لظروف إنتاجها نفسها، ولعلاقتها بتاريخ الموسيقى، وبقوًى اقتصادية وتاريخيةٍ أعمَّ وأشمل (أدورنو ١٩٨١م: ١٤٩–١٧٢). وعلى نحو ما يوضحه أدورنو في هذه التعليقات عن الموسيقى، نجد أن أنفع الصور الفنية سياسيًّا تمثل انكسارًا بالغ التعقيد لحالها الاجتماعي:

> سوف تتحسن الموسيقى إذا استطاعت التعبير بعمق أكبر — في ضروب التضاد في داخل لغتها الخاصة — عن الحاجة الماسة للحالة الاجتماعية، وعن الدعوة للتغيير من خلال اللغة المشفرة للمعاناة. لا ينبغي للموسيقى أن تحدق برعب عاجز في المجتمع، فهي تؤدي، بدقة أكبر، وظيفة اجتماعية حين تقدم المشكلات الاجتماعية من خلال مادتها الخاصة، ووفقًا لقوانينها الشكلية الخاصة.
>
> (أدورنو ١٩٧٨م: ١٣١)

ويُتهَم عمل أدورنو بالنخبوية؛ إذ يَفترِض أن أنماطًا معينة من الثقافة تستطيع دون غيرها الفرار من الاستراتيجيات الرقابية الخاصة بالمجتمع الرأسمالي، ولكن مزيَّة عمله من منظور بينيٍّ أنه يقول بأن هذه الأشكال الثقافية ليست مجرد تنفيذ سلبي لعمليات تاريخية، بل إنها تستطيع إجراء تأمل نقدي لطابعها التاريخي الخاص، وأن تتفاعل معه، ولو في صورة أخرى.

لا يسعى عمل أدورنو إلى ترسيخ الماركسية باعتبارها مبحثًا علميًّا أو «ميتامبحث»، بل يقدم تأملًا نقديًّا في الأحوال التاريخية الطارئة، والإنتاج الاجتماعي لأشكال مختلفة من «الحقيقة»، قائلًا «إن طبقة المثقفين التي تتظاهر بحرية تنقلاتها ذات جذور أساسية

في الكيان الذي لا بد من تغييره، والذي تزعم أنها تنتقده وحسب» (أدورنو ١٩٨١م: ٤٨). وفي كتاب جدلية التنوير (١٩٤٧م) ينتقد أدورنو وهوركهايمر الفكرة التي تقول إن المعرفة، والعلم بوجه خاص، يستطيع بصورة ما الخروج على موضوع بحثه. ويقولان إن التنوير ظهر باعتباره مشروعًا منفتح الذهن، قادرًا على النقد الذاتي، ولكن هذين المبدأين تبخَّرا عندما ازداد طابع التنوير المذهبي والدوجماطيقي، وأصبح يزعم سيطرته على الذهن والجسم والعالم الطبيعي (أدورنو وهوركهايمر [١٩٧٢م] ١٩٩٧م: ٣–٦). وعلى عكس القول «بتماهي التفكير» [أي: القول بأن له هوية واحدة] الذي نشأ في مجتمع ما بعد التنوير، وتجانُس الظواهر المتفرقة في العالم، نجد أن عمل أدورنو يؤكد تعدد طبيعة الفكر؛ إذ يهدف إلى الجمع بين النقد «المتعالي» للماركسية، الذي يسعى إلى الجمع بين المنظور المتميز لقوى الرأسمالية الاجتماعية والسياسية الهائلة، وبين شكل من أشكال النقد «الحلولي»، أي الذي يفهم الأفكار والظواهر من داخلها. ويتراوح موقف أدورنو بين نظرية نقدية تحلل صور الظلم النابعة من الرأسمالية، وبين نظرية نقد ذاتي تدرك أنه من المحال أن يفلت أي منهج فكري من توثين العقل والعقلانية في المجتمع الرأسمالي.

أما عمل المفكر الفرنسي لويس ألتوسير (Althusser) فيواصل فحص هذه التوترات بين العمليات التاريخية والأشكال الثقافية، في غضون التنظير لعلاقة مختلفة بين الماركسية والمباحث العلمية. ويرصد ألتوسير «قطيعة معرفية» في عمل ماركس، في منتصف الأربعينيات من القرن التاسع عشر، إذ انحسر المذهب الإنساني «قبل العلمي» الذي كان يميِّز عمل ماركس في حياته العملية المبكرة، وحلَّ محلَّه علم تاريخي حقيقي، وهو المادية التاريخية. ويقارن ألتوسير هذا التحول الكبير بالتحول الذي شهدته العلوم الطبيعية في الثورة العلمية في القرنين السادس عشر والسابع عشر، قائلًا إن العمل الرئيسي لماركس، وهو رأس المال، يمثل «لحظة إرساء مبحث علمي ... قل إنه البداية المطلقة لتاريخ العلم» (ألتوسير وباليبار ١٩٧٠م: ١٥).

وهكذا فإن المادية التاريخية تحاول تطهير التاريخ من الأفكار القائمة على المركزية البشرية والغائية، والتي تصوِّره في صورة شيء له أصول أُولى، ونسق مرسوم، وهدف نهائي يحدده الفعل البشرى، أما ألتوسير فيرى أن التاريخ «عملية بلا موضوع»، على نحو ما تُعتبر المعرفة العلمية «نتيجة تاريخية لعملية ليس لها موضوع أو أهداف حقيقية» (١٩٧٦م: ٥٦). ويمكننا تشبيه محاولة ألتوسير إدراك المغزى الحقيقي لعمل

ماركس؛ بمحاولة لاكان «العودة إلى فرويد»، ولكن إذا كان لاكان يطعن في الطموحات العملية للتحليل النفسي، فإن ألتوسير يعيد تشكيل الماركسية باعتبارها علمًا موضوعيًّا صلبًا. وتقول حجته إن أهمية الماركسية للإنسانيات والعلوم الاجتماعية تكمن في أنها «تفتح» أمام المعرفة العلمية «المكان» الذي تعمل فيه، «والذي لم تُنتِج فيه حتى الآن إلا عددًا ضئيلًا من المعارف المبدئية ... أو عناصر أو مكونات قليلة للمعرفة ... أو بعض الأوهام وحسب، وهي التي يُطلَق عليها اسم غير مشروع، هو المعارف» (ألتوسير ١٩٧١م: ٧٢). وهكذا فيمكن اعتبار النهج البيني عند ألتوسير حجة لصالح سيادة العلوم؛ إذ إنها تقوم على وضع شكل شامل فائق للمعرفة، ألا وهو علم المادية التاريخية، وهي التي سوف تقدر على استعمار «اللاعلوم»، والوصول بها إلى النضج العلمي.

وإعادة التشكيل المذكور للماركسية باعتبارها علمًا يسمح لألتوسير بأن يزعم أن البرهان التاريخي لا يُعتدُّ به إلا في حدود تعضيده لنظرية المادية التاريخية. ويعني هذا مثلًا أن معرفتنا بحكم الرعب الذي مارسه ستالين في الاتحاد السوفييتي لا يؤدي بنا بالضرورة إلى الطعن في صحة المذهب الستاليني، فالنظرية الماركسية لا تحتاج إلى الاستعانة بأدلة خارجية، ما دامت تتسم بالاتساق الداخلي:

> أي إن الممارسة النظرية معيار [النظرية الماركسية] الخاص فعلًا ... وتتضمن في ذاتها مناهج محددة تستطيع بها إثبات صحة نواتجها ... وهذا على وجه الدقة ما يحدث في الممارسة الواقعية للعلوم، فما إن تتشكل وتنمو حقًّا حتى تنتفي الحاجة إلى إثبات صحتها استنادًا إلى ممارسات خارجية تعلن أن المعارف التي تنتجها حقيقية، أي أنها معارف؛ إذ لا ينتظر عالم رياضيات (مهما يكن) من الفيزياء أن تعلن صحة إحدى البديهيات قبل أن يعلن هو صحتها، فصحة البديهية توفره معايير داخلية خالصة في ممارسة البراهين الرياضية ... ولنا أن نقول الشيء نفسه عن نتائج كل علم.
>
> (ألتوسير وباليبار ١٩٧٠م: ٥٩)

الواقع أن هذه فكرة نوعية من علم الرياضيات، فهو مجال معرفي يتقدم من خلال اختزال العلاقات المكانية والعددية في معادلات تجريدية، لا بوضع الفرضيات واختبارها بالملاحظة التجريبية. فمفاهيم الرياضيات مثل الجبر، والتفاضل والتكامل، واللوغاريتمات؛ أبنية إنسانية تظل صحيحة وفقًا للشروط التي وضعتها لنفسها. وعلى

عكس ذلك نرى أن العلوم الطبيعية، مثل الفيزياء والبيولوجيا والكيمياء، تعتمد بوضوح على براهين خارجية من العالم الطبيعي أساسًا لمكتشفاتها العلمية.

ولقد هاجم عدد كبير من المؤرخين محاولة ألتوسير لفصل النظرية عن الممارسة، وإنكار حقيقة التاريخ إلا في حالة تأييده لعلم ماركسي من نوع ما، وربما لا نجد في هذا ما يدعو للدهشة ما دام ألتوسير يطعن في مبرر الوجود كله لمبحثهم العلمي، إذ يهاجم أ. ب. طومسون موقف ألتوسير متهمًا إياه بالاستيلاء على فكرة «النظرية» من الرياضيات أو من الفلسفة التحليلية، قائلًا إن عمل ألتوسير يشبه المجالات المعرفية المذكورة في أنه «يؤكد ذاته تمامًا، ما دام يدور في حلقة لا تتعلق وحسب بإشكاليته الخاصة، بل أيضًا بإجراءاته الخاصة التي تُرسِّخ نفسها بنفسها، وتضع تفاصيلها الخاصة» (طومسون ١٩٧٨م: ٢٠٤). ويقيم طومسون رابطة بين النشأة المذكورة للنُّظم النظرية المغلقة، وبين نمو التخصص في الجامعات، قائلًا إن أصحاب النظريات اليوم «منفصلون انفصالًا غير مسبوق عن الحياة العملية، فهم يعملون داخل مؤسسات ذوات أبنية معقدة، وفق «جداول» وبرامج معينة … وتتكون معرفتهم بالعالم، بصورة متزايدة، داخل رءوسهم أو نظرياتهم، من خلال وسائل ليس من بينها الملاحظة» (طومسون ١٩٧٨م: ٣٠٠-٣٠١).

وحجة طومسون هي الحجة التي عرضنا لها آنفًا بأشكال مختلفة؛ فهي تتعلق بانعزال المباحث العلمية، ورفضها التأمل النقدي في عملياتها الخاصة، قائلة إن ماركسية ألتوسير لا تزيد عن كونها مبحثًا أكاديميًّا عقيمًا، وانشغالها بالصراع الطبقي أو الظلم الاجتماعي يقل عن حَدَبها على إنتاج نظريات جوفاء لا شغل لها إلا إعادة إنتاج ذواتها. وهكذا فإن موقف طومسون يتناقض تناقضًا كاملًا مع موقف ألتوسير، فإذا كان ألتوسير يقول إن «التاريخ» بناءٌ نظري يُنتفع به في خدمة العلم، فإن طومسون يقول إن التاريخ «الحقيقي» الذي يدور «خارج الإجراءات الأكاديمية» يمكنه أن يصبح عامل تصحيح للتقسيمات البحثية للمعرفة (١٩٧٨م: ٢٠٠). وتوجد صلات بلا مراء بين موقف ألتوسير وبين الحجج الأخرى التي نوقشت في هذا الكتاب من قبل، والتي تُحبِّذ تنمية المباحث العلمية المستقلة، وخصوصًا القول بإمكان وجود درب محايد يؤدي إلى الفهم العلمي، ووجود «تأثير معرفي» يتمتع باستقلاله عن العوامل الثقافية أو التاريخية، وينتج لنا حقيقة مطلقة داخل إطاره المرجعي الخاص.

لا شك في قيمة عمل ألتوسير من الزاوية البينية؛ لأنه مثل أدورنو يعيد تفسير الماركسية الكلاسيكية حتى يقيم الحجة على أن مجال اللغة والثقافة والتمثيل يرتبط

ارتباطًا لا تَنفصِم عُراه بالعمليات الاقتصادية والتاريخية، خصوصًا بفضل اقتراح فكرة شاملة «للأيديولوجيا». فالغالب على معنى الأيديولوجيا في كتابات ماركس كونها «وعيًا زائفًا»، أي المعتقدات الوهمية عند الأفراد عن أحوالهم الاجتماعية الحقيقية، ولكن ألتوسير يرى أن الأيديولوجيا لا تُخفي حقيقةً باطنة من نوع ما، لكنها تشكِّل جانبًا من طريقة فهمنا العامة لمعنى العالم، وتَبنينا باعتبارنا ذواتٍ مفردةً، والأهمية الأساسية التي يوليها ألتوسير للأيديولوجيا في عمله تعني أن البناء الفوقي الثقافي يتمتع «باستقلال نسبي» عن القاعدة الاقتصادية (ألتوسير ١٩٧١م: ٣). ومن بين ما يدل هذا عليه أن النصوص الثقافية ليست مرايا وحسب للعمليات التاريخية، بل إنها تتفاعل معها وتساعد على إنتاجها، بحيث يصبح النص والتاريخ جزءًا من شبكة مترابطة من خيوط الممارسات الخطابية. والتغلغل الشامل للخطاب يعني أيضًا أن جميع أشكال المعرفة تُنتَج من داخل ما يسميه ألتوسير «إشكالية» معينة، ويعني بها الإطار الخطابي الذي يعمل مثل المبحث العلمي تقريبًا في منح الصدارة لطرائق فكرية معينة، واستبعاد طرائق أخرى (١٩٧٧م: ٣٢). ومع ذلك، فإن ألتوسير يعتقد فيما يبدو، لأسباب لا تتضح لنا في جميع الحالات، أن العلم، وخصوصًا العلم الماركسي، قادر على تجاوز الوقوع في هذا الفخ الأيديولوجي.

أما عملُ ألمعِ ناقد ثقافي ماركسي معاصر، وهو فريدريك جيمسون، فيستند إلى التوتر عند ألتوسير بين اعتقاده بأن علينا «دائمًا النظر من خلال التاريخ» (جيمسون ١٩٨١م: ٩)، وبين الوعي بأن المشروع يصبح إشكاليًّا بسبب الوساطة التاريخية من خلال النصوص والنظريات، ويزعم جيمسون في كتابه اللاوعي السياسي، الذي يتضمن أشد شرح لموقفه تفصيلًا، أهمية التاريخ باعتباره «الأساس النهائي، والحد الذي لا يمكن تجاوزه لفهمنا» (جيمسون ١٩٨١م: ١٠٠). وينتقل من هذا إلى انتقاد التحول إلى «البنيوية» في النقد الثقافي منذ الستينيات، وهو لا يعني به مجرد «البنيوية»، بل النطاق الكامل للنظريات التي تؤكد أولوية اللغة، والتي غيرت وجه الإنسانيات والعلوم الاجتماعية. وتقول حجته إن هذا التحول «دقَّ إسفينًا، هو مفهوم «النص» في المباحث العلمية التقليدية، باستنباط فكرة «الخطاب» أو الكتابة، وإضفائها على أشياء كانت تُعتبر من قبل «حقائق»، أو أشياء لها وجود في العالم الحقيقي» (جيمسون ١٩٨١م: ٢٩٧). وهو يتشكك في هذا الاتجاه إلى رؤية التاريخ باعتباره حكاية مشفرة من بين كثير غيرها، مؤكدًا أن «التاريخ هو العامل الذي يُحدِث الضرر ... ولنا أن نثق في أن ضروراته التي تؤدي إلى الاغتراب لن ننساها، مهما اشتدَّ حَدَبنا على تجاهلها» (جيمسون ١٩٨١م: ١٠٢).

ويقر جيمسون في الوقت نفسه بصحة قول ألتوسير إن معرفة التاريخ مستحيلة قبل تمثيله في نص من النصوص، فإذا صح أن «التاريخ ليس نصًّا»، فإننا لا نستطيع الوصول إليه إلا في صورة نص ما ... ومدخله إليه وإلى الحقيقة نفسها لا بد أن يمر أولًا بجعله نصًّا، وجعله «حكاية» في اللاوعي السياسي. فالتاريخ، مثل اللاوعي في التحليل النفسي الفرويدي لا يمكن أن يُتاح لنا إلا من خلال أشكال حكائية[٢*] تُفصِح بصورة متقطعة عن «علتها الغائبة» (جيمسون ١٩٨١م: ٣٥). وهكذا يقترح جيمسون نموذجًا بينيًّا للنقد الماركسي الذي يحاول أن «يعيد بناء إشكالية الأيديولوجية، واللاوعي، والرغبة والتمثيل، والتاريخ، والإنتاج الثقافي في عملية حكائية تغذو كل شيء» (١٩٨١م: ١٣). وهذا يعني أن التحليل الماركسي للتاريخ لا بد أن يسير جنبًا إلى جنب مع مهارات القراءة الدقيقة التي يتعلمها المرء في الدراسات الأدبية، ما دام التفسير الدقيق «للأغراض» الحكائية للنصوص هو الطريق الوحيد للكشف عن نشاط اللاوعي السياسي.

ومن مساهمات جيمسون الأخرى الإشارةُ إلى العناصر «الطوباوية» في النصوص، بالحفاظ على العقيدة الماركسية الأصلية القائلة بإمكان التحول المجتمعي الراديكالي، ملمحًا إلى أن سر أهمية النصوص الأدبية والثقافية للتحليل الماركسي قدرتها على أن

[٢*] في الأصل: narrative forms، وكلمة «حكاية» مصطلح متخصص في الفكر الحديث، ويختلف عن السرد (narration) في الفنون القصصية والأدبية منها بشكل خاص، مثل الرواية والقصة القصيرة والشعر القصصي (narrative verse)، بسبب شيوع المعنى الأعمِّ للكلمة، والذي دخل أحدث المعاجم (منذ عام ٢٠١٤م) بمعنى العرض التفصيلي لحدث ما، مثل عرض وقائع القضية في المحكمة (narrative verdict)، أو حتى لأي موضوع بسبب اكتسابه ثباتًا أو اعتمادًا (being formal or standard)، وهو ما يرتبط بمعنًى خاص في المصطلح الماركسي «الحكايات الكبرى» (grand narratives)، أي القول بأن التاريخ ذو مسارات كبرى ثابتة، من المحتمل أن تنتهي بانتصار الطبقة العاملة وهزيمة الرأسمالية في «ثورة كبرى»، أي «حكاية كبرى»، ثم جيء بمصطلح «ميتاحكاية» (metanarrative)، التي تعني حرفيًّا «حكاية الحكاية»، بمعنى مدلولها الأيديولوجي، كقولك بالعامية: «إيه حكاية الهجوم ده؟» بمعنى ما حقيقته أو ما الفكر من ورائه. وكنت أرى لمصطلح narrative علاقة بالمسار، لكنني وجدت الكُتاب يستخدمون course للدلالة على المسار وحده، وحين ترجمت كتاب «المفكرون الأساسيون – من النظرية النقدية إلى ما بعد الماركسية» (المركز القومي للترجمة ٢٠١٦م) وجدت عددًا من المؤلفين يرادفون بين narrative وبين tale، أي حكاية، وstory، أي قصة، ويستخدمون الكلمات الثلاث بالتناوب للدلالة على المعنى الذي تورده المعاجم الحديثة، أي «الوصف أو الشرح الرسمي أو المعتمد»، فأبقيتُ على «الحكاية» مع شرحها إما في المتن أو، كما أفعل هنا، في حاشية خاصة.

تغذو هذه النزعة الطوباوية، فعلى الرغم من أن هذه النصوص ليست دائمًا مشبَعة بأيديولوجيات الفترة التي تنتمي إليها، فإن من ورائها دافعًا من الرغبة في تخيُّل عالم أفضل، وذلك بتقديم بدائل عن الترتيبات الاجتماعية المعاصرة، وتصوُّر وجود حقبة يسودها التناغم الطبقي والوحدة الثقافية في المستقبل. وتقول حجته إن «المنظور الطوباوي» يتجنب أو يتجاوز نقاط الضعف في التحليل الماركسي المختزل للأدب والثقافة (وهو الذي يقول إنهما مجرد آثار للعوامل التاريخية أو الاقتصادية)، فمن شأن المنظور المذكور التطلعُ إلى مجتمع لا طبقي، حيث تذوب التوترات والتناقضات التاريخية للمجتمع الطبقي، وحيث ينعدم التمييز بين القاعدة والبناء الفوقي، أو العمليات التاريخية والأشكال الثقافية (جيمسون ١٩٨١م: ٢٩٣). وللمرء أن يُجري مقارنة ما هنا؛ فإذا كان نموذج ليفيز للمجتمع العضوي [الموحَّد] يقوم على منهج بيني استرجاعي، متخيلًا مجتمعًا عضويًّا في الماضي يتسم بالارتباط بين الثقافة والمجتمع، فإن نموذج جيمسون ذو بينية مستقبلية؛ إذ يتخيل مجتمعًا في المستقبل ذَبُل فيه الفصل بين الثقافة والتاريخ وذوَى.

ويقوم المشروع البيني عند جيمسون بوضوح على إيمانه بإمكانية وجود معرفة شاملة ونهائية لكل شيء، وهي التي يراها قائمة في الماركسية. وإذا كان يُسلِّم بأن المعرفة الشاملة مستحيلة، لأن «الكيان الشامل أو الكُلي يتعذر تمثيله، مثلما يتعذر الوصول إليه في شكل حقيقة نهائية من نوع ما» (١٩٨١م: ٥٥)؛ فإنه يقول إن البحث عن منظور شامل ينبغي أن يكون على الأقل هدفًا منهجيًّا للعمل الفكري، وإن الماركسية تقدِّم هذا من حيث «اشتمالها على طرائق أو نُظم تفسيرية أخرى، أو إذا عبَّرنا عن هذه الفكرة تعبيرًا منهجيًّا، قلنا ... إن حدود هذه الطرائق أو النُّظم يمكن التغلب عليها دائمًا، والحفاظ على نتائجها الإيجابية، من خلال إضفاء الصبغة التاريخية الراديكالية على عملياتها الذهنية» (جيمسون ١٩٨١م: ٤٧). ولنا أن نقول بصفة عامة إذن إن الإمكانيات البينية داخل النقد الثقافي الماركسي قد تطورت في اتجاهين رئيسيين؛ أما الأول فكان تميُّزها بأسلوبها الذي يزداد باطراد تعقيده، وتكاثر ظلال معانيه في إثارة الأسئلة حول العلاقة بين الأدب والثقافة والتاريخ. وأما الثاني فهو أنها كانت تتسم في بعض الأحيان بالإيمان بإمكان الجمع بين المباحث العلمية المختلفة في إطار مشروع تركيبي جامع تقدمه الماركسية، ويُعتبر شكلًا مميزًا وعلميًّا للمعرفة في ذاتها [أي من أجل المعرفة]، وهو الذي يسميه جيمسون «الأفق المطلق لشتَّى ضروب القراءة والتفسير» (١٩٨١م: ١٧).

المعرفة والسلطة

على الرغم من أن عمل ميشيل فوكوه يعارض السعي إلى الجمع المذكور [بين المباحث العلمية] معارضةً مباشرة، فلقد كان له أيضًا تأثير كبير في مساعدة المؤرخين الثقافيين والنقاد الأدبيين على التفكير من خلال العلاقة المعقدة بين النصوص وبين تاريخ كل منها. ومن بالغِ الصعوبة تحديدُ انتماء عمله لأي مبحث علمي خاص؛ إذ إنه يجمع بين التزام المؤرخ بالغوص في أعماق مادة أرشيفية عويصة، وبين اللَّوذعيَّة الفلسفية والتحديد الانتقائي لمادة موضوعه. وكان فوكوه قد انتُخب عضوًا في هيئة التدريس في «كوليج دي فرانس» عام ١٩٧٠م ليشغل كرسي أستاذية خُلق خصوصًا له، واسمه «تاريخ نُظم الفكر»، وهو ما يبدو وصفًا دقيقًا لعمله، إذ يتعلق جانب كبير منه بالأبنية الفكرية والمؤسسية التي تسمح بإقامة بعض أشكال المعرفة، ومن ثم فمن الواضح أنه يتناول طبيعة المباحث العلمية وإمكان القيام بالعمل البيني. ويسترجع فوكوه في بداية كتابه «نظام الأشياء» كيف ضحك الناس على قصة وضعها خورخي لويس بورجيس، يصف فيها هذا الكاتب الأرجنتيني موسوعة صينية تتضمن تقسيم الحيوانات إلى سلسلة من الفئات التعسفية فيما يبدو، مثل فئة «الانتماء إلى الإمبراطور»، أو الفئة «المرسومة بفرشاة رهيفة من شعر الجمل»، أو فئة «من كسر لتَوِّه إبريق الماء»، أو فئة «التي تبدو من مسافة شاسعة في صورة الذباب» (١٩٧٠م: ١٥). ويرى فوكوه أن الطابع العشوائي لهذا التصنيف يوحي بأن التقسيمات الفكرية التي نعتبرها طبيعية قد تبدو أيضًا سخيفة من منظور آخر.

من الأهداف الرئيسية عند فوكوه إقامة «أركيولوجيا المعرفة» [تعريب أحمد زايد، والمقصود علم آثار معرفي]، بالكشف عن نُظم فكرية لا تزال في اللاوعي عند العلماء والباحثين وغيرهم، لكنها ما انفكَّت تنجح في تشكيل ما يفعلونه، ووضع حدود له. ويقول إن المعرفة في الحقبة الحديثة اكتسبت تدريجيًّا مزيدًا من التنظيم والتخصص، وكان الفكر في عصر النهضة الأوروبية ينظمه «مبدأ الحراك»، كما كان العالم «كتابًا هائلًا مفتوحًا»، وكانت «الكلمات تتألق فيه بضوء التشابه العام مع الأشياء» (فوكوه ١٩٧٠م: ٢٣، ٢٧، ٤٩). وأما في العصر الكلاسيكي، من منتصف القرن السابع عشر إلى أواخر القرن الثامن عشر، فقد ترسخت ضروب القطيعة، وبدأت عملية التنظيم والتصنيف، وإن كان ذلك في الإطار الشامل لنظام عالمي عام، وأما عند ميلاد العصر الحديث منذ عام ١٨٠٠م تقريبًا، فقد «انغلقت المعرفة على ذاتها»، وشرعت العلوم والفلسفة والمباحث

العلمية الأخرى في تقسيم «الفوضى الرتيبة للساحة الشاسعة» (فوكوه ١٩٧٠م: ٨٩، ١١٣).

ويربط فوكوه هذا التقسيم المنضبط للمعرفة بالتطور الشامل لمجتمع يزداد أخذه بالانضباط. والحق، كما يشير إلى ذلك كيث هوسكين (Hoskin)، أن كتابات فوكوه كثيرًا ما تلعب على المعنى المزدوج لكلمة discipline، بمعنى تنظيم المعرفة وانضباطها، والمعنى الآخر للانضباط باعتباره ممارسة السلطة (هوسكين ١٩٩٠م: ٣٠). وتقول حجة فوكوه إننا نرى في مجتمع «ما بعد التنوير»، الذي نما منذ نهاية القرن الثامن عشر، أن أشكال العقوبات العلنية والجسدية، مثل الشنق والجَلد والتعذيب، قد حلَّت محلَّها أشكالٌ خبيثة من الرقابة [الاستطلاعية]، والرقابة الذاتية، وهي التي تفرض حدودًا على ما يمكن قوله أو كتابته أو معرفته داخل المجتمع، ومن ثم فهي تساعد على خلق ضروب الذاتية الفردية وتقييدها. ويشير فوكوه إلى أن المدارس والجامعات، حيث يجري تدريس المباحث العلمية، تُعتبر أيضًا بيئات تخصص وانضباط؛ إذ تنظمها العلاقات المراتبية بين المعلمين والطلاب، ونظام من الجداول والامتحانات، وتؤدي بذلك إلى نشأة «رقابة تتيح التأهيل والتصنيف والعقاب» (فوكوه ١٩٧٩م: ١٨٤).

ويتعرض فوكوه في كتابه «نظام الأشياء» بصفة خاصة «للعلوم الإنسانية»، التي ظهرت في القرن التاسع عشر وحاولت خلق علم للسلوك البشري، وهو يرى أن العلوم الإنسانية الرئيسية هي الاقتصاد وفقه اللغة والبيولوجيا، وهذا الأخير عادةً ما يُعتبر من العلوم الطبيعية، ولكن يبدو أن فوكوه يُدرِجه هنا بسبب الجذور البيولوجية لعلوم الذهن والنفس. وظهرت من خلال هذه الموضوعات الثلاثة ضروبٌ منوعة من المباحث العلمية التي تركز على المجتمع البشرى (مثل علم الاجتماع، والأنثروبولوجيا، وعلم الجريمة، والعلوم السياسية، وعلم الاقتصاد)، وعلى الثقافة (مثل النقد الأدبي، ودراسة الفن، والأساطير)، وعلى العمليات النفسية (مثل علم النفس، والطب النفسي، والتحليل النفسي). ويرى فوكوه أن العلوم الإنسانية خلقت إحساسًا بمعنى إنسانية الإنسان؛ إذ إنها ظهرت «عندما شكَّل الإنسان نفسه في الثقافة الغربية باعتباره الكيان الذي ينبغي أن يُتصوَّر وأن يُعرَف في الوقت نفسه (فوكوه ١٩٧٠م: ٣٤٥). وتقول حجته إن إحدى الطرائق التي تتوسل بها المجتمعات الغربية الحديثة في السيطرة على الناس و«تأديبهم» تكمن في التفويض للعلوم الإنسانية بسلطة البتِّ فيما يشكِّل «المعايير» العالمية للسلوك البشري، وهي عملية تحدد أيضًا معنى «الانحراف» [أو الشذوذ]. وهكذا فإن تشكيل

هذه المباحث الأكاديمية يثبت إحدى النظرات الثاقبة في عمل فوكوه، ألا وهي العلاقة الوثيقة بين المعرفة والسلطة.

ويستند تنظيم فكرة فوكوه عن التطور التاريخي إلى هذه النظرة الأساسية عن العلاقات المتداخلة بين المعرفة والسلطة؛ إذ يقول إن السلطة حين تريد تكوين ذاتها وترسيخها، تتطلب إنتاج خطاب قادر على إبراز معناها وتبرير وجودها. ومصطلح الخطاب (*discourse*) عند فوكوه يشير إلى صورة شكَّلها التاريخ «للحقيقة»، أو إلى أية ترتيبات سلطوية تسمح بقول أي شيء أو كتابته أو التفكير فيه داخل مجتمع ما، ويضيف أن التاريخ يسير لا من خلال وقوع أحداث تاريخية بترتيب زمني، بل من خلال حالات قطيعة خطابية، وتحولات في بناء المعرفة ووضع حدود لها. وهو يستخدم مصطلح النطاق المعرفي (*epistême*) في تعريف النظام الفكري القائم في فترة معينة، والذي يحدد الظروف التي يمكن «أن تظهر فيها الأفكار، وأن تنشأ فيها العلوم، وأن تتجلى فيها الخبرة في الفلسفات، وتتشكل فيها القوميات، وربما يُكتَب لهذا النطاق المعرفي أن يَذوي سريعًا ويختفي» (فوكوه ١٩٧٠م: ٢٢).

ولما كانت معرفتُنا بالواقع نفسُها بناءً من «الخطاب»، فإن أي بحث في الواقع يحتاج إلى الاستناد إلى دراسة النصوص، ولا يمكن فصل هذه النصوص بعضها عن بعض، بمباحث علمية أو مداخل نقدية تولي الصدارة لأشكال خاصة من الكتابة. ويقول فوكوه: إذا ظل المرء دائمًا «داخل بُعد الخطاب»، فسوف يطعن هذا في أية فكرة عن وجود ما هو «داخلي» وما هو «خارجي»، وهو الفكرة التي يجدها المرء في التمييز التقليدي بين النص والسياق في الدراسات الأدبية (١٩٧٢م: ٧٦). كما يطعن ذلك في حالات إقصاء التاريخ في المباحث العلمية، إذ يرى فوكوه أن الممارسة الأكاديمية للتاريخ تتسم بمحاولة مبالغ فيها للعثور على وجهة نظر قادرة على اختزال تعددية أحداث الماضي، وقَصْرها في صورة نهائية واحدة، قائلًا إنه لا بد من مواجهة الأنشطة التقليدية [لدراسة] «التاريخ»، بوضع «لائحة أنساب» تتيح التركيز على «الطابع الفردي للأحداث الخارجة عن أي طابع نهائي رتيب»، ومحاولة العثور عليها في «أماكن غير متوقعة على الإطلاق، حيث نميل إلى الظن بأنها غير ذات تاريخ» (فوكوه ١٩٧٧م: ١٣٩). ومصطلح «الأنساب» (genealogy) يرتبط بصفة خاصة بكتابات فوكوه الأخيرة، ويعتبر ما ترمي إليه من الكشف عن المعارف غير المشروعة التي تطعن في الروايات التاريخية الرسمية؛ هدفًا أضيق نطاقًا من التحليلات الأركيولوجية (في كتاباته السابقة) «للخطابات» السلطوية المؤيدة لمباني السلطة السائدة. وإذا كانت بعض المداخل التقليدية تسعى لتحديد الأصول

والأسباب والتيارات العامة، فإن مداخل الأنساب يغلب عليها التركيز على ممارسات خاصة، وعلى تفاصيل لا أهمية لها في الظاهر. ومن المحتمل أن نعثر على هذه المعارف التي تخضع للتقييم والتكتم عليها في مجالات أخرى للعلوم الإنسانية، مثل الروايات والقصص وضروب السرد المختلفة، والأساطير، والرسائل، واليوميات والشهادات على سبيل المثال.

المذاهب التاريخية النَّصية

كانت المدرسة التاريخية الجديدة في النقد الأدبي والثقافي، والتي ظهرت منذ الثمانينيات الأولى في الولايات المتحدة، قد تأثرت تأثرًا كبيرًا باستخدام فوكوه لمفهوم «الخطاب» في طعنها في ألوان الفصل التقليدية بين شتى مجالات المعرفة. ويهدف التاريخيون الجدد إلى التركيز على الأدب والتاريخ معًا بحيث لا يمتاز أحدهما عن الآخر، وبحيث ينتجون إحساسًا بما يسميه لوي مونتروز (Montrose) «تاريخية النصوص» و«نصية التاريخ»:

> أعني بتعبير تاريخية النصوص الإشارة إلى الخصوصية الثقافية، والتغلغل الاجتماعي في جميع طرائق الكتابة ... وأعني بتعبير نصية التاريخ أن أقول ... إننا لا نستطيع الوصول إلى الماضي الكامل الأصيل، إلى الوجود المادي المُعاش، من دون وسيط يتمثل في الآثار النصية الباقية للمجتمع المَعنيِّ.
>
> (مونتروز ١٩٨٩م: ٢٠)

وهكذا تشغل التاريخية الجديدة الهُوة الفاصلة بين التاريخ والنقد الأدبي، وربما يكون ذلك سبب النقد الذي يوجهه إليها الباحثون في المبحثين العلميين جميعًا.

ويقول ستيفن جرينبلات (Greenblatt) في مقاله الذي قدم فيه هذا المصطلح أول مرة إن التاريخية الجديدة تُعتبر ردًّا على فرضيتين نقديتين محددتين تضعان حدودًا للدراسات الأدبية باعتبارها مبحثًا علميًّا. فالتاريخية الجديدة تطعن أولًا في تركيز النقد الجديد على «الأيقونة اللفظية»، أي على النص الأدبي باعتباره ذا وحدة شكلية و«فكرية شعورية» مستقلة. وهي ترفض ثانيًا المدخل التقليدي للتاريخ الأدبي، الذي يفترض أن المادة التاريخية ثانوية وحسب، باعتبارها «خلفية» مفيدة للمهمة الرئيسية المتمثلة في إيضاح النص، وإن هذه الخلفية يمكن فهمها باعتبارها موحدة ومتسقة، أي أنها «ذات

مرجعية ثابتة، تتجاوز الأمور العارضة، التي يستطيع التفسير الأدبي الرجوع إليها باطمئنان» (جرينبلات ١٩٨٢م: ٤–٥). وكان رد التاريخية الجديدة على حالات الإقصاء المذكورة كلها أن أبدت «استعدادًا مكثفًا لقراءة جميع الآثار النصية للماضي، بدرجة الانتباه نفسها التي تضفيها التقاليد على النصوص الأدبية وحدها» (جرينبلات ١٩٩٠م: ١٤). وهكذا يغلب عليها أن تتناول المصادر الأدبية التقليدية والأشكال غير الخيالية، مثل السير الذاتية، وأدب الرحلات، والوثائق السياسية، والبحوث الاقتصادية، إلى جانب الفن البصري، والثقافة المادية، والطقوس والممارسات الثقافية الأخرى في الحياة اليومية.

وتطعن التاريخية الجديدة في الطموحات الاجتماعية العلمية للتاريخ باعتباره مبحثًا مستقلًّا. ويقول المؤرخ «بعد الحداثي» هايدن هوايت — الذي كثيرًا ما يُستشهد بعمله في زمرة أصحاب التاريخية الجديدة من النقاد — إن كل مبحث علمي «يتكون مما يمنع ممارسيه من فعله، أي إن كل مبحث علمي يتكون من مجموعة من القيود على الفكر والخيال، ولا يوجد مبحث يزيد ما يحيط به من المحظورات عن كتابة التاريخ التخصصية» (هوايت ١٩٧٨م: ١٢٦). ويقول هوايت إن التاريخ ينبغي ألا يُعتبر علمًا؛ لأنه يستخدم لغة مجازية لا لغة تقنية، ويستخدم تقنيات سردية تشبه التقنيات المستخدمة في النصوص الأدبية، ويعتمد على فرضيات غير مصرَّح بها أكثر من اعتماده على المناهج التجريبية الخاضعة للشروط أو المبررات النظرية (١٩٩٥م: ٢٤٣). ومع ذلك فإن التاريخ باعتباره مبحثًا علميًّا يغلب عليه إخفاء طابعه السردي بامتناعه عن تأمل ممارساته الخاصة، ويستعين بتوثين «الحقائق»، ومنهجية علمية مفترضة لأية علاقة نقدية حقيقية مع الآثار النصية للماضي. ومن الطرائق التي يهدف بها التاريخيون الجدد إلى الطعن في هذا النموذج العلمي أن يبدوا أقل من المؤرخين التقليديين اهتمامًا بالعلة والمعلول [أي: السبب والنتيجة]، وسبب وقوع الأحداث، وكيف يؤدي وقوعها إلى وقوع أحداث أخرى، أي إنهم يميلون إلى رؤية التاريخ في سياق زمني حاليٍّ لا في تتابع زمني، وهو ما يعني أنهم يفضلون أن يتناولوا قطاعًا مستعرضًا من فترة زمنية واحدة، وأن يفحصوا النطاق الكامل للنصوص المنتَجة فيها، بدلًا من رؤية كيفية «تقديم» هذه النصوص في أشكال ثقافية أخرى على امتداد الزمن. فإذا حدث ونظروا إلى التاريخ باعتباره حركة دائبة فهم يفعلون ذلك في ضوء انشغال فوكوه بضروب القطيعة المعرفية التي تغيِّر من وسائل اكتسابنا للمعرفة وتمثيل العالم.

وتشترك التاريخية الجديدة، في هذا الصدد، بعناصر كثيرة مع الأنثروبولوجيا الثقافية الجديدة التي يمارسها بعض أصحاب النظريات، مثل كليفورد جيرتس (Geertz)، الذي

يقول إن مفهوم الثقافة «مفهوم سيميائي أساسًا»، وإن الأنثروبولوجيا ليست إذن «علمًا تجريبيًّا يبحث عن قانون، بل علم تفسيري يَنشُد المعنى» (١٩٧٣م: ٥). ولكي يثبت جيرتس أن الثقافات حافلة بالعلامات والشفرات المعقدة التي يصعب فهمها من الخارج، يستعير مثالًا من «الغمزة»، وهو المثال الذي قدَّمه الفيلسوف البريطاني جلبرت رايل (Ryle)، فالغمزة يمكن تفسيرها بأنها نفضة عصبية في الوجه، أو إيماءة تآمُرية، أو حركة ساخرة، وفقًا للسياق الذي تحدث فيه وتُفسَّر. ويستعير جيرتس ألفاظ رايل قائلًا إن «الوصف الهزيل» يرى هذه الحركات باعتبارها تقلصات واحدة في جفن العين، وأما «الوصف السميك» فيرى أنها تمثل جانبًا من «مراتب ذات طبقات من المباني الزاخرة بالمعنى» (١٩٧٣م: ٧)، وهي التي تشكِّل العلامات والرموز للحياة اليومية.

ويدل تأكيد هذا الوصف السميك على تحوُّلٍ أعمَّ داخل الأنثروبولوجيا يبتعد بها عن العلوم؛ إذ أصبحت تعزف عن البحث في الثقافات «البدائية» لاكتشاف العناصر الأساسية العالمية للثقافة البشرية، وتميل إلى حد أكبر للنظر في هذه الثقافات باعتبارها نُظمًا معقدة ذات كيانات مستقلة لا تحتمل سوى التفسير على أيدي دارس الإثنوغرافيا، لا اكتشافها اكتشافًا علميًّا. ويرى جيرتس أن هذا يمثل جانبًا من «التحول إلى التفسير» في العلوم الاجتماعية؛ حيث تمكَّن الباحثون بفضله من «التحرر من أحلام الفيزياء الاجتماعية» بزيادة انتفاعهم بضروب القياس في الإنسانيات (١٩٨٣م: ٢٣). ولما كان الوصف السميك يعني الخوض في طبقات من الخبرة الإنسانية يتراكم بعضها فوق بعض، فإن «التحليل الثقافي يشوبه نقص جوهري»، ويُعتبر «تخمينًا للمعنى، وتقييمًا لنتائج التخمين، واستنباط نتائج إيضاحية من أفضل التخمينات، وعدم اكتشاف قارَّة المعنى ورسم خريطة أراضيها التي لا جسد لها» (جيرتس ١٩٧٣م: ٢٩، ٢٠).

ويمكن اعتبار النقد التاريخي الجديد نوعًا من الوصف العرقي لمجتمعات الماضي بأسلوب جيرتس، مفسِّرًا غرابتها وخصوصيتها على ضوء ما خلَّفتْه من نصوص. ويشْبِه التاريخيون الجدد جيرتس في رفضهم القول بوجود نُظم شاملة، أو مزاعم بقدرة المباحث العلمية على التعميم، مفضِّلين ما يُسمى «المعرفة المحلية»، وكثيرًا ما يرصدون أنساقًا كبرى أو يستنبطونها من عدد ضئيل نسبيًّا من النصوص المتفاوتة، معتمدين على روايات متفرقة ومدخل الأجزاء الدالة، الذي يمكن تشبيهه بالمجاز المرسل في الكتابة الأدبية، حيث يرمز بعض المفهوم للمفهوم كله [بعض من كل]. فقد يقوم ممارس للتاريخية الجديدة، متخصص في الحداثية والحداثة، بتناول قضية اقتصادية مثل التي

وضعها ف. و. تيلور في كتابه مبادئ الإدارة الاقتصادية (١٩١١م)، والتي كانت تسعى إلى زيادة الكفاءة الصناعية من خلال التحكم في سرعة العمل، باستعمال خط التجميع في الإنتاج، ودراسات العلاقة بين الوقت والحركة؛ ويضعها إلى جانب مانيفستو مدرسة التصوير في الشعر، الذي وضعه عزرا باوند ور. س. فلينت عام ١٩١٣م، وهو الذي يقدم القصيدة التصويرية باعتبارها «مركَّبًا فكريًّا وشعوريًّا في لحظة زمنية واحدة» (كولو كونتروني وآخرون ١٩٩٨م: ٣٧٤)؛ ويضع ذلك أيضًا إلى جانب نوع جديد من الإعلانات التي ظهرت في العقود القليلة الأولى من القرن العشرين، وهي التي كانت تحثُّ ربات البيوت على الانتفاع بالساعات الضائعة من خلال التجديدات الموفرة للوقت، مثل الأغذية السابقة التجهيز والغسالات الكهربائية، وهكذا فإن وضع هذه النصوص جنبًا إلى جنب يتيح النظر في طرائق تفكير جديدة في الطابع الزمني والطابع العارض للثقافة الحديثة والمجتمع الحديث، في عصر يزداد فيه تنظيم وقت العمل ووقت الفراغ جميعًا.

وينتقد الباحثون في أقسام التاريخ الجامعية أحيانًا هذا المدخل القائم عمدًا على التجزئة؛ إذ نجد أن دومينيك لاكابرا مثلًا يبدأ بامتداح التاريخية الجديدة بسبب طموحاتها البينية، قائلًا إن جاذبيتها لجميع المباحث العلمية الإنسانية تكمن في «رغبتها الواضحة في العثور على روابط بين مستويات ثقافية كثيرًا ما تُترَك في عزلة رائعة»، لكنه يستدرك قائلًا إن محاولة إقامة هذه الروابط كثيرًا ما تؤدي إلى «صلات ذات بساطة مُخلَّة»؛ إذ تربط بين ضروب بالغة التنوع من النصوص من دون إلقاء نظرة نقدية في الصلات أو الاختلافات ما بينها. ويضيف قائلًا إن التحليلات التاريخية الجديدة:

> تتخذ الشكل الذي أصبح روتينيًّا إلى حد ما من التراكيب الأسلوبية المهذَّبة، المنمَّقة المصقولة، بحيث لا تحاول أن تتوقف وتفكر في أمر الخطوات الصعبة أو المريبة في حجة من الحجج، وهكذا فإن المثل الأعلى المحمود للدراسة البينية والتحليل عبر الثقافات، على عُسر مطلعه وإشكاليته، يُلقي حلًّا تأمليًّا وذا سهولة مُخلَّة، وهو ما يمكن أن نسميه الحل الزائف القائم على مونتاج هزيل، أو إذا شئت على تركيبات القص واللصق.
>
> (لاكابرا ١٩٨٩م: ١٩٣)

يقول لاكابرا إن وجهة نظر المؤرخ تُلزِمنا بطرح أسئلة عن مكانة تلك المصادر الواسعة النطاق، ومدى استقلال كل منها، وأن ننظر في كيفية تمثيلها ونفعها باعتبارها

أدلة لازمة للبحث التاريخي المحدد الذي نقوم به. ويضيف: إن ما يفتقر إليه النقد التاريخي الجديد أيضًا هو الإحساس بالتفاعلات بين المستويات المنوعة للمجتمع والثقافة، أي بين الثقافة الرفيعة، والثقافة الخفيضة، والثقافة المتوسطة على سبيل المثال، أو بين مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية، وهي التي قد يقِيم المؤرخ التاريخي أو عالم الاجتماع علاقةً بينها وبين تلك المادة نفسها. وكما يقول لاكابرا، نجد أن هذا الانشغال بعلاقات السلطة في المجتمع يشكِّل برنامج العمل لجانب كبير من التاريخ الجذري، ولكن التاريخيين الجدد يميلون إلى الربط بينه وبين «النظرية الشمولية أو الميتاحكاية الإرهابية» (لاكابرا ١٩٨٩م: ١٩٤). وهو يربط هذه الفرضية بالتشاؤم السياسي للتاريخية الجديدة، أي ما نقول به من أن القوى المسيطرة دائمًا ما تقوم آخر الأمر بشفاء النصوص من أية إمكانية قد توجد «للتخريب» السياسي، أو كما يعبِّر جرينبلات عن ذلك؛ «إن الإنتاج الظاهر للتخريب … هو حال السلطة نفسه» (١٩٨٥م: ٤٥). وما أيسرَ في نظر نقاد مثل لاكابرا أن يتدهور هذا التركيز على شيوع «الخطابات» المهيمنة، فيصبح نوعًا من الشكلية النصية المتجانسة التي تمثل، على الرغم من جميع الطموحات البينية التي يعبِّر عنها التاريخيون الجدد، إنكارًا للتاريخ باعتباره «ما يضر ويؤلم»!

شيكسبير والأدب الإنجليزي

وكانت بعض هذه الانتقادات الموجهة إلى التاريخية الجديدة ذات شدة بالغة داخل حركة نقدية معاصرة تقريبًا، لكنها بريطانية إلى حد بعيد، وهي المادية الثقافية، فالمادية الثقافية تشترك مع التاريخية الجديدة في عدد كبير من ملامحها، مثل الاهتمام بالتداخلات المركَّبة بين النص والتاريخ، والصلة بين تشكيلات المعرفة وترتيبات السلطة في المجتمع، وعجز ضروب تقسيم العمل الأكاديمية التقليدية عن التصدي لهذه القضايا. والواقع أن الاختلافات بين الحركتين قد تكون مبالغًا فيها؛ إذ لا تُعتبر أي منهما كيانًا فكريًّا موحدًا، وأحيانًا ما يقومان بمهامَّ مماثلة، كما أن العلاقة النقدية بين هاتين الحركتين والمباحث العلمية الراسخة تعني أنهما تتصفان معًا بعزوفهما عن اتخاذ منهجية صارمة في تعريف أنفسهما وأنشطتهما، ولكن بعض الاختلافات المهمة في المدخل النقدي ومادة الموضوع تفصل بينهما، وتتعلق بمناقشتنا للبينية.

ومن أهم الاختلافات بين التاريخيين الجدد والماديين الثقافيين أن دعاة المادية الثقافية يرَون أنهم يتمتعون بالتزام سياسي أكبر من التاريخيين الجدد، وهو ما يفسر

إلى حد ما عداءهم لأبنية المباحث العلمية وطابعها المؤسسي؛ إذ يقول ألان سينفيلد المعتنق للمادية الثقافية إن على الأكاديميين تشكيل أحلاف مع الثقافات الفرعية خارج الجامعة، مثل المناضِلات في سبيل حقوق المرأة، ومثل المحتجِّين على تدهور البيئة الطبيعية، أو المناصرين لحقوق ذوي الميول المثلية، بدلًا من أن «يغوصوا في تخصص الأدب الإنجليزي، والاختباء في الجامعات، واستخدام كلمات طويلة، فيستحيلون إلى أسماك كبيرة في بركة ماء صغيرة» (سينفيلد ١٩٩١م أ: ٧٦). ويقول سينفيلد إن انشغال التاريخية الجديدة بوقوع جميع أنواع الخطاب في شَرَك أبنية السلطة يعني تلفيق هذه المسائل الخاصة بعلاقتها بالعالم الخارجي، كما أنه مرادف بصورة لها مغزاها بفخِّ التخصص الذي سقطت فيه (سينفيلد ١٩٩٢م: ٢٩٠).

وهكذا فإن سينفيلد يُدين التاريخيين الجدد بمدحه الهزيل في غضون إقراره بتخصصهم، أي معاييرهم العليا في البحث الأدبي والتاريخي، وما يُبدونه من «دقة وبراعة وصرامة في تحليلهم للنصوص» (سينفيلد ١٩٩٢م: ٧). ويقول سينفيلد إن هذه المهارات تُستعمل وحسب في تحويل التاريخ إلى نصوص، من خلال التجديد الوحيد المتمثل في تطبيق تقنيات القراءة الدقيقة لنطاق من النصوص أشد اتساعًا عما هو مألوف في النقد الأدبي (سينفيلد ١٩٩٢م: ٢٨٥). وتقول حجته إن منهج هذا المبحث العلمي لا يراه الماديون الثقافيون كافيًا، الذين «يحاصرهم التساؤل عن غاية هذا كله»، و«يدعون إلى طرائق معرفية لا يكاد النقد الأدبي يملكها، أو يعرف حتى كيف يكتشفها»، وهي القائمة في التاريخ وفي العلوم الاجتماعية (١٩٩٢م: ٨، ٤٩–٥٠). ويضيف قائلًا: لما كانت البينية المفترضة للتاريخية الجديدة لا تغذوها مرامٍ سياسية جذرية، فمن المحتمل دائمًا أن تنزلق راجعةً إلى نهج تخصصي يحقق غاياتها، ويعيد إنتاج الأُطر التقليدية للمبحث العلمي.

ويعني هذا الاختلاف في التركيز أن الماديين الثقافيين أشد مَيلًا لاستخدام نصوص تنتمي لفترات تاريخية أخرى، باعتبار ذلك وسيلة للتصدي للقضايا السياسية المعاصرة. وعلى عكس ذلك يميل التاريخيون الجدد إلى التركيز على المادة التاريخية وحدها، وتوكيد اختلاف الماضي، حَذِرين مما يسميه المؤرخون «خلط الأزمان» (anachronism)، أي عدم تقدير الأُطر الفكرية والثقافية والاجتماعية الفريدة للحِقَب السابقة. ومن هذه الزاوية، تشترك الحركتان في الخلافات التي طال عليها الأمد داخل المبحث العلمي للتاريخ، وتدور حول ما يلي: هل تتمثل مهمة المؤرخ في تنحية ضروب التحيُّز المعاصرة، وإبداء التقدير

للأبنية الاجتماعية الخاصة للفترات التاريخية الأخرى وممارساتها اليومية ومواقفها الفكرية، أم تقبل قول كروتشي إن التاريخ كله تاريخ معاصر؟ ولما كان الماديون الثقافيون يبغون إيضاح فائدة النصوص التاريخية في التصدي للمشكلات المعاصرة، فإنهم كثيرًا ما يسعَون إلى تحديد التوترات والتناقضات الأيديولوجية في داخلها، لا النظر في وقوعها الدائم في شَرَك تشكيلات السلطة المهيمنة. ويركز سينفيلد هنا على ما يسميه حكايات «الصدوع» (fault-line stories)[٣*] التي تدور حول القضايا الإشكالية المقلقة في المجتمع «ما دامت القصص التي تتطلب اهتمامًا أكبر — وجهدًا جهيدًا مستمرًا في إعادة تشكُّلها — هي العسيرة التي لم تُحَل» (١٩٨٩م: ٣٧).

تستند المادية الثقافية في هذا الجانب وغيره من جوانب عملها إلى كتابات ريموند ويليامز الذي كان أول من صاغ المصطلح، خصوصًا في تمييزه المهم بين الأشكال «المترسِّبة» (residual) و«السائدة» (dominant) و«الناشئة» (emergent)، التي تتعايش داخل ثقافة ما في أي وقت من الأوقات (ويليامز ١٩٩٧م: ١٢١–١٢٧). ويدل هذا التمييز على أن الثقافة السائدة تتصف بالتعددية والدينامية، وتُضطر دائمًا إلى مُنازَلة ثقافات جديدة معارِضة، وملامح تاريخية كُتب لها البقاء من حِقَب سابقة. ويثبت اعتماد عمل ويليامز على المادية الثقافية بقدر اعتمادها على عمله؛ وجودَ صلات واضحة بينها وبين المشروع السياسي والفكري للدراسات الثقافية البريطانية، مع وجود اختلاف مهم، فإذا كانت الدراسات الثقافية قد طعنت في التخصصات البحثية باستبعاد دراسة الأدب إلى حد كبير، والاستعاضة عنها بالبحث في أشكال ثقافية أخرى، فإن المادية الثقافية قامت بطعن مماثل تجلى في قلب المبحث العلمي رأسًا على عَقِب من داخله، وذلك بمعالجة أهم ما يبجِّله من زاوية بينية.

ومن الأرجح تركيز أصحاب المادية الثقافية على الأدب، كما يبيِّن سينفيلد؛ لأن الأدب، وإن يكن مجرد شكل واحد من أشكال الإنتاج الثقافي، يتمتع بسلطة كبيرة وصيتٍ عريض. وهم يبدون اهتمامًا خاصًّا بشيكسبير؛ لأنه «رمز ثقافي جبار، وهو قائم في ساحة إنتاج المعنى، والناس من ثَم يريدون أن يكون في صفهم» (سينفيلد ١٩٩٤م أ: ٤)؛ إذ تركِّز قراءتهم لشيكسبير على موقعه المركزي في الثقافة البريطانية، باعتباره مصدرًا للاستغلال الثقافي والسلطة الثقافية، وفي مبحث اللغة الإنجليزية وآدابها، بصفته «حجر

[٣*] انظر الحاشية السابقة حول معنى الحكاية.

الأساس الذي يضمن الاستقرار النهائي، وصحة الفئة التي نسميها «الأدب»» (سينفيلد ١٩٨٥م: ١٣٥). وتمتد هذه الفكرة بوضوح إلى المدارس والكليات بل والجامعات؛ ففي بريطانيا، على سبيل المثال، نجد أن جميع تلاميذ المدارس الثانوية ملتزمون بدراسة شيكسبير، ودراسته عنصر إجباري في المستوى المتقدم (للتلاميذ ما بين السادسة عشرة والثامنة عشرة من العمر) في دراسة اللغة الإنجليزية وآدابها. وقد تتعرض القراءة المادية الثقافية لفحص دور شيكسبير المركزي، وكيف ينهض بدور معين في التعليم المدرسي لمعظم الناس في إعادة إنتاج الفوارق الاجتماعية والثقافية، وكيف يعجز المستضعفون المنتمون إلى خلفيات «محرومة» عن «تذوق» شعره، أو فهم الحقائق العامة العالمية التي من المفترض أن عمله يقدمها. وقد تنظر قراءة المادية الثقافية أيضًا في رسم صورة شيكسبير «باعتباره الشاعر القومي العظيم الذي تجسد مسرحياته حقائق عالمية» (سينفيلد ١٩٨٥م: ١٣٥)، وكيف أتاحت استغلاله في تقديم معانٍ سياسية محافظة تؤكد أهمية الحفاظ على الحالة الراهنة، بأسلوب يقوِّض ما تزخر به المسرحيات من إمكانات راديكالية للتصدي لبعض القضايا، مثل مكانة المرأة والرجل، والانتماء العرقي والطبقي، والحياة الجنسية.

وفي غمار النقد الجاري للنهج البيني، هاجم ستانلي فيش المادية الثقافية، كما هاجم عمل ألان سينفيلد بصفة خاصة؛ فقد وضع فيش كتابًا عنوانه الصحة التخصصية، يزعم فيه أنه لا يعارض العمل البيني في ذاته، بقدر ما يعارض المشروع «البيني» كله، وهو الذي يقوم به — بحماس ديني — عددٌ من المفكرين اليساريين، باعتباره طريقة للطعن فيما يرَونه عزلة الحياة الأكاديمية. ويقيم فيش رابطة خاصة، بين هذا المشروع وبين النقد الذي يكتسي رداءً تاريخيًّا وسياسيًّا، وهو يصف هذا النقد بأنه «تاريخي جديد»، باعتبار المصطلح مصطلحًا شاملًا يتضمن مداخل المادية الثقافية أيضًا، ويهدف إلى تحويل الدراسات الأدبية إلى نهج للتصدي لبعض القضايا، مثل العنصرية، والأبوية، والعداء لذوي الميول الجنسية المثلية، والإمبريالية (فيش ١٩٩٥م: ١). ويقول فيش إن هذا خطأ في التصنيف، فلا تستطيع الدراسات الأدبية أن تعالج مثل هذه القضايا الواقعة خارج اختصاصاتها؛ إذ إنها ما إن تفعل حتى ينتفي كونها دراسات أدبية.

ويقول فيش إن «الموضة» الحالية للنقد المصطبِغ صبغةً تاريخية وسياسية تحفزها رغبة لا ترتوي في المعرفة الشاملة القادرة على توحيد المباحث العلمية، وتفريق جماعاتها المتخصصة، وإقامة روابط بالعالم الاجتماعي والسياسي العريض، ولكن كل مبحث قد

نما وتطور بصورة مستقلة تحقيقًا لأغراض تاريخية معينة، ويقوم بتشكيل المعرفة في ذاتها، ومن ثم تنتفي إمكانية الجمع بينها في ميدان موحد:

> لا تُعتبر الأشكال المختلفة للعمل في المباحث العلمية شركاء في مهمة غائية وطوباوية واحدة، بل إنها تقوم بأداء مهامَّ محددة، وهي التي يمكن أن تختفي من وجه الأرض لو فقدت التخصصات أنفسها واستُعيض عنها بمُركَّب هائل عظيم، سواء كان مبحث المباحث كلها، أو الحقيقة التي تضم الحقائق الأصغر والجزئية.
>
> (فيش ١٩٩٥م: ٧٣)

أي إن فيش يقول إن استحالة المعرفة الشاملة تعني أن الدراسة البينية لا تزيد في شمولها على الأشكال الدراسية الأخرى، بل تستبدل نمطًا من المهام بنمط آخر وحسب، وهو يضرب المثل بخريطة أصدرتها إدارة المرور لتبيِّن المسافات بين المدن «بحيث تصبح المدن نفسها مجرد نقاط، أو مواقع في سباق التتابع، في حين يرتكز الاهتمام كله على ما يجري بينها». وعلى غرار ذلك نجد أن المداخل النقدية التي تَنشُد ارتباطات بينية ينتهي بها الأمر إلى التركيز على الارتباطات نفسها، لا على أي شيء خاص بالمباحث العلمية نفسها، لسبب بسيط، هو النقص المحتوم لأي محاولة لتنظيم المعرفة، فالخريطة البينية حين تؤدي دورها «تفشل بالضرورة في أداء مهام أخرى، فهي حين تصنِّف العلاقات فيما بين المباحث العلمية تستخفُّ بقدرة الفهم الراسخة في هذه المباحث» (١٩٩٥م: ٨٠).

وتقول حجة فيش إن المداخل البينية التي تحاول الربط بين الدراسات الأدبية وبين مشروع سياسي راديكالي؛ تشترك بقدر أكثر مما تود الإقرار به مع الفكرة الليفيزية التقليدية عن الدراسات الأدبية باعتبارها الوصي على التراث الأدبي. وفي كلتا الحالتين، يرصد فيش «الرغبة المألوفة عند الباحث الأكاديمي، وخصوصًا في الإنسانيات، في أن يصبح شيئًا يختلف عما هو عليه في الواقع»، والنغمة المتكررة بإلحاح في الدراسات الأدبية ضد التخصص تغذوها عقيدةٌ تقول «إننا إذا قدمنا الوصف الصحيح — أي الوصف الذي يستجيب استجابة كافية إلى الحاجات الكبرى للمجتمع — فسوف يصغي المجتمع لنا، وسوف يفهم آباؤنا أخيرًا سبب اختيارنا هذا المسار العلمي الذي يشبه في ظاهره قصة دون كيخوته» (فيش ١٩٩٥م: ١٤٠). ويرد فيش قائلًا إن تغيير العالم من

داخل مبحث علمي ليس بالسهولة المتصوَّرة؛ لأن المباحث العلمية في جوهرها مُنكبَّة على نفسها، ومنتجة لذواتها، ومن ثم فهو يدعو إلى «الصواب التخصصي» الذي يعني قبول وجود الدراسات الأدبية باعتبارها مبحثًا علميًّا، بل واعتناقها باعتبارها أثرًا محتومًا من آثار تخصصها.

ويمكن الرد على حجج فيش بطريقتين؛ فلنقلْ أولًا إن المبحث العلمي ليس كيانًا مترابطًا وفق تصوره، فهو يفترض وجود ظاهرة معترَف بها تُسمى «الدراسات الأدبية»، وأنها تتمتع ببعض الإجراءات والمبادئ المتفق عليها، والتي يلتزم بها كل عامل داخل هذا المبحث حتى يقرر أن يجعله مبحثًا بينيًّا. ولكن الدراسات الأدبية، على نحو ما حاولتُ أن أبيِّن فيما سبق من هذا الكتاب، نادرًا ما تتسم بهذه الدرجة من الاتساق الداخلي أو التجانس. وليس النهج البيني تطورًا حديثًا استولى على المباحث العلمية في الإنسانيات من خارجها في السنوات القليلة الماضية، بل هو جانب أصيل من جوانب الطبيعة المعقدة للمباحث العلمية وتاريخها، وخصوصًا مجال الدراسات الأدبية المتَّسم بالتنوع. ولنقلْ ثانيًا إن تعريف فيش للبينية باعتبارها مرادفة لطلب الجمع بين المعارف في مُركَّب نهائي يبدو تبسيطًا مُخلًّا؛ فعلى الرغم من أن المدخلَين — المادي الثقافي والتاريخي الجديد — قد يَعتبران النص الثقافي نصًّا أكثر شمولًا من النص الأدبي، فإن ذلك لا يعني بالضرورة أن عملهما يغذوه دافع تركيبي، فالواقع أن انشغالهما الأساسي بالعلاقة بين المعرفة والسلطة يعني أنه من الأرجح أن يُولِّد قلقًا فكريًّا، وذلك بإنكار اعتبار تقسيم المباحث العلمية أمرًا طبيعيًّا، والطعن في المُسلَّمات الفكرية، وإثارة مشكلات وقضايا لا تتصدى لها المباحث العلمية التقليدية.

الفصل الخامس

العلوم والمكان والطبيعة

كانت أشكال كثيرة من النهج البيني التي فحصتُها في هذا الكتاب حتى الآن تسعى إلى الطعن في المراتبية التقليدية، التي تُنزِل الإنسانياتِ منزلةً ثانوية بعد شواغل العلوم المُعرَّفة تعريفًا ضيقًا. ولا يزال الانقسام الذي طال عليه الأمد بين الإنسانيات وبين العلوم يمثِّل عقَبة كَئودًا في طريق الدراسة البينية، لكن الطعن فيها لا يزال ممكنًا. ويستكشف هذا الفصل بعض الروابط التي أقيمت في السنوات الأخيرة بين الدراسات الأدبية وبين العلوم، وبين الدراسات الأدبية والجغرافيا، وهو علم اجتماعي يتناول أساسًا العلاقة بين العالم الطبيعي والعالم الاجتماعي، في علاقتها مع الفهم الجديد للمكان والطبيعة والعالم. ويناقش هذا الفصل بعد ذلك النقد البيئي (ecocriticism) باعتباره ميدانًا تمتزج فيه قضايا النقد الأدبي والثقافي، والجغرافيا والعلوم الطبيعية، بمقولته الأساسية، ألا وهي ارتباط الطبيعة البشرية بأواصر لا تنفصل عُراها بالطبيعة. وينظر الفصل أخيرًا في الجهود التي يبذلها بعض العلماء لاستعمال نظرية النشوء والارتقاء، والتطورات في علم الأعصاب، في تفسير النصوص الأدبية والثقافية.

لم تحظَ محاولة للطعن في الفجوة القائمة بين العلوم والإنسانيات بمناقشة أوسع نطاقًا من المحاولة التي قام بها سي بي سنو (Snow) في مقاله «الثقافتان والثورة العلمية»، وكانت محاضرةً ألقاها عام ١٩٥٩م ونُشرت على الفور تقريبًا، وأدت إلى مناظرات حامية الوطيس في عدة بلدان. كان سنو ينعَى وجود «هُوة من سوء الفهم المتبادل» بين العلوم والإنسانيات، قائلًا إن نظام التعليم البريطاني أدى إلى تفاقم الحال بإرغام التلاميذ على التخصص في سن أصغر مما ينبغي (سنو [١٩٥٩م] ١٩٩٣م: ٤). وكما ذكرت في الفصل الأول، كان ف. ر. ليفيز أعلى الأصوات التي صرحت بانتقاد قضية سنو، وربما كان السبب عداء سنو الذي لا يكاد يخفيه «للمفكرين الأدباء»، الذين

كان يعتبرهم القوة السائدة في الإنسانيات. ومع ذلك، فعلى الرغم من أن سنو كان يتهم هؤلاء المفكرين الأدباء «بالعداء الطبيعي للتكنولوجيا»، وبأنهم «يمثلون أغبى صورة للعداء للمجتمع» ([١٩٥٩م] ١٩٩٣م: ٢٢، ٨)، فإنه كان يعبر عن تحفظات عميقة إزاء الانعزال وضيق الأفق اللذين كان يتسم بهما جانب كبير من التخصص العلمي، وكان هدفه الرئيسي بوضوح أن يبيِّن أن جهل الميدانَين بعضهما بعضًا أدى إلى فقرهما جميعًا، بحيث نرى أننا «في مجتمعنا ... قد فقدنا حتى التظاهر بوجود ثقافة مشتركة. ولم يعد الأشخاص الذين تلقَّوا أعمق تعليم نعرفه قادرين على التواصل فيما بينهم على مستوى قضيتهم الفكرية الرئيسية» (سنو [١٩٥٩م] ١٩٩٣م: ٦٠).

والواقع أن بواعث قلق سنو بشأن التخصص ذات روابط كثيرة ببواعث قلق ليفيز، ما دام يُسلِّم «بعدم وجود حل كامل» للمشكلة، وبأن «أحوال عصرنا ... تجعل من المحال ظهور إنسان عصر النهضة ([١٩٥٩م] ١٩٩٣م: ٦١). وهو يقول، مثل ليفيز، إن أفضل فرص تحسين الحال هي التي يقدمها التعليم، وخصوصًا الدراسات البينية، ولكنه، على عكس ليفيز، لا يقترح أي موضوع محدد حتى يصبح نقطة لقاء للموضوعات الأخرى جميعًا، قائلًا إنه لا بد من إقامة روابط مثمرة عبر الهُوة التي تفصل بين العلم والإنسانيات:

> ينبغي أن تؤدي نقطة الصدام بين موضوعين، أو مبحثين علميين، أو ثقافتين — أو كوكبتين في حدود ما يحدث — إلى إنتاج فرص خلَّاقة. وكان ذلك، في تاريخ النشاط الذهني، هو النقطة التي شهدت بعض الانطلاقات الكبرى. والفرص قائمة الآن، ولكنها موجودة في فراغ، إن صح هذا المجاز؛ لأن العاملين داخل الثقافتين لا يكلم بعضهم بعضًا.
>
> (سنو [١٩٥٩م] ١٩٩٣م: ١٦)

رسمت محاضرة سنو الخطوط العريضة للطبيعة الأساسية للخلاف بين العلوم والإنسانيات، وبطريقة لم تفقد أهميتها؛ فالباحثون في العلوم لا يزالون ينتقدون الباحثين في الإنسانيات بسبب تجاهلهم المناهج التجريبية، والاستناد إلى تفسيرات ذاتية، وأهل العلوم الإنسانية يهاجمون بدورهم العلماء بسبب ضلال إيمانهم بإمكان تحقيق الموضوعية الكاملة، وهو تصور ضيق للمعرفة النافعة، وامتناع عن البحث في النتائج الكبرى المترتبة على عملهم، من اجتماعية وسياسية وثقافية. ويمكن أن يُعزَى عدد كبير

من هذه الخلافات إلى اختلاف نطاق العلوم ومادتها عن مقابِلاتها في الإنسانيات، ولكنه يُعزَى أيضًا إلى الافتراضات المتضادة للأساليب الفعلية لتراكم المعرفة. وأريد أن أبدأ هذا الفصل برصد أصول هذا الانقسام في الاعتقاد بأن العلوم أقدر على الوصول إلى «الحقيقة»، الضارب بجذوره في المنهج التجريبي، وهو الذي يمثل حجة قوية لصالح الفصل بين المباحث العلمية. وأريد بعد ذلك أن أنظر إلى الطعون الحديثة في هذه «التجريبية» المُسلَّم بها، وهي الطعون الناشئة من داخل العلوم نفسها، والتي عبَّدت الطريق لإنشاء الروابط مع المباحث غير العلمية.

الطعن في المذهب التجريبي

يستند التمييز التقليدي بين الإنسانيات والعلوم إلى توكيد أهمية البرهان التجريبي الذي قدَّمه للمرة الأولى فلاسفة المعرفة في أوائل القرن السابع عشر، ولم يواجه أي تحدٍّ جاد إلا في الآونة الأخيرة. وكثيرًا ما يُنسَب الفضل إلى فرانسيس بيكون في وضع النموذج التقليدي للكشف العلمي، وكان يرى أنه السير في طريق وسط بين الشك الكامل وبين العقيدة الدوجماطية التعسفية، فهاجم الطرائق المعتمدة للعلم الكلاسيكي، ودعا، بدلًا منها، إلى وجوب دراسة البشر والطبيعة في أنفسهما، بعيدًا عن التصورات السابقة الثابتة. واقترح — تحقيقًا لهذه الغاية — في كتابه النهج الجديد للعلم (*Novum Organum scientaiarum*) (١٦٢٠م)؛ نموذجًا للتفكير الاستقرائي (inductive)، أي الاستنتاج المنطقي انطلاقًا من الحالات الخاصة إلى النتائج العامة، والزيادة التدريجية لمستويات التعميم. وكان معنى هذا في الواقع العملي الحرص في جمع المعلومات عن حالات معينة في العالم الطبيعي، واستنباط (extrapolation) خصائص مشتركة من هذه المعلومات، وزاد رينيه ديكارت في كتابه مقال في المنهج (١٦٣٧م) وأعمال أخرى، من تدعيم المنهج العلمي بوضع عملية الاستدلال (deduction) وتشذيبها، أي الخروج بنتائج منطقية من مقدمة أو مقولة معينة. وأحيانًا ما يُشار إلى منهج ديكارت بأنه «الشك الديكارتي»، وهو الذي يقضي باستبعاد جميع الافتراضات غير المنطقية حتى لا تتبقى إلا النتيجة الوحيدة الممكنة التي لا يرقى إليها الشك. وأما العنصر الأساسي الآخر في منهج ديكارت فهو مذهب الاختزال [الاختزالية reductionism]، ويعني تفتيت الطبيعة، بما في ذلك الجسم البشري، إلى مقوماته، والنظر فيها، كلٌّ على حدة، وهو نوع من النظرة الآلية إلى العالم، واعتبارها آلة وُضع فيها الزيت اللازم لسلاسة الحركة. ويفسر هذا الضرب من

الاختزالية التفتيتية، من جانب معين، انتشار المباحث المتخصصة في الثورة العلمية في القرنين السادس عشر والسابع عشر؛ إذ كُلِّفت موضوعات مختلفة بمسئولية استكشاف جوانب منفصلة من الطبيعة.

ويعرف معظم الناس، حتى ولو لم يكونوا متخصصين في العلوم الطبيعية، معنى المنهج العلمي الموروث من مذهب الاستقراء البيكوني والاختزالية الديكارتية، من كتابة التجارب في المختبرات المدرسية، إذ يستند هذا المنهج إلى الملاحظة التجريبية لاكتشاف القوانين الأساسية للعلة والمعلول؛ «ورقة عباد الشمس اكتسَتِ اللونَ الأزرق عند وضعها في سائل قلوي». وعلى نحو ما ذكرت في المقدمة، نشأ عدد كبير من المباحث غير العلمية وتطور في القرن التاسع عشر وفقًا لهذا النموذج العلمي، ومع ذلك فقد ظل الباحثون يُحسُّون إحساسًا غلابًا بأن العلم الطبيعي يتمتع بمدخل متميز إلى الحقيقة؛ إذ كانوا يرَون أنه تراكم معرفي بديهي للقوانين العامة التي توجد، على عكس الإنسانيات، بصورة مستقلة عن التفسير أو العقيدة. وتنبع ثقة العلم الطبيعي بنفسه، بصورة تقليدية، من حدوده الذاتية، بمعنى رفضه تناول الشواغل الميتافيزيقية أو الذاتية التي تسمح بوجود أسس للشك، وقصْر عمله على جوانب العالم البيولوجي أو الآلي التي تُتاح معرفتها «موضوعيًّا» وبشكل «محايد»». وكما يقول جان-فرانسوا ليوتار، كان من أحد المبررات الرئيسية للفصل بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية وجود صورة للطبيعة باعتبارها «خصمًا لا يبالي ولا يخدع، بحيث تصبح «الطبيعة» في العلوم الطبيعية الشيء المحال إليه، وهو شيء أبكم، ولكنه يسيرُ التوقعِ مثل النرد إذا أُلقيَ مرات بالغة الكثرة»، وأما في العلوم الإنسانية فإن «المحال إليه (الإنسان) مشارك في اللعبة، وهو يتكلم ويضع استراتيجية ... لمعارضة استراتيجية العالم» (ليوتار ١٩٨٤م: ٥٧).

ولم يلقَ هذا النموذج طعنًا جادًّا فيه داخل العلوم الطبيعية نفسها حتى وضع كارل بوبر (Popper) فكرته عن «إمكان الخطأ» (falsifiability) في كتابه منطق الكشف العلمي (١٩٣٤م)؛ إذ يرى بوبر أن الكشف العلمي لا يتقدم من خلال العمليات الدقيقة للاستقراء والاستدلال، بل من خلال التوليد الخلاق للفرضيات التي يمكن تخطئتها، من المحال إثبات صحة نظرية علمية إثباتًا كاملًا استنادًا إلى ما يُستنبط من الملاحظة التجريبية، فمن الممكن دائمًا أن نعثر على استثناءات للقاعدة في وقت ما في المستقبل، ونحن لا نستطيع أن نقطع بأن «جميع طيور التمِّ بيضاء»؛ لأننا، ورغم أننا شهدنا مليون طائر تم أبيض، فإن عيوننا قد تقع على طائر تم أسود، ومن الطريف أن فكرته

تأكدت حين شوهدت طيور تم سوداء في أوستراليا. وهكذا فإن عمل بوبر يوحي بأن المعرفة العلمية تتقدم من خلال التجربة والخطأ، لا من خلال الطلب المنهجي المنتظم «للحقائق»:

> لا يوجد شيء «مطلق» في الأساس التجريبي للعلم الموضوعي؛ فالعلم لا يرتكز على قاع صخري صلد، ولكن البناء الجسور لنظرياته يقوم على مستنقع، إذا صح هذا المجاز. إنه يشبه مبنًى مقامًا فوق أعمدة خرسانية. وتُدَق الأعمدة دقًّا من أعلى داخل المستنقع، لكنها لا تصل في عمقها إلى قاعدة طبيعية أو مفترضة، وإذا كفَفْنا عن دقِّ الأعمدة إلى عمق أكبر، فليس السبب أننا وصلنا إلى الأرض، ولكننا نتوقف وحسب لأننا اقتنعنا أن الأعمدة ذات صلابة كافية لحمل البناء، على الأقل مؤقتًا.
>
> (بوبر [١٩٥٩م] ١٩٧٢م: ١١١)

ولكن بوبر في الوقت نفسه لا يتخلى تمامًا عن العلم في سبيل النسبية، لأنه يقول إنه إذا كانت النظريات تقبل النقض (disprovable)، فإن لنا أن نقبلها مؤقتًا حتى يحين تكذيبها، وهو ما يسمح له بوصف بعض ميادين العلم بأنها «شبه علمية»، ليس لأنها لا تستطيع أن تزعم امتلاكها للحقيقة المطلقة، ولكن لأن نظرياتها لا تقبل النقض. وأما أكبر مجالين ينتميان إلى أشباه العلوم في نظره فهما التحليل النفسي والماركسية؛ لأنهما يستندان بالضرورة إلى نظريات حدسية عن اللاوعي، والحتمية التاريخية للثورة الشيوعية. وعلى الرغم من عدم مناقشته الدراسات الأدبية مناقشةً مباشرة، فالواضح أنها تُعتبر شبه علمية وفق تعريفه؛ لأنها تعتمد أساسًا على التفسير النصي لا على تراكم الأدلة القابلة للنقض، وإذن فإن بوبر على الرغم من تشكيكه في المنهج العلمي التقليدي، لا يزال يؤمن بإمكان وجود المعرفة الموضوعية، قائلًا إنها متاحة في العلوم الطبيعية، لا في الإنسانيات أو العلوم الاجتماعية، ويعرِّفها بأنها «معرفة من دون عارف ... معرفة من دون ذات عارفة» (بوبر ١٩٧٣م: ١٠٩).

وأما التحدي الأشدُّ راديكاليةً للمذهب التجريبي الواثق من نفسه في العلوم الطبيعية، والأشهر والأكثر استشهادًا به في جميع تلك العلوم فهو الذي جاء به توماس قون (Kuhn) في كتابه بناء الثورات العلمية (١٩٦٢م). وتقول حجته إن المعرفة العلمية لا تنشأ في فراغ، بل في داخل «نماذج» معينة، ويمكن اعتبار مفهومه للنموذج (paradigm)

نسخة ذات تعريف أضيق، وذات توجه مؤسسي أكبر من النطاق المعرفي (*epistême*) عند فوكوه؛ ذلك أنه لا يسمح إلا بوجود أنواع معينة من الإنتاج المعرفي في داخله. وهكذا، ففي «العلم المعياري» الذي يجري داخل نماذج خاصة، يغلب على المكتشَفات المزعجة التي تطعن في الطرائق السائدة للتفكير أن تَلقى التجاهل أو الحطَّ من قيمتها. وهكذا فإن الثورات العلمية تعتمد على «تحولات في النماذج»، بمعنى أن يُستبدل نموذج معين بنموذج آخر، والمثال على ذلك التحول عن النموذج البطلمي الذي يعتبر الأرض مركزًا للكون، إلى نموذج كوبرنيق الذي يضع الأرض وسط مجموعة من الكواكب التي تدور في فلك حول الشمس.

ويجوز تفسير مذهب التركيب [التركيبية constructivism] العلمي عند قون بطريقتين متنافستين؛ فلنا أن نعتبره وعيًا جذريًّا بالعلم باعتباره ثمرة للسياسات المؤسسية والسياقات الثقافية، حيث «لا يعلو معيار على موافقة الجماعة المختصة». ووفق هذه الصياغة نجد أن بعض النظريات الناجمة في أُطر نماذج منفصلة، مثل فيزياء نيوتن وأينشتاين، لا تقبل القياس على الإطلاق؛ لأن كلًّا منها منشغل بتوكيد قيمة الحقيقة في نموذجه الخاص، ومن المحال «جعله مقطوعًا به منطقيًّا، أو حتى مرجحًا، للذين يرفضون دخول دائرته» (قون ١٩٧٠م: ٩٤). ولنا أن ننظر إلى نظريات قون، من ناحية أخرى، باعتبارها قبولًا أكثر اعتدالًا للنماذج بصفتها شرطًا لازمًا للتطور العلمي؛ إذ إن قون، مثل بوبر إلى حد ما، يفصل بين العلوم المُنمذَجة، أو «السابقة للنَّمذجة» (preparadigmatic)، أي التي لا تخضع لنموذج واحد، وبين «اللاعلوم»، أي التي ليس لديها نماذج على الإطلاق، وتعاني — من ثم — ضعفًا راجعًا إلى عدم الاتفاق حول أولى المسائل الأساسية الخاصة بالمنهج والإجراءات (قون ١٩٧٠م: ٨). وعندما نُشرت أطروحته أول مرة في الستينيات، تأثر عدد كبير من نقاد الأدب في البداية بهذا الجانب من عمله، معتقدين أن موضوعهم يحتاج إلى وضع نموذج واضح حتى يستطيع اعتبار نفسه مبحثًا علميًّا حقيقيًّا (سوسنوسكي ١٩٩٥م: ٣٦).

وكان عمل بول فييرابند (Feyerabend) [الباحث النمساوي (١٩٢٤–١٩٩٤م)، الذي عمل في جامعة بيركلي الأمريكية ٣٠ عامًا]، وكان من تلاميذ بوبر في كلية الاقتصاد بجامعة لندن؛ يمثِّل تطويرًا لأفكار قون؛ إذ يقترح «فوضى معرفية» تكاد تأخذ بالنسبية الكاملة، وتطعن فيما جاءت به حقبة ما بعد التنوير من رفض للسحر والدين والأساطير، وتفضيل للعلم «المحترم». وهو يقول إن المنهج العلمي المعتمد يدعو إلى ما يناسب

الحالة الاقتصادية والسياسية الراهنة من آراء في العالم الطبيعي والفيزيقي، ويخفي أصولها تحت قناع «من الأحكام الجمالية، وأحكام الذوق، وضروب التحيز الميتافيزيقي، والرغبات الدينية» (فييرابند ١٩٧٥م: ٢٨٥)، مؤكدًا أن العلم هو الدين الحديث، ولا يستطيع أن يزعم امتلاك سلطة نهائية أكثر من فنون الشعوذة أو السحر. ولكن إذا كانت حرية ممارسة شعائر أي دين، أو الغنوصية، أو الإلحاد مكفولة في معظم الدساتير الحديثة، فإنه لا توجد حرية انشقاق عن المعرفة العلمية، ما دامت تُعلَّم وتُنشَر باعتبارها الحقيقة العالمية في المدارس والجامعات وفي غيرها. وهكذا يقول فييرابند إننا «يجب أن نحرر المجتمع من القبضة الخانقة للعلم الذي تحجَّر أيديولوجيًّا، مثلما قام أسلافنا بتحريرنا نحن من القبضة الخانقة للدين الحق الوحيد!» مضيفًا: إن العلم يجب تدريسه في المدارس، ولكن فقط باعتباره ظاهرة تاريخية، جنبًا إلى جنب مع باقي «الخرافات»، مثل أساطير المجتمعات «البدائية» المزعومة التي تسعى أيضًا لشرح العالم الطبيعي والفيزيقي (فييرابند ١٩٧٥م: ٣٠٧–٣٠٨).

ويدعونا الإنصاف إلى القول بأن العلماء لم يقبلوا آراء فييرابند قبولًا شاملًا، ولكن انتشار عمله ومناقشته على نطاق واسع، إلى جانب عمل قون وغيره من العلماء «التركيبيين»، يدل على أن العلماء قد ابتعدوا كثيرًا عن الإيمان البسيط بالمذهب التجريبي؛ إذ تزداد النظرة اليوم إلى العلم رسوخًا لا باعتباره وصفًا محايدًا للظواهر، وقائمًا على نِشدان المعرفة الخالصة، بل باعتباره نهجًا لمعرفة معنى العالم، وهو نهج يخضع لتأثير السياقات التي تُصاغ فيها المشكلات العلمية وتُناقَش و«تُحَل». وهذا الاعتراف بالطبيعة التفسيرية للعلم يقدم إمكانية التشكك في الفصل بين العلوم والإنسانيات، وهو الفصل الذي يقوم من زاوية معينة على الحفاظ على التمييز بين «الحقائق» الموضوعية، و«التفسيرات» الذاتية.

العلم باعتباره ثقافة

ومن الجدير بالذكر أيضًا أن الرأي يتجه في كثير من مجالات العلم الراهنة إلى أن الظواهر الطبيعية يحكمها عدم اليقين، والفيض [أي: التدفق والتغير]، وليس من اليسير البتُّ فيها دائمًا من طريق التجريب. ولنضربْ أمثلة قليلة على هذا العلم الجديد؛ خذ النظرية النسبية، المتعلقة بكيفية سلوك الأشياء حين تنطلق بسرعات هائلة، وبدرجة تستعصي على القياس معياريًّا، فهي تقول إن بعض مجالات العالم الخارجي التي نميل

إلى اعتبارها ثابتة، مثل الزمن، تتصف في حقيقتها بالنسبية، وتقول النظرية الكمية (quantum) إن الجزيئات دون الذرية لا تتصرف وفق القوانين الكلاسيكية، وإن عدم القدرة على البت في حركتها تضع حدودًا على دقة قياسنا، وتقول نظرية فوضى الكون [في الفيزياء الحديثة] إن النُّظم المعقدة التي تحكمها قوانين حتمية، وينبغي أن تكون، نظرًا لذلك، خاضعة لتوقعاتنا؛ تتَّسم في الحقيقة بالفوضى؛ لأن حساسيتها للظروف المبدئية تُنتِج نطاقًا هائلًا من المتغيرات (بحيث يمكن مثلًا لفراشة ترفرف بجناحيها فوق مدينة ملتون كينز [في إنجلترا] أن تتسبب في هبوب إعصار في جزيرة جواديلوب [الفرنسية في البحر الكاريبي])، وتهدف هندسة الخطوط المنكسرة المتصاغرة (fractal) إلى إثبات أن الأشياء المركَّبة، مثل نُدَف الثلج والأشجار وسواحل البحر ذوات عدد لا نهائي من الأبعاد الكسرية التي يستحيل من ثَم حصرها، كما أن التطورات في الرياضيات، مثل نظرية جوديل (Gödel) [والمقصود نظريتا النقص اللتان وضعهما]، ونظرية المنطق المشوش، تقول إن بعض المعادلات الرياضية لا يمكن إثبات صحتها أو خطئها، وإن علينا أن نتعامل وحسب بسلسلة من المقولات الممكنة.

ولم يتخلَّ العلم عن بحثه عن قوانين حتمية أو المعرفة الشاملة، بل إن التقدم المطَّرد في تصميم الحاسوب وعمله، دفع كثيرًا من العلماء العاملين في الميادين السابقة الذكر إلى الاستمساك بإمكانية اكتشاف «نظام عميق»، أي القواعد الجبارة التي تحكم النُّظمَ جميعًا حتى أعقَدَها. فعلماء الفيزياء، على سبيل المثال، لا يزالون يميلون إلى الإيمان بإمكانية العثور على «نظرية لكل شيء»، أو على الأقل، على نظرية قادرة على أن تصل آخر الأمر إلى شرح لأصول الكون، والجزيئات الأساسية التي يتشكل منها. وسوف تتيح لنا مثل هذه النظرية، كما يقول ستيفن هوكنج (Hawking) في عبارته المشهورة، «أن نعرف فكر الله» (١٩٨٨م: ١٩٣). ومع ذلك فلا يزال صحيحًا أن العلماء المعاصرين لا يوافقون دائمًا على المثل الأعلى البيكوني الذي يقضي بقصر التعامل على الأدلة المجسدة الملحوظة، فهم يميلون على الأرجح لاستخدام الحدس، والتفسير، والتخمين، و«التجارب الفكرية»، إلى جانب الملاحظة التجريبية.

وقد استولى النقاد الأدبيون والثقافيون على عدد كبير من هذه التطورات العلمية (الأمر الذي أحزن العلماء التجريبيين التقليديين في بعض الأحيان) في سبيل وضع مداخل بينية؛ إذ يرى هؤلاء النقاد أن الأشكال الجديدة للعلم لم تغير وحسب أسلوب فهمنا للعالم الطبيعي الفيزيقي، بل إنها تشكل جانبًا من تساؤل فلسفي أوسع نطاقًا عن

طبيعة الواقع نفسها، في ثقافة «بعد حداثية» يحكمها عدم الحسم والنهايات المفتوحة والتشتت، إذ يقول ليوتار في تحليله «لحال ما بعد الحداثة»، إن أشكال العلم المذكورة تسهم في إثارة الشك العام فيما يمكن أن يُعرَف وما يمكن أن يُعتَقد في الثقافة المعاصرة:

> لما كان العلم بعد الحداثي يشغل نفسه بأشياء من قبيل ما لا يقبل الحسم، وحدود السيطرة الدقيقة، والصراعات المتسمة بالمعلومات غير الكاملة، والكسر إلى ما لا نهاية (*fracta*)، والفواجع، والمفارقات البراجماطية، فإنه يُنظِّر لتطوره باعتباره غير مستمر، فهو فاجع، لا يقبل التصحيح، قائم على المفارقات. إنه يغير من معنى كلمة المعرفة في تعبيره عن الأسلوب الذي يمكن به إحداث مثل هذا التغيير؛ إذ إنه لا ينتج المعروف، بل ينتج المجهول.
>
> (ليوتار ١٩٨٤م: ٦٠)

ويقيم الفيلسوف الفرنسي جان بودريار (Baudrillard) بعض الروابط البالغة الجسارة بين النقد الثقافي بعد الحداثي والعلم الجديد، فهو يصور في كتابه وهْم النهاية، مثلًا، سلسلة من الروابط الموجية بين ميادين العلم المختلفة والإحساس بعد الحداثي «باختفاء التاريخ»، أي تدهور أية حكاية عن التقدم التاريخي في عالم يدفعه الطابع الفوري والزائل. وهو يستند إلى التشبيه «بسرعة الهرب التي يتطلبها الشيء للتحرر من مجال جاذبية نجم أو كوكب» قائلًا إن «التسارع المطرد للحداثة، والتكنولوجيا، والأحداث، ووسائط الاتصال، وجميع صور المبادلات — الاقتصادية والسياسية والجنسية — تدفعنا إلى اكتساب «سرعة الهرب»، وتجعلنا ننطلق خارج المجال الإحالي للواقع والتاريخ» (بودريار ١٩٩٤م: ١). أي إن التاريخ، مثل الكون، سوف «يتوقف وينطفئ مثل الضوء والزمن بجوار كتلة ذات كثافة لا نهائية» (بودريار ١٩٩٤م: ٤). ولا تنحصر القضية عنده في أن التاريخ قد انتهى، بل تقول إنه ارتد منقلبًا على نفسه: «فحين تجاوز قمة الزمن، وذروة قوس التطور، والانقلاب الصيفي [للشمس]، بدأ الانحدار الهابط للأحداث، وبدأت الأشياء تجري القهقرَى. ويبدو أن الزمكان التاريخي مقوس مثل الفضاء الكوني» (بودريار ١٩٩٤م: ١٠). ويقدم بودريار هنا مفاهيم كثيرة مختلفة من ميادين متخصصة من الفيزياء النظرية، مثل مجالات الجاذبية، وسرعة الهروب، والكتلة الحرجة، والزمكان، حتى يعبر عن الإحساس العام بالسيولة وعدم اليقين في الثقافة المعاصرة.

وأدت هذه المداخلات النظرية إلى صدور رد فعل مضاد من العلماء الذين أغضبهم الاستيلاء على مباحثهم العلمية على هذا النحو، وكان أشهر هذه الردود ردًّا ذاع سوء سمعته وحظِيَ بضجة إعلامية كبيرة، وهو ما يُسمى «فضيحة سوكال» (Sokal)؛ إذ قام سوكال، أستاذ الفيزياء، في صيف ١٩٩٦م، بنشر مقال في مجلة أمريكية للدراسات الثقافية يزعم فيها أنه يقيم الحجة على أن العلم لا يملك قدرة خاصة على إدراك الحقيقة، ولكنه ثمرة وحسب للأيديولوجيات السائدة (سوكال ١٩٩٦م أ). وبعد ظهور المقال بقليل كشف سوكال عن أنه كان خدعة، وأنه كان غاصًّا بالتُّرَّهات، وببعض الكلمات التي جمعها بأسلوب القص واللصق، مقتطفًا إياها من أقوال كبار فلاسفة العلم، الذين انبرى الآن لمهاجمتهم بسبب تقويضهم «للتصور المعياري للبحث العلمي، باعتباره بحثًا عن الحقائق، أو ما يقترب من الحقائق، عن العالم» (سوكال وبريكمون ١٩٩٨م: ٥). وزعم أنه يرحب بأي فرد يرى أن قوانين الفيزياء متاحة للتفسير، ويدعوه إلى تفسيرها بالقفز من نافذة شقته في الطابق الحادي والعشرين (سوكول ١٩٩٦م ب: ٦٢).

واشترك سوكال مع جان بريكمون (Bricmont) في إصدار كتاب يرُدَّان فيه على الخلاف الذي نشأ في أعقاب موقف سوكال، ويتوسعان فيه في ذلك الرد، بانتقاد استعمال النظريات والمفاهيم العلمية في النظرية النقدية بعد الحداثية، ويقولان إن المفكرين الفرنسيين، مثل ليوتار وبودريار، إلى جانب آخرين مثل جاك لاكان، وجوليا كريستيفا، ولوس إيريجاراي، وجيل ديلوز، قد استولَوا على بعض الأفكار من مجال الرياضيات ومجال الفيزياء، ناثرين في كتاباتهم أسماء بعض المفاهيم وأصحاب النظريات من دون أن يفهموها في الواقع، أو أن يدركوا الفوارق الفكرية الهائلة القائمة فيما بين التخصصات المختلفة (سوكال وبريكمون ١٩٩٨م: ١٧٨). وهم يزعمون أنهم لا يعارضون زيادة التفاعل بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية، لكنهم يريدون وضع «الشروط المسبقة» لمثل هذا الحوار، ومن بينها الإقرار بأن «العلوم الطبيعية ليست مجرد مستودع للاستعارات التي تُستخدم في العلوم الإنسانية» (سوكال وبريكمون ١٩٩٨م: ١٧٤، ١٧٧). والسؤال، فيما يبدو، كيف يستخدم هؤلاء النقاد بعد الحداثيين الأفكار العلمية؛ إذ إن ليوتار يستخدم العلم الجديد أساسًا لسلسلة من التأملات حول الطبيعة المؤقتة للمعرفة في الثقافة المعاصرة، ولكن بودريار ينتفع انتفاعًا مباشرًا، إلى حد أبعد فيما يبدو، بالسلطة الفكرية للمفاهيم العلمية نفسها؛ إذ يقيم رابطة بينها من خلال القياس وبين بعض المفاهيم الأخرى في النظرية الثقافية. وليس من الواضح في كل حالة

كيف يمكن لهذه الأفكار العلمية العويصة ذات الطابع التقني الخاص، وغير المعروفة في الثقافة على نطاق واسع، أن تغذو المعنى بعد الحداثي العريض لعدم الحسم، وعدم القطع بشيء في أية مقولة.

ولكننا نستطيع إنشاء مجال بيني أشد خصبًا يتمثل في فحص طرائق اتساع رقعة الأفكار العلمية حتى تتجاوز ميدان البحث المتخصص، وتشكل جانبًا من جوانب الثقافة؛ كيف تغذوها الفلسفات السائدة، والشواغل الاجتماعية، والصور التي تمثل المجتمع، وكيف تتفاعل عند انتشارها على نطاق واسع مع «اللاعلم». ويقترح «سنو» في مقال لاحق لمحاضرته عن «الثقافتين»، أن البيولوجيا قد تُعتبر أفضل نموذج للعمل البيني ما بين العلوم والإنسانيات؛ لأنها يمكن أن تُفهَم من دون دراسة للرياضيات، كما أنها تؤثر بصورة أساسية في الصور التي يرسمها الناس لأنفسهم، وطرحهم أسئلة كبرى عن أصول الحياة، وعلاقتنا بأنواع الكائنات الحية الأخرى، وطبية النفس (سنو [١٩٥٩م] ١٩٩٣م: ٧٣-٧٤). ونظرية الانتخاب الطبيعي التي وضعها داروين، والتي تقول إن نشوء الأنواع وارتقاءها[١*] يجري من خلال قدرة التكيف عند أفضل القادرين على البقاء والتكاثر؛ مجرد مثال واضح على عدم انحباس التطورات العلمية انحباسًا صارمًا داخل المباحث، ودليل على ما يقيدها من عوامل خارجية. خذ مثلًا الصيغة الأصلية التي وضعها داروين في كتابه أصل الأنواع (١٨٥٩م)، تجد أنه يستبعد الإشارة المباشرة إلى البشر وعلاقتهم بالأنواع الأخرى، ربما مراعاةً للطابع الديني المحافظ في العصر الفكتوري الذي يضمر الكتاب طعنًا فيه. كما أن الكتاب أيضًا، على نحو ما ذكره جيليان بير (Beer) وغيره، يلجأ إلى المراوغة إزاء قضية الفاعلية: فإذا كان داروين لا يقصد أن يقول إن الانتخاب الطبيعي من فعل فاعل ذي غرض أصلي أو خالق يريد الخير، فإن العبارة نفسها لا تبتُّ في إمكان وجود «قوة تتولى الانتخاب» المذكور، وكثيرًا ما يستخدم الكتاب

[١*] «النشوء والارتقاء» هو المعنى الدقيق لكلمة evolution عند داروين، وأظن أن إسماعيل مظهر هو واضع المصطلح، وقد شاعت ترجمته «بالتطور» (development)، والواضح أن الكلمة الأولى أعم وأشمل؛ إذ تدل على «الخروج» من شيء (البادئة e)، ثم الارتقاء، أي الانتقال من طَور إلى طور أرقى، وهو المعنى الذي تفيده الكلمة الثانية، والتطور يختلف عن النمو (growth)، الذي لا يفيد تغيرًا في الطبيعة أو الجوهر؛ ولذلك فنحن نترجم development بالتنمية أيضًا، وإذن فإن الدقة العلمية تقتضي وجود اللفظين معًا.

صيغة اسم الفاعل «المُنتخِب» [بكسر الخاء]، أو «المُفضِّل» [بكسر الضاد]، في الإشارة إلى الطبيعة (بير ١٩٩٦م أ: ٢٤). وليس هذا دليلًا وحسب على تأثر داروين نفسه بالمجتمع الفكتوري، بل دليل على أن العلم يرتبط ارتباطًا محتومًا بألوان أخرى من الخطاب؛ لأنه يستخدم اللغة، وليست اللغة على الإطلاق وسيطًا خالصًا لنقل الواقع، لكنها بناء بشري يتضمن المجاز، والنسق السردي، وتحويرات المجتمع والثقافة. وهكذا، فعلى الرغم من أن داروين كان يقصد إبعاد البشر عن مركز تصويره لأصل الأنواع بتوكيد الدور الذي تنهض به المصادفة والطوارئ، فإن اللغة التي يستعملها لبسط نظرياته توحي بالقصد والفاعلية والعمد.

كانت الرابطة بين العلماء وبين الثقافة العريضة غير العلمية رابطة معترفًا بها على نطاق واسع في منتصف القرن التاسع عشر، أي في الوقت الذي كتب فيه داروين كتابه، وكان العلماء كثيرًا ما يحاولون مخاطبة جمهور من أقران لهم غير متخصصين، بلغة غير تقنية، معتمدين على «الحكايات (stories) المشتركة» في تلك الفترة، إلى جانب الأدب، والكتاب المقدس، واللاهوت (بير ١٩٩٦م ب: ٨). وكتاب أصل الأنواع يستشهد بشيكسبير وميلتون، واللاهوت الطبيعي، وهو متأثر تأثرًا عميقًا بكتاب توماس مالتس (Malthus) «مقال عن مبدأ السكان» (الذي ظهرت طبعته السادسة والأخيرة في عام ١٩٢٦)، وهو يقدم رؤيا للنهاية، مصورًا عالمًا زاد اكتظاظه بالسكان عن كل حد، وتدفعه المجاعات، ويعاني الأمراض، ويتسم بالنضال والتنافس للحصول على الموارد الشحيحة، كما يوصي الكتاب الطبقات «الدنيا» بالتعفف عن الجنس. ولا شك في الدلالة الكبرى لما يتسم به كتاب داروين من نهايات مفتوحة، وحالات تناصٍّ واضحة، واستعمال ضروب مختلفة من المجاز، والأشكال السردية، وأنماط بالغة التنوع من الخطاب العلمي وغير العلمي في بناء بعض حججه. يقول الكتاب إنه من المحال ملاحظة حدوث النشوء والارتقاء في عمر إنسان واحد، ومن ثم لا يمكن إلا أن نستنبطه من الأدلة الناقصة، مثل سجلات الحفريات والتشريح المقارن، وهو ما لا يتفق اتفاقًا صارمًا مع توكيد بيكون للملاحظة التجريبية. وهكذا فإن داروين استطاع — من خلال تجاوز الإطار العلمي المحدد لذاته في العادة — أن يصوغ نظرياته في غيبة مقدار كبير من الأدلة المعضِّدة.

وبسبب نشأة المباحث الأكاديمية داخل السياق التخصصي للجامعة البحثية، أصبح من الأرجح أن يوجهوا بحوثهم إلى القراء المتخصصين، وأن يتجنبوا لغة المجاز تجنبًا صريحًا. وعلى الرغم من النجاح الباهر الذي حققته الكتابات العلمية الموجهة

للجماهير في السنوات الأخيرة، فإن معظم الدراسات العلمية تُجرَى داخل نطاق المباحث المتخصصة، وكثيرًا ما يتعذر فهمها على العلماء العاملين في تخصصات أخرى، ناهيك بغير المتخصصين، بَيد أن هذا لا يَحُول دون استمرار كون العلم جزءًا من الثقافة، فالعلم، كما يقول ريتشارد رورتي (Rorty)، يتقدم من خلال استخدام المجازات بمعناها الحقيقي. ونقول بعبارة أخرى إن الأفكار العلمية بدأت حياتها في صورة مجازات، ولكنها عندما ازداد قبولها وزادت الأُلفة بها، غلب عليها أن تُعتبر صياغات حرفية «للحقيقة»، بأسلوب يضفي الغموض على الطبيعة المجازية المحتومة للُّغة (رورتي ١٩٨٩م: ٢٨، ٣٧). ومن الأمثلة على المجاز ذي المعنى الحرفي الفكرةُ الداروينية الجديدة التي أتى بها ريتشارد دوكينز (Dawkins) عن «الجينة الأنانية» (selfish gene)، وتفترض نظرية الجينة الأنانية أن بعض الجينات [المورثات] لا همَّ لها إلا تكاثرها، فالكائنات الحية يقتصر وجودها على كونها «آلات بقاء» لهذه الجينات، وهو ما يعني أنها سوف تعمل بأساليب تضاعف من فرص نقل نسخ من جيناتها إلى الأجيال التالية (دوكينز ١٩٧٦م). ولكن كلمة «أناني» توحي بالفاعلية، بل بالأخلاق، أي إنها توحي بأن الجينات تسعى دائبةً لتحقيق نتيجة معينة، في حين أنها بوضوح غير واعية أو غير عامدة على هذا النحو. واستولى على هذه الاستعارة التي تركز على الإنسان بعضُ الكتاب الذين يروِّجون المفاهيم العلمية للجماهير حتى يقدموا رؤية للجينات، بل وللأفراد والمجتمعات، باعتبارها ذوات أنانية راسخة، وإذا بالعالم دوكينز ذي الميول اليسارية يُتهم ظلمًا في الثمانينيات بأنه مدافع عن ثقافة الإثراء السريع بين الشبان الطامحين والسياسات الاقتصادية المحافظة لليمين الجديد. ومن ثم فإن نظرية دوكينز مثال آخر يبين كيف تؤثر الطبيعة المجازية المحتومة للغة في المباحث العلمية المستقلة ظاهريًّا، وتُكسِبها شواغل من خارج التخصص.

وتشير آراء داروين أيضًا إلى استحالة تقييد العلم أو حبسه داخل خطاب علمي خالص؛ إذ إن نظرية الانتخاب الطبيعي مثلًا سرعان ما انتشرت على نطاق واسع في الثقافة كلها، بحيث أصبحت حلقة من سلسلة كاملة من الحكايات (narratives) المتداخلة. وعلى الرغم من محاولات داروين لتجنب مناقشة البشر، فإن الصور الجماهيرية التي اتخذتها نظرياته كانت تربط ربطًا صريحًا بين البشر والأنواع الأخرى على سُلم النشوء والارتقاء، وهو ما اتضح وضوحًا بارزًا في ظاهرة «الداروينية الاجتماعية» في أواخر القرن التاسع عشر، والتي كانت تمثل انصهارًا بين البيولوجيا والفكر الاجتماعي،

وفي هذا الإطار كان يُنظَر إلى مجموعات كاملة من السكان وطبقات البشر باعتبارها نشأت وارتقت من خلال عملية انتخاب طبيعي، وذلك وفقًا لما كان العالم الفيلسوف البريطاني هيربرت سبنسر (Spencer) يشير إليه بمصطلح «البقاء للأصلح». وقد تنوعت الصور التي استُخدمت بها هذه الأفكار لتبرير السيطرة الاستعمارية على الشعوب «الهمجية»، مثل حركة تحسين النسل (eugenics)، وسياسات حظر الهجرة، والفصل العنصري، واقتصاد حرية التجارة، وكثير من البرامج التي تتجاهل الفقراء وغير القادرين على كسب عيشهم. كما أثرت نظريات داروين في عدد كبير من النصوص الأدبية والثقافية في تلك الفترة. وبرزت فكرة «الحلقة المفقودة» بين القرود والبشر، وهي مَسْخ يُنسَب ظلمًا إلى الموقف النظري لداروين، وسرعان ما انتشر في الصحافة والقصص الخيالية ووسائط الاتصال الجماهيرية الأخرى، وكثيرًا ما كان يُصوَّر في صورة بشعة كالغول أو «البعبع» أو «الآخر» العرقي (بير ١٩٩٦م ب: ١١٨). والأهم من ذلك ما يقوله بير من أن نظرية النشوء والارتقاء كانت لها آثارها على مستوى فنون السرد في القرن التاسع عشر؛ إذ شرعت هذه الفنون في اكتساب انشغال دارويني بالقوانين والعلاقات والعمليات الخفية، إلى جانب اهتمام جديد بوقوع المصادفات والإمكانيات المتعددة (بير ١٩٨٣م: ١٤٩ وما بعدها). وهكذا فمن المحال تحقيق النجاح الكامل لجهود حصر العلم في مبحث معين أو مجموعة متخصصة؛ لأن «المعاني المستبعَدة، أو بواقي معاني الألفاظ» من الممكن «إخراجها إلى السطح، ويمكن أن يستعملها من هم خارج الاتفاق أو «العقد» التخصصي، وكذلك قراء المستقبل الذين تدخلت حلقات تاريخية مترابطة في قراءاتهم» (بير ١٩٩٦م ب: ١٥٦).

ويقدم لنا مجال التكنولوجيا أوضح طريق يمكن للعلم أن يسلكه للتحرر من هذا «العقد» التخصصي، فهذا هو المجال الذي تتحول فيه المكتشفات العلمية إلى نواتج ثقافية. ويُعتبر عمل دونا هاراواي (Haraway)، أستاذة البيولوجيا التي انتقلت إلى الدراسات الثقافية وتاريخ العلم، مرتبطًا «بالثقافة التقنية» المذكورة بصفة أساسية. وفكرتها عما يُسمى «سايبورج» (cyborg)؛ الكلمة المنحوتة من cybernetic organism، أي: الإنسان الذهني؛ تعني عندها الجمع بين الإنسان والآلة، قائلة إننا جميعًا في الثقافة المعاصرة «كائنات خرافية، مُهجَّنة ومُصنَّعة، وفقًا لنظرية معينة، من الآلة والكائن الحي، ونحن باختصار «سايبورجات»» (هاراواي ١٩٩١م: ١٥٠). وليس من الصعب الإتيان بنماذج من هذا الاندماج بين التكنولوجيا والإنسان؛ فالتطورات في الطب والتكنولوجيا الدقيقة

نجحت في إنتاج مفاصل صناعية لعظام الحوض والأطراف، إلى جانب استزراع آذان وعيون للصم والمكفوفين، وتستطيع جراحة التجميل تغيير مظهر جسد الإنسان، وتغيير الجنس يمكن أن ينتج أجسادًا من جنس آخر. وعلى مستوى الحياة اليومية نستطيع أن نقول إن المرء يقترب من السايبورج حين يستخدم عدسات ملتصقة، أو يجلس أمام شاشة الكمبيوتر، أو يشاهد التلفاز، أو يستمع إلى التليفون المحمول، أو يرتدي لباس الرياضة لرفع لياقته البدنية.

ولكن القضية المهمة في نظر هاراواي أن السايبورج «مخلوق من الواقع الاجتماعي والعالم الخيالي جميعًا ... صورة مكثفة من الخيال والحقيقة المادية» (١٩٩١م: ١٤٩–١٥٠). والتكنولوجيات أشياء مادية ووسائل سردية، وتتعلق بتخيل رؤية خاصة للمجتمع وتمثيلها، مثلما تتعلق بتقديم حلول محددة لمشكلات عملية. وقد ظهرت السايبورجات في الروايات الخيالية الجماهيرية، مثل رواية فرانكنشتاين، التي كتبتها ماري شلي (١٨١٨م)، وما تلاها من روايات. والواقع أن نص شلي، مثَّل نوع أدب الخيال العلمي الذي كثيرًا ما يعتبر هذا النص تدشينًا له، يسمح لنا بوضوح أن نقرأه باعتباره نوعًا بينيًّا، ما دام يستند إلى البحث العلمي، ويستخدم السرد والمجاز في تخيل إمكانيات العلم وأخطاره في المستقبل. والمؤلفة تبني وصفها لخلق وحش فرانكنشتاين على التطورات في التحليل والتشريح، والتجديدات التي أدخلها السير همفري ديفي (Davy) في الكيمياء الكهربية، وتجارب لويجي جلفاني (Galvani)، التي تبين كيف تتحرك أعضاء الحيوان الميت عند إمرار تيار كهربائي فيها. وهكذا تغذو الرواية رؤية واثقة جديدة للعلماء «الذين اكتسبوا قوًى جديدة لا يكاد يحدها حد؛ إذ يستطيعون أن يأمروا الرعد في السماء، بل ويحاكوا العالم الخفي ساخرين بكل أطيافه» (شلي [١٨١٨م] ١٩٩٤م: ٣٠–٣١)، ولكن الرواية في تصويرها «للعالِم المجنون»، الذي يتراجع عن تحمل المسئوليات والعواقب الناجمة عن توليد الحياة، تُبرِز بواعث القلق الدائمة إزاء سلطة العلم القادرة على التحكم في البشر والطبيعة والتلاعب بهما، والرؤى التي كثيرًا ما تشبه الكوابيس للعلم الطليق دون ضابط ولا رابط، مثل الخلافات الدائرة في أجهزة الإعلام حول استنساخ البشر، والأغذية المعدَّلة وراثيًّا (بأسلوب فرانكنشتاين) لا تزال تثبت هذا الانصهار بين التكنولوجيا والخيال، مع التصدي في الوقت نفسه لبواعث قلق حقيقية حول سلطة علم الوراثة [الجينية] في التحكم في الحياة.

وتهدف هاراواي في جانب كبير من عملها إلى إحداث فجوات في مزاعم العلم بالحياد والموضوعية، وإعادة النظر في موقعه باعتباره «معرفة في سياق معين» (situated knowledge) (هاراواي ١٩٩٧م: ٣) تستخدم لغة المجاز لإعادة إنتاج شكل معين من علاقات السلطة. ولكنها لا تعادي التكنولوجيا، بل تقول إن السايبورج يمكن أن يتخذ موقع النغل [الطفل غير الشرعي] للمذهب الأبوي والعلم والرأسمالية (هاراواي ١٩٩١م: ١٥٤)؛ لأنه مفيد في هدم المواقع الطبقية التقليدية، والعلاقات البالية بين الجنسين، ويرغمنا على إعادة التفكير في فكرة الهوية برُمَّتها، بحيث يُنتِج «نوعًا من النفس الجماعية والشخصية الحداثية التي تعرضت للتفكيك، ثم أعيدَ تركيبها». وهذا السايبورج الذي يضم الجنسين معًا يهدد «الثنائيات المراتبية»، التي ظلت حاكمة في الفكر الغربي منذ أرسطو، أي العقل والجسم، والحيوان والإنسان، والعام والخاص، والطبيعة والثقافة، والرجل والمرأة (هاراواي ١٩٩١م: ١٦٣). وتقول هاراواي إن التكنولوجيا — في تفاعلها مع الثقافة، واكتسابها وجودًا منفصلًا عن العلم «البحت» — هي التي تقوِّض بعض الطرائق التقليدية في التفكير، وخاصة الفصل بين العلوم والإنسانيات. إن مجال الثقافة التكنولوجية، مثل الدراسة الداروينية للتمييز بين الأنواع، يثبت أن العلم ذو طابع بيني محتوم؛ لأنه — على الرغم من احتمال زعمه الانحصار في إطار المبحث العلمي الذي يفرض حدوده — يُعتبر على الدوام جزءًا من حكايات ومعارف أخرى.

الجغرافيا باعتبارها نصًّا

تعرضت الافتراضات التأسيسية لميدان الجغرافيا أيضًا للطعن فيها بمداخلات بعض المباحث العلمية الأخرى في السنوات الأخيرة، وكان الدافع الرئيسي لذلك هو الاهتمام بالتصورات البينية للمكان، لا باعتباره شيئًا محايدًا، بل شيء تنتجه الثقافة، وتعيش فيه، وتمثله بأساليب متنوعة. وهذا النوع الجديد من الجغرافيا الثقافية يقوِّض أية محاولة للنظر في الموضوع باعتباره «مبحثًا علميًّا يُنتظَر إقراره، ولا يعتمد تشكيله على المنطق الداخلي للبحث الفكري بقدر ما تمليه مقتضيات «الواقع الخارجي»» (جريجوري ١٩٩٤م: ٨). ونقول بعبارة أخرى: ما دام المكان غير محايد على الإطلاق فلا يمكن أن نقول إنه لا يزال ينتظر — صابرًا — أن يكتشفه الجغرافيُّ، فالواقع أنه نتاج نطاق كامل من العوامل والممارسات المختلفة، ويتطلب النظرات العميقة من المباحث العلمية بقصد فهمه ومناقشته.

يُنسَب إلى الباحث الأمريكي كارل أ. سوير (Sauer)، إلى حد كبير؛ فضلُ إنشاء الجغرافيا الثقافية الجديدة في بعض أعماله، مثل الإنسان في الطبيعة (١٩٣٩م)، والأرض والحياة (١٩٦٣م)، وهي التي كانت تسعى لتبين أن المناظر الطبيعية ليست في الواقع «طبيعية»، بل نتاج ثقافي، وذلك بإقامة بعض الروابط بين الجغرافيا وبعض الموضوعات الأخرى، مثل الأنثروبولوجيا، وعلم الاجتماع، وعلم الآثار والتاريخ. ويتعلق العمل الأحدث من جانب بعض النقاد، مثل هنري ليفيبير (Lefebvre)، وإدوارد سوجا (Soja)، وديفيد هارفي (Harvey)، في حالات كثيرة بالمكان نفسه، و«كيف يمكن جعل المكان يخفي بعض العواقب عنا، وكيف نشهد علاقات السلطة والانضباط منقوشة في الطابع المكاني الظاهر البراءة للحياة الاجتماعية» (سوجا ١٩٨٩م: ٦). ويتصدى ليفيبير بصفة خاصة، مثلًا، لأصول «المعنى الهندسي البحت» للمكان في المنطق الديكارتي، وهو الذي يتصور أن المكان «مساحة فارغة»، أو «شيء مديد (*res extensa*) لا نهائي، ومطلق، وخَصِيصة ربانية يمكن إدراكها في لحظة حدس واحدة» (ليفيبير ١٩٩١م ب: ١، ١٤). وهو يقترح بدلًا من ذلك الانشغال «بمكان الممارسة الاجتماعية، والمكان الذي تشغله الظواهر الحسية، بما في ذلك ثمار المخيِّلة، مثل المشروعات والإسقاطات والرموز واليوتوبيات» (ليفيبير ١٩٩١م ب: ١١–١٢).

ويمكن الانتفاع بهذه الفكرة الجديدة عن المكان، مثلًا، في فهم المدن؛ فالمدن، كما هو واضح، كيانات مادية، وهي نواتج لبعض الشواغل التاريخية للجغرافيا، والأرض، ورأس المال، ولكنها أيضًا ذوات طابع نصي، ومن زاوية معينة، من المحال أن تفهم المدينة على الإطلاق إلا باعتبارها نصًّا؛ إذ إنها تَكتسي درجةً كبيرة من التعقيد والشَّبه بالتِّيه، بحيث تستعصي على الحصر في كيانها الكلي المادي، وكل ما نستطيع الوصول إليه في أية حال لا يزيد عن تفسير انتقائي لها. ويرى مارشال بيرمان (Berman) — الذي يركز على المدينة في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين — أن المدينة هي التجلي الصريح لرؤًى متنافسة للحداثة. فالكثير من الأبنية الشامخة وناطحات السحاب في نيويورك، مثلًا، كان القصد المحدد منها أن ترمز لحداثة الحياة المدنية، خالقة «غابة من رموز الشاعر الفرنسي بودلير»، التي يصارع بعضها بعضًا في سبيل السيادة، «ويحارب بعضها بعضًا للوصول إلى الشمس والضوء، ويعمل كلٌّ على قتل صاحبه، وتصهر بعضها بعضًا وكياناتها أيضًا في الهواء» (بيرمان ١٩٨٣م: ٢٨٩). وقد يفسر لنا هذا سبب وجود أعلى مبانٍ في العالم في أفقر المدن؛ فالقصد منها إيجاد الحداثة، وإعلان

أن المدينة مستقبلية وتتطلع إلى الأمام. وهذه التشكيلات النصية داخل المدن ترتبط أيضًا بعلاقات السلطة، وتنتج نوعًا من الجغرافيا الرمزية التي تقرر من يستطيعون أن يعملوا أو يقيموا أو حتى يدخلوا أماكن بعينها. وكما تقول شارون زوكين (Zukin) «إن منظر المدن وملمسها تتجلى فيهما قرارات حول ما — ومَن — ينبغي أن يكون ظاهرًا أو لا يكون» (١٩٩٥م: ٧). وهكذا فإن المداخل البينية للمدينة يغلب عليها إضفاء الطابع النصي على المكان الاجتماعي داخل الواقع المادي للمدينة نفسها، مع الربط بين هذا وبين تمثيلها في أنواع النصوص الأخرى، مثل الروايات والأشعار والأفلام وسوى ذلك من وسائط الاتصال الجماهيرية.

ويمكن الانتفاع بهذه الأفكار البينية عن المكان في دراسة الخطاب الاستعماري وخطاب ما بعد الاستعمار. ويستكشف أحدُ النصوص التأسيسية لنظرية ما بعد الاستعمار — وهو كتاب الاستشراق الذي وضعه إدوارد سعيد — طرائقَ إقامة الغيرية العنصرية على أسس الجوهرية الجغرافية، ويعني بها «الفكرة التي تقول بوجود أماكن يسكنها أشخاص أصليون «مختلفون» اختلافًا جذريًّا، ويمكن تعريفهم على أساس دين ما، أو ثقافة ما، أو جوهر عرقي يختص به ذلك المكان الجغرافي» (سعيد [١٩٧٨م] ١٩٩٥م: ٣٢٢). وهكذا فإن الاختلافات الملحوظة بين «الشرق» و«الغرب»، على سبيل المثال، نتاج «لجغرافيا خيالية» تساعد «الذهن على تركيز إحساسه بنفسه بإضفاء طابع درامي على المسافة والاختلاف اللذين يفصلان بين ما هو قريب منه وما هو بعيد عنه» (سعيد [١٩٧٨م] ١٩٩٥م: ٥٥). والجوهرية الجغرافية المذكورة تظهر بوضوح وجلاء في بعض المصطلحات مثل «الشرق الأدنى»، و«الشرق الأوسط»، و«الشرق الأقصى»، وهي التي تُعرِّف العلاقة النسبية بين الأقاليم المختلفة من منظور ذي مركزية أوروبية خالصة.

ويرصد إدوارد سعيد كثيرًا من العوامل التي أدت إلى تحويل شكل الجغرافيا باعتبارها مبحثًا علميًّا في نهاية القرن التاسع عشر، ومن بينها الربط بين نشأة الأنماط والأساطير الغربية عن الشرق، وهي التي أدت إلى الاستيلاء على الشرق باعتباره «الآخَر». وعلى نحو ما ذكره اللورد كيرزون، نائب الملك في حكم الهند سابقًا، إلى الجمعية الجغرافية الملكية عام ١٩١٢م، كانت الجغرافيا قد تحولت من علم «بليد متحذلق» إلى «أشد العلوم انتماءً إلى العالم كله ... وأصبحت خادمة التاريخ» (سعيد [١٩٧٨م] ١٩٩٥م: ٢١٥). كان ارتقاء الجغرافيا إلى أرفع مراتب العلوم الاجتماعية يرجع مباشرة إلى المشروع الاستعماري؛ إذ أصبحت المعلومات الطبوغرافية مَوردًا ثمينًا، مرتبطًا بتكديس الثروة

والهيبة والسلطة. وكانت الجمعيات الجغرافية نفسها تنهض بدور مهم في تشجيع السياسيين وغيرهم من الأطراف المعنية على القيام بالمزيد من الفتوحات الإمبريالية، بل ذكر أحد الفرنسيين من أعضاء هذه الجمعيات أنها «أُنشئت للتغلب على السحر المُهلِك الذي يَغُلنا بأصفاده إلى سواحل بلادنا» (سعيد [١٩٧٨م] ١٩٩٥م: ٢١٨). وهكذا فالبحث النقدي الذي يُجريه سعيد في مجال ما بعد الاستعمار يهدف إلى هدم الفكرة التي تقول إن الجغرافيا علم محايد، من خلال إشارته إلى طبيعتها الثقافية المُلِحة، وكيف «يكتسب المكان معنًى عاطفيًّا، بل وعقلانيًّا، بما يشبه العمل الشعري، وهو الذي يحوِّل الأمكنة البعيدة الخالية، أو التي لا اسم لها، إلى معنًى محدد» ([١٩٧٨م] ١٩٩٥م: ٥٥).

ويركز جانب كبير من البحث في الجغرافيا الثقافية على عملية رسم الخرائط، أي كيف أنها تجرد «المكان الاجتماعي»، وتقيمه باعتباره مفهومًا عالميًّا متجانسًا يقبل القياس، فكانت الخرائط المبكرة للأراضي المجهولة، مثل أمريكا الجنوبية وأفريقيا وأستراليا، كثيرًا ما تُعتبر أعمالًا فنية، ومن ثمار الخيال لا العلم، وبها صور مرسومة من وحي الحدس للوحوش الشائهة والأقزام التي كانت تعويضًا عن المعرفة الطبوغرافية، ولكن الخرائط بدأت تعلو قيمتها، اعتبارًا من عصر النهضة الأوروبية، بسبب «موضوعيتها»، ما دامت الدقة قد غدت ذات أهمية سياسية واقتصادية، وإن لم يكن ذلك قد وسم الخرائط بالحياد، فالخرائط تمثيل نصي محتوم بسبب استحالة تقديم الواقع بصورة مختزلة، أي إن الخرائط تؤكد معالم معينة على حساب معالم أخرى، وتضاف إليها رموز ونصوص شارحة، وتصدر قرارات بشرية بشأن مقياس الرسم، والتوجه والإسقاط (أي منهج تمثيل السطح الكروي بسطح منبسط). فخريطة العالم التي تستخدم نظام البسط الذي وضعه ميركاتور (Mercator) [١٥١٢–١٥٩٤م] مثلًا، والتي تُستخدم على نطاق واسع منذ القرن السادس عشر، تشوِّه أحجام اليابسة؛ بحيث تبدو أوروبا وأمريكا الشمالية أكبر مما هما عليه في الواقع، والأهم من ذلك أن الزيادة الهائلة في أعداد الخرائط المتداولة في القرنين السابع عشر والثامن عشر كانت ترتبط ارتباطًا مباشرًا باستعمار الدول الأوروبية لسائر مناطق العالم، أي إن عملية «اكتشاف» الأراضي في أيام الاستعمار كانت تستمد الدعم من رسم الخرائط، وهو الذي أصبح طريقة للاستيلاء النصي على الأماكن، وإطلاق أسماء جديدة عليها، وإضفاء الصبغة الطبيعية سياسيًّا واقتصاديًّا على الحدود التي وُضعت وترتيبات السلطة. أضف

إلى ذلك أن المساحات الخالية في الأراضي التي لم تُكتشف على الخرائط التي وصلت إلينا من عهد الاستعمار، كانت تعني، كما يقول بل آشكروفت (Ashcroft)، وجاريث جريفيث (Griffith)، وهيلين تيفين (Tiffin)؛ «أرضًا لا يملكها أحد (*terra nullius*) حرفيًّا، بمعنى أنها مكان مفتوح (بِكر) يدعو من يريد، وحيث كانت المخيِّلة الأوروبية تستطيع إسقاط نفسها، وحيث يستطيع اختراقَها المكتشفُ الأوروبي (من الرجال عادة)» (أشكروفت وآخرون ١٩٩٨م: ٣٢).

ويُعتبر أدب الرحلات نوعًا خاصًّا يمكنه الاستفادة من بحث نقدي بيني يستند إلى بعض هذه القضايا في الجغرافيا الثقافية، فهو شكل بيني بطبيعته بسبب تكوينه الذي يمزج بين الأنواع الأدبية؛ إذ كثيرًا ما يخلط خلطًا قلقًا بين الخيال والسيرة الذاتية والتاريخ، والتحقيق الصحفي، والتاريخ الطبيعي. ويغلب على أدب الرحلات أن يكتبه الرحَّالة الأوروبيون أو الأمريكيون الذين يكتشفون عالم المستعمرات أو ما بعد الاستعمار، وهو، كما تقول ماري لويز برات (Pratt)، مهتم أساسًا «بالحاجة المُلِحة التي تشعر بها المدينة الكبرى لتقديم صورة ما يقع على الهامش منها، وما يمثل الآخرين لها، وإعادة تقديمها المرة تلو المرة إلى نفسها» (برات ١٩٩٢م: ٦). وهكذا فإن أدب الرحلات يتضمن أيضًا نوعًا من رسم الخرائط، أو قل إنه جغرافيا خيالية تُحيل الخبرة بمكان غير مألوف إلى حكاية تُروى. ويقول دنيس بورتر (Porter):

> يعمد كتاب أدب الرحلات منذ البداية إلى التصدي، بصورة لا واعية إلى حد ما، لأزمة من الأزمات، ومن ثم يقولون بتثبيت العالم الذي وجدوا أنفسهم فيه؛ إذ يشغلهم شكل من أشكال رسم الخرائط الثقافية الذي يدفعه الحرص على وضع خريطة عالمية، وتحديد مركز لها في مكان ما، وتقديم حكايات إيضاحية، وتحديد هويات ثابتة للمناطق والأجناس التي تسكنها.
>
> (بورتر ١٩٩١م: ٢٠)

والواقع أن أدب الرحلات، باعتباره نوعًا أدبيًّا، يرتبط ارتباطًا مباشرًا بالطرائق الأخرى لرسم خريطة العالم. وعلى الرغم من أن الرحلات في القرنين السادس عشر والسابع عشر كانت انتهازية وتجارية بصورة حصرية تقريبًا، فقد ظهرت منذ بداية القرن الثامن عشر أنواع جديدة من الرحَّالة، مثل علماء البيولوجيا والنبات والجغرافيا،

وكانوا في البداية يتلقَّون الرعاية من الحكومات والتجار، لكنهم اكتسبوا زخمًا مستقلًا بعد حين، وتشير برات إلى الأنشطة المختلفة التي كان هؤلاء الرحالة يقومون بها قائلة إنها كانت صورًا «مضادة للفتح»، وكانت تمثل — وفق تعريفها — استراتيجية بريئة في الظاهر يطبقها الأوروبيون لضمان سيطرتهم على رعايا المستعمرات، ودعم المشروعات الصريحة للإمبريالية السياسية والاقتصادية (برات ١٩٩٢م: ٢٨). وكانت رحلات الاستكشاف التي قام بها الجغرافيون وعلماء التاريخ الطبيعي من أوائل نماذج أدب الرحلات، مثل كتاب داروين رحلة السفينة ذا بيجيل (١٨٤٠م)، إلى جانب عدد كبير من حكايات الرحلات التي تنتمي إلى أعراف «مضادة للفتح». ونقول بعبارة أخرى إن هؤلاء، على الرغم من معارضتهم في حالات كثيرة للعنصرية والإمبريالية، يعيدون إقامة الفرضيات الاستعمارية من خلال إضفاء الطابع الرومانسي على كل ما يتسم بالغرابة، والبدائية، و«الأصالة» السابقة للحداثة. ويقول علي بهداد (Behdad) إن كثيرًا من كُتاب أدب الرحلات «مستشرقون متأخرون»؛ إذ إنهم، في محاولتهم «للتصالح مع فقدان ما كان يحقِّق رغائبهم، أي اختفاء الشرق وانحلاله ... تحت أثقال الاستعمار الأوروبي» يُظهِرون «ولوعًا تغذوه الغرابة بالآخر الذي تغرب شمسه ... لكنه يؤكد في الوقت نفسه التناقضات الأيديولوجية، والمِحَن السياسية للهيمنة الاستعمارية ويفضحها» (بهداد ١٩٩٤م: ٦٦، ١٤). ويقول بهداد إن نزعة الغرابة تمثل طريقة للتخلص من الإحساس بالذنب بسبب التوسع الإمبريالي، مع الحفاظ في الوقت نفسه على صورة الآخر التي يمثلها رعايا المستعمرات، بالأسلوب نفسه الذي كانت أنشطة راسمي الخرائط ودارسي التاريخ الطبيعي تتسم بالانفصال ظاهريًّا عن المشروع الاستعماري مع ارتباطها في الواقع ارتباطًا وثيقًا به. فإذا قرأنا الخرائط والنصوص الأدبية التي «ترسم خريطة» العالم بمثل هذا الأسلوب، استطعنا أن نرى أن الشواغل الجغرافية ثقافية وبينية في كل حالة، حتى وإن حاولتْ أحيانًا توكيد حيادها بتعريف نفسها بأنها مبحث علمي.

النقد البيئي والعلم

تجتمع بعض النظرات العميقة الجديدة من مجالَي الجغرافيا الثقافية والعلوم الطبيعية مع المباحث العلمية في الإنسانيات في ميدان النقد البيئي (ecocriticism). ويستكشف هذا الميدان، بصفة عامة، العلاقة بين الأدب والأشكال الثقافية الأخرى وبين العالم الطبيعي، وكثيرًا ما تضم إلى ذلك التزامًا برفع مستوى الوعي بالقضايا البيئية. وهكذا

فإن له برنامجًا ذا شقَّين؛ الشق الأول تناول الظواهر «الطبيعية» التي تنتمي عادة إلى الجغرافيا والبيولوجيا، مبيِّنًا أنهما من نواتج القوى الثقافية والتاريخية، وقد اكتسبا معنًى وطابعًا مجازيًّا، والشق الثاني فحص السؤال التالي: كيف تؤدي الثقافة إلى الانفصال عن الطبيعة، وتنتج فوارق مراتبية بين ما هو بشري وما هو غير بشري؟ ويبين جوناثان بيت (Bate) أن هذه المراتبية راسخة في بعض الكلمات الأساسية، مثل كلمة culture التي كان لها معنًى زراعي يومًا ما [ولا يزال قائمًا في دراسة البكتيريا، ويقابل كلمة «المزرعة»] ولكنها، منذ أن استخدمها ماثيو أرنولد، أصبحت تعني العمل الفكري والروحي الذي يختلف عن العمل أو الجهد البدني؛ ومثل كلمة environment [البيئة] التي ظهرت في القرن التاسع عشر لوصف الظواهر الخارجية للطبيعة، المنفصلة عن الإنسان، وتعني حرفيًّا «العالم الذي يحيط بنا» (بيت ٢٠٠٠م: ٥، ١٣٨).

ويُعتبر كتاب رايموند ويليامز «الريف والمدينة» من النصوص المؤسِّسة للنقد البيئي؛ إذ يفحص المعاني الثقافية المرتبطة تقليديًّا بهذين الكيانين الجغرافيين، قائلًا إن الأول يمثل «الهدوء والبراءة والفضيلة البسيطة» إلى جانب «التأخر والجهل والقصور»، وإن الأخير يرمز «للعلم والاتصال والنور» إلى جانب «الضجيج والانشغال والطموح». والواقع، كما يبين ويليامز، أن المدينة والريف يتسمان معًا بالتنوع الشديد والروابط المتبادلة، منذ أن غيَّرتهما الثورة الصناعية جميعًا، وأعلنتْ مَقدَمها بإنشاء الرأسمالية الزراعية (ويليامز ١٩٧٣م: ١٨). وهو يضرب مثالًا من الرومانسة المنثورة الطويلة أركاديا *Arcadia*، التي كتبها السير فيليب سيدني (١٥٩٠م)، التي تُعتبر نصًّا أساسيًّا في التقاليد الرعوية، وإن كانت قد كُتبت، في الواقع، في مُتنزَّه أُنشئ بتسوير قرية كاملة وطرْد جميع مستأجري الأرض (ويليامز ١٩٧٣م: ٢٢). وهكذا فإن الأسطورة الرعوية التي تصور الريف في صورة منتجع منعزل يبتعد فيه المرء عن الحضارة الحديثة؛ اختراع حديث نسبيًّا، يستند إلى الرغبة في إعادة كتابة الماضي كرد فعل على التصنيع وتكاثر المدن. ولكن كتاب ويليامز يَشي أيضًا بضمير بيئي حي، فإذا كان يقر بأن الطابع الرعوي أسطورة، فإنه يراه نتاجًا لبواعث قلق تاريخية حقيقية على عالم يعلي من قيمة «طرائق الانتفاع والاستغلال، بدلًا من قبول الناس والأشياء والاستمتاع بهم وبها» (ويليامز ١٩٧٣م: ٢٩٨).

وما دام النقد البيئي يدرك أن أفكار الخلاص النابعة من الطبيعة كثيرًا ما تستمد قوتها من الثقافة، فإنه يحلل استيلاء الثقافة على الطبيعة، ويربط «بيت» استغلال

الطبيعة المذكور بالمشروع العدواني للعلم الذي جاء به التنوير، خصوصًا المذهب التجريبي عند بيكون، والفلسفة الثنائية عند ديكارت؛ إذ إن بيكون يقول في العديد من أعماله إن العلم سوف يتيح للناس يومًا ما أن يتحكموا في أحوال الجو، ويغيروا نسق فصول العام، ويزيدوا من إنتاجية المحاصيل، فالمرء يدرس الطبيعة حتى يتمكن من السيطرة عليها (بيت ٢٠٠٠م: ٧٧). ويقول أدورنو وهوركهايمر إن العلم «البيكوني» كان قائمًا على «كسوف بال العالم»، وهي فكرة «أبوية» تقول «بالتوافق بين ذهن الإنسان وطبيعة الأشياء ... وعلى الذهن البشري الذي يقهر الخرافة أن يسيطر على طبيعة كاسفة البال» (أدورنو وهوركهايمر [١٩٧٢م] ١٩٩٧م: ٣-٤). ومن أمثلة هذه السيطرة «الأبوية» على الطبيعة النظامُ الذي وضعه لينيوس (Linnaeus) لتصنيف الطبيعة. كان هذا النظام الذي صاغه كارلوس لينيوس أول مرة في كتابه نظام الطبيعة (*Systema Naturae*) في عام ١٧٣٥م، ولم يلبث أن هيمن على دراسة الطبيعة بحلول نهاية القرن الثامن عشر؛ يفرض نظامًا من وضع الإنسان على العالم الطبيعي، من خلال مجموعة مصنَّفة من الأسماء باللغة اللاتينية التي تنظمه بوضوح في أنواع وأجناس ومراتب وطبقات وممالك.

ومن العناصر الأساسية الأخرى في إخضاع الطبيعة المذكور عنصرُ الثنائية بين الذهن والجسد، الذي كان ديكارت أول من وضعه في كتابه تأملات (١٦٤٢م)، ويصرُّ فيه «على أن تلك الأشياء التي ندركها بوضوح وجلاء باعتبارها مواد مختلفة، مثلما نقرُّ بالاختلاف بين الذهن والجسم، هي في الحقيقة مواد يختلف بعضها عن بعض اختلافًا جوهريًّا ... فقد يفنى الجسد البشري بكل سهولة، ولكن الذهن خالد بسبب طبيعته» (ديكارت ١٩٥٥م: ١٤١). كانت الجهود التي بذلها ديكارت وغيره من العلماء والفلاسفة في القرنين السادس عشر والسابع عشر للفصل بين الجسد، الذي كان يعمل بصورة آلية في نظرهم مثل سائر ما في الطبيعة، وبين الذهن الإنساني المستقل، تطورًا بالغ الأهمية في العمل على فهم الطبيعة، فقد مهَّد الطريق لإجراء دراسات تفصيلية أشد دقة للجسد البشري، كما كان مبررًا لتشريح الكائنات الحية؛ إذ كان من المعتقَد أن الحيوان لا ذهن له ولا نفس مثل البشر. وكانت لهذا التقسيم أهميته أيضًا في فصل العلوم الطبيعية عن الإنسانيات؛ إذ كانت الأولى مكلَّفة بالسيطرة على «الآخر» المحايد في الطبيعة، وهو الذي يتضمن جسد الإنسان، وأما الأخيرة قد تركت لها نواتج الذهن والثقافة التي صنعها البشر، وتتمتع باستقلال ظاهري.

والنقد البيئي يطعن في أنواع الفصل المذكورة بين المادة والذهن، وبين الطبيعة والثقافة، وبين العلوم الطبيعية (مثل البيولوجيا والجيولوجيا) والموضوعات الإنسانية (مثل النقد الأدبي، والدراسات الثقافية والتاريخ الثقافي). ومن أساليب سعيه لتحقيق ذلك تِبيانُه أن فهم العلم للطبيعة منتج ثقافي في جميع الأحوال. وتستكشف هاراواي هذه القضية في دراستها لعلم الثدييَّات العليا (primatology)، أي دراسة الثدييات الرئيسية [مثل أنواع القرود المختلفة]، قائلة إن القضية دائمًا ما تتضمن «حركة في المعاني»، تقوم على التحقيق فيما يعنيه كون الكائن «بشريًّا تقريبًا» (هاراواي ١٩٨٩: ١-٢). فعلى الرغم من أن علماء الثدييات العليا كثيرًا ما يعتقدون أنهم يدرسون الطبيعة «الخالصة»، فإن فهمهم لهذه الحيوانات العليا ذو تركيز بشري محتوم، وهم متأثرون خصوصًا بالانشغال اليهودي المسيحي «بقصص التكوين الأول، وأصل «الإنسان» وطبيعته»، وكذلك «بقصص الإصلاح، أي إصلاح الطبيعة البشرية وإعادة تكوينها» (هاراواي ١٩٨٩م: ٩). وتستعير هاراواي بعض الأفكار من عمل إدوارد سعيد، إذ تقول أيضًا إن علم الثدييات العليا في الغرب يُعتبر ضربًا من «الاستشراق القردي» [(simian orientalism)، والصفة تعني الخاص بالقرود] المتعلق «بتكوين النفس من المادة الأولية للآخر، والاستيلاء على الطبيعة في إنتاج الثقافة، ونضج الكيان الإنساني من تربة الحيوان» (هاراواي ١٩٨٩م: ١١). وهي ترى أن محاولات العلم لفهم الطبيعة كثيرًا ما تستند إلى ترويضها وإخضاعها لسيطرتنا، والحفاظ على التمييز التقليدي بين الإنسان الفاعل والشيء الطبيعي الخامل. وهي تذكِّرنا، على الرغم من ذلك، «أن الطبيعة تُبنَى وتتشكَّل تاريخيًّا، ولا تُكتشَف «مجرَّدةً» في موقع حفريات أو غابة مدارية» (هاراواي ١٩٩١م: ١٠٦).

ومن الطرائق الأخرى التي اتبعها النقد البيئي لسد الفجوة التي تفصل بين العلم والإنسانيات؛ الاستفادةُ من النظرات العميقة الحديثة في العلوم، وخصوصًا البيولوجيا، في قراءة النصوص الأدبية والثقافية. ومن الأمثلة على ذلك استخدامُ النقاد البيئيين لمفهومَي «الإقليم البيولوجي» (bioregion) و«التنوع البيولوجي» (biodiversity)، وهما يرتبطان بعمل إدوارد أ. ويلسون وغيره من علماء البيولوجيا الواعين بقضايا البيئة. ويقول ويلسون إن الإقليم البيولوجي منطقة تعيش على مواردها الذاتية، ويتعذر احتواؤها داخل الحدود السياسية المعتادة التي تقيمها الحكومات المحلية أو القومية، وتتعايش في داخلها مجموعة كاملة متنوعة من أنواع الكائنات التي يعتمد بعضها على بعض في البقاء. أما «التنوع البيولوجي» فإنه دون مبالغة «يحافظ على استقرار

العالم»؛ وذلك لأن خَصِيصة التنوع ذاتها في أنواع الكائنات تسمح بإعادة التوازن عند وقوع كارثة طبيعية، على الرغم من أن هذا التوازن يتعرض للتهديدات المتزايدة بسبب ضروب التدخل البشري (ويلسون ١٩٩٤م: ٣٠٣، ١٣). ويتضمن التنوع البيولوجي داخل النقد البيئي، حتمًا، إعادة النظر في الأدب المعتمد الذي تأسس بصورة تقليدية على نصوص معارضة للأقاليم البيولوجية. ويضرب «بيت» مثلًا من الحداثية، فهي حركة مدنية متنقلة لا ترتبط بأية دولة، وتتصل بصلة لا تنفصم عُراها بالرأسمالية الاحتكارية المتعددة الجنسيات، مثلما كان فن الرواية في القرن التاسع عشر ذا صلة بالدولة الأمة وبالإمبريالية (بيت ١٩٩٨م أ: ٦٣). وفي داخل هذه الأُطر كان الكتاب المرتبطون بأقاليم بيولوجية معينة يَلقَون التجاهل أحيانًا باعتبارهم لا يُعتدُّ بهم وذوي أفق ضيق. ويقول بيت إن أي مشروع للنقد البيئي قد يقتضي الطعن في الترتيب الزمني التقليدي للأدب الإنجليزي باعتباره وضع نهج معتمد لكبار الكتاب «القوميين»، والاستعاضة عنه برصد الآداب وفق كل إقليم على حدة (بيت ١٩٩٨م ب: ١٩).

ويُعتبر جون كلير (Clare) مثالًا للمؤلف المنتمي «للإقليم البيولوجي»، الذي أعيدَ تقييمه باستفاضة في النقد البيئي في الآونة الأخيرة، وباعتباره شاعرًا من المحال فهمُ شعره من دون الرجوع إلى الجغرافيا الثقافية وعلم البيئة معًا، وتُعتبر عملية إصدار البرلمان لقوانين تسوير (enclosure) الأراضي الخلاء والمساحات المملوكة على المشاع في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر — وهي العملية التي صاحَبَها وضعُ أولى الخرائط التابعة لمصلحة المساحة؛ إذ كان من أهم لوازمها وضع الخرائط على نطاق شاسع للريف — ذات أهمية أساسية لفهم حياة كلير وعمله؛ فإن قوانين التسوير المذكورة كانت تستند إلى ضروب جديدة من فهم المكان في المجتمعات الرأسمالية، وهو الفهم الذي يرجع زمنيًّا على الأقل إلى فكرة جون لوك (Locke) عن ملكية الأراضي، الواردة في كتابه «دراستان للحكومة» (١٦٨٩م)، فهو يقول إن فكرة ملكية الأراضي برُمَّتها ترتبط بتسويرها [أي تقسيمها إلى قطع تحيطها أسوار]، مضيفًا: إن الناس يتمتعون بالحق في نواتج عملهم عندما يحوِّلون الأراضي البِكر إلى مزارع محاطة بأسوار؛ لأن «الله الذي وهب الدنيا للناس على المشاع، وهبهم من العقل ما يكفل انتفاعهم بها، بما يحقق أفضل المزايا للحياة وقضاء الحوائج» (لوك [١٦٨٩م] ١٩٧٠م: ٣٠٤). وكان من آثار ذلك، بطبيعة الحال، منحُ الأفضلية لتحسين مستوى الزراعة على أيدي رواد الأعمال على الأشكال الأخرى للتنظيم الاجتماعي للمكان. ولما كان كلير يعمل عاملًا

زراعيًّا في مقاطعة نورثهامتونشير، فقد أثَّرت فيه العملية المذكورة تأثيرًا عميقًا، مادام تقسيم الأراضي وتسويرها قد حرم الناس من كسب الرزق، وغيَّر صورة العالم الطبيعي بقطع الأشجار وإقامة السدود على الأنهار، وكتب قصائد كثيرة عن ذلك:

جَاءَ التَّسْوِيرُ فَوَطِئَتْ قَدَمَاهُ قُبُورَا
لِحُقُوقِ العُمَّالِ فَأَمْسَى عَبْدًا مَنْ كانَ فَقِيرَا
انْظُرْ تَشْهَدْ سُورًا يَلْقَى سُورَا
وأَرَاضِيَ لِلْمُلَّاكِ مُخَصَّصَةً وصِغَارَا
ورِيَاضًا وحُقُولًا تُعْتَبَرُ اليَوْمَ عَقَارَا
لا تَعْدُو حَجْمَ حَدَائِقَ قُطِعَتْ قَطْعًا بَتَّارَا
كَيْ تُرْضِيَ في النَّفْسِ صَغَارَا
مَحْبِسَ قُطْعَانٍ وأُنَاسٍ يُورِثُ قَلَقًا ودُوَارَا

(الأرض المسوَّرة، كلير ١٩٦٥م: ١١٤-١١٥)

وترجع صدمة التسوير في شعر كلير إلى أنه كان ينتمي إلى الإقليم البيولوجي، بمعنى أنه كان يرتبط ارتباطًا كاملًا بالمكان، إلى الحد الذي يجعله يصوِّر أبرشيته في صورة «معرفته»، ويصوِّر كل شيء خارجها باعتباره «خارج معرفته» (باريل Barrell ١٩٨٨م: ١١٨). وبعد أن انتقل في عام ١٨٣٢م من قريته هيليستون إلى نورثبره، التي لا تبعد إلا نحو خمسة كيلومترات عن القرية، كتب يقول: «الصَّيْفُ يأتي كالغَرِيبْ .../ وإِخَالُ أَنَّ الشَّمْسَ تاهَتْ في الدُّرُوبْ/ بَلْ لَيْسَ تَدْرِي أَيَّ رَبْعٍ قد أَلَمَّ بِهَا»، ثم يضيف قائلًا: «بَلْ والطَّبِيعَةُ نَفْسُها فِيمَا بَدَا/ تَبْغِي الهُرُوبْ» («الهروب» و«الذبول»، روبنسون وباول ١٩٨٤م: ٢٥١، ٢٥٦). ويغلب على شعره أيضًا ضيق التركيز؛ إذ لا نجد فيه المناظر الطبيعية الخلابة، والساحات الشاسعة لجانب كبير من الشعر الرومانسي، بل أشياء صغيرة، مثل أعشاش الطيور، وأوراق الشجر، والفروع الدقيقة، وأكوام التراب الصغيرة عند مدخل سرداب فأر الخلد. ولا نجد في شعر كلير شيئًا يُذكَر عن التركيز في الإنسان الذي يشيع في القصائد الغنائية الرومانسية، التي تفصل بين الشاعر والطبيعة بجعلها الوسيلة التي تحقق له خبرة باطنة تعاليَّة؛ إذ يرى كلير أنه جزء لا يتجزأ من

التنوع البيئي الخاص به. بل إن إحدى قصائده، وعنوانها «نعي سوردي ويل»، مثلًا تجعل المتكلم «بقعة من الأرض» تعاني آلام التسوير:

لمْ تَخْشَ هُنَالِكَ خَيْمَتُهُ العَجَزِيَّةْ
أنْ آتِيَ مَسْكَتَهُ بالتَّحْرِيرْ
حَتَّى حَلَّ التَّسْوِيرُ الشِّرِّيرْ
فَغَدَوْتُ بِدَاخِلِهِ أَمَةً لِرِجَالِ البَلَدِيَّةْ

(روبنسون وباول ١٩٨٤م: ١٤٧)

وقد يكون هذا، كما يبين جون باريل، أحد أسباب حطِّ النقاد من قيمة شعر كلير، الذي لا يلتزم بالفواصل التقليدية بين «الطبيعة» و«الإنسان» وفق ما نتوقع وجوده في الشعر الرعوي، خصوصًا في الفترة التي تلَتِ الرومانسية. ويشير هذا الناقد أيضًا إلى أن قصائد كلير كانت قد كُتبت أصلًا من دون علامات فصل ووصل، بحيث يقدم الإحساس «بلغة صادرة من صور الجيَشان التلقائية الأولى للنفس السلبية العاجزة عن إدراك أي اختلاف بينها وبين ما هو عارض عابر، وعن الطبيعة والانطباعات الحسية» (باريل ١٩٨٨م: ١٣٠–١٣١). وإذن فإن محرري ديوانه للنشر في لندن أضافوا علامات الفصل والوصل، في محاولة لتحويل الشاعر إلى ذات تتمتع بالإدراك، وتحدِّد طابَعَها «قدرتُها على تقسيم خبراتها، وتنظيمها وتأملها»، وفصل نفسها عن الطبيعة (باريل ١٩٨٨م: ١٣٤). وهكذا فإن الطابع البيني للنقد البيئي يتعلق بطرح التساؤل عن الشواغل التقليدية للدراسات الأدبية، بقدر ما يتعلق بوضع طرائق جديدة لفهم الأدب؛ إذ يهدف إلى أن يثبت أن إحدى الطرائق التي اتبعتها الدراسات الأدبية في تشكيل نفسها باعتبارها مبحثًا علميًّا تتمثل في استبعاد مجال الطبيعة، أو بمزيد من الدقة، مجال كل ما هو لا إنساني.

نظريات كل شيء

يقابل مشروع النقد البيئي للجمع بين الإنسانيات والعلوم الطبيعية نهجًا موازيًا له في التأثير المتزايد للفكر الدارويني الجديد في العقود القليلة الماضية، وهو ما يتجلى في النجاح الجماهيري لبعض الكتب، مثل «عن الطبيعة الإنسانية» الذي وضعه إدوارد أ. ويلسون (١٩٧٨م)، و«الجينة الأنانية» لريتشارد دوكينز (١٩٧٦م)، و«صانع الساعات

الأعمى» (١٩٨٥م) للكاتب نفسه، وهي الكتب التي ترى أن الجينات [المورِّثات] هي الوحدات الأساسية للتطور وفق مبادئ النشوء والارتقاء. ولكن بعض العلماء، مثل ويلسون ودوكينز، يختلفون عن النقاد البيئيين في إيمانهم بإمكان العثور على إيضاح نهائي، أي على «نظرية لكل شيء»، تتولى توحيد الميادين المختلفة للمعرفة. ويرد دوكينز على تحذير هاملت لصديقه هوراشيو «في الأرض والسماء ما يزيد يا هوراشيو/ عن كل ما يراود الأحلام في فلسفتك»، قائلًا بلسان العالم: «أجل، ولكننا نجتهد لنعرفه» (دوكينز ١٩٩٩م: ١٣). ونشير، بصفة خاصة، إلى أن المشروع البيني لهؤلاء الكتاب يستند إلى الإيمان بأن جميع الثمار الثقافية للإنسان، ومن بينها الأدب، ذات أساس بيولوجي جيني.

وأشد هذه المشروعات الداروينية الجديدة طموحًا مفهومُ «التوافق العلمي» (consilience)، وهو مصطلح يستعيره من المحاولة التي قام أستاذ في جامعة كيمبريدج عام ١٨٤٠م، يُدعى وليم هوويل (Whewell)، للجمع بين العلوم في مركَّب واحد. ويقول ويلسون إنه يلاحظ أن الحدود الفاصلة بين المباحث في داخل العلوم تتعرض للتقويض بسبب تشكيلات علمية جديدة، مثل الكيمياء الحيوية (biochemistry)، وعلم البيئة الكيميائي، والكيمياء الفيزيائية، ومن ثم فهو يدعو الآن إلى تعاون أكبر «بين العلماء والفلاسفة، خصوصًا حيث يلتقون في المناطق الحدودية بين البيولوجيا، والعلوم الاجتماعية، والإنسانيات» (١٩٩٩م: ١٠). وأما الموضوع الذي يستطيع تحقيق هذا التوافق بين العلوم الطبيعية، والعلوم الاجتماعية، والإنسانيات؛ فهو البيولوجيا، وربما لم يكن من قبيل المصادفة أن يكون ذلك مجال تخصص ويلسون؛ وذلك لأنه يعتقد بإمكان العثور على رابطة بين «النشوء والارتقاء الجيني»، وبين «النشوء والارتقاء الثقافي»، فما الأخير إلا شكلٌ جديد يتجلى فيه الأول، ومن ثم فإن النشوء والارتقاء الثقافي تتحكم فيه البيولوجيا، حتى وإن لم نكن قد اكتشفنا بعدُ الطبيعةَ الخاصة لهذه العلاقة (ويلسون ١٩٩٩م: ١٣٩). ولما كان لدينا جميعًا أمخاخ متشابهة بيولوجيًّا، فإن العقل ونواتجه تُعتبر في نهاية الأمر أثرًا من آثار النشوء والارتقاء البيولوجي، فهي قائمة للعمل على بقاء الجينات وتكاثرها، أو بعبارة ويلسون «إمساك الجينات بزمام الثقافة» (١٩٧٨م: ١٦٧). ويقول ويلسون: ما إن ندرك أن عمليات العقل الإنساني ذات أساس بيولوجي، حتى يصبح على المباحث العلمية أن تعيد تنظيم نفسها:

> فلنتأمل الإنسان الآن بالروح الحرة للتاريخ الطبيعي، كأنما كنا من علماء الحيوان في كوكب آخر يقومون باستكمال قائمة تفصيلية للأنواع الاجتماعية

> على ظهر الأرض. سوف تتضاءل، في هذا المشهد الكبير، الإنسانيات والعلوم الاجتماعية حتى تصبح فروعًا متخصصة من البيولوجيا، فما التاريخ، وتراجم الأشخاص، والقصص الخيالية إلا بروتوكولات الإيثولوجيا البشرية (ethology) [الدراسة العلمية لأنساق السلوك الحيواني]، وأما الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع فهما يشكلان معًا مبحث البيولوجيا الاجتماعية (sociobiology) لنوع واحد من أنواع الثدييات العليا.
>
> (ويلسون ١٩٨٠م: ٢٧١)

وكان دوكينز يهدف أيضًا إلى سد الفجوة القائمة «بين الثقافتين» من منظور علمي بوجه خاص، وهو يَقلِب رأسًا على عَقِب عبارةً للشاعر و. هـ. أودين (Auden) يشير فيها إلى «مُركَّب» النقص الذي كان يحس به بين العلماء؛ إذ يشكو دوكينز من أن العلماء المعاصرين غدَوا يشعرون «كأنهم من صغار الكهنة الضعاف وسط كبار لوردات الأدب» (دوكينز ١٩٩٩م: ٢٩). وفي كتابه «فك نسيج قوس الغمام» يلوم الشاعر كيتس على اتهام نيوتن بأنه دمر شعر قوس الغمام حين أوضح أنه من نتائج انكسار الضوء الأبيض؛ إذ يرى دوكينز أن العلم لا ينتقص بل يزيد من جمال العالم، ويَجمُل بالكُتاب والنقاد إدراك ذلك، وهو ينتقد قصيدة د. هـ. لورانس عن الطيور الطنَّانة قائلًا إنها «تفتقر إلى الدقة تمامًا»، وإنها تسيء إلى العلم، مثلًا، مبيِّنًا أن المؤلف «كان يحتاج إلى درسين في النشوء والارتقاء وفي التصنيف وحسب، حتى يكفل لقصيدته الدقة، من دون أن تقل قدرة القصيدة على خَلْب الألباب، وإثارة التفكير باعتبارها قصيدة» (دوكينز ١٩٩٩م: ٢٥). ومن الطرائق التي يحاول بها دوكينز الربط بين البيولوجيا والثقافة تقديمُه مفهوم «الميم» (meme)، والميم [مختصر لفظ mimeme الذي سكَّه دوكينز] مصطلح مجازي، ومعادل ثقافي للجينية، أي إنه وحدة من وحدات التراث الثقافي، وهو يعمل عمل الجينة نتيجة النشوء والارتقاء المعرفي؛ إذ يشير إلى أشياء مثل الأفكار والموسيقى والطقوس والنصوص التي تحيا وتنجب، وتتوارثها الأجيال التالية؛ لأنها تؤدي نوعًا من الوظائف الجينية النافعة (دوكينز ١٩٩٩م: ٣٠٤). ولا بد أن نقول إن هذه الأفكار خلافية إلى حد بعيد، بل إنها إحدى نقاط الخلاف الرئيسية، في الواقع، في «الحروب الداروينية» المريرة في العقود القليلة الماضية. وإذا كان الداروينيون «المتشددون»، مثل دوكينز وويلسون، يعتقدون أن كل شيء، بما في ذلك الثقافة، يمكن

تفسيره بفكرة النشوء والارتقاء، فإن الداروينيين «المعتدلين»، مثل ستيفن جاي جولد (Gould) وستيفن روز (Rose)، يرَون أن الحياة عملية معقدة، لا تتحكم في كل ناتج من نواتج الوعي الإنساني سلالاتٌ معينة من حامض الخلية النووي (DNA).

ويرتبط بذلك كله مجال علمي آخر يتيح إمكانية صهر الثقافة والبيولوجيا، ألا وهو مجال علم الأعصاب (neuroscience) [أعمُّ من طب الأعصاب neurology] الذي يتناول على وجه الخصوص الجذور البيولوجية للذاكرة والوعي، ويزداد التشكيك في الفصل الديكارتي بين الجسم والذهن في هذا الميدان، حيث يغلب على المناظرات التركيز على بعض الأسئلة، مثل: هل يوجد شيء يُعتبر ذهنًا غير فيزيقي، أو وعي ثابت يشكل «نفسًا» غير بيولوجية؟ أو إذا ما كان الذهن لا يزيد عن كونه حاسوبًا على درجة فائقة من التقدم، وأن «الانتخاب الطبيعي» قد جهزه لحل مشكلات منوعة عويصة. ويقول أستاذ العلم المعرفي (cognitive scientist) ستيفن بينكر (Pinker)، الذي يؤمن بالفكرة الأخيرة، إننا نستطيع أن نحيط ببناء الذهن من الطريقة التي يُصرِّف بها الأطفال الأفعال الشاذة، فهُم من طريق التجربة والخطأ يتعلمون أن اللغة تتكون من مجموعة مترابطة من «الألفاظ والقواعد»، فإذا كانت بعض الألفاظ تتبع القواعد التي يمكن تعلمها، فإن غيرها لا بد من حفظها، كل على حدة، ويضيف قائلًا إن الأنشطة المميزة تنفذها مناطق مختلفة في المخ (بينكر ٢٠٠٠م: ١). وقد يدفعنا هذا إلى اعتبار اللغة مفهومًا ديناميًّا، يُبنَى، ويُطوَّع، ويُنمَّى في سياقات محددة، على أيدي الكُتَّاب والقُرَّاء، وإن ظل مقيَّدًا بعوامل بيولوجية أساسية. يقول بينكر: «لطالما خضعتْ قضية التصريف وفق القواعد والتصريف الشاذ؛ للتأمل والمعالجة من جانب الروائيين والشعراء، وواضعي المعاجم ومحرريها، والباحثين في فقه اللغة وعلم اللغة الحديث. والآن يتعرض هذا الموضوع الواقع في صلب الإنسانيات للفحص بالأدوات البارعة الحديثة لعلم الوراثة الجزيئي وتصوير المخ» (بينكر ٢٠٠٠م: ٢٩٩). وتناقش بعض هذه التطورات ماري توماس كرين (Crane) وألان ريتشاردسون، ويقولان إن نقاد الأدب ربما «يحتاجون إلى أن يشرعوا في النظر فيما يترتب على كون المخِّ الموقعَ المادي الذي تلتقي فيه الثقافة بالبيولوجيا، ويشكِّل كل منهما الآخر» (كرين وريتشاردسون ١٩٩٩م: ١٣١).

لا شك أن هذه المجالات البحثية تفتح آفاق الانتفاع بالمكتشفات العلمية في تقديم نظرات عميقة في النصوص الأدبية والثقافية، وهو شكل بينيٌّ لم يكد أحد يبدأ استكشاف إمكانياته. ومع ذلك فإن نقاد الأدب لا يزالون يتباطئون في قبول هذا التحدي، وقد يرجع

السبب في ذلك إلى افتقارهم إلى المعرفة العلمية الكافية، لكنني أرى سببًا آخر، ألا وهو أن مشروعات بيولوجيا النشوء والارتقاء، وعلم الوراثة، وعلم الأعصاب قد يُشتبَه في كونها إمبريالية فكرية لا نهجًا بينيًّا، ما دامت تحاول فهم شواغل المباحث العلمية الأخرى من منظورها الخاص وحده. والواقع أن هذا المشروع يمكن أن يُعتبر نسخة علمية من رؤية ليفيز لدراسة اللغة الإنجليزية وآدابها، ما دامت الدعوة إلى البينية مقدَّمة لنا في شكل مشروع للتكامل الفكري، وإن تكن في الحقيقة تستند إلى المصالح المكتسبة لمبحث علمي واحد دون غيره. وأهم ما في الأمر أن هذه المشروعات تكشف عن عجز في فهم الأبعاد الثقافية للعلم، ومن ثم عن تقديمها باعتبارها شكلًا بحثيًّا موضوعيًّا يستطيع الإشراف على المباحث العلمية الأقل تطورًا.

ومن الأمثلة على الافتقار المشار إليه إلى الطابع الانعكاسي بشأن السياقات الثقافية للعلم [أي العجز عن فحص السياق الثقافي للمبحث العلمي]؛ الدربُ الذي سلكه الفكر الدارويني الجديد في إعادة اكتشاف فكرة داروين عن الانتخاب الجنسي، وهي التي تقول بأن الحيوانات تفضِّل أزواجًا تتمتع بخصائص جنسية معينة. ويقول ويلسون إن هذه النظرة تعني أن «الذكور ينتفعون بالإقدام والعجلة والتلون وعدم التمييز … وترى الإناث أنه من الأجدى لهن أن يتَّسمْن بالخَفَر، وأن يتمنَّعن إلى أن يستطعن تحديد الذكر الحامل أفضلَ الجينات» (١٩٧٨م: ١٢٥). ويسمح له ذلك بأن يقارن سلوك الإناث والذكور في المجتمعات المعاصرة بسلوكهم في «مجتمعات الصيد والجمع» القديمة، ففي الحالين يغلب أن تظل المرأة في المنزل لرعاية الأطفال، وأن يخرج الرجل إلى الدنيا لكسب الرزق والإنفاق على أسرته (ويلسون ١٩٧٨م: ١٣٣–١٣٩). ويكمن الخطر هنا في أن الممارسات الثقافية والتاريخية النوعية يمكن اختزالها في الجانب البيولوجي، ومن ثم تبدو طبيعية ومحتومة لهذا السبب. والحق أن رد الناقدة النِّسْوية لين سيجال (Segal) على كلام ويلسون ردٌّ موجز ذو حلاوة، وهو «واصل أحلامك!» (١٩٩٩م: ٨٤.) وهكذا، على نحو ما حاولتُ إثباته، يستند مشروع النقد البيئي وغيره من التطورات البينية التي فحصتُها في هذا الفصل، في جانب منها، إلى الطعن في صورة العلم الواثقة لذاته، فهي تستفيد من عدد كبير من التطورات الحديثة في العلوم، لكنها تستخدم النموذج التفسيري للإنسانيات في بحثها النقدي لمنزلتها، باعتبارها أنماطًا «خاصة» من المعرفة.

الخاتمة

المنهج البيني اليوم

كان هذا الكتاب يهدف، حتى هذه اللحظة، إلى توكيد بعض المزايا والفرص المتاحة في المداخل البينية؛ إذ تستطيع الطعن في نُظم الفكر المتحجِّرة التي عفَا عليها الزمن، ووضْع نظريات ومنهجيات جديدة وتجديدية، تسمح للمباحث العلمية القائمة بالانفتاح على منظورات جديدة، كما يمكنها مساعدة الناس على التفكير بأسلوب إبداعي أصدق في العلاقة بين الموضوع الذي تخصصوا فيه، وبين أساليب العمل الأخرى داخل الجامعات وخارجها. ولكن الكتاب يعترف أيضًا باحتمال وجود مشكلة تتعلق بافتراض أن النهج البيني لديه جميع الإجابات، وأنه يستطيع بسهولة تجاوز حالات الإقصاء وأوجُه القصور في المباحث العلمية التقليدية. وكان مدخلي حتى الآن تاريخيًّا، إلى حد كبير؛ إذ عكفتُ على النظر في أسلوب تطور هذه الأفكار عن البينية في الإنسانيات في العقود القليلة الماضية. أما في هذه الخاتمة فأود أن أناقش بعض المنظورات البينية الأقرب عهدًا، مع التركيز بصفة خاصة على الدراسات الأدبية. لا مِراء إطلاقًا في أن البينية — إذا اقتبسنا ألفاظ الناقد المتخصص في دراسات «ما بعد الاستعمار»، وهو جراهام هجان، (Huggan) — «مصطلح تحفُّه المخاطر بقدر ما أصبح موضة» (٢٠٠٢م: ٢٥٥). ولكننا يمكن أن نستشفَّ في السنوات الأخيرة رِدَّة صغيرة في الإنسانيات ضد النهج «البيني»، أو على الأقل رغبة في فحص مزاعمه بدقة أكبر حتى يصبح أعلى إبداعًا من الزاوية الفكرية، وأشد «تعدِّيًا» من العمل التقليدي في المباحث العلمية المتخصصة. ويشكو أحد أساتذة الدراسات الدينية، وهو روبرت سيجال (Segal)، مثلًا، قائلًا إن «الكلمة [أي البينية]

أصبحت تتردد كأنها شعار أو تعويذة ... وأصبح المفهوم من حقوق الإنسان ... ويجري عرض البينية ... وترويجها باعتبارها المعادل الفكري للبنسلين» (٢٠٠٩م: ٢٤).

نقد المنهج البيني

كان بِل ريدنجز (Readings) في كتابه أطلال الجامعة (١٩٩٦م) من بين أوائل الذين طعنوا في المزاعم الطَّموح المرتبطة بالمنهج البيني، وقبول عدد كبير لها من العاملين في المباحث العلمية للإنسانيات. ويرتبط انتقاد ريدنجز للبينية بحجته الشاملة التي تقول إن الجامعة المعاصرة في الغرب أصبحت «شركة بيروقراطية متعددة الجنسيات»، ينظِّمها غرض الربح وفكرة خاوية خواءً كاملًا عن «الامتياز» (ريدنجز ١٩٩٦م: ٣). ويقول إن الطابع الضبابي للمصطلح — «البينية» — وقبوله لاتخاذ أشكال مختلفة، يعني أنه يمكن الاستيلاء عليه بسهولة تحقيقًا لأهداف الجامعة الموجَّهة إلى السوق، قائلًا «يمكننا أن نكون بينيِّين باسم الامتياز؛ لأن الامتياز لا يحفظ إلا الحدود القائمة سلفًا بين المباحث العلمية، بشرط ألا تقدم طلبًا أكبر يتمثل في تمثيل النظام كله، ولا تقيم أية عراقيل في طريق نموه وتكامله» (ريدنجز ١٩٩٦م: ٣٩).

أي إن ريدنجز يقول، بعبارة أخرى، إن البينية ترتبط بميزانيات إدارة الجامعات ومرونتها في الاستجابة لطلبات الأسواق، مثلما ترتبط بالأهداف الرائعة للحوار والتعاون الفكري، ما دام ضم الأقسام العلمية بعضها إلى بعض في برامج بينية يمكن أن يُعتبر شكلًا من أشكال تقليل الحجم وخفض التكاليف (ريدنجز ١٩٩٦م: ١٩١). كان ريدنجز يقوم بالتدريس في جامعة مونتريال، وكان يكتب ما كتب في سياق تقليص أقسام الإنسانيات في جامعات أمريكا الشمالية. وكان هال فوستر (Foster)، الذي كتب ما كتب في وقت ما كتبه ريدنجز، ولكن من منظور الولايات المتحدة؛ يشير مثله إلى الطرائق التي تتيح لبعض رجال الإدارة في الجامعات «السعي لتقديم مشروعات بينية باعتبارها برامج لتحقيق فعالية التكاليف» (١٩٩٦م: ٢٨٠). وتقول حجته إننا نحتاج إلى أن نقبل حتمية المعارف التي تقدمها المباحث المتخصصة قبل أن نحاول أن نتخطاها، وإلا كان من المحتمل أن يؤدي ذلك إلى مشاجرة فكرية عامة، لا إلى أشكال بحثية تفتح أمامنا طرقًا جديدة:

> كانت لدينا، قبل عقدين فقط، تقاليد مباحث علمية بالغة الصرامة، لم نكن نرى غير رجال شرطة علمية! لم يعد الحال اليوم كما كان؛ إذ إن جانبًا كبيرًا

> من العمل الذي يُزعَم اليوم أنه من المباحث العلمية البينية لا ينتمي في نظري إلى المباحث العلمية على الإطلاق، فتحقيق المبحث العلمي البيني يتطلب تحقيق خصائص المبحث العلمي أولًا، أي التركيز على أسس مبحث علمي واحد، وحبذا لو كانت أسس مبحثين، كي يحيط المرء بالطابع التاريخي للخطاب الخاص بكلٍّ منهما قبل أن يختبر أحدهما بمقياس الآخر. ولكن عددًا كبيرًا من الشباب يُقبِل اليوم على المبحث البيني قبل ممارسة أي مبحث علمي. وكثيرًا ما يقعون بسبب ذلك في فخ الانتقائية، أي عدم القيام بعمل يُذكَر في أي مبحث علمي واحد، وذلك أَدعَى إلى إهدار طاقة مجال معين، لا تمكينها من تجاوزه.
>
> (فوستر ١٩٩٨م: ١٦٢)

أي إن ريدنجز وفوستر لا يهاجمان المنهج البيني في ذاته، بقدر ما يهاجمان الزعم بأنه راديكالي أو تجديدي في ذاته، وقادر على تجاوز طبيعة الجامعة باعتبارها مؤسسة اقتصادية وسياسية. ووَفْق الحجة التي أسعى إلى تقديمها في هذا الكتاب، لا يوجد ما يُسمى المعرفة غير المنضبطة أو التي لا هيكل لها، ولا شك في فائدة إشارة ريدنجز وفوستر إلى الاستثمارات المؤسسية للمنهج البيني، أي كيف يشارك في بناء المراتبيات الأكاديمية التي يهدف إلى نقدها.

يقول ريدنجز وفوستر إن الدراسة البينية تمثل مستقبل الجامعة. ويقول ريدنجز إن البينية قد انتصرت فعلًا في معاركها الفكرية والمؤسسية نصرًا حاسمًا، وإن «هيكل المباحث العلمية المستقلة قد بدأ يتشقق تحت ضغط مقتضيات الأسواق»، وإن المستقبل المباشر للجامعة سيتمثل في «إنشاء قسم عام للإنسانيات يزداد طابعه البيني، وسط عنقود من المدارس المهنية الفرعية» (ريدنجز ١٩٩٦م: ١٧٤). ويُعتبر هذا أيضًا جزءًا من حجة ريدنجز الشاملة عن الدور الذي يلعبه السوق في الجامعة المعاصرة من حيث هدم الأبنية المؤسسية والحكومية القائمة.

وأما حجج ريدنجز بشأن ما يسميه انهيار الجامعة «القومية» في عصر الرأسمالية الاحتكارية العالمية، فقد تنطبق بدقة أكبر على النظام الجامعي الأمريكي منها على نُظم الجامعات القومية في بعض البلدان مثل بريطانيا وأستراليا، حيث لا تزال الروابط بالشركات التجارية أقل أهمية من التمويل الحكومي. ويشير كل من ريدنجز وفوستر إلى عامل مهم كان هذا الكتاب يدور حوله وحسب إلى الآن، ألا وهو وجود طابع سياسي

للمنهج البيني لا يقتصر على الجانب الفكري؛ فالتدريس والبحث الأكاديمي لا يحدثان في فراغ سياسي، والجامعات مؤسسات إقليمية، والأكاديميون العاملون فيها كثيرًا ما يشتبكون في «صراعات حول مناطق النفوذ» مع زملائهم في الأقسام الأخرى. كما تندلع المعارك في أحيان كثيرة بين الأكاديميين المنتمين لأقسام معينة والمؤمنين بمباحث علمية متخصصة، وبين أهل الإدارة الذين يشرفون على المؤسسات، والذين يقوم عملهم على ضرورة ضبط الميزانيات، وتوليد دخل للجامعة كلها.

وفي هذا السياق، نسمع الآن خارج الولايات المتحدة أصواتًا تعبِّر عن القلق الذي يُبديه ريدنجز وفوستر إزاء مَيل مديري الجامعة إلى تعزيز المنهج البيني؛ لأنهم يرَونه أسلوبًا ناجعًا لزلزلة المراتبية الراسخة في المباحث العلمية، واجتذاب «المستهلكين» من الطلاب، إذ يعبِّر جراهام هجان مثلًا عن القلق إزاء «الدعوات المتكررة بانتظام للعمل بالمنهج البيني، والترابط ما بين الأقسام العلمية باعتبارها الألحان المهلكة التي تعزفها إدارة الجامعة لإغواء الأقسام والوحدات الإدارية الكبرى بالاشتراك في مشروعاتها الميكيافيلية لتخفيض النفقات» (٢٠٠٢م: ٢٤٥). وهذا ما يعنيه أيضًا توماس دوكرتي (Docherty) البريطاني صاحب النظريات النقدية، إذ يشير ضمنًا إلى الثقافة ذات التوجُّه السوقي عندما يقول: «البينية مصطلح ... متكلف القيمة، مثل «التحديث»، فلا معنى له، وإن كان ذلك لا يقلل من سطوته.» ويقول دوكرتي إن الدعوة الدائمة لزيادة الطابع البيني يمكن ردها إلى الثقافة المضادة في الستينيات، وهي التي كانت تؤمن بأن النُّظم المنضبطة، التي غدَونا نطلقها على المباحث العلمية، توحي بمعنى اللفظ الشائع في المعاجم [الأدب والتأديب]؛ فهي إما ذات قيود، وإما تفرض عقوبات [تأديبية]، وإما تمارس إقصاء ما عداها. ففي تلك الآونة كان يتردد كلام راديكالي كثير عن إزالة الحواجز بين المباحث العلمية التي كانت تعيق الفكر الإبداعي والتجديدي. ويقول دوكرتي: «مثلما كانت الستينيات قد علَّقت كل شيء، فإننا تركنا الآن مباحثنا العلمية يموج بعضها في بعض مثل مصابيح الحِمَم التي لا شكل لها»، مؤكدًا أن هذه الفكرة قد أمست، مهما تبلغ احتجاجات المعارضين، «متواطئة مع المدخل السوقي الذي يقول إن موضوع البحث إنتاج أفكار جديدة يمكن تسليعها، جِدةً لا نهاية لها، وتشكيلات قَشيبة من الحِمَم البركانية» (دوكرتي ٢٠٠٩م: ٣٥). ويرى دوكرتي أن واجب تطبيق المنهج البيني بات يتعلق الآن في الواقع برغبة الحكومات في السيطرة على الأفكار والبحوث التي يقوم بها الأكاديميون بحيث تجعلها قابلة للتسويق، ميسَّرة للجميع، لا عويصة أو مقصورة على زُمرة ما من الباحثين.

وهكذا فإن المرامي الرئيسية لسهام غضب دوكرتي مجالسُ البحوث التي تموِّلها حكومة المملكة المتحدة، وهي التي تحدد مخصصات الإنفاق على مشروعات البحوث الأكاديمية، وتعلي بانتظام من مزايا «البينية». فعلى سبيل المثال، يخصص مجلس البحوث في الفنون والإنسانيات منح البحوث الواسعة النطاق من خلال المناقصات لإجراء سلسلة من الموضوعات البينية، مثل «الدين والمجتمع»، و«العلم والتراث»، و«صور الشتات والهجرة والهوية»، و«المناظر الطبيعية والبيئة»، ويغلب أن تُفهَم قيمة التعاون والإخصاب المتبادل بين المباحث العلمية فهمًا حرفيًّا داخل إطار هذه الموضوعات الواسعة النطاق.

ويقدم دوكرتي حجة صحيحة تقول إن الرغبة في إزالة الحدود الأكاديمية ليست بالضرورة رغبة تحريرية في ذاتها، كما أنه لا ينفرد بالقول بأن جانبًا كبيرًا من الكلام الثوري في الستينيات قد أُدرِجَ في الأفكار الحديثة الخاصة بالسوق؛ إذ يشترك لوق بولتانسكي (Boltanski) وإيف كيابيلو (Chiapello) في القول، على غرار ذلك، بأن ما يسميانه «الروح الجديدة للرأسمالية» تتضمن بعض عناصر «النقد الفني» للرأسمالية التي كانت قد ظهرت في الثقافات المدنية البوهيمية في القرن التاسع عشر، ووصلت إلى ذروتها في الثقافة المضادة إبَّان الستينيات، ويؤدي استقصاؤهما للدراسات الخاصة بالإدارة في التسعينيات إلى القول بأن هذه الرأسمالية الجديدة «القائمة على الترابط»، والتي تؤكد الممارسات المَرِنة والتقريب ما بين المراتب؛ لها ما يوازيها من العناصر المهمة في الفلسفة التحررية اليسارية في أواخر الستينيات، التي كانت تعلي أيضًا من قيمة التعبير الذاتي والإدارة الذاتية بالقياس إلى الالتزام البيروقراطي بالأعراف السائدة (بولتانسكي وكيابيلو ٢٠٠٥م). ولنا أن نقول إن نموذج المنهج البيني الذي يلاقي الترحاب من جانب المسئولين عن الإدارة الجامعية يُرجِع أصداء هذه الفكرة الحديثة من أفكار الليبرالية الجديدة، التي تقول إن الأسواق غير الخاضعة لأي نُظم أسواقٌ تقوم أساسًا على المساواة والديموقراطية، وتساعد على استبعاد المراتبية التي عفَّى عليها الزمن والبيروقراطية الكليلة. ولا شك أن هذا النموذج البيني مناسب لما نسمعه من كلام حول الأعمال التجارية الحديثة، وخصوصًا النظرية الأمريكية القائمة على الإدارة من خلال العلاقات الإنسانية، وهي التي تؤكد التوسل بفرق العمل والتعاون، وتفضِّلهما على القواعد الجامدة والمراتب الهرمية. وهكذا ففي إطار الجامعة الحديثة، كما هو الحال في الأعمال التجارية الحديثة، يُعتبر إنشاء الشبكات والتعاون و«الشراكات الخلاقة»

عناصر صالحة في ذاتها، بل غايات في ذاتها. ومن «الموضات» الشائعة في مجالس البحوث البريطانية ما يُسمى أسلوب «حفرة الرمال»، ومعناه الجمع بين فِرق صغيرة من الباحثين في مجالات مختلفة، حيث يقضون عدة أيام في مناقشة موضوع معين، وحيث يَلقَون التشجيع على تكوين شراكات بينية لها أن تتقدم فيما بعد بطلب للتمويل. ومصطلح «حفرة الرمال» [الذي يشير في المدارس عادة إلى مكان لهو التلاميذ] يعتبره بعض الأكاديميين ذا طابع طفولي سافر، يوحي بأن المنهج البيني يمكن أن ينشأ من التفاعل اللاهي الخلاق.

وفي هذا السياق الجديد يتضح أن دوكرتي محقٌّ في تذكيرنا بأن فكرةَ وجود مباحث علمية متخصصة لا تشوبها في ذاتها أية شائبة — سواء بمعناها المذكور أو بمعنى الانضباط العام للكلمة — فكرةٌ صائبة، فلا شك أن الانضباط أمر أساسي في كل ما يتسم بالجودة من كتابة أو بحث أو فكر، وأما الخطر فهو أن العمل البيني الذي يفتقر إلى وضوح التبرير أو سبب القيام به، لن يؤدي إلا إلى نتائج غامضة تقوم على انتقائية لا طعم لها، كما ينبغي أن ندرك أيضًا وجود حدود بشرية فكرية للمنهج البيني، ما دامت معظم البحوث في الإنسانيات (حتى البحوث القائمة على التعاون، مثل كتب المنتخبات التي يحررها محرر) لا يزال يضطلع بها باحثون يعمل كل منهم في مجاله الخاص، وقد يتعذر على هؤلاء الأشخاص الإلمامُ بالنظريات والمناهج والمواد الخاصة بمبحثين أو أكثر من المباحث العلمية، من دون ظهور فجوات مهمة في معارفهم. وقد تكون بعض المباحث العلمية أبنية مصطنَعة، ولكن الاصطناع له سبب، ما دام من المحال أن يحيط المرء بكل شيء.

وقد تعرَّضت لهذه الشواغل مارجوري جاربر (Garber) في خطبة تولِّيها الرئاسة عام ٢٠٠٦م لجمعية اللغات الحديثة (MLA) أُولى الهيئات التخصصية في مبحث الدراسات الأدبية في الولايات المتحدة وسائر بلدان العالم. وبدأت حديثها بسؤال يقول: «لماذا أصبح اليوم ما يحمل الطابعَ الأدبي وحسب مَثار شك وارتياب؟» (جاربر ٢٠٠٧م: ٦٥٥). وتقول جاربر إن الوظائف الأكاديمية في الدراسات الأدبية لا يُحتمل أن يظفر بها المرشحون الذين كتبوا رسائل دكتوراه تقليدية عن مؤلف واحد، مشيرة إلى ما حل محلها من رسائل يرى الباحث فيها «أن الروايات أو المسرحيات أو القصائد قيد البحث تُعتبر وسيلة لغاية معينة، أي إنها تُعتبر نوافذ نطلُّ منها على العالم القائم خلف النص، أو باعتبارها أعراضًا لظواهر ثقافية من الرغبات أو الدوافع أو ضروب القلق أو ألوان

التحيُّز» (٢٠٠٧م: ٦٥٤). وتقول جاربر إنه مهما يكن الطابع البيني للدراسات الأدبية في هذه الأيام، فإن «مبحثًا علميًّا واحدًا يبرز غيابه بوضوح، وهو الذي كان اليونانيون يسمونه «البويتيقا» (*poetike*) أي المبحث العلمي في «الشعرية».[١*] وتقول جاربر إن الباحثين في الأدب كثيرًا ما يُبدون عزوفًا غريبًا عن التصدي للطبيعة الأدبية لنطاق واسع من النصوص التي يفحصونها، ومن ثم فمن الأدقِّ أن نطلق على النشاط السائد لدارسي الأدب المعاصرين صفة تناول غير المبحث الأدبي، لا صفة الجمع بينه وبين مبحث آخر وفق المنهج البيني» (٢٠٠٧م: ٦٥٥).

ومع ذلك فقد اختتمتْ جاربر حديثها بملاحظة متفائلة تقول «إن شبحًا يسكن الحياة الجامعية اليوم، وهو شبح الأدب» (٢٠٠٧م: ٦٥٨)؛ إذ تؤكد أنه من المحال استبعاد لُب الدراسات الأدبية وجوهرها بهذه السهولة، ولا بد أن يعود الباحثون في الأدب آخر الأمر إلى مبحثهم العلمي الأصلي، وهو الشعرية:

> ربما يتبيَّن مَن يقومون مِن بيننا بتدريس الأدب أننا نتمتع بخبرة أكبر كثيرًا مما نتصور أنه لدينا، ولقد آن الوقت للثقة في الغريزة الأدبية التي أتت بنا إلى هذا الميدان أصلًا، وإدراك أننا يجب ألا نشتهي المباحث العلمية الأخرى التي تبدو بالغة الطرافة والغرابة لأننا، أساسًا، لا نمارسها في الواقع، بل أن ندرك أن ما نحتاجه هو التبحُّر في الدراسة النظرية والتاريخية والنقدية لمبحثنا العلمي الخاص.
>
> (جاربر ٢٠٠٧م: ٦٦٢)

وتُعتبر هذه الأصوات المتشككة، من عدة زوايا، إعادة صوغ للحجج التي قدمها ستانلي فيش (والتي نوقشت في آخر الفصل الثالث وآخر الفصل الرابع)، وهو يكرر في

---

١ * هذا هو المصطلح العربي الذي شاع ترجمةً لمصطلح poetics، والذي يَرِد في اللغات الأجنبية بمعنى الصفات الفنية الخاصة بالشعر، استنادًا إلى أن الشعر كان مصطلحًا يعني الأدب أو فنون الكتابة والقول عمومًا؛ فمعظم آثار القدماء كانت شعرًا، ومن هنا جاء التعميم حتى عند المُحدَثين الذين يوازي بعضهم بين العمل الفني والعمل الشعري. والمصطلح العربي الشائع مفيد حتى وإن لم يقتصر على الشعر بمعناه المفهوم.

كتاب حديث دعوته نقاد الأدب إلى تدريس المهارات التحليلية والمعرفة المتخصصة، بدلًا من أن يقفوا موقف «دعاة الأخلاق، وممارسي العلاج، والمستشارين السياسيين، والعاملين على تغيير العالم» (٢٠٠٨م: ١٤). ويكمن الاختلاف الآن في أن هذه الحجة يقدمها النقاد الذين لا يمكن وصفهم، مثل فيش، بأنهم محافظون سياسيون، والذين كان عملهم السابق بينيًّا بلا مراء. فإن جاربر أستاذة للدراسات البصرية والبيئية إلى جانب الأدب الإنجليزي، وهي كثيرًا ما تخرج من تخصصها في شيكسبير لتكتب في موضوعات مختلفة، مثل ارتداء ملابس الجنس الآخر، وثنائية الميول الجنسية، والعقارات. كما أن الناقد الأدبي الماركسي تيري إيجيلتون (Eagleton)، الذي لا يمكن أن يُتهَم أيضًا إنتاجه المنوع على نطاق واسع بأنه في أعماقه أدبي؛ يخطو خطوة شبيهة بخطوة جاربر في مُستهَل كتابه كيف تقرأ قصيدة (والعنوان نفسه يوحي بأنه مدخل العودة إلى الأسس). يقول إيجيلتون في البداية: «خطر لي أن أكتب هذا الكتاب أول الأمر عندما تبيَّنتُ أنني لا أكاد أجد أي طالب يدرس الأدب مِن بين مَن صادفتهم هذه الأيام، يمارس ما تعلمت أن أعتبره نقدًا أدبيًّا. ويبدو أن النقد الأدبي قد أصبح، مثل الرقص بالقباقيب أو بناء أسقف من القش، نوعًا من الفنون المُحتضَرة» (إيجيلتون ٢٠٠٧م: ١)، فالغالب في هذه الأيام، كما يقول إيجيلتون، أن يقتصر الطلاب على «تحليل المضمون» في النصوص:

> إنهم يقدمون صورًا للأعمال الأدبية تصف ما يجري داخل هذه الأعمال، وقد يضيفون بعض التعليقات التي تمثل تقييمًا من نوع ما. فإذا استعرت من علم اللغة مصطلحًا تقنيًّا للتمييز بين ما يفعلونه وبين غيره، قلت إنهم يتعاملون مع القصيدة باعتبارها لغة لا باعتبارها خطابًا … ومن العسير أن يدرك المرء من قراءة معظم هذه التحليلات للمضمون إن كانت تدور حول قصائد أو روايات لا حول أحداث في الحياة الواقعية. وأما الذي يتجاهلونه فهو الطابع الأدبي للعمل … إنهم يعالجون القصيدة كأنما اختار مؤلفها، لسبب غريب عجيب، أن يسجل آراءه في الحرب أو الحياة الجنسية في سطور لا تصل إلى نهاية الصفحة، ربما تعطل الحاسوب!
>
> (إيجيلتون ٢٠٠٧م: ٢–٣)

وينبغي أن نقول إن إيجيلتون لا يعتبر المنهج البيني مسئولًا عن هذه الحال، فهو مثل أي ماركسي صالح، يلوم الرأسمالية؛ إذ تقول حجته «المذنب هنا أسلوب حياة

معين، لا مجموعة من الأفكار المجردة، فالذي يهدد بطمس الحساسية اللفظية هو عالم الرأسمالية المتقدمة السطحي المُسلَّع اليسير القراءة، بأسلوبه المنفلت في استخدام العلامات، والاتصال بالحاسوب، وتغليف «الخبرة» في عُلَب برَّاقة» (إيجيلتون ٢٠٠٧م: ١٧). ولكن إذا كان إيجيلتون لا يذكر «المنهج البيني» هنا، فإن لموقفه روابط بحجة دوكرتي، فهما يقولان إن ضرورات السوق الحديثة تشجِّع على خَلق خليط مشوَّش من المعارف التي لا ضابط لها ولا رابط، وإذا كانت الرأسمالية السِّلعية عالمًا «ينصهر فيه كل شيء صلب ويغدو هواءً»، وفق العبارة المشهورة عند كارل ماركس وفريدريش إنجلز (ماركس وإنجلز [١٨٤٨م] ٢٠٠٢م: ٢٢٣)، فربما أمسينا نحتاج الآن، أكثر من حاجتنا في أي وقت مضى، إلى بعض الصلابة في التفكير، وبعض الصرامة، وبعض الانضباط.

بقاء المباحث العلمية [المستقلة]

ولكن إذا كانت هذه النظرات النقدية المنوعة في المناهج البينية تتضمن بعض الآراء الصحيحة، فإنها تتسم في نظري بالمغالاة، وهي لا تقدِّر التقدير اللازم نجاح المباحث العلمية المستقلة في البقاء داخل الجامعات المعاصرة؛ فلا يزال من بالغ الصعوبة، على سبيل المثال، أن يحصل المرء على وظيفة التدريس في جامعة ما إلا إذا كان ذا أقدام راسخة في مبحث علمي ما، بل ويتمتع بتخصص معترَف به فيه. ويغلب أن يُعلَن عن وظائف أكاديمية في مجالات مثل «أدب القرن الثامن عشر»، أو «الدراسات الفكتورية»، وإن كان من المفيد أيضًا أن يضيف المرء قدرته على تدريس مواد أخرى. ويبدو بقاء المباحث العلمية بوضوح وجلاء في المملكة المتحدة، حيث تخضع الميزانيات للتمويل المركزي، فالهيئات القومية، مثل هيئة ضمان الجودة في التعليم العالي، ومثل مجلس تمويل التعليم العالي في إنجلترا، وهي التي تقيِّم أداء الجامعات، وتقدم لها التمويل وفق ذلك التقييم؛ تفرض قيودًا مؤسسية على المنهج البيني. والمطالب الناجمة عن إجراءات تقييم البحوث، ومراجعات جودة التدريس، تساهم في تدعيم حدود المباحث العلمية من خلال مراقبة المعايير داخل الوحدات التي يمكن قياسها، وكثيرًا ما يُستعان في ذلك بخبراء متخصصين في التقييم، أو بلجان من الخبراء في موضوعات معينة. وهذه الجهود تؤدي إلى وضع جداول مجمَّعة وغيرها من «مؤشرات الأداء»، وهي التي يُسترشَد بها في اتخاذ قرارات التمويل، كما تنشر في الصحف وغيرها من أجهزة الإعلام، فتساهم في تسويق الدرجات والأقسام العلمية في علاقتها بالمباحث العلمية المعترَف بها. أضف إلى

هذا بوجه خاص أن «هيئة تقييم البحوث» التي أنشأتها الحكومة، والهيئة التي خَلَفتْها، وهي إطار التميز البحثي؛ لا تزالان تخضعان لإدارة مباحث علمية مُفرَدة وسيطرتها. وعلى الرغم من الجهود الجهيدة التي تبذلها الحكومة لإضافة عنصر الربح الاقتصادي وغير ذلك من أشكال «نقل المعرفة» إلى عناصر التقييم، فإن أهم عامل من عوامل التقييم «مراجعة الأقران»، أي التقييم الذي تصدره هيئة تُسمى «الكلية الخفية» الخاصة بمبحث علمي معين، وهي في الحقيقة شبكة قومية ودولية من الباحثين العاملين في مجال محدد، وتتجاوز في اتساعها أية جامعة أو مؤسسة.

ومما يساعد على تدعيم المباحث العلمية المستقلة أيضًا وجودُ حاجة إلى بيع الدرجات العلمية للطلاب في سوق الدرجات الجامعية الأولى المتَّسمة بالمنافسة الشديدة، والحاجة إلى بيع الدرجات إلى أصحاب العمل في سوق الدراسات العليا المتَّسمة بمنافسة مماثلة. والتركيز الحالي على «التخرج»، أي على المهارات والمعارف التي يجب أن يكتسبها الفرد، ويثبت تمتعه بها عند التخرج، كثيرًا ما يرتبط بموضوعات خاصة. ويزداد توكيد أهمية التعليم المتخصص والمهني، وما يقدمه من خبرة، وهو ما يتولى تدعيم المراتبية الفكرية التقليدية ما دام يستوجب تحديد المهارات المناسبة لكل مبحث علمي. والطلاب الذين يتحملون نفقات التعليم (وآباؤهم الذين قد يدعمونهم ماديًّا) يريدون، كما هو مفهوم، أن يعرفوا قيمة درجتهم العلمية في السوق خارج الجامعة. وهكذا فإن بعض المباحث العلمية، مثل اللغة الإنجليزية وآدابها، تضع لنفسها «اسمًا تصنيفيًّا» مودَعًا في مَصرِف معترَف به للرأسمال الثقافي، بحيث يستطيع أن يجتذب الطلاب وأصحاب العمل في المستقبل في آن واحد. ولأضربْ مثلًا واحدًا من القسم الذي أنتمي إليه، إذ اضطُر إلى تغيير اسمه من الأدب والحياة والفكر (وهو، كما ذكرت في الفصل الثاني، كان أيضًا اسم أول درجة جامعية تمنحها جامعة كيمبريدج في اللغة الإنجليزية وآدابها) إلى الأدب والتاريخ الثقافي، ثم أخيرًا، وربما لأسباب براجماطية، إلى اللغة الإنجليزية وآدابها فقط. وعلى من يحتاج من طلاب المستقبل أن يعرف مقررات مناهجنا البينية أن يطلع عليها في دليل عنوانه شروط الالتحاق بالجامعات والكليات، إلى جانب جميع الدرجات الأخرى في اللغة الإنجليزية وآدابها.

وإزاء جميع هذه العوامل الاقتصادية والمؤسسية، فمن المحتمل فيما يبدو أن المباحث العلمية المستقلة سوف تظل قوة جبارة داخل الجامعات المعاصرة، وإذا استعرت إحدى عبارات مارك توين (Twain) قلت إن شائعات وفاة المباحث العلمية مبالغ فيها. فالبحوث التي تُجرَى داخل أقسام اللغة الإنجليزية وآدابها الآن تتراوح ما بين

الأدب، والتاريخ الثقافي، والدراسات الثقافية، والفلسفة، والتحليل النفسي، والسياسة، وعلم الاجتماع، وتاريخ الفن، وعلم اللغة، وفلسفة العلم، ومجالات كثيرة أخرى. وقد نصادف بعض العاملين في مثل تلك الأقسام ممن يَنذُر أن يدرسوا الأدب، أو لا يدرسونه على الإطلاق، بمعناه المفهوم. ولكن اللغة الإنجليزية وآدابها باعتبارها مبحثًا علميًّا لا تزال قائمة؛ فلها وحداتها التنظيمية المنفصلة، ومجلاتها العلمية المتخصصة، وجمعياتها وهيئاتها التخصصية، وإمكانيات تسويقها باعتبارها «اسمًا»، وأهم من ذلك كله لا يزال يوجد مِن الطلاب مَن يريد دراستها. ويرجع السبب في هذا، في جانب منه، إلى أن المباحث العلمية ثمرة من ثمار البراجماطية المؤسسية والاقتصادية بقدر ما هي مبرَّرة فكريًّا، ومعنى ذلك أنها سوف تواصل البقاء في حالات كثيرة على الرغم من الطعن في فرضياتها المنهجية والنظرية. ولكن السبب يرجع أيضًا إلى أن المداخل البينية قائمة إلى جوار المنظورات التقليدية، فإن بعض العمل الجاري حاليًا في أقسام اللغة الإنجليزية وآدابها، لا يكاد يختلف عما دأب الباحثون في الأدب على أدائه منذ مولد المبحث العلمي، أي دراسة المصادر، والسير الأدبية، والتاريخ الأدبي، والتحليل النصي الدقيق، وتحقيق نصوص نقدية معتمدة ونشرها على سبيل المثال.

وإذا نظرنا إلى موضوع اللغة الإنجليزية وآدابها اليوم وجدنا أنه يضم مزيجًا مركَّبًا من المنظورات الخاصة بالمباحث العلمية المفردة والمناهج البينية، وهو ما يتجلى في اتساع نطاق المواد الدراسية الجامعية وتنوعها في إطار الموضوع المذكور. وعلى الرغم من هذا التنوع، فلا يزال من الممكن رصد تحولات عامة في طرائق تدريس الكثير من مواد هذا الموضوع على امتداد العقود القليلة الماضية، وهي التي نشأت استجابةً لبعض التطورات البينية التي ألقيتُ الضوء عليها في هذا الكتاب، فعلى سبيل المثال، من المحتمل أن يقل اليوم التركيز على التغطية الزمنية للأدب من بيوولف (Beowulf) حتى فيرجينيا وولف وما بعدها؛ إذ إن مثل هذا التوجُّه العَرْضي في المبحث العلمي لم يعد يُعتبر في حالات كثيرة ذا أهمية تُضارِع تعريف الطلاب بالقضايا والمناظرات ذات الدلالة الكبرى، ومشكلات البحث في تخصصات الإنسانيات. فإلى جانب النماذج القائمة بصورة تقليدية على الفترات أو الأنواع الأدبية (مثل الأدب الإنجليزي من ١٩٠٠–١٩٥٠م، أو الشعر الرومانسي) قد نجد نماذج تستند إلى مداخل نظرية معينة (نسوية أو ماركسية أو خاصة بالتحليل النفسي على سبيل المثال)، أو مواد ذوات موضوعات تستكشف الميدان الواسع للتمثيل حول فكرة أو صورة رئيسية، مثل المدينة أو الرِّق أو الطفولة أو الحرب وهَلُم جرًّا.

وربما يتمثل أهم تطور في استمرار مراجعة الأدب المعتمد والتوسع فيه، وهو ما يرجع في جانب منه إلى ما يُسمى «الحروب الثقافية» في الولايات المتحدة الأمريكية، والمقصود بها اندلاع معارك تنم على ضيق الصدر أحيانًا حول إدراج المزيد من التنوع في القضايا العرقية والنسوية في المقررات التي تُدرس للحصول على درجة جامعية في اللغة الإنجليزية وآدابها. وأما التوسع في الأدب المعتمد في إطار البحوث الأكاديمية فمن المحتمل أن يكون من ورائه دافع لا يقل أهميةً، ويتمثل في النوازع البينية، خصوصًا نازع استكمال الكتابة الإبداعية الممثِّلة للثقافة الرفيعة التي تمثِّل المادة التقليدية للدراسات الأدبية، بأنواع أخرى من النصوص، مثل القصص الجماهيرية، وأدب الرحلات، وأدب الأطفال، والسير الذاتية، بل والنصوص العلمية والطبية. وكثيرًا ما يكون الابتعاد عن النصوص الأدبية المعتمدة إلى النصوص الهامشية أو غير الأدبية قائمًا على الظن بأن النصوص المعتمدة قد حَظِيت بقدر أكثر مما ينبغي من البحوث فيها والكتابة عنها، بحيث لم تعد تتيح تقديم القدر نفسه من النظرات النقدية الجديدة.

ومن العوامل المساعدة على النمو المذكور في استخدام الأنواع الهامشية من النصوص اتساعُ رقعة الإنسانيات الرقمية والهدم الإلكتروني للأفكار التقليدية عن «النص». فالأرشيف الرقمي لا يحترم المراتبية الثقافية، فالبحث الحاسوبي البسيط في كلمة ما قد يأتي لنا بنماذج استعمالها في نطاق واسع من النصوص. فكما يقول ويليام ب. وورنر (Warner) وكليفورد سيسكين (Siskin) نجد أن «قواعد بياناتنا الإلكترونية قد ساعدت على إزالة سحر «الأدب» باستعادة النطاق «الحقيقي» للكلمة بمعناها الشامل الأول [أي كل ما يكتب]» (٢٠٠٨م: ١٠٥). ويَصدُق هذا بصفة خاصة على البحث في أدب القرن التاسع عشر، وربما يكون السبب أن تلك الفترة شهدت توسعًا هائلًا في المطبوعات التي لم تعُدْ، إلى حد بعيد، خاضعةً لقانون حقوق التأليف والنشر. ولقد بُذلت عدة محاولات كبرى، على سبيل المثال، لرقمنة المجلات العلمية في العصر الفكتوري، كما قامت المكتبة البريطانية برقمنة عدد كبير من صحف القرن التاسع عشر، بعناوينها الإقليمية والقومية. وهكذا أصبح الأدب في العصر الرقمي يتمثل في المطبوعات بمعناها الواسع.

ولقد شهدت ساحة الدراسات الأدبية البينية أيضًا تحولًا يبتعد بها عن الفلسفة، ويعيدها إلى الشريك التقليدي للغة الإنجليزية وآدابها، ألا وهو التاريخ، وكما رأينا، بصفة خاصة، حدث الابتعاد عن «النظرية الكبرى» التي ناقشتها في الفصل الثالث. فالنقاد المنتمون إلى ما بعد البنيوية، مثل دريدا، ولاكان، وفوكوه، وبارت، الذين كان عملهم يقوم بدور أساسي في فهم المنهج البيني في الدراسات الأدبية في نهاية القرن الماضي، لم

يعد الدارسون يستشهدون بهم على نطاق بالغ الاتساع اليوم، كما قلَّ شيوع اعتماد دراسات اللغة الإنجليزية وآدابها على نماذج «نظرية» نوعية أو محددة. ويرجع سبب هذا، في جانب منه، إلى أن هذه النظريات قد أُدرِجت وأُدمِجت إدماجًا تامًّا في الموضوع المدروس إلى الحد الذي لم تعد تحتاج فيه إلى رفع راياتها بصورة مباشرة، كما يرجع في جانب آخر منه إلى أن «الموضات» الفكرية تغيرت، وإلى ظهور الرغبة في العودة إلى [الأدب] «الحقيقي»، مهما يتِّسمْ تعريفه بالتعقيد، بعد سنوات من التعامل مع النظريات التجريدية. وأكثر ما يشيع اليوم في الدراسات الأدبية الناطقة باللغة الإنجليزية هو تجاوز النظرية الرفيعة، والاستعاضة عنها بما يُسمى أحيانًا «التاريخية الجديدة»، التي تُعتبر إدماجًا للأدب في التاريخ الثقافي، والتي نشهد تطبيقات متعددة لها. وأود أن أختتم كلامي بإلقاء نظرة موجزة على الطريقة التي برز بها هذا النمط الجديد من المنهج البيني في مجالين؛ الأول هو الدراسات الفكتورية، والثاني هو الدراسات الثقافية المعاصرة.

دراسات العصر الفكتوري – الدراسات الثقافية

ظهرت دراسات العصر الفكتوري في الخمسينيات قبل مَقدَم النظرية أو نمو الدراسات الثقافية، وهو الذي بدأ زعزعة المبحث العلمي في اللغة الإنجليزية وآدابها؛ إذ ظهرت مجلة دراسات فكتورية، المجلة العلمية الكبرى للدراسات البينية، والتي أصبحت أعظم المجلات تأثيرًا في ميدان الإنسانيات، عام ١٩٥٧م عندما لم يكن بين الباحثين إلا طليعة محدودة تدعو لمزايا المنهج البيني، وسرعان ما أصبحت الدراسات الفكتورية موضوعًا رئيسيًّا في الجهود المبذولة لإقرار البينية داخل الأدب والتاريخ معًا؛ إذ كان مجال التاريخ الاجتماعي والمدني النامي باطراد — والذي كان من بين رواده الممارسين رافائيل صمويل (Samuel)، وإيزا بريجز (Briggs)، وأ. ب. طومسون (Thompson) — كثيرًا ما يركِّز على هذه الفترة. واستفادت الدراسات الفكتورية في الثمانينيات والتسعينيات من الإقبال على المداخل التاريخية في أمريكا في الدراسات الأدبية، ومن التحول إلى اللغة أو إلى الثقافة في التاريخ (انظر مناقشتي في الفصل الرابع). وأصبحت الدراسات الفكتورية في الآونة الأخيرة أرضًا خصبة للنفوذ المتزايد «للتاريخ الثقافي». ونرى بصفة عامة أن التاريخ الثقافي يجمع بين النقد النصي، والبحث التاريخي، والأنثروبولوجيا الاجتماعية، بقصد استكشاف التحولات في الذاتية الإنسانية التي تتجلى، على مر الزمن، في الممارسات

الثقافية والمادية، أي بعبارة أخرى الاستكشاف الكامل لصوغ الإنسان لمعناه، وهو الذي يتداخل إلى حد ما مع ما يسميه المؤرخون الفرنسيون «تاريخ الحركة الذهنية»، ومعناه دراسة الطرائق التي تتغير بها الأفكار والمشاعر والمواقف الخاصة بثقافات كلية على مر التاريخ.

ومع ذلك فإن المؤرخ مارتن هيوويت (Hewitt) يرى أن الدراسات الفكتورية لم تحقق الدرجة الكافية من المنهج البيني، قائلًا إن معظم المجلات الخاصة بالدراسات الفكتورية يسيطر عليها الباحثون في الأدب أساسًا، على الرغم من التوجه التاريخي للبعض، أو غَلَبة المنهج البيني على عملهم، ومن ثم فهو يدعو إلى زيادة الحوار الصادق والتعاون الحقيقي بين نقاد الأدب والمؤرخين:

> إذا أرادت الدراسات الفكتورية أن تتجاوز أوجُه قصورها الحالية، وأن تزدهر باعتبارها مجالًا بينيًّا حقيقيًّا يستند إلى التآلف لا العدوان، فينبغي أن تنشئ لنفسها تكاملًا بحثيًّا جديدًا، أي الإحساس بوجود كتابات مشتركة، وبؤرة بحثية مشتركة، ومجموعة مقبولة على نطاق واسع من طرائق البحث والفرضيات النظرية، والإقرار أخيرًا بجدوى صفة «الفكتورية» باعتبارها إطارًا للتحليل. لن تنهار الجدران المحيطة بالمباحث العلمية التخصصية وحدها وحسب، بل لا بد من تقويضها عمدًا وبصورة منهجية؛ فالإحساس بالتواصل البيني لا ينشأ ويرتقي وحده، بل لا بد أن تبنيه الأيادي.
>
> (هيوويت ٢٠٠١م: ١٥٢)

قد تبدو دعوة هيوويت إلى المنهج البيني من خلال «بؤرة بحثية مشتركة» قائمة على مفارقة؛ إذ تشبه الدعوة إلى خلق مبحث علمي جديد، لكنني أتفق مع هيوويت في أن العمل البيني كثيرًا ما يحتاج إلى الأمن النابع من كونه يجري في إطار مبحث متخصص معترَف به، ويرجع جانب من السبب في ذلك إلى أن جميع الأنشطة الفكرية التجديدية تتضمن مخاطرة شخصية، بمعنى أنها يمكن أن تكون ذات نهاية مفتوحة تفوق انفتاح العمل البيني، وأن تكون «نواتجها» المنشورة (الاسم الذي يحب رجال الإدارة في الجامعة إطلاقه عليها) غير مؤكَّدة بالدرجة نفسها. ومن طرائق مواجهة هذه المخاطرة حصول الأنشطة المذكورة على نوع من القواعد المؤسسية، بمعنى الحصول على منافذ النشر المحتملة لعملك، وشبكة من المؤتمرات والجمعيات التخصصية حيث تستطيع اللقاء بباحثين

يشاركونك آراءك. وهكذا بدت الدراسات الفكرية، على امتداد العقد المنصرم تقريبًا، كأنما هي مبحث علمي مستقل يمثل التلاقي بين الأدب والتاريخ والثقافة البصرية، وذلك بإنشاء مجلات مكرَّسة لها، مثل مجلة الثقافة الفكتورية، وتشكيل منظمات، مثل الجمعية البريطانية للدراسات الفكتورية، التي تأسست عام ٢٠٠٠م، ومثل جمعية الدراسات الفكتورية في أمريكا الشمالية، التي أُنشئت عام ٢٠٠٢م. وعندما يحدث مثل هذا التشكيل المؤسسي المحتوم، في مجال نامٍ مزدهر، يبرز دائمًا خطر مَيل البحوث إلى أن تتصف بقدر أكبر من الحذر، وبروح تقليدية أشد مما ينبغي، وتشابُه زائد عن الحد، ولكن ذلك يتيح الفرصة أيضًا للعمل البيني حتى يزداد طابعه الابتكاري، ما دام المرفأ الفكري الآمن نسبيًّا للمجال الفرعي يخلق الساحة اللازمة لاستكشاف الآراء الجديدة.

وأما في الدراسات الأدبية والثقافية البريطانية المعاصرة فالموقف أقل وضوحًا؛ إذ لا يوجد مثل المجال الفرعي المذكور القادر على الجمع بين الباحثين العاملين في مجالات الأدب والتاريخ والسياسة والثقافة، بحيث يستطيعون خلق ما يشبه «تاريخ الحركة الذهنية» الذي نشأ بعد الحرب. ويرجع السبب في جانب منه إلى عدم وجود نشاط حواري مماثل بين النقاد النصيين والمؤرخين في هذه الساحة. فالمؤرخون المعاصرون، وفي فترة ما بعد الحرب، لا يزالون مقيَّدين إلى الأنماط التقليدية للتاريخ السياسي والاقتصادي والدبلوماسي، ويقول المؤرخ ستيفن بروك (Brooke): «لا بد من تحرير فهمنا لبريطانيا في أعقاب عام ١٩٤٥م تحريرًا كاملًا من ارتباطه بقواعده في هوايتهول وكيو»، وهو يعني بذلك أن فهمنا لا تزال جذوره ضاربة في مؤسسات الحكومة المركزية، وفي دار المحفوظات القومية (٢٠٠٣م: ١٣٦). أي إن التاريخ البريطاني المعاصر لا يزال منفصلًا نسبيًّا عن التاريخ الثقافي الجديد، كما نلاحظ تفاوتًا واضحًا بين العمل البيني الطَّموح في دراسات القرون السابقة — في الدراسات الفكتورية مثلًا، أو دراسات حقبتَي عصر النهضة الأوروبية والحركة الرومانسية — وبين غَلَبة التركيز في أواخر القرن العشرين على تاريخ الأحوال الاقتصادية والسياسية بمفهومها الضيق.

ويكمن جانب آخر من المشكلة، حسبما يقول ريتشارد جونسون، في الإحساس بانقطاع الحوار بين التاريخ والدراسات الثقافية؛ ففي الفترة من منتصف السبعينيات إلى آخرها، كان العمل الذي يقوم به مركز الدراسات الثقافية المعاصرة في بيرمنجهام قد بدأ في وضع وصف للتحول في نظام الهيمنة الثقافية والسياسية بعد الحرب، وبدايات تحدي نظام ثاتشر له [رئيسة الوزراء آنذاك]، وكذلك جوانب الانتفاع السياسي بالتاريخ

فيما يُسمى صناعة التراث وغيرها من الطرائق المعاصرة لتصوير الماضي (جونسون ٢٠٠١م: ٢٦٦–٢٦٧). ولكن إذا كان التاريخ المعاصر قد تجاهل في الآونة الأخيرة الانتباه إلى الثقافة انتباهًا كافيًا، فإن الدراسات الثقافية قد ابتعدت عن المعالجة التاريخية للماضي القريب، وأدى تدعيمها باعتبارها مبحثًا علميًّا إلى مداخل إثنوغرافية بحتة، أو مداخل نصية ترتكز حول الاستهلاك الجماهيري، وأسلوب الحياة في إطار الثقافة الفرعية، ووسائط الاتصال والتكنولوجيات التجديدية أو الناشئة. لقد أصبحت الدراسات الثقافية إلى حد كبير دراسة للثقافة الشعبية.

إذا كانت الدراسات الثقافية قد بدأت تظهر خارجة مما يسميه توني بينيت «استحياء المبحث العلمي» (انظر الفصل الثاني) — وقد يقول بينيت إن ذلك ليس بالضرورة شيئًا يُؤسَف له — فإن روابطها قد وهنتْ حتمًا بقسمَي اللغة الإنجليزية وآدابها والتاريخ. ومن نتائج ذلك عدم وجود كيان يُعتبر في الحقيقة «دراسات معاصرة»، بحيث يستطيع الجمع بين الباحثين في الأدب والتاريخ والمباحث المتصلة بهما بطريقة مماثلة للدراسات الفكتورية. ولكن الافتقار المذكور إلى قاعدة مؤسسية يمكن أن يكون مصدر قوة مثلما يُعتبر مصدر ضعف للقائمين بأبحاث بينية في هذا المجال، ويجدر بنا أن نتذكر أن جانبًا كبيرًا من العمل البيني الذي شق طرقًا جديدة، وسبقت لي مناقشته في هذا الكتاب، قام به باحثون مثل رولان بارت، وريموند ويليامز، وستيوارت هول، وريتشارد هوجار، وهم الذين كانوا يعملون بصورة ما على هامش الحياة الأكاديمية أو المباحث العلمية المعترَف بها، فالوجود على الهامش المذكور به مشكلات، ولكن به أيضًا فرص سانحة.

كلمة ختامية

ربما يكون لنا أن نقول إن الجِدَّة النسبية لطرائق التفكير البينية، وطابعها الاستكشافي يجعلانها تميل إلى عدم التنظيم والتشتُّت بدرجة تفوق أشكال المعرفة الراسخة. ولكن إذا كانت الأرض البينية تتسم ببعض الفوضى، فإن ذلك أيضًا يجعل تلك الأرض جديرة بالاحتلال. ولنا أن ننظر إلى المنهج البيني نظرة كاثي ن. ديفيدسون وثيو جولدبرج إليه، أي باعتباره «دالة على استحالة احتواء ما يُعتبر «حقيقيًّا» في تاريخ الأفكار»؛ فالبينية تنبع من الإحساس بأن الأشياء (والموضوعات) في الحياة الاجتماعية والثقافية (الحياة الواقعية، والظروف الفعلية، والعلاقات الحقيقية) تتمتع بوجود يتجاوز قيود التفرد

التحليلي، والقواعد المنهجية» (ديفيدسون وجولدبرج ٢٠٠٤م: ٥٠). فالبينية تستطيع، في بحثها الدائم عن «الحقيقة» التي يستحيل احتواؤها، أن تكسر السلاسة والانسيابية الخادعتين للمباحث العلمية، وأن تطعن في منزلتها باعتبارها قنوات لتوصيل المعرفة الموضوعية، بتِبيان الطبيعة الإشكالية لجميع مزاعم الموضوعية والحياد العلميَّين. وإذا كان من الصحيح، على نحو ما حاولتُ إثباته في هذا الكتاب، أن البينية قد أثمرت عددًا من أهم التطورات الفكرية في الإنسانيات على مدى العقود القليلة الماضية، فقد يكون السبب في ذلك على وجه الدقة أن مشكلاتها وأوجُه قصورها لم تحجبها الأبنية أو التقاليد الراسخة.

ويقول ريدنجز في كتابه أطلال الجامعة: لما كانت محاولات التعاون البيني دائمًا ما تتعرض للإخفاق بسبب سياقاتها المؤسسية، فينبغي لنا أن نحاول خلق شكل انعكاسي من المنهج البيني، يدرك حدوده وطابعه المصطنع، «لا ساحة بينية عامة، بل إيقاع معين من الارتباط والانفصال، هدفها عدم السماح لمسألة التخصص في المباحث العلمية بالاختفاء، أو بالهبوط في دَرْك المسالك الروتينية». وعلى المباحث العلمية المنوعة في داخل هذا الإطار أن «تنصاع لما يفرضه الفكر، أي أن تتصور أنواع التفكير التي تجعلها ممكنة، وأنواع التفكير التي تستبعدها» (ريدنجز ١٩٩٦م: ١٧٦). وأعتقد أن ريدنجز على حق؛ إذ إن علينا أن نقوم بتحويل المباحث العلمية، وتشجيع التواصل بينها، أو استخدامها في خلق تشكيلات أو أحلاف فكرية جديدة، ولكننا من المحال أن نستغني عنها بصورة كاملة باعتبارها وسيلة لتنظيم المعرفة. ويمكننا من ثم أن ننظر إلى البينية باعتبارها أسلوبًا للتعايش مع المباحث العلمية تعايشًا يتسم بالمزيد من النظرة النقدية والوعي الذاتي، مدركين أن أهم فرضياتها الأساسية تقبل الطعن فيها، أو إعادة بث الحيوية فيها من خلال طرائق تفكير جديدة من خارجها. وتمثل الدراسة البينية، أولًا وقبل كل شيء، تخليص المعرفة من الإيحاء بأنها تمثل الحال الطبيعية، بمعنى أن العاملين في داخل طرائق فكرية راسخة عليهم ألا يغفلوا في أية لحظة عن القيود الفكرية والمؤسسية التي يعملون داخلها، وأن ينفتحوا على طرائق أخرى لبناء فهمهم للعالم، وتمثيلهم لهذا الفهم.

مَراجع لمن يريد التبحُّر

القائمة البيبليوغرافية تتضمن جميع النصوص المُستشهَد بها في الكتاب، وأما المراجع التالية فتُعتبر نقطة انطلاق جيدة لمن يريد التبحُّر في العلم بالمناظرات الجارية حول البينية.

Anderson, Amanda and Valente, Joseph (eds) (2002), *Disciplinarity at the Fin de Siècle*, Princeton, NJ: Princeton University Press. A thought-provoking series of essays which attempt to qualify contemporary celebrations of interdisciplinarity by examining the rise of a number of disciplines, including English, in the late Victorian era. The essays argue that disciplines are not inherently narrow or coercive, and have always been in dialogue with other disciplines.

Beer, Gillian (1996), *Open Fields: Science in Cultural Encounter*, Oxford: Oxford University Press. A ground-breaking series of essays on the relation between literature and science, with particular focus on Charles Darwin and mainly centred on nineteenth-century and early twentieth-century writing. Chapter 6, "Forging the Missing Link: Interdisciplinary Stories," is particularly enlightening.

Coles, Alex and Defert, Alexia (eds) (1998) *The Anxiety of Interdisciplinarity*, London: Backless Books. A theoretically engaged, somewhat quirky

collection of essays ranging across cultural studies, critical theory and visual culture.

Davidson, Cathy N. and Goldberg, David Theo (2004), "Engaging the Humanities," *Profession*: 42–62. A call by two American academics for a new interdisciplinary humanities to challenge the hegemony of the sciences and the professions in the contemporary university.

Eaglestone, Robert (2002), "Interdisciplinary English," *in Doing English: A Guide for Literature Students*, 2nd edn, London: Routledge, pp. 121–8. A brief but useful introduction, aimed at orientating undergraduates into degree-level English and arguing that English as a discipline is "diffuse, fuzzy and interwoven".

Fay, Elizabeth (2006), "Cultural History, Interdisciplinarity and Romanticism," Literature Compass, 3 (5): 1065–81. This article examines cultural history as a particular mode of interdisciplinary study in the humanities, with specific reference to histories of the body and gesture in Romantic studies.

Fish, Stanley (1994), "Being interdisciplinary is so very hard to do," *in there's no such thing as free speech, and It's a good thing, too*, New York: Oxford University Press, pp. 231–42. This is probably the definitive critique of interdisciplinarity and a call for literary critics to return to their specialism.

Garber, Marjorie (2007), "Presidential Address 2006: It Must Change," *PMLA*, 122 (3): 652–62. This article began as a speech at the Modern Language Association conference and is a plea for literary studies scholars not to overlook the discipline that distinguishes what they do from other fields: poetics.

Hayes Edwards, Brett (2008), "The Specter of Interdisciplinarity," *PMLA*, 123 (1): 188–94. A response to Garber's article, which argues that the

literary “must not relinquish its unique point of articulation with the social”.

Hewitt, Martin (2001), “Victorian Studies: Problems and Prospects?,” *Journal of Victorian Culture*, 6 (1): 137–61. This article, discussed in my conclusion, is a call for all scholars working on Victorian culture to consolidate their area as a thoroughly interdisciplinary field.

Huggan, Graham (2002), “Postcolonial Studies and the Anxiety of Interdisciplinarity,” *Postcolonial Studies*, 5 (3): 245–75. An article which uses post-colonial studies as a case study for discussing the anxieties and hostilities created by interdisciplinarity in contemporary universities.

Klein, Julie Thompson (2005), *Humanities, Culture, and Interdisciplinarity: The Changing American Academy*, Albany, NY: State University of New York Press. Klein has written widely on interdisciplinarity in the context of American universities, and this work focuses particularly on the study of culture across the humanities.

Limon, John (1990), *The Place of Fiction in the Time of Science: A Disciplinary History of American Writing*, Cambridge: Cambridge University Press. In attempting to map out an interdisciplinary method for discussing the relations between literature and science, the opening chapter, ”Toward a Disciplinary Intellectual History,” offers some illuminating reflections on the discipline of literary criticism and the philosophy of science.

Shattock, Joanne (2007), “Where Next in Victorian Literary Studies? Revising the Canon, Extending Cultural Boundaries, and the Challenge of Interdisciplinarity,” *Literature Compass*, 4 (4): 1280–91. This article, focusing on the interdisciplinary possibilities of Victorian literary studies, has an interesting discussion on the impact of the ongoing digitization of archives.

Warner, William B. and Siskin, Clifford (2008) "Stopping Cultural Studies," *Profession*: 94–107. This article explores the influence of cultural studies in literary studies and the expansion of the category of "literature" into "culture"—but, as its title suggests, it ends with a call for literary studies to refocus on its core material: print culture.

Willis, Martin (2006) *Mesmerists, Monsters, and Machines: Science Fiction and the Cultures of Science in the Nineteenth Century*, Kent, OH: Kent State University Press. The first chapter and the conclusion contain a useful synoptic discussion of interdisciplinary criticism with particular reference to science fiction.



بيبليوغرافيا

Adorno, Theodor (1978), "On the Social Situation of Music," *Telos: A Quarterly Journal of Radical Thought*, 35: 129–64.

______, (1981). *Prisms*, Cambridge, MA: MIT Press.

Adorno, Theodor and Horkheimer, Max ([1972] 1997) *Dialectic of Enlightenment*, trans. John Cumming, London: Verso.

Alasuutari, Pertti (1995), *Researching Culture: Qualitative Method and Cultural Studies*, London: Sage.

Althusser, Louis (1971) *Lenin and Philosophy and Other Essays*, trans. Ben Brewster, London: New Left Books.

______, (1976). *Essays in Self-Criticism*, trans. Grahame Lock, London: New Left Books.

______, (1977). *For Marx*, trans. Ben Brewster, London: New Left Books.

______, And Balibar, Étienne (1970) *Reading Capital*, trans. Ben Brewster, London: New Left Books.

Appleby, Joyce, Hunt, Lynn and Jacob, Margaret (1994), *Telling the Truth about History*, New York: Norton.

Aristotle (1947), *Metaphysics*, trans. Hugh Tredennick, 2 vols, London: Heinemann.

______, (1961) *Politics*, trans. Ernest Barker, Oxford: Clarendon Press.

Arnold, Matthew ([1869] 1993), *Culture and Anarchy and Other Writings*, ed. by Stefan Collini, Cambridge: Cambridge University Press.

Ashcroft, Bill, Griffiths, Gareth and Tiffin, Helen (1998) *Key Concepts in Post-Colonial Studies*, London: Routledge.

Bacon, Francis ([1620] 1980) *The Great Instauration and New Atlantis*, ed. J. Weinberger, Arlington Heights, IL: Harlan Davidson.

Barrell, John (1988), *Poetry, Language and Politics*, Manchester: Manchester University Press.

Barthes, Roland (1973), *Mythologies*, selected and trans. Annette Lavers, London: Paladin.

______, (1975). S/Z, London: Jonathan Cape.

______, (1977). *Image-Music-Text*, trans. Stephen Heath, London: Fontana.

______, (1986). *The Rustle of Language*, trans. Richard Howard, Oxford: Basil Blackwell.

Bate, Jonathan (1998a), "Poetry and Diversity," in Richard Kerridge and Neil Sammells (eds), *Writing the Environment: Ecocriticism and Literature*, London: Zed Books, pp. 53–70.

______, (1998b). "The Climates of Literary History: Past, Present, Future," *The European English Messenger*, 7 (2): 12–20.

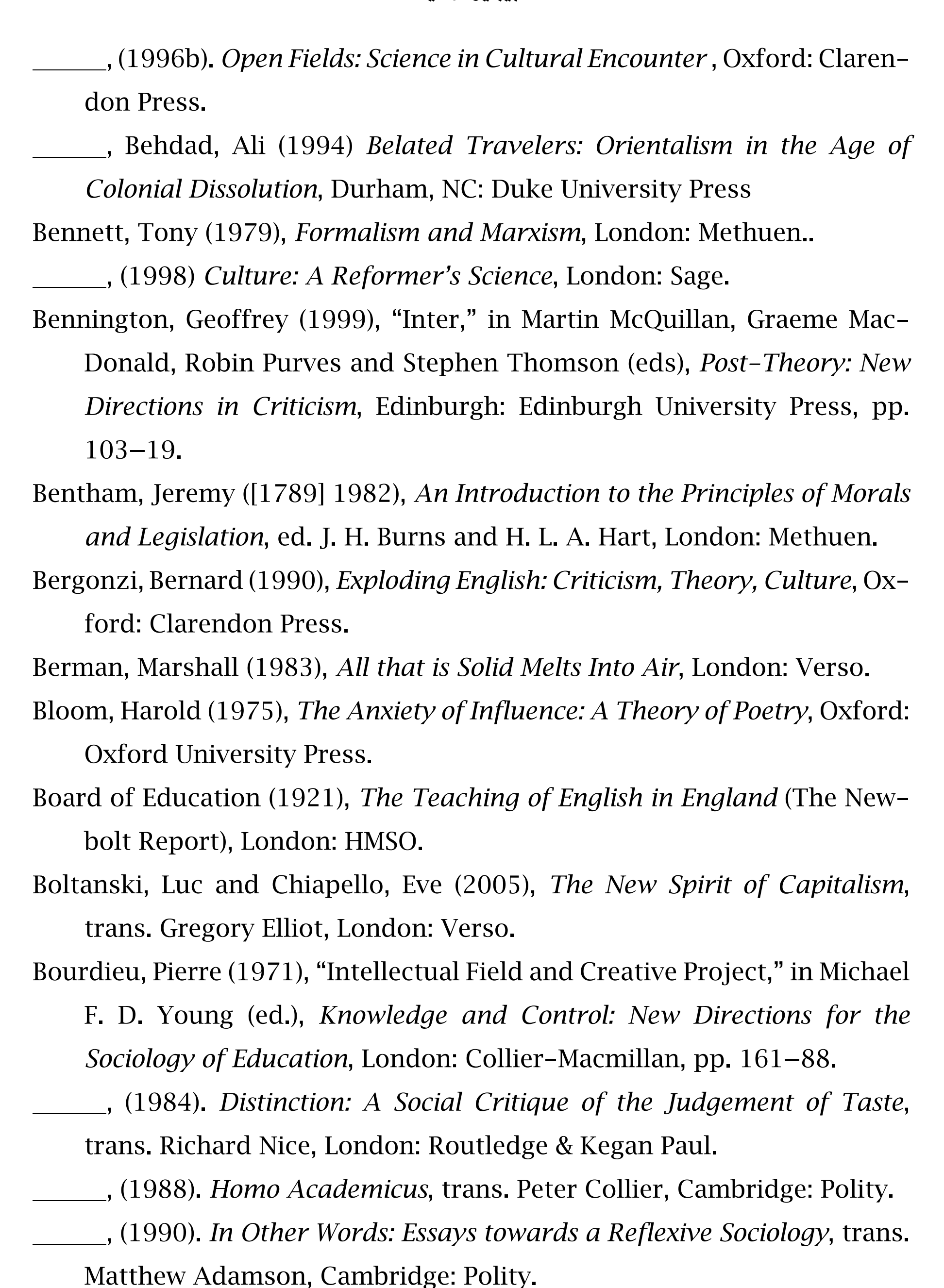
______, (2000). *The Song of the Earth*, London: Picador.

Baudrillard, Jean (1994), *The Illusion of the End*, trans. Chris Turner, Cambridge: Polity Press.

Becher, Tony (1989), *Academic Tribes and Territories: Intellectual Enquiry and the Cultures of Disciplines*, Milton Keynes: Open University Press.

Beer, Gillian (1983), *Darwin's Plots: Evolutionary Narrative in Darwin, George Eliot and Nineteenth-Century Fiction*, London: Routledge & Kegan Paul.

______, (1996a). "Introduction," in G. Beer (ed.), *Charles Darwin, The Origin of Species*, Oxford: Oxford University Press, pp. vii–xxviii.



______, (1996b). *Open Fields: Science in Cultural Encounter* , Oxford: Clarendon Press.

______, Behdad, Ali (1994) *Belated Travelers: Orientalism in the Age of Colonial Dissolution*, Durham, NC: Duke University Press

Bennett, Tony (1979), *Formalism and Marxism*, London: Methuen..

______, (1998) *Culture: A Reformer's Science*, London: Sage.

Bennington, Geoffrey (1999), "Inter," in Martin McQuillan, Graeme MacDonald, Robin Purves and Stephen Thomson (eds), *Post-Theory: New Directions in Criticism*, Edinburgh: Edinburgh University Press, pp. 103–19.

Bentham, Jeremy ([1789] 1982), *An Introduction to the Principles of Morals and Legislation*, ed. J. H. Burns and H. L. A. Hart, London: Methuen.

Bergonzi, Bernard (1990), *Exploding English: Criticism, Theory, Culture*, Oxford: Clarendon Press.

Berman, Marshall (1983), *All that is Solid Melts Into Air*, London: Verso.

Bloom, Harold (1975), *The Anxiety of Influence: A Theory of Poetry*, Oxford: Oxford University Press.

Board of Education (1921), *The Teaching of English in England* (The Newbolt Report), London: HMSO.

Boltanski, Luc and Chiapello, Eve (2005), *The New Spirit of Capitalism*, trans. Gregory Elliot, London: Verso.

Bourdieu, Pierre (1971), "Intellectual Field and Creative Project," in Michael F. D. Young (ed.), *Knowledge and Control: New Directions for the Sociology of Education*, London: Collier-Macmillan, pp. 161–88.

______, (1984). *Distinction: A Social Critique of the Judgement of Taste*, trans. Richard Nice, London: Routledge & Kegan Paul.

______, (1988). *Homo Academicus*, trans. Peter Collier, Cambridge: Polity.

______, (1990). *In Other Words: Essays towards a Reflexive Sociology*, trans. Matthew Adamson, Cambridge: Polity.

______, (1991). *Language and Symbolic Power*, ed. John B. Thompson, trans. Gino Raymond and Matthew Adamson, Cambridge: Polity.

______, (1993). *The Field of Cultural Production: Essays on Art and Literature*, ed. Randal Johnson, New York: Columbia University Press.

______, (1996a). *On Television and Journalism*, trans. Priscilla Parkhurst Ferguson, London: Pluto.

______, (1996b). *The Rules of Art: Genesis and Structure of the Literary Field*, trans. Susan Emanuel, Cambridge: Polity.

Brantlinger, Patrick (1990), *Crusoe's Footprints: Cultural Studies in Britain and America*, New York: Routledge.

Brooke, Stephen (2003), "Moments of Modernity," *Journal of British Studies*, 42 (1): 132–9.

Butler, Judith (1990), *Gender Trouble: Feminism and the Subversion of Identity*, New York: Routledge.

Carr, E. H. ([1961] 1964), *What Is History?* Harmondsworth: Penguin.

Cassirer, Ernst (1950), *The Problem of Knowledge*, trans. William H. Woglom and Charles W. Hendel, New Haven, CT: Yale University Press.

Clare, John (1965), *Selected Poems*, ed. J. W. Tibble and Anne Tibble, London: Dent.

______, Hall, Stuart, Jefferson, Tony and Roberts, Brian (1976), "Subcultures, Cultures and Class," in S. Hall and T. Jefferson (eds), *Resistance through Rituals: Youth Subcultures in Postwar Britain*, London: Hutchinson, pp. 9–74.

Comte, Auguste ([1830–42] 1974), *The Essential Comte*, ed. Stanislav Andreski, trans. Margaret Clarke, London: Croom Helm.

Crane, Mary Thomas and Richardson, Alan (1999), "Literary Studies and Cognitive Science: Toward a New Interdisciplinarity," *Mosaic*, 32 (2): 123–40.

Crane, R. S. (1957), "Preface," in R. S. Crane (ed.), *Critics and Criticism*, Chicago, IL: University of Chicago Press, abridged edn, pp. iii–vi.

Croce, Benedetto ([1941] 1970), *History as the Story of Liberty*, trans. Sylvia Sprigge, Chicago, IL: Henry Regnery.

Culler, Jonathan (1983) *On Deconstruction: Theory and Criticism after Structuralism*, London: Routledge & Kegan Paul.

Davidson, Cathy N. and Goldberg, David Theo (2004), "Engaging the Humanities," *Profession*: 42–62.

Dawkins, Richard (1976), *The Selfish Gene*, Oxford: Oxford University Press.

______, (1999). *Unweaving the Rainbow: Science, Delusion and the Appetite for Wonder*, London: Penguin.

de Beauvoir, Simone ([1953] 1997), *The Second Sex*, ed. and trans. H. M. Parshley, London: Vintage.

de Certeau, Michel (1984) *The Practice of Everyday Life*, trans. Steven F. Rendall, Berkeley, CA: University of California Press.

de Man, Paul (1979), *Allegories of Reading: Figural Language in Rousseau, Nietzsche, Rilke and Proust*, New Haven, CT: Yale University Press.

______, (1986). *The Resistance to Theory*, Manchester: Manchester University Press.

Dennis, Norman, Henriques, Fernando and Slaughter, Clifford (1956), *Coal is our Life: An Analysis of a Yorkshire Mining Community*, London: Tavistock.

Derrida, Jacques (1976), *of Grammatology*, trans. Gayatri Chakravorty Spivak, Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press.

______, (1978). *Writing and Difference*, trans. Alan Bass, London: Routledge & Kegan Paul.

______, (1981). *Positions*, trans. Alan Bass, London: Athlone.

______, (1982). *Margins of Philosophy*, trans. Alan Bass, Brighton: Harvester.

______, (1992a). *Acts of Literature*, ed. by Derek Attridge, New York: Routledge.

______, (1992b). "Mochlos; or, The Conflict of the Faculties," in Richard Rand (ed.), *Logomachia: The Conflict of the Faculties, Lincoln*, NB: University of Nebraska Press, pp. 3–34.

______, (1995). *Points … Interviews*, 1974–1994, ed. Elizabeth Weber, trans. Peggy Kamuf, Palo Alto, CA: Stanford University Press.

Descartes, René (1955), *Philosophical Works*, vol. I, trans. Elizabeth S. Haldane and G. R. T. Ross, New York: Dover.

Docherty, Thomas (2009), "Our Cowed Leaders Must Stand Up for Academic Freedom," *Times Higher Education*, 9 April: 24–5.

Durkheim, Émile ([1895] 1964), *The Rules of Sociological Method*, ed. George E. G. Catlin, trans. Sarah A. Solovay and John H. Mueller, New York: Free Press.

Eagleton, Terry (1996), *Literary Theory: An Introduction*, 2nd edn, Oxford: Blackwell.

______, (2007). *How to Read a Poem*, Oxford, Blackwell.

Easthope, Anthony (1991), *Literary into Cultural Studies*, London: Routledge.

Eichenbaum, Boris (1965), "The Theory of the "Formal Method", in Lee T. Lemon and Marion J. Reis (eds and trans.), *Russian Formalist Criticism*, Lincoln, NB: University of Nebraska Press, pp. 3–24.

Elam, Diane (1994), *Feminism and Deconstruction: Ms. en Abyme*, London: Routledge.

Eliot, T. S. (1948), *Notes towards a Definition of Culture*, London: Faber and Faber.

______, (1951). *Selected Essays*, London: Faber and Faber.

Elton, G. R. ([1967] 1984), *The Practice of History*, London: Flamingo.

Evans, Richard (1997), *In Defence of History*, London: Granta.

Felman, Shoshana (1982), "To Open the Question," in S. Felman (ed.), *Literature and Psychoanalysis: The Question of Reading: Otherwise*, Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, pp. 5–10.

Feyerabend, Paul (1975), *Against Method: Outline of an Anarchistic Theory of Knowledge*, London: New Left Books.

Fish, Stanley (1994), "Being interdisciplinary is so very hard to do," in *There's no such Thing as Free Speech, and It's a Good Thing, too*, New York: Oxford University Press, pp. 231–42.

______, (1995). *Professional Correctness: Literary Studies and Political Change*, Cambridge, MA: Harvard University Press.

______, (1996). "Them We Burn: Violence and Conviction in the English Department," in James C. Raymond (ed.), *English as a Discipline; or, Is There a Plot in This Play?* Tuscaloosa, AL: University of Alabama Press, pp. 160–73.

______, (2008). *Save the World on Your Own Time*, New York: Oxford University Press.

Fiske, John (1989), *Understanding Popular Culture*, Boston, MA: Unwin Hyman.

"Forum: Defining Interdisciplinarity" (1996), *PMLA*, 111 (2): 271–311.

Foster, Hal (1996), *The Return of the Real: The Avant-Garde at the End of the Century*, Cambridge, MA: MIT Press.

______, (1998). "Trauma Studies and the Interdisciplinary. An Overview," in Alex Coles and Alexia Defert (eds), *The Anxiety of Interdisciplinarity*, London: Backless Books, pp. 157–68.

Foucault, Michel (1970), *The Order of Things: An Archaeology of the Human Sciences*, London: Tavistock.

______, (1972). *The Archaeology of Knowledge*, trans. A. M. Sheridan Smith, London: Tavistock.

______, (1977). *Language, Counter-Memory, Practice: Selected Essays and Interviews*, ed. Donald F. Bouchard, trans. Donald F. Bouchard and Sherry Simon, Ithaca, NY: Cornell University Press.

Foucault, Michel (1979), *Discipline and Punish: The Birth of the Prison*, trans. Alan Sheridan, Harmondsworth: Penguin.

______, (1981). *The Will to Knowledge: The History of Sexuality, Volume 1*, trans. Robert Hurley, Harmondsworth: Penguin.

Frank, Roberta (1988), ""Interdisciplinarity": The First Half Century," in E. G. Stanley and T. F. Hoad (eds), *Words: For Robert Burchfield's Sixty-Fifth Birthday*, Cambridge: D. S. Brewer, pp. 91–101.

Freud, Sigmund ([1915] 1973), "Introduction," in James Strachey and Angela Richards (eds), *Introductory Lectures on Psychoanalysis*, trans. James Strachey, Harmondsworth: Penguin, pp. 39–49.

______, ([1925] 1986). "The Resistances to Psychoanalysis," in Albert Dickson (ed.), *Historical and Expository Works on Psychoanalysis*, Harmondsworth: Penguin, pp. 263–73.

Friedan, Betty ([1963] 1992), *The Feminine Mystique*, Harmondsworth: Penguin.

Frow, John (1988), "Discipline and Discipleship," *Textual Practice*, 2 (3): 307–23.

______, (1995). *Cultural Studies and Cultural Value*, Oxford: Clarendon Press.

Gaddis, William (1976), *JR*, London: Jonathan Cape.

Garber, Marjorie (2007), "Presidential Address 2006: It Must Change," *PMLA*, 122 (3): 652–62.

Geertz, Clifford (1973), *The Interpretation of Cultures: Selected Essays*, New York: Basic Books.

______, (1983). *Local Knowledge: Further Essays on Interpretive Anthropology*, New York: Basic Books.

Genette, Gérard (1982), *Figures of Literary Discourse*, trans. Alan Sheridan, Oxford: Blackwell.

Graff, Gerald (1989), *Professing Literature: An Institutional History*, Chicago, IL: University of Chicago Press.

______, (1996). "Is There a Conversation in This Curriculum? Or, Coherence Without Disciplinarity," in James C. Raymond (ed.), *English as a Discipline; or, Is There a Plot in This Play?* Tuscaloosa, AL: University of Alabama Press, pp. 11–28.

Green, John Richard ([1874] 1915), *A Short History of the English People, Volume One*, London: Dent.

Greenblatt, Stephen (1982), "Introduction," in S. Greenblatt (ed.), *The Power of Forms in the English Renaissance, Norman*, OK: Pilgrim Books, pp. 3–6.

______, (1985). "Invisible Bullets: Renaissance Authority and its Subversion," in Jonathan Dollimore and Alan Sinfield (eds), *Political Shakespeare: New Essays in Cultural Materialism*, Manchester: Manchester University Press, pp. 18–47.

______, (1990). *Learning to Curse: Essays in Early Modern Culture*, New York: Routledge.

Gregory, Derek (1994), *Geographical Imaginations*, Oxford: Blackwell.

Hall, Stuart (1980a), "Cultural Studies and the Centre: Some Problematics and Problems," in Stuart Hall, Dorothy Hobson, Andrew Lowe and Paul Willis (eds), *Culture, Media, Language*, London: Hutchinson, pp. 15–47.

______, (1980b). "Encoding/Decoding," in Stuart Hall, Dorothy Hobson, Andrew Lowe and Paul Willis (eds), *Culture, Media, Language*, London: Hutchinson, pp. 128–38.

______, (1992). "Cultural Studies and its Theoretical Legacies," in Lawrence Grossberg, Cary Nelson and Paula Treichler (eds), *Cultural Studies*, New York: Routledge, pp. 277–94.

______, Critcher, Chas, Jefferson, Tony, Clarke, Tony and Roberts, Brian ([1978] 1987), *Policing the Crisis: Mugging, the State, and Law and Order*, Basingstoke: Macmillan.

Hamer, Dean and Copeland, Peter (1995), *The Science of Desire: The Search for the Gay Gene and the Biology of Behaviour*, New York: Simon & Schuster.

Haraway, Donna (1989), *Primate Visions: Gender, Race, and Nature in the World of Modern Science*, New York: Routledge.

______, (1991). *Simians, Cyborgs, and Women: The Reinvention of Nature*, London: Free Association Books.

______, (1997). *Modest_Witness@Second_Millennium.FemaleMan©_Meets_OncoMouse™: Feminism and TechnoScience, New York: Routledge*.

Hawking, Stephen (1988), *A Brief History of Time: From the Big Bang to Black Holes*, London: Bantam.

Hewitt, Martin (2001), "Victorian Studies: Problems and Prospects?," *Journal of Victorian Culture*, 6 (1): 61–137.

Hoggart, Richard ([1957] 1958), *The Uses of Literacy*, Harmondsworth: Penguin.

______, (1970). *Speaking to Each Other, Volume 2: About Literature*, London: Chatto & Windus.

______, (1982). *An English Temper: Essays on Education, Culture and Communications*, London: Chatto & Windus.

______, (1991). *A Sort of Clowning: Life and Times*, 1940–1959, Oxford: Oxford University Press.

Hoskin, Keith (1990), "Foucault under Examination: The Crypto-Educationalist Unmasked," in Stephen J. Ball (ed.), *Foucault and Education: Disciplines and Knowledge*, London: Routledge, pp. 29–53 .

Hough, Graham (1964), "Crisis in Literary Education," in J. H. Plumb (ed.), *The Crisis in the Humanities*, Harmondsworth: Penguin, pp. 96–109.

Huggan, Graham (2002), "Postcolonial Studies and the Anxiety of Interdisciplinarity," *Postcolonial Studies*, 5 (3): 245–75.

Irigaray, Luce (1993), *Je, Tu, Nous: Toward a Culture of Difference*, trans. Alison Martin, New York: Routledge.

Jameson, Fredric (1981), *The Political Unconscious: Narrative as a Socially Symbolic Act*, London: Methuen.

Jenkins, Keith (ed.) (1997), *The Postmodern History Reader*, London: Routledge.

Johnson, Richard (1996), "What Is Cultural Studies Anyway?," in John Storey (ed.), *What Is Cultural Studies? A Reader*, London: Arnold, pp. 75–114.

______, (2001), "Historical Returns: Transdisciplinarity, Cultural Studies and History," *European Journal of Cultural Studies*, 4 (3): 88–261.

Kant, Immanuel ([1790] 1928), *Critique of Teleological Judgment*, trans. James Creed Meredith, Oxford: Clarendon Press.

______, ([1798] 1992). *The Conflict of the Faculties*, trans. Mary J. Gregor, Lincoln, NB: University of Nebraska Press.

Kerr, Madeline (1958), *The People of Ship Street*, London: Routledge.

Klein, Julie Thompson (1990), *Interdisciplinarity: History, Theory and Practice*, Detroit, MI: Wayne State University Press.

______, (1996). *Crossing Boundaries: Knowledge, Disciplinarities and Interdisciplinarities*, Charlottesville VA: University Press of Virginia.

Kolocotroni, Vassiliki, Goldman, Jane, and Taxidou, Olga (eds) (1998), *Modernism: An Anthology of Sources and Documents*, Edinburgh: Edinburgh University Press.

Kristeva, Julia (1982), *Powers of Horror: An Essay on Abjection*, trans. Leon S. Roudiez, New York: Columbia University Press.

______, (1984). *Revolution in Poetic Language*, trans. Margaret Waller, New York: Columbia University Press.

______, (1986). “Women’s Time,” in Toril Moi (ed.), *The Kristeva Reader*, Oxford: Blackwell, pp. 187–213.

Kuhn, Thomas S. (1970), *The Structure of Scientific Revolutions*, 2nd edn, Chicago, IL: University of Chicago Press.

Lacan, Jacques (1977a), *Écrits: A Selection*, trans. Alan Sheridan, London: Tavistock.

______, (1977b). *The Four Fundamental Concepts of Psycho-Analysis*, ed. by Jacques-Alain Miller, trans. Alan Sheridan, London: Hogarth Press.

LaCapra, Dominick (1989), *Soundings in Critical Theory, Ithaca*, NY: Cornell University Press.

Leavis, F. R. (1948), *Education and the University: A Sketch for an “English School”*, 2nd edn, London: Chatto & Windus.

______, (1962). *Two Cultures? The Significance of C. P. Snow*, London: Chatto & Windus.

______, (1969). *English Literature in Our Time and the University: The Clark Lectures (1967)*, London: Chatto & Windus.

______, (1972). *The Common Pursuit*, Harmondsworth: Penguin.

______, (1975). *The Living Principle: “English” as a Discipline of Thought*, London: Chatto & Windus.

______, (1982). *The Critic as Anti-Philosopher*, ed. G. Singh, London: Chatto & Windus.

Leavis, F. R. and Thompson, Denys (1933), *Culture and Environment: The Training of Critical Awareness*, London: Chatto & Windus.

Lefebvre, Henri (1991), *Critique of Everyday Life, Volume 1: Introduction*, trans. John Moore, London: Verso.

______, (1991b). *The Production of Space*, trans. David Nicholson-Smith, Oxford: Blackwell.

Lentricchia, Frank (1980), *After the New Criticism*, London: Athlone.

LeVay, Simon (1994), *The Sexual Brain*, Cambridge, MA: MIT Press.

Liu, Alan (1989), "The Power of Formalism: The New Historicism," *ELH: English Literary History*, 56 (4): 721–71.

Locke, John ([1689] 1970), *Two Treatises of Government*, Cambridge: Cambridge University Press.

Lyotard, Jean-François (1984), *The Postmodern Condition: A Report on Knowledge*, trans. Geoff Bennington and Brian Massumi, Manchester: Manchester University Press.

MacKillop, lan (1997), *F. R. Leavis: A Life in Criticism*, London: Penguin.

Marx, Karl, and Engels, Friedrich ([1848] 2002), *The Communist Manifesto*, trans. Samuel Moore, ed. Gareth Stedman Jones, London: Penguin.

Marwick, Arthur (1970), *The Nature of History*, London: Macmillan.

Milner, Andrew (1996), *Literature, Culture and Society*, London: UCL Press.

Moi, Toril (1985), *Sexual/Textual Politics: Feminist Literary Theory*, London: Methuen.

Montrose, Louis (1989), "Professing the Renaissance: The Poetics and Politics of Culture," in H. Aram Veeser (ed.), *The New Historicism*, New York: Routledge, pp. 15–36.

Moretti, Franco (1988), *Signs Taken for Wonders*, 2nd edn, London: Verso.

Mulhern, Francis (1981), *The Moment of "Scrutiny"*, London: Verso.

Nietzsche, Friedrich ([1886] 1990), "We Scholars," in *Beyond Good and Evil: Prelude to a Philosophy of the Future*, trans. R. J. Hollingdale, Harmondsworth: Penguin, pp. 129–46.

Ohmann, Richard (1976), *English in America: A Radical View of the Profession*, New York: Oxford University Press.

Olson, Elder (1952), "An Outline of Poetic Theory," in R. S. Crane (ed.), *Critics and Criticism: Ancient and Modern*, Chicago, IL: University of Chicago Press, pp. 546–66.

Ortega y Gasset, José ([1932] 1957), *The Revolt of the Masses*, New York: Norton.

Palmer, D. J. (1965), *The Rise of English Studies: An Account of the Study of English Literature from its Origins to the Making of the Oxford English School*, London: Oxford University Press.

Payne, Michael (1993), *Reading Theory: An Introduction to Lacan, Derrida, and Kristeva*, Cambridge, MA: Blackwell.

Pinker, Steven (2000), *Words and Rules: The Ingredients of Language*, London: Phoenix.

Popper, Karl ([1959] 1972), *The Logic of Scientific Discovery*, London: Hutchinson.

______, (1973). *Objective Knowledge: An Evolutionary Approach*, Oxford: Clarendon Press.

Porter, Dennis (1991), *Haunted Journeys: Desire and Transgression in European Travel Writing*, Princeton, NJ: Princeton University Press.

Porter, Roy (1997), *The Greatest Benefit to Mankind: A Medical History of Humanity*, New York: Norton.

Pratt, Mary Louise (1992), *Imperial Eyes: Travel Writing and Transculturation*, New York: Routledge.

Ransom, John Crowe (1938), "Criticism, Inc.," *in The World's Body*, New York: Scribner's, pp. 327–50.

Readings, Bill (1996), *The University in Ruins, Cambridge*, MA: Harvard University Press.

Reichenbach, Hans (1951), *The Rise of Scientific Philosophy*, Berkeley, CA: University of California Press.

Richards, I. A. (1926), *Principles of Literary Criticism*, 2nd edn, London: Routledge & Kegan Paul.

______, (1935). *Science and Poetry*, 2nd edn, London: Kegan Paul, Trench, Trubner & Co. Robinson, Eric and Powell, David (eds) (1984), *Oxford Authors: John Clare*, Oxford: Oxford University Press.

Rorty, Richard (1989), *Contingency, Irony and Solidarity*, Cambridge: Cambridge University Press.

______, (1991). *Consequences of Pragmatism: Essays, 1972–80*, Brighton: Harvester.

Rosen, Harold (1981), *Neither Bleak House nor Liberty Hall: English in the Curriculum*, London: Institute of Education.

Said, Edward ([1978] 1995), *Orientalism*, Harmondsworth: Penguin.

Saussure, Ferdinand de ([1916] 1966), *Course in General Linguistics*, ed. by Charles Bally, Albert Sechehaye and Albert Riedlinger, trans. Wade Biskin, New York: McGraw-Hill.

Segal, Lynne (1999), *Why Feminism?* Cambridge: Polity Press.

Segal, Robert A. (2009) "Crossing Borders Can Lead to Gold—But So Can Digging Deep," *Times Higher Education*, 18 June: 24–5.

Shelley, Mary ([1818] 1994), *Frankenstein; or, The Modern Prometheus*, ed. by Marilyn Butler, Oxford: Oxford University Press.

Sinfield, Alan (1985), "Give an Account of Shakespeare and Education," in Jonathan Dollimore and Alan Sinfield (eds), *Political Shakespeare: New Essays in Cultural Materialism*, Manchester: Manchester University Press, PP. 134—57.

______, (1989). *Literature, Politics and Culture in Postwar Britain*, Oxford: Blackwell.

______, (1992). *Faultlines: Cultural Materialism and the Politics of Dissident Reading*, Oxford: Clarendon Press.

______, (1994a). *Cultural Politics: Queer Reading*, London: Routledge.

______, (1994b). *The Wilde Century*, London: Cassell.

Snow, C. P. ([1959] 1993), *The Two Cultures*, Cambridge: Cambridge University Press.

Soja, Edward W. (1989), *Postmodern Geographies: The Reassertion of Space in Critical Social Theory*, London: Verso.

Sokal, Alan (1996a), "Transgressing the Boundaries: Toward a Transformative Hermeneutics of Quantum Gravity," *Social Text*, 46/47: 217–52.

______, (1996b). "A Physicist Experiments with Cultural Studies," *Lingua Franca*, (May/June): 62–4.

______, And Bricmont, Jean (1998), *Intellectual Impostures: Postmodern Philosophers' Abuse of Science*, London: Profile.

Sosnoski, James J. (1995), *Modern Skeletons in Postmodern Closets: A Cultural Studies Alternative*, Charlottesville, VA: University Press of Virginia.

Steele, Tom (1997), *The Emergence of Cultural Studies, 1945-1965: Cultural Politics, Adult Education and the English Question*, London: Lawrence & Wishart.

Swartz, David (1997), *Culture and Power: The Sociology of Pierre Bourdieu*, Chicago, IL: University of Chicago Press.

Thompson, E. P. ([1963] 1980), *The Making of the English Working Class*, Harmondsworth: Penguin.

______, (1978). *The Poverty of Theory and Other Essays*, London: Merlin Press.

Toulmin, Stephen (1972), *Human Understanding, Volume 1: General Introduction and Part 1*, Oxford: Clarendon Press.

Vico, Giambattista ([1709] 1965), *On the Study Methods of Our Time*, trans. Elio Gianturco, Indianapolis, IN: Bobbs-Merrill.

Warner, Michael (1993), "Introduction," in M. Warner (ed.), *Fear of a Queer Planet: Queer Politics and Social Theory*, Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, pp. vii–xxxi.

Warner, William B. and Siskin, Clifford (2008), "Stopping Cultural Studies," *Profession*: 94–107.

Wellek, René and Warren, Austin (1949), *Theory of Literature*, London: Jonathan Cape.

White, Hayden (1978), *Tropics of Discourse: Essays in Cultural Criticism*, Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press.

______, (1995). "Response to Arthur Marwick," *Journal of Contemporary History*, 30 (2): 233–46.

Williams, Raymond ([1958] 1961), *Culture and Society*, 1780–1950, Harmondsworth: Penguin.

______, ([1961] 1965). *The Long Revolution*, Harmondsworth: Penguin.

______, (1973). *The Country and the City*, London: Chatto & Windus.

______, ([1976] 1988) *Keywords: A Vocabulary of Culture and Society*, London: Fontana.

______, (1977). *Marxism and Literature*, Oxford: Oxford University Press.

______, (1989). *Resources of Hope: Culture, Democracy, Socialism*, London: Verso.

Willis, Paul (1977), *Learning to Labour. How Working Class Kids Get Working Class Jobs*, London: Saxon House.

Wilson, Edward O. (1978), *On Human Nature*, Cambridge, MA: Harvard University Press.

______, (1980). *Sociobiology: The Abridged Edition*, Cambridge, MA: Harvard University Press.

______, (1994). *The Diversity of Life*, Harmondsworth: Penguin.

______, (1999), *Consilience: The Unity of Knowledge*, London: Abacus.

Wimsatt, W. K. Jr. ([1954] 1970), *The Verbal Icon: Studies in the Meaning of Poetry*, London: Methuen.

Young, Michael and Wilmott, Peter (1957), *Family and Kinship in East London*, London: Routledge.

Zukin, Sharon (1995), *The Cultures of Cities*, Cambridge, MA: Blackwell.


محمد خطاب